الوسيلة
في
شرح الفضيلة
الجزء الثاني

تـــنـــبـــيـــه

- **تم إعادة تنضيد الكتب وتدقيقها لمرة واحدة على الأقل، الرجـاء التمـاس العـذر في حـال وجود بعض الأخطـاء والمسـاعدة في تصحيحها إذا أمكن وذلـك عن طريـق التواصـل عـبر الايميل (**muhmaz@gmail.com**) او عن طريق الواتس اب (**0097336610249**).**
- **للحصول على آخر تحديث على الكتب يرجى تحميلهـا من قسـم "الوصـلات الخارجـة" في صــفحة المؤلــف على موســوعة ويكبيــديا حيث ســتتوفر الروابــط لأحــدث النســخ (**https://tinyurl.com/yvt2s8pm**).**

الطبعة الأولى
1432ه – 2016 م

دار احياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

الوسيلة
في
شرح الفضيلة

تاليف

حضرة سلطان المعقول وحجة العقلاء
عبد الكريم المدرس
مفتي الديار اللعراقية ورئيس رابطة علماء العراق
ومدرس الحضرة الكيلانية العلية

حققه وضبطه وترجمله مجززه وخادمه
السيد عبد الوهاب أبو السعد

الجزء الثاني

دار احياء التراث العربي
بيروت – لبنان

مُصَدِّقٌ ومُذعِن جَنانى   مُعْترف وشاهد لساني

==

(هذه هي الأولى من الجنّتين المثمرة لسعادة النّشأتين،

وهي أولى الكلمتين من الشّهادتين، واجتنيت منها صبر،

فالصبرة الأولى منها كالآتيات يحمل منها اوقارً،

فالوقر الأول منها) ما يأتي:

واعلم أوّلاً أنّ للـدّين الحـنيف أصـولاً وفروعـاً، أمّـا الأصـول فهي الاعتقـادات المعبّـر عنهـا بالإيمـان المفسّـر بقولـه صـلى اللـه عليـه وسلم: «الإيمان أن تؤمن باللّه وملائكته وكتبه ورسله وبـاليوم الآخـر وبالقـدر خـيره وشـره». وأمّـا الفـروع فهي الأعمـال المقـرّرة في الكتاب والسُنَّة أعم من الأفعال والتّروك، ولكنّها لمّا كانت كثيرة جداً وكـانت الآداب الخمس أعـني الشّـهادتين وإقامـة الصّـلوات الخمس وإيتاء الزّكاة وصيام رمضان وحجّ البيت من مهمّاتها التي يعمّ وجودها في المكلّفين، ومن حافظ عليها وأدّاها حقّ الأداء راعى سائر الآداب، جعلت أركان الإسلام في قوله صلى الله عليـه وسـلم: «الإسـلام أن تشهد أن لا إلـٰه إلّا اللّه وأنّ محمّداً رسول اللّـه وتقيم الصـلاة وتـؤتي الزّكـاة وتصـوم رمضـان وتحجّ الـبيت إن اسـتطعت إليـه سـبيلا» وإلّا فالأعمال ليست منحصرة فيها كما هـو واضـح، وكمـا تـرى الأحـاديث الصّحيحة تصرّح بكثير من الأعمـال والتّـروك جاعلـة إياهـا تـارة بيانـاً للإسلام، وأخرى بياناً للإيمان.

ولمّا كان الإيمان أمـراً قلبيّـاً لا يطّلـع عليـه إلا اللـه تعـالىٰ، ولا بـدّ لتميّز

مرقِم بخطهِ بناني في شانِ من بصنعه بناني

====================================
==================

المسلم من الكافر من شعار سهلة الحصول في كل الأحوال جُعلَ التّلفظ بالشّهادتين من شروط الإيمان للقادر على التّلفّظ بهمـا ومن أحـد الأركـان الخمس الإسـلامية، فـإن الكلمـتين المبـاركتين تعلنـان اتّصـاف المتكلّم بالاعتقـادات الـتي هي الأصـول والاسـتعداد للإتيـان بالأعمـال الـتي هي الفـروع، ولـذلك جعلهمـا النّـاظم أساسـاً لبحث المسـائل المقاصـد الكلاميّـة، وجعـل مبـاحث الإيمـان باللـه تعـالىٰ وصفاته الذّاتيّة وصفاته الفعليّة الحاوية للإيمان بالقدر وبحث أسـمائه الحسـنى منـدرجاً في الكلمـة الأولى، وجعلهـا الجنّـة الأولى المثمـرة لثمار المقاصد الإلهيات، وجعل مباحث الإيمان برسله وملائكته وكتبـه واليوم الآخر مندرجة في الكلمة الثّانية، وجعلها الجنّة الثّانية المحتوية على مقتطفـات ثمـار المقاصـد السّـمعيات مشـيراً إلى أنّ الجنّـتين الموعودتين بقوله تعالىٰ: ﴿وَلِمَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ حاصلتان نتيجة للاعتقاد والعمل بمقتضى الكلمتين، وها أنا آتي بهمـا وأخلّـدهما في كتـابي هـذا لعـل اللـه تعـالىٰ يتقبّلهمـا منّي ويجعلهمـا في كتـابي ويجعله في يميني فأقول:

أشهد عن حضور قلب أن لا* إلـٰه إلّا الله نعم المولى وبالولا أشهد عن قلب صفي* أن محمّداً حبيبه الـوفيّ* رسـوله خـاتم الأنبيـاء* ذو الفضل والإحسان واللواء.

قال الناظم رحمه الله في بيـان الكلمـة الأولى (مصـدّق) تصـديقاً جازماً ثابتاً مطابقاً للواقـع (ومـذعن جنـاني) بـالفتح أي قلـبي إذعانـاً علمّيـاً فيكـون مرادفـاً لقولـه مصـدّق، أو إذعانـاً فعليّـاً وهـو الانقيـاد والتّسليم الذي اشـترط وجـوده للاعتبـار بالتّصـديق والإذعـان العلمي في الإيمان كماذكرنا (معترف وشاهد لساني) موافقاً لما في الجنـان و(مرقم بخطه بناني) أي الأنامل العليا من أصابعي وتعلّق بالأوصـاف قوله: (في شأن من) موصوفة أي في شأن إلـٰه

كيف وكم؟ بُرمَّتي ملأ السماء	إلى متى؟ حتى على متى
مع من؟ مع الّذين قد انتهبوا	بم وما؟ بأنّ الشأنَ أنَّهُ
لفتَ طرفُ شرعِنا عَطفاً	مِنْ كأسِ لا إله إلا اللهُ: أَي عليّ

====================================
===================

ذي مَنٍّ (بصنعه) البديع (بناني) أي بنى بناء وجودي على النّطفة وتطوّر بها تطوّرات عديدة تمّت بها خليقتي بشراً سويّاً وقوله: (كيف) استفهام أوّل أي كيف ذلك التّصديق والاعتراف (و)قوله (كم) استفهام ثانٍ أي وكم تصديقاً واعترافاً وترقيماً، وجواب الأول قوله: (برمّتي) أي تصديق واعتراف بجميع أجزاء وجودي التي تسبح بحمد ربّها، وجواب الثّاني قوله: (ملء السّماء) أي تصديقاً ملء السّموات بل وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد، وقوله: (إلى متى) استفهام ثالث أي إلى أيّ زمان يدوم ذلك، وجوابه (حتى على متى سما) أي حتى علا على الزّمان وجاوزه، وقوله: (مع من) استفهام رابع وجوابه (مع) العارفين (الذين قد انتبهوا) من منام الغفلة والكسل وقاموا ووقفوا على قدم وساق الإطاعة لله عزَّ وجلَّ وقوله: (بم) استفهام خامس وقوله: (ما) أي بما استفهام سادس يعني التّصديق والاعتراف بأيّ شيء والتّرقيم لماذا؟ والجواب قوله: (بأن الشان) والواقع (أنّه لفت) أي التفت ومال (طرف) أي بصر (شرعنا) الشّريف وديننا الحنيف (عطفاً) أي للعطف والتفضل (عليّ) بالسّقي (من) رحيق (كأس لا إلـٰه إلّا الله) والتروّي منه فتناولت وشربت والحمد لله وحده بفمي وقلبي مع سلامة لبّي شربة مرويّة من كأس التّوحيد ذقت منها حلاوة الأنس بالله المجيد.

ثم الكلمة المباركة موضوعة للتّوحيد والتّوحيد التّام كما في شرح المقاصد هو التّوحيد في الألوهيّة وخواصها، والألوهية عبارة عن وجوب الوجود وخواصها هي الخالقية والمعبودية؛ فالموحّد الحقيقي هو الذي يعتقد

لا واجباً بالذّاتِ، لا خالِقَ، لا مَعْبُودَ إلا الله جلّ وعلا

===================================
===================

ويعترف أنّه لا ذات واجباً وجوده ولا موجد ومؤثراً في ما سواه ولا معبود بالحق إلّا الله؛ ولذا فسّر النّاظم رحمه الله تعالىٰ كلمة التّوحيد بقوله (أي: لا واجباً) وجوده وجوباً (بالذات) لا وجوباً بالغير و(لا خالق) لشيء من الجواهر والأعراض و(لا معبود) يليق أن يعبد ويتذلّل له ويتوجّه إليه في كافّة الأحوال (إلّا) الذّات المستجمع لجميع الكمالات المعلم من حضرة ذاته الأعلم باسمه الأسمى (الله جلَّ) عما لا يناسب شأنه الأعلى (وعلا) على جميع ما سواه، هذا إذا لوحظ الأوصاف الثّلاثة في معنى الإله على ما هو اللّائق بتوحيده، ويجوز أن يراد بالإله الذّات الغني عمّا سواه المفتقر إليه كل شيء وإليه أشار النّاظم كما في بعض تعليقاته هنا وقال:

الوقر الثّاني

له الغنى عن كُلّ شيء   اليه افتقارُ كلٍّ أبدا

==================================
==================

(الوقر الثاني)

من أوقار الصّبرة

(له) أي للذات الـواجب (الغـني عن كـل شـيء) من حيث الوجـود والذّات والأفعال (سرمداً) أي أزلاً وأبداً و(إليه) أي ذاته الغني (افتقار كل) ما سواه (أبـداً) ومعـنى كلمـة التّوحيـد حينئـذٍ: لا ذات غنيّـاً عمّـا سواه مفتقراً إليه ما عداه إلا الله.

الوقر الثالث

فَاسْتَقْطِفوا منها له تعالى[1]	ما جاز، ما وَجَبَ، ما استحالا
فحصرُ كلٍّ مِنْ ذهي الأ...	فيه، لما رُمناه نحنُ، كافِ

===

(الوقر الثّالث)

---

[1] قوله : (فاستقطفوا منها له تعالى) يجوز أن يكون أمراً أو فعلاً ماضياً، وأتى به دون «استنبطوا» لكونه ملائماً للجنّة، فحصر كلّ واحد من تلك الأوصاف - من وجوب الوجود، أو الخالقيّة، أو استحقاق العبوديّة فيه تعالى لما قصدناه من توحيده تعالى وإثبات ما وجب له وما جاز، والتّنزيه عما استحال عليه - كاف إذ كان فيما بينها استلزام . . . الخ .

اعلم أنّ التّوحيدإمّا بحصر وجوب الوجود، أو بحصر الخالقيّة، أو بحصر المعبوديّة . وقد يتوهّم منه أنّ المعتقد لأحدها فقط مؤمن موحّد وليس كذلك إذ ما لم يعتقد الثّلاث لا يكون موحّداً . ويدفع بأنّ هذا مبني على استلزام كلّ واحد منها للآخرين إمّا استلزام المعلول للعلّة، أو العلّة للمعلول أو كلاهما، والأوّل بالنّظر إلى الثّالث، والثّاني بالنّظر إلى الأوّل، والثّالث بالنظر إلى الثّاني، فعدم اعتقاد الثّلاثة عند اعتقاد واحد واحد منها إنّما هو عناد محض، فإنّ شئت إيضاح ما قلنا فاستمع لما نتلو عليك :

اعلم أنّ منشأ حصر العبوديّة حصر الخالقيّة، ومنشأ حصر الخالقيّة هو وجوب الوجود، وذلك لأنّ التّوحيد المكلّف به كلّ أحد إنّما هو اعتقاد عدم الشّرك في الألوهيّة وخواصّها، والمراد بالألوهيّة على ما في شرح المقاصد : هو وجوب الوجود والخالقيّة والمعبوديّة أي الاستحقاق للعبادة من خواصها، وقد تقرّر أنّ العلّة بالحقيقة ما يكون مصدراً لفعليّة الشّيء ولا دخل في ذلك لما هو بالقوّة، فإنّه من حيث هو بالقوّة معدوم وفطرة العقل تشهد بأنّ المعدوم لا يصير مصدراً للموجود، فلم يمكن أن يكون ما بالقوّة شرطاً لتأثير الفاعل الحقيقي، والماهيّة الممكنة كلّها في حّ ذاتها بالقوّة، فلا يصح شيء منها أن يكون مصدراً للفعل . وأمّا وجودها، وإن صار بالفعل بسبب الفاعل، فهو أمر اعتباري ومتعلّق بالماهيّة التي هي بالقوّة فهو مخلوط بالقوّة فلا يصلح مصدراً حقيقيّاً لما هو بالفعل، كذا نقلوه عن بعض المحقّقين .

وإذا تقرّر هذا فينبغي أن يكون المصدر الحقيقي هو الوجود المتأكّد الذي هو عين الماهيّة الذي هو الواجب، فإذاً لا مؤثر في الوجودإلّا هو، وتأثير النّار في التّسخين ليس بالحقيقة، بل إنّما هو مبدأ الإعداد، وهذا الحكم مما اتّفق عليه الحكماء والصّوفيّة والمتكلّمون إلّا المعتزلة، فظهر على المتأمّل منشئيّة حصر وجوب الوجود لحصر الخالقيّة، وأمّا منشأ حصر الخالقيّة لحصر المعبوديّة فيؤخذ من قوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فإنّ فيه دلالة على أنّ الله الذي خلقكم وأعمالكم هو الحقيق للمعبوديّة لا غير، وكذا قوله تعالى : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾فما أجهل المعتزلة حيث يقولون : نحن أصحاب العدل والتّوحيد فينفون الصّفات الزّائدة بناءً على أنّ القدم الزّماني من خواص الألوهيّة، مع إثباتهم لشركاء لا تحصى لقولهم بكون العباد خالقاً لأفعالهم، فإنّ الخالقيّة أيضاً من خواصها، وهي منشأ لحصر المعبوديّة، نعم يخصّونها بخالقيّة الجواهر وقد تبين بطلانه في موقعه . منه .

(فاستقطفوا) أيّها الطّالبون لثمار الجنّة (منها) أي من الصّفات السّابقة المحصورة فيه (له تعالىٰ ما جاز) له تعالىٰ من الأوصاف و(ما وجب) له منها و(ما استحالا) منها عليه (فحصر كل من ذهي الأوصاف) الثّلاثة المارّة أعني وجوب الوجود والخالقيّة والمعبوديّة (فيه) تعالىٰ (لمّا رمناه) أي قصدناه (نحن) من إثبات توحيده تعالىٰ وإثبات جواز ما جاز ووجوب ما وجب واستحالة ما استحال (كاف) وإنّما كان حصر كل منها كافياً في إثبات

إذ كان في ما بينها استلزامُ   في سلك واحدٍ لها انتظام

==================================
==================

المـرام (إذ كـان في مـا بينهـا) أي بين الصّـفات الثّلاثـة السّـابقة المأخوذة من لفظة الجلالة وبين ما جاز وما وجب وما استحال عليــه تعالىٰ من الصّفات (استلزام) فمن أذعن بهـا أذعن بسـائر الأوصـاف الكماليّـة وجـواز مـا جـاز واسـتحالة مـا اسـتحال؛ فهي بسـبب هـذا الاسـتلزام القطعي بينهـا (في سـلك واحـد لهـا) أي لتلـك الأوصـاف (انتظام) بل من أذعن بوجوب وجوده استلزم ذلك أن يذعن بخالقيّته ومعبوديّته لأنّ وجوب الوجود منشأ كل كمال من الصّفات والأفعال.

هذه هي الصبرة الثّانية فالوقر الأوّل منها

ثم اجتَنَتْ طاقة أهل المعرفة   من قطفها الواجب عشرين صفة

فمِن ذهي واحِدةٌ نفسيّة   وجوُده، فالحجج المؤديّة

بدت جميعها بمسلكين   في بينهم، فأَحَدٌ مِنْ ذَيْن

له توقف على أن يبطلا   مَحذورُ أَن دار وأَن تسلسلا

وذاك إذ لم تلحظ النّوعين   وتجعل الأفراد نصب العين

فيُبتنى بنيةُ الأستدلال   بِلَبَن مِنْ ذلِك الإبطال

وليس الآخر كذا، بل دلاّ   على ثبوت الواجب المُعَلّى

==

(هذه هي الصّبرة الثّانية فالوقر الأوّل منها) ما أفاده بقوله

(ثم اجتنت) يقال اجتنى الثّمر تناوله من شجرته (طاقة أهل المعرفة مِنْ قطفها) القِطف اسمْ للثّمار المقطوفة والعنقودِ ساعة يُقْطَفُ (الواجب) بَدَل من القطف (عشرين صفة فمن ذهي) الصّفات العشرين صفة (واحدة نفسية) وهي (وجوده) جلّ جلاله (فالحجج المؤديّة) إلى إثباته (بَدَت) أي ظهرت (جميعها بمسلكين) في بينهم (فَأحَد من ذين) المسلكين (له توقّف على أنْ يبطلا محذور أنْ) مصدريّة (دار وأَن تسلسلا. وذاك) المسلك الذي توقف على إبطالهما (إذ لم تلحظ) أيّها المستدلّ (النوعين) أي نوعي الواجب والممكن الخاص (وتجعل الأفراد) الممكنة التي يتوهّم كون كلّ لاحق منها معلولاً للسّابق (نصب العين، فيبتنى) حينئذٍ (بنية الإستدلال بلبن من ذلك الإبطال) ويجعل مقدّمة من مقدّماته (وليس) المسلك (الآخر كذا)ك الأوّل

في الابتداء ثم منه يَنتقل ... لطرف البطلان مَن لم يعتقل

فما غدا الإبطال بالتفصيل ... جزء من الأجزاء للدليل

فليَستَفد طُرقَ مَسْلكيها ... فطانة تَوَقُّدٌ لديها

مما نشير مجملاً إليه ... على قصور النظم ما عَلَيه

بعقلنا الموجود كان يقسم ... ما لم يَجُز أصلاً عليه العدم

بذاته ونظر إليه ... وما يجوز ذا كذا عليه

فالواجب القديم ذاك السّابق ... والممكن الحادث ذاك اللاحق

وذا الذي بممكن موسومُ ... وجوده بما يُرى معلوم

===

(بل دلاّ على ثبوت) وجـود (الـواجب المعلّى في الابتـداء، ثمّ منـه) أي من ثبوت وجـوده (ينتقـل لطـرف البطلان) لهمـا (من لم يعتقـل) فكـره بعقـال الجهـل (فمـا غـدا الإبطـال) لهمـا (بالتّفصـيل جـزء من الأجــزاء) الثّابتــة (للــدّليل) أي مقدمـــة من مقدماتـــه ثم لكــل من المسلكين طرق وتعبيرات (فليستفد طـرق مسـلكيها فطانـة) فاعـل «يستفد»، وقوله: (توقد) مبتدأ و(لديها) خبره والجملة صفة الفطانــة وتعلّق بقوله: «فليستفد» قوله: (مما نشير مجملاً إليـه على) أي مـع (قصور النّظم) عن أداء (ما عليه) تفصيلاً. ثم شـرع في ذكـر الطّـرق المختلفة فقال (بعقلنا الموجـود كـان يقسـم) إلى قسـمين فالقسـم الأول (ما) أي موجـود (لم يجـز أصـلاً عليـه العـدم بذاتـه ونظـر إليـه و)الثّاني (ما) أي موجـود (يجـوز ذا) العـدم (عليـه، فـالواجب القـديم ذاك) الموجود (السّابق) الأوّل الذي قرّر أنّه لا يجوز طروّ العدم عليه (والممكن الحادث ذاك) الموجود (اللّاحق) الذي يجوز أن يطرأ عليــه العـدم (وذ)لـك الموجـود (الـذي بممكن موسـوم وجـوده بمـا يـرى معلوم) وبين الموصول بقوله: (من عدم

مِنْ عدم البعض فإمّا سابقا	أو لاحقاً، أو سابقاً ولاحقا
ما كان ما كان بتلك الصّورة	وجوده لذاته ضرورة
فكان ذا بسبب موجود	خارج نوع الممكن المعهود
إذ الكلام في وجود النّوع	لا الفرد منه فانتبه وأَوْعِ
وذلك الخارج ليس إلا	الواجب المقدس المعلّى
وخذ بذا البرهان إِنْ تبيّنِ	لا ارتياب في وجود ممكن
فإِنْ إلى الواجب ذاك ينسب	أوّلاً أو نهايةً ذا المطلبُ

====================================
==================

البعض، فإمّا) أن يكون العدم (سابقاً) على وجوده فقط (أو لاحقاً) فقط (أو سابقاً ولاحقاً) معاً ثم إنّه لا خفاء في أنّه (ما) نافية (كان ما) موصولة (كان) حقّ الممكن الموجود (بتلك الصّورة) المذكورة من قبول العدم على ما تقدّم (وجوده لذاته ضرورةً، فكان ذا) الممكن (بسبب) فاعل (موجود) موصوف بأنّه (خارج) من (نوع الممكن المعهود إذ الكلام في وجود النّوع) من الممكن (لا) في وجود (الفرد منه فانتبه) على ذلك (وأوع) أي احفظه بالقلب (وذلك) الفاعل (الخارج) من نوع الممكن (ليس إلّا الواجب المقدّس) بذاته (المعلّى) بصفاته عن النّقص وسماته. هذا طريق مندرج في المسلك غير المتوقّف على إبطال الدّور والتّسلسل.

ومن الطّرق المندرجة في المسلك الآخر ما أفاده بقوله: (وخذ) أيّها المثبت للواجب (بهذا البرهان إن تَبَيّنِ) أي تتبيّن ما يأتي وهو أنّه (لا ارتياب) من عاقل (في وجود ممكن) من الممكنات (فإِنْ إلى) الفاعل (الواجب) وجود (ذاك) الممكن (ينسب أوّلاً) وبالذّات (أو نهاية) بعد الانتساب إلى بعض من الممكنات فـ(ذا)ك هو (المطلب، وإن يكن) الأمر

وإن يكن خلافَ ذا المؤملِ فدور أو تسلسل للعلل
لا تنتهي إذ قالت الأجلّة لكل ممكن تكون علّة
وحين ما كان كذا ينادى أن جميعَ تلكمُ الآحادِ
بحيث عنها لم يشذ معدود منها بلا هيئتها موجود
وذلك المجموع أيضاً ممكن إِذ حَوجُه لكلٍ أمرٌ بينٌ

==

(خلاف ذ)لك الوجه (المؤمّل) بأن ينسب وجود الممكن إلى ممكن آخر وهكذا بدون أن يؤول إلى الواجب (فـ)يلزم (دور) إن آل التّوقّف بالآخَرَة إلى الممكن الملحوظ أوّلاً (أو) يلزم (تسلسل للعلل) بحيث (لا تنتهي) إن ذهبت السّلسلة بدون عود على المبدأ، وهما باطلان بالأدلّة القاطعة فتعيّن الأوّل. وفي جملة «لا تنتهي» لطافة فإنّها مع كونها تنتهي بها الطّريق السّابق تفيد أنّه لا تنتهي الطّرق المذكورة في هذا المقام (إذ قالت) العلماء (الأجلة: لكل ممكن تكون علّة) ترجّح وجوده على عدمه مثلاً ضرورة تساويهما له في ذاته، وكل ما كان كذلك لا يتحقّق شيء من طرفيه إلّا بعلّة (وحين ما كان) الأمر (كذا ينادي) الممكن (أنّ جميع تلكم الآحاد) الممكنة (بحيث عنها) أي عن تلك الآحاد (لم يشذ) أي لم يخرج (معدود) أي ما له دخل في العدد واحداً أو أكثر (منها) أي ككلّ فرد من الأفراد (ممكن إذ حوجه) أي حاجة المجموع (لكلّ) أي لكلّ فرد من الأفراد التي حصل به المجموع (أمر بيّن) أي واضح لا خفاء فيه. قال الجلال الدّوّاني: وما يتوهّم من أنّه ليس هناك إلّا الآحاد وهم فاسد مخالف لحكم العقل. انتهى.

وقال المحقّق الجليل مولانا إسماعيل في تعليقاته بعد تقرير ما أفاده الجلال: وإن اشتبهت بعد ذلك فنقول إنّ الكلّ المجموعي كالإفرادي شيء يخبر عنه بأنّ له أجزاء كذا مثلاً، وكلّ شيء إمّا واجب أو ممتنع أو ممكن،

وكل ممكنٍ كما قد قدّما	فله علّة، فتلك إِمَّا
نفسُهُ أو جزؤه أو أمرٌ خرج	عنه، سوى الثالثِ عندهم
وأَنّ ذاك الخارجَ الموجودا	لم يكن إلاّ الواجب المعبودا
وماله الوجود لو انحصرا	في الممكنات كان منه ظهرا
أنْ حاجَ ذا المجموعُ بالحيث	إيجاد موجود قد استقلاّ

"
=====================================
====================

ولما استحال الأوّلان تعيّن الثّالث، فنقـول هـذا المجمـوع الممكن إما موجود أو معدوم، والثّاني باطل لأنّ جميـع أجزائـه موجـودة لأنّـه عبــارة عن الآحــاد الموجــودة وليس لــه جــزء كالهيئــة الاجتماعيــة والصّورة النّوعيّة للمجموع وراء صور الآحاد وكـل شـيء وجـد جميـع أجزائه فهو موجود بداهة فذلك المجموع موجود جزماً. انتهى.

(وكل ممكن كما قد قدّما) فرداً أو مجموعاً (فله علّة) تخرجــه من العدم إلى الوجود وترجّح وجوده على عدمه (فتلك) العلّة (إمّا نفسه) أي نفس ذلك المجموع الممكن (أو جزؤه أو أمر خــرج عنـه) أي عن المجمـوع الممكن و(سـوى) الشّـق (الثّـالث عنـدهم درج) أي مضـى وذهب أدراجَ الرّيـاح لفسـاده إذ يلـزم عليـه تـأثير الشّـيء في نفسـه فتعيّن الشّق الثّالث (و)معلوم (أنّ ذلك) الأمر (الخارج) عن المجموع (الموجود لم يكن إلّا الواجب) الوجود (المعبودا) هذا.

ثم ابتدع طريقاً آخر من المسلك المارّ فقـال (ومـا لـه الوجـود لـو انحصـرا، في الممكنـات كـان منـه ظهـرا، أن حـاج) أي احتـاج (ذا المجموع) من الممكنات المتلبّسة (بالحيث) السّابق وهـو أن لا يشـذّ عنها موجود (إلى إيجاد) فاعـل (موجـود قـد اسـتقلّا) أي لم يحتج في وجوده إلى غيره وذلك لكونه ممكناً مركّباً من ممكنات واحتياجه إليه ضروري (وبعد ما عرف ذا

وبعد ما عرف ذا فيجزم	بأنّ ذا الموجِدَ كانَ يلزم
أنْ صارَ رَفعُ الكلِّ بالكلية	ممتنِعاً عنده أي بالنّسبة،
وبالإضافة إلى وجوده	وذلك الشّيء الذي كان به
جميع ذي الآحاد مثل ذلكا	خرج عن جميع ما هنالكا
والخارجُ الواجبُ فادرِ خُلفْا	من ذاك الانحصار كانَ يُلفى
وواجبٌ لذاته لو ما بدا	فواجب لغيره ما وُجدا
وذلكم في قوة الشرطيةِ	في جانب العِلَل ما انْتهَتِ

==

فيجــزم بــأنّ ذا) الفاعــل الموجــود المســتقلّ (الموجــد) لتلــك الممكنات جميعها ومجموعها (كان يلزم أن) يكـون بحيث (صـار رفـع الكل) من الممكنات (بالكلّية ممتنعاً عنده أي بالنّسبة، وبالإضافة إلى وجوده) إذ ما لا يمنع جميع أنحاء العـدم لا يكـون موجبـاً للوجـود لمّـا علم من أنّ الممكن ما لم يجب وجوده من علّته لم يوجد ويلــزم من ذلك امتناع عدمه من أجلها بحيث لا يتطرّق إليه العدم أصلاً بوجه من الوجوه (وذلك الشيء) الموجود المستقل (الـذي كـان بـه جميـع ذي الآحاد) الممكنة (مثل ذلك) الوضع المارّ وهو أن يكون رفعهـا ممتنعـاً عنده لا بدّ أنّه (خرج عن جميع ما هنالكا) من الممكنـات لا نفســه ولا داخلاً فيه لأنّ عدم شيء منهما ليس ممتنعاً نظراً إلى ذاتــه وإلّا كــان واجبــاً لذاتــه (والخــارج) عن جميــع الممكنــات هــو (الــواجب) لا غــيرُ (فــادر) أيّهــا النّــاظر في المقــام بعين الصّــفا إن (خلفــا) أي خلافــاً لمفروض (من ذاك الانحصـار) للموجـود في الممكن (كـان يلفى) أي يوجـد حيث لـزم بواسـطة الاحتيـاج إلى وجـود واجب مسـتقلّ عـدم انحصار الموجود في الممكن على تقدير انحصاره فيه.

ثم بيّن طريقاً آخر من المسلك المذكور بقوله: (وواجب لذاتــه لــو ما بدا)

لأَنْ بَدا أَنْ يُوضَعَ المقدّمِ يَنْتِجُ أَنْ نَتيجُ ذا منعدِمُ
مما به العقل قد استدلاّ ما ممكن بنفسه استقلا
بصفة الوجود والإيجاد معناه بالأول قدْ ينادى
وكانَ بالثّاني، كما قد حُقّقِا، كونه فرعاً للوجود نطقا

==

أي ما ظهر (فواجب لغيره ما وجدا) ضرورة أنّ الواجب لذاته علّـة للـواجب لغـيره، ومـتى انتفت العلّـة انتفى المعلـول (وذلكم) الحكم المـذكور بطرفيـه (في قـوّة) القضـيّة (الشّـرطية) المنعقـدة بتحقّـق الاستلزام (في جانب العلل) لمعاليلها فإنّ وجـود الـواجب لذاتـه وإن لم يكن علّة تامة لوجود الواجب لغيره لجواز كون الاختيـار من تمـام العلّة لكن عدم وجوده علّة لعدم وجود الواجب لغيره لأنّ انتفاء العلّة تامّـة أو ناقصـة علّـة لانتفـاء المعلـول وإنتـاج أمثـال تلـك الشّـرطية المتّصلة إمّا بوضع مقدّمها وإما برفع تاليها وإذ (مـا انتهت) الشّـرطية أي ما أفضت (لان بدا أن يوضع المقدم) إذ لا يصحّ فيها أن يقال لكن المقدّم حقّ أي انتفاء الواجب لذاته ثـابت فـ(ينتج) أي فيحصـل هنـا (أن نتيج ذا) أي أن تالي ذاك المقـدّم (منعـدم) فالثّـابت هنـا اسـتثناء رفع التّالي لينتج رفع المقدّم فيقال كلّما لم يوجـد الـواجب لذاتـه لم يوجد الواجب لغيره لكن التّالي باطـل فكـذا المقـدّم أي أنّ الـواجب لغيره موجود فالواجب لذاته موجود. هذا

ثمّ أتى بطريق آخر من المسلك المارّ بقوله: (ممّـا بـه العقـل قـد استدلّا) إنّه أي الشّأن (ما) نافية (ممكن) خاصّ (بنفسه استقلّا بصفة الوجود) في نفسه (والإيجاد) لغيره والدّليل على ذلك أنّ (معنـاه) أي معنى الممكن الخاص وهو ما لا ضرورة في شيء من طرفيه الوجود والعدم (بالأوّل) وهو عدم استقلاله بالوجود في نفسه (قد) للتّحقيـق (ينادى وكان بـ)أمر (الثّاني)

فلم يجد شيء وذاك بَيّنُ لو حصر الموجود فيما يمكن

والريب عن وجود موجود إن كان واجبا فذاك ما طُلِب

أَو ممكنا فلا غنى من علّة له فإما أن يكونَ انْتِهَتِ

لواجب وجوده لذاته مقدس بالفعل في جهاته

أو يلزم الدور أو التّسلسل ويستحيلان، فأما الاوّل

==================================
==================

وهو أن لا يكون مستقلًّا بالإيجاد (كما قد حقّقا كونه) أي الإيجاد (فرعاً لوجود نطقاً فـ)إذا كان الممكن غير مستقل بالوجود والإيجاد (لم يجد شيء) ممكناً أو واجباً (ذاك بيّن لو حصر الموجود في ما يمكن) وتقرير هذا الطّريق المعاكس للطّريق السّابق أنّه لو انحصر الموجود في الممكن الخاصّ لم يوجد شيء لأنّ الممكن الخاصّ لا يُوجدَ بنفسه وقد فرض أنْ لا واجبَ هناك حتى يوجد شيئاً والممكن الخاص لا يؤثّر في شيء أبداً فلزم أن لايوجد شيء واجباً أو ممكناً هذا. وبعد أن أفاد الطّريق السّابقة أخذ في ذكر طريق مندرج في مسلك إثبات الواجب بطريق إبطال الدّور والتّسلسل فقال (والريب) أي الشّكّ (عن وجود موجود سُلب) لأنّه بديهي جلي فحينئذٍ (إن كان) ذلك الموجود (واجباً فذاك ما طلب، أو) كان (ممكناً) خاصّاً (فلا غنى) له (من علّة له) ترجّح وجوده على عدمه (فإمّا أن يكون انتهت) العلّة (لـ)علّة(واجب وجوده لذاته مقدّس بالفعل في جهاته، أو يلزم الدّور) إن لم تنته إليه وعادت بالتّوقف على مبدأ السّلسلة وهو على ما قاله عبد الحكيم توقّف الشّيء على ما يتوقّف عليه بمرتبة أو أكثر فهو توقّف واحد مقيّد. وعند بعض المحقّقين توقّف كل واحد من الشّيئين على الآخر فهو مجموع التّوقفين (أو التّسلسل) إن لم ينته إلى ما ابتدأ منه وذهب إلى غير النهاية.

ثمّ التّسلسل على إطلاقه عند المتكلّمين وجود أمور غير متناهية مترتّبة

====================================
===================

أولاً فإنهم لا يشترطون الترتّب في استحالته. وعند الحكماء ترتّب أمـور غـير متناهيـة سـواء كـان في العلّيـة أو في المعلوليّـة أو في الوضع، وهو في العلل تـراقي معروضـي العليّـة والمعلوليّـة إلى غـير النّهايـة بـأن يكـون كـل مـا هـو معـروض للعليّـة لمـا دونـه معروضـاً للمعلوليـة لمـا فوقـه، ولا ينتهي إلى مـا يعـرض لـه العلّيـة دون المعلوليّة. وفي المعاليـل تنـازل معروضـي المعلوليّـة والعليّـة لا إلى نهاية بأن يكون كـلّ مـا هـو معـروض للمعلوليّـة لمـا فوقـه معروضـاً للعليّة لما دونـه ولا ينتهي إلى مـا يعـرض لـه المعلوليّـة دون العليّـة. وفيهما مجموع التّراقي والتّنازل المذكورين.

ثم اعلم أنّ للتّسلسل معنـيين الأوّل لا تنـاهي الموجـودات بـالقوة وذلك بأن لا يكون جميعها موجوداً بالفعـل سـواء لم يكن شـيء منهـا موجوداً لكنّها تخرج إليه في المستقبل تدريجاً، أو وجد بعضـها وعـدم الباقي لكن يخرج إليه فيه شيئاً فشيئاً بحيث لا يقف ذلك الخروج عند حـدّ من الحـدود الاسـتقباليّة. والتّسلسـل بهـذا المعـنى جـائز عنـد المتكلّمين كما قرّروه في مقدورات الله تعـالىٰ، وعنـد الحكمـاء كمـا جــوّزوه في انقســام الجســم إلى غــير النّهايــة. الثّــاني لا تنــاهي الموجـودات بالفعـل بـأن يكـون جميعهـا موجـوداً بالفعـل، ولـه سـتّة أقسام: الأوّل التّسلسل في العلّل المفسّر بالتّراقي المذكور. الثّـاني التّسلسـل في المعاليـل المفسّـر بالتّنـازل المـارّ. الثّـالث التّسلسـل فيهما المفسّر بمجموع الأمرين وذلك في موجودات وجد فيها العليّـة والمعلوليّـة، وجميـع تلـك الأقسـام الثّلاثـة باطـل باتّفـاق المتكلّمين والحكماء. القسم الرّابع وجود أمور غير متناهية مترتّبـة وضـعاً بـدون العليّة والمعلوليّة وهذا أيضاً باطل باتّفاق الفريقين. القسـم الخـامس وجـود أمـور غـير متناهيـة لا تـرتّب بينهـا لا طبعـاً ولا وضـعاً كمـا في النفوس الإنسانية غير المتناهية عند الحكماء

فإِنّ امْتناع أنْ يُقَدّما	شيء على نفسه ما فيه
مثل تأخّره، أمّا الثّاني	فَذائع الطرقِ للبيان
وهي ذهي تكافؤ تطبيق	عرشيّ إِن كان به يليق

==

المشّائين. القسم السّادس وجود أمور غير متناهية وغـير مجتمعـة بـل كـانت متعاقبـة آتيـة من جـانب الأزل كمـا قرّرتـه الحكمـاء في سلسلة الحـوادث المتعاقبـة الممتـدّة إلى جـانب الأزل لا إلى نهايـة، وهذان القسمان أيضاً باطلان عند المتكلّمين وجائزان عنـد الحكمـاء. هذا

(ويستحيلان) أي الدّور مطلقاً والتّسلسل (فأمـا) اسـتحالة (الأوّل) أي الدّور (فإنّ امتناع) ما يلزمه بالواسطة وهو (أن يقدّما شيء على نفسه ما فيه عمى) أي خفاء: ووجه اللّزوم أنّ الشّـيء إذا كـان علّـة للآخر كان متقدّماً عليه، وإذا كان الآخـر علّـة لـه كـان متقـدّماً عليـه، والمتقدّم على المتقدّم على الشّيء متقدّم على ذلك الشّيء فيكـون الشّـيء متقـدّماً على نفسـه (مثـل) امتنـاع مـا يلزمـه بالـذّات أعـني (تـأخّره) أي الشّـيء عن نفسـه ووجـه اللّـزوم أنّ الشّـيء إذا كـان متوقّفاً على الشّيء كان متـأخّراً عنـه، وإذا كـان الآخـر متوقّفـاً عليـه كان متأخّراً عنه، والمتأخّر عن المتـأخّر عن الشّـيء متـأخّر عن ذلـك الشّيء فيكون الشّيء متأخّراً عن نفسه، ومعلوم أن اسـتحالة اللاّزم بالـذّات أو بالواسـطة تـوجب اسـتحالة الملـزوم. و(أمّـا) اسـتحالة (الثّاني) أي التّسلسل (فذائع الطّرق) أي فشهيرها (للبيان، وهي) أي وتلـك الطّـرق هــ(ذهي) الطّـرق المعروفـة باسـم (تكـافؤ) ويسـمّى ببرهان التّضايف كما يظهر وجهه، وبرهان (تطبيق) وبرهـان (عرشـي إن كان) هذا الأخير (به) أي بإثبات المطلوب (يليق) بـأن يسـتدلّ بـه صاحبُ القوّة الحدسّية.

وهذا الاسم اصطلح عليه صاحب الإشراق وسمّى ما عـداه لوحيّـاً. وقال عبد الحكيم: ولعلّ مراده بالعرشي البحث الذي حصّـله بنفسـه وباللّوحي ما

=====================================
==================

أخـذه من الكتب. أمـا برهـان التكـافؤ المسـمّى ببرهـان التضـايف أيضاً المبني على أنّ كل فرد من أفراد السّلسـلة معلـول لمـا فوقـه وعلّة لما تحته أو على الأقل مسبوق بما قبله وسابق على مـا دونـه، فهو أنّه لو ذهبت سلسلة المتضايفين إلى غير النّهايـة لـزم أن يكـون عدد أحد المتضايفين أكثر من عدد الآخر والتّـالي باطـل؛ أمـا بطلانـه فلوجوب تكافؤ المتضايفين في الوجود، وأمّا بيان الملازمـة فلأنّـه لـو كـان التّسلسـل من جـانب المبـدأ وأخـذنا سلسـلة من فـرد معيّن كالمعلول الأخير فهذا الفرد له مسبوقيّة بلا سـابقيّة وكـل واحـد ممـا قبله له سابقيّة ومسبوقيّة فيتكافأ عدد السّابقيّات والمسبوقيّات فيما فوقه وتبقى في المعلول الأخير مسـبوقيّة بلا سـابقيّة، فيلـزم زيـادة المسـبوقيّات على السّـابقيّات بفـرد وهـو مسـتحيل. قـال المحقـق الگلنبوي: فإن قلت لا نسلّم أنّه على تقدير أنّ يكون كل حادث قبلــه متّصفاً بهما يلزم الزّيـادة، بـل غايـة الأمـر يلـزم أن يوجـد قبـل ذلـك الحادث حادث آخر سابق عليه، ألا يرى أنّا إذا فرضنا سلسـلة مركّبـة من خمسة حوادث لا غير ففي هذه السّلسلة أربع مسبوقيّات مبتدئة من الواحـد منتهيـة في الرّابـع، وأربـع سـابقيّات مبتدئـة من الثّـاني ومنتهيـة في الخـامس، فـإذا فرضـنا أن الخـامس متّصـف بكـلّ من السابقيّة والمسبوقيّة لم يلزم الزّيادة بل يلزم أن يوجد قبله سـادس سابق عليه، والأمر كذلك في السّلسلة غير المتناهية، وهذا هو منشـأ قـول من قـال لا نسـلّم لـزوم الزّيـادة، كيـف وكـلّ مسـبوقيّة في السّلسـلة إنّمـا هي بالنّسـبة إلى سـابقيّة مـا قبلـه من الحـوادث. وبالجملة بمجرد صدق قولنا وكل واحد من آحاد السّلسلة له سـابقيّة ومسبوقيّة لا يظهر تكافؤهما في ما فوق المعلول الأخير، وإنّما يظهر لو لم يصدق قولنا أيضاً بإزاء كلّ مسـبوقيّة في السّلسـلة المشـتملة على المعلول الأخير سابقيّة فيها. قلت: كل تكافؤ يقـع في السّلسـلة فهو واقع في

==================================
==================

نفس الأمر بمجرّد سابقيّة الأسبق من غير توقف على مسبوقيّته، فكلّما تحقّق التّكافؤ في السّلسلة المشتملة على المعلول الأخير تقع في ما قبله سابقيّة محضة، وينعكس بعكس النّقيض إلى قولنا كلّما لم تقع في ما قبله سابقيّة محضة لم يقع التكافؤ بل يلزم زيادة أحدهما وهو المطلوب. انتهى.

ثمّ هذا البرهان يسمّى ببرهان التضايف لابتنائه على اتصاف كل فرد من أفراد السّلسلة بوصفين متضايفين، وببرهان التكافؤ لاستلزامه المطلوب من جهة وجوب التكافؤ في العدد بينهما هذا.

وأمّا برهان التّطبيق فيقرّر بوجهين الأوّل أنّ تحصل سلسلتين كبيرة وصغيرة من أفراد السّلسلة الواحدة غير المتناهية وذلك بأن تفصل جملة محدودة من جانب المعلول المحض منها واحداً أو أكثر فتحصل هناك سلسلتان كبرى مبتدئة منه وصغرى مبتدئة مما فوقه، ثم تطبق بين آحادهما فإن وقع بإزاء كل واحد من الأولى واحد من الصّغرى لزم مساواتهما، وإلّا فتنقطع الصغرى ويلزم منه انقطاع الكبرى إذ لا تزداد عليها إلّا بمقدار ما انفصل عنها من جانبه. الوجه الثّاني أن تحصل سلسلتين إحداهما بملاحظة وصف العلّية أو السّابقيّة، والثّانية بملاحظة وصف المعلوليّة أو المسبوقيّة، وذلك فيما فوق المعلول الأخير الذي تفرد فيه المعلوليّة عن العليّة والمسبوقيّة عن السابقيّة، ثم نطبق بين أجزاء السّلسلتين فيلزم لضرورة سبق العليّة على المعلوليّة ووجوب تكافؤهما في العدد زيادة سلسلة العلل على سلسلة المعاليل بواحد؛ فيلزم تناهيهما وهذا خلف.

وأمّا البرهان العرشي فهو أنّ ما بين هذا المعلول المعيّن وكل علّة من العلل الواقعة في السّلسلة غير المتناهية متناهٍ لكونه محصوراً بين حاصرين

=====================================
====================

فيكون الكلّ متناهياً أيضاً؛ لأنّه لا يزيد على العدد الواقع بين هذا المعلول وبين علّة ما من تلك العلل إلّا بواحد من جانب العلل. وتقريره كلّما ترتّبت الممكنات غير المتناهية لكانت متناهيةً لكن التّناهي على تقدير اللّاتناهي باطل فترتّبها كذلك باطل. أمّا بطلان التّالي فلاستحالة جمع النّقيضين، وأمّا الملازمة فلأنّ ما بين كل معلول معين وعلّة ما من العلل متعيّن لانحصاره بينهما، وما عداهما لا يزيد عليهما إلّا بواحد وهو متناهٍ فالكلّ متناه. قال في المواقف وشرحه: واعترف من احتج به وسمّاه برهاناً عرشياً، وهو صاحب الإشراق، بأنّه حدسي محتاج إلى حدس ليعلم به صحّته، وذلك لأنّ العلل لو كانت متناهية لظهر ظهوراً تامّاً إن ما عدا واحدة منها واقع بينها وبين المعلول الأخير، وأمّا إذا فرضت غير متناهية كما في ما نحن بصدده فليس يظهر هذا المعنى منه إذ لا تتصور هناك واحدة من العلل إلّا وقبلها علّة أخرى فكيف يتصوّر الانحصار؟ لكن صاحب القوّة الحدسيّة يعلم أنّ هناك واحدة من العلل وإن لم تتعيّن عندنا ولم يمكن للعقل أن يشير إليها إشارة على التّعيين، وأن تلك الواحدة مع المعلول الأخير محيطة بما عداهما. انتهى.

وهناك أدلّة أخرى على بطلان التّسلسل: منها أنّ سلسلة الممكنات اللّامتناهية الموجودة في نفس الأمر ادّعاءً إما زوج في نفس الأمر أو فرد فيه بطريق الانفصال الحقيقي العنادي؛ ضرورة امتناع اجتماع النّقيضين أو ارتفاعهما، وكل منهما أقل بواحد ممّا فوقه وكل ما كان كذلك فهو متناهٍ. ومنها أنّ جميع أفرادها إمّا حادثة أو قديمة أو بعضها حادث وبعضها قديم والكلّ باطل؛ أمّا الأوّل فلأنّ الحادث له ابتداء واللّامتناهي لا ابتداء له، وأمّا الثّاني فلضرورة حدوث بعضها، وأمّا الثّالث فللزوم التّرجيح بلا مرجّح. ومنها أنّ السّلسلة اللّامتناهية ليست بمتشّخصة وكل موجود في نفس الأمر

وبعده قلنا مشيرين لما	للحكما، ومالنا قَدْ علِما
للممكنات واجبٌ بالذّات	من كلّ وجهٍ ولحادثاتِ
ذو قِدَمٍ عالٍ عَنِ التزلزل	قطعاً لِعرقِ الدّورِ والتسلسل
هذا قضاء مقتضى الدليل	تدقيقهم للجرح والتعديل

===

متشخّص فالسّلسلة اللّامتناهية ليست بموجودة. هذا

(وبعده) أي وبعد ما ذكر من الطّرق المندرجة في المسلكين (قلنا مشيرين لما) أي لدليل أقيم على إثبات الواجب (للحكماء) القائلين بأنّ المحوج هو الإمكان (وما) أي ودليل كذلك (لنا) معاشر المتكلّمين القائلين بأنّ المحوج هو الحدوث (قد علما) فقال الحكماء لا بدّ (للممكنات) من علّة بها يترجّح وجودها على عدمها وهو إمّا (واجب بالذات) مستغن عما سواه (من كل وجه) أو ممكن خاص من الممكنات، لا مجال إلى الثّاني إذ لو كانت ممكنة فلا بدّ لها من علّة وينقل الكلام إليها فإما أن يدور أو يتسلسل وهما باطلان فتعيّن الأوّل (و)قال المتكلّمون يلزم لحدوث (الحادثات) من محدث فهو إمّا ذات (ذو قدم عالٍ عن التزلزل) أو شيء حادث من الحوادث لا مجال لهذا (قطعاً لعرق الدّور والتّسلسل) فإنّه لو كان حادثاً لاحتاج إلى محدث آخر وهلمّ، فإمّا أن يعود إلى المبدأ فيدور أو يذهب بلا نهاية فيتسلسل وكلاهما ممتنعان فتعيّن الأوّل. ومما يجب أن يعلم أنّ مقصود النّاظم من هذا أن الحكماء يستدلّون بطريق الإمكان، والمتكلّمين بطريق الحدوث لا أنّ ما ذكر خارج عن المسلكين السّابقين ضرورة أنّ الدّليلين مندرجان في المسلك الحاوي على إبطال الدّور والتّسلسل كما هو ظاهر ثم (هذا) الذي ذكر إلى الآن (قضاء مقتضى الدّليل) و(تدقيقهم) محتمل (للجرح والتّعديل) أي للردّ والقبول، فعلى من يستطيع البحث والتّنقيب بذل الجهد ليتبين المجروح من

وفي الكتاب المرشد المبين	ما ربما يفضي إلى اليقين
وراء ظهر الفكر لا تنابِذِ	عضّ على فهمه بالنواجذ
فتدري أن ليس الذي قد خلقا	مثل ذهي إلّا غنياً مطلقا
متصفاً بصفة الكمال	منزهاً عن وصمة الزوال
مستغنياً عن السويّ مفتقراً	إليه غيرُهُ كما قد ذكِرا

علاوة

عَدُّهُمُ الوجودَ في الصفات	تسامُحٌ إن كان عَينَ الذّات

==

المعدّل ويتعيّن ما عليه المعوّل (وفي الكتاب) الهادي إلى الصواب (المرشد) لأولي الألباب (المبين) بما فيه من الحقّ والحساب (ما) من الإرشاد إلى الاستدلال على وجود القديم القادر الخلّاق بأسرار الأنفس والآفاق وما فيهما من عجائب الأوضاع والأحوال وغرائب المصنوعات التي تدهش أهل الكمال والاستكثار فيه بالاعتبار والاستبصار والفكر الدّقيق المتين (ربّما يفضي إلى) علم (اليقين) فاعتبره بالقلب المؤاخذ (ووراء ظهر الفكر لا تنابذ) وخذه و(عضّ على فهمه بالنّواجذ، فتدري) درايةً فيها الكفاية (أن ليس) الخالق (الذي قد خلقا مثل ذهي) المصنوعات (إلّا) إلهاً (غنيّاً مطلقاً) عمّا سواه (متّصفاً بصفة الكمال، منزّهاً عن وصمة الزّوال، مستغنياً عن السّوي مفتقراً إليه غيره كما قد ذكرا) فنسأل الله سبحانه فيض نوال يهدينا به إلى الفوز بالاطمئنان ودرجات الرّضوان.

(علاوة) على ما ذكر قبل في بحث الوجود

(عدّهم الوجود في) عداد (الصّفات) للباري تعالىٰ لا مسامحة فيه إن كان بمعنى الكون والثّبوت، وإن كان أمراً اعتباريّاً كالقدم والوحدة، فإنّ

وَقولُ عَيْنيّته احتُمِلا	إِنْ كان مَبْدَأُ انتزاع أملا
وذاكَ فيه ذاتُه بالذّاتِ	وأَثرٌ في كلِّ ممكناتِ
فَصَّلَ بعضٌ ذاكَ الاحتمالا	تفصيلَه جواباً استِدْلالا
موجودنا المبدأ للآثار	فلا يكون الكون الاعتباري

==

الاتصاف بالشّيء لا يقتضي كونه أمراً عينيّاً. وفيه (تسامح إن كان) الوجود (عين الذّات) ضرورة امتناع كون الشّيء صفة لنفسه. ولمّا كان القول بعينيّته خلاف الظّاهر أوضحه بقوله (وقول عينيّته) أي عينيّته الوجود للذّات كما ذهب إليه الحكماء والشّيخ الأشعري وأتباعه (احتملا) أي يقبل (إن كان مبدأ انتزاع) الوجود (أَمَلا) أي مأمولاً ومراداً بالوجود في دعواهم أن الوجود عين الذّات، يعني أنّ من قال أن الوجود عين ذات الباري أراد أن (ذاك) أي مبدأ انتزاع الوجود (فيه) أي في الواجب تعالىٰ (ذاته) فذاته بحيث ينتزع منه الوجود (بالذّات) لا بسبب الفاعل (و)لكن مبدأ انتزاع الوجود (أثر) للفاعل (في كل) ممكن من (الممكنات) والحاصل أنّ ذاته تعالىٰ بحيث ينتزع منه الوجود بذاته بدون تأثير مؤثّر وسببيّة فاعل. وأمّا الممكنات الخاصّة فينتزع منه الوجود بسبب تأثير الفاعل أي أنّ الفاعل يجعلها بحيث ينتزع منها ذلك. ثم أشار إلى تفصيل المقام بقوله (فصل بعض) من العلماء (ذاك الاحتمالا) أي احتمال كون الوجود الذي يُدّعىٰ عينيّته للذّات بمعنى انتزاع الوجود (تفصيله) أي تفصيلاً لائقاً به (جواباً) و(استدلالاً) أي من حيث الاستدلال عليه والجواب عنه فقال (موجودنا) أي أمّا الاستدلال على ذلك فهو أنّ الذّات الموجود منا الشيء الذي هو (المبدأ للآثار) فإذا قيل إن الوجود عين الذات وَجَب أن يكون المراد به مبدأ انتزاعه (فلا يكون) المراد به الوجود بمعنى (الكون) والثّبوت (الاعتباري) ولا الماهيّة من حيث هي أمّا الأوّل

والماهية من حيث تلك الماهية   لم يمكن أن تصلح للمبدئية

أو الوجود لو يكون زائدا   كان له أحد ذين عائدا

تقدم أو حاجة والكلّ لا   يكون ثابتاً له جلّ علا

أجيب عن وجهي الاستدلال   ماهيةُ الواجبِ ذي الجلال

===

فلأنّه لا يكون ذاتنا الموجود هو الوجود بمعنى الكون والثّبوت الاعتباري الذي لا وجود له إلّا في الذّهن (و)أمّا الثّاني فلأنّ (الماهيّة من حيث) أنّها (تلك الماهيّة) الذّهنيّة (لم يمكن أن تصلح للمبدئيّة) للآثار لاشتراكها بين الموجود والمعدوم (أو) أنّ (الوجود) سواء كان أمراً حقيقياً أو أمراً اعتبارياً (لو يكون زائداً) على ذاته تعالىٰ (كان له أحد ذين) المحذورين (عائداً) أي كان أحدهما عائداً له تعالىٰ وذلك (تقدّم) ذاته بالوجود على وجود نفسه (أو حاجة) له في الوجود إلى غيره (والكلّ) أيّ وكل منهما (لا) يمكن أن (يكون ثابتاً له جل) شأنه (وعلا) سلطانه.

قال النّاظم في الحاشية: وذلك لأنّ الوجود في الواجب لو كان زائداً على ذاته سواء كان أمراً حقيقيّاً أو اعتباريّاً لم يكن الواجب في حدّ ذاته موجوداً فيحتاج في وجوده إلى سبب، فهو إمّا ذاته فيلزم تقدمّه بالوجود لأنّ الشّيء ما لم يجد في نفسه لم يوجد شيئاً، وأمّا غيره فلزم احتياجه في وجوده إلى غيره فلا يكون واجباً فلا بدّ أن يكون الوجود أمراً حقيقياً يصلح لذلك وليس ذلك إلّا ما هو ذاته بذاته لا بواسطة الفاعل يكون مبدأ انتزاع ذلك الثّبوت البديهي وهو ذاته تعالىٰ إذ هو الذي يحتاج في انتزاع ذلك الأمر عنه إلى غيره. انتهى.

و(أجيب) من جانب المنكرين لعينية الوجود (عن) كل من (وجهي الاستدلال) على غير ترتيب اللّف فأجاب أوّلاً عن الثّاني بقوله: (ماهية

تحققت بِذاتِها الأَحَق   بذاتها مأخذ ذا التحقق

مبدأُ كلِ أثرٍ ومَصْدَرُ   من حيث هي، ما سواها

وغيرهُ لأجل الانتساب   إلى جناب الواجب الوهاب

بنسبة مخصوصة بحيث ذا   به يصير مبدأً ومأخذا

لأخذ ذا الكون الذي قد   يجوز أن يكون مبدأ أثر

==

الواجب ذي الجلال تحقّقت بذاتها الأحَق) بـالوجود من كـلّ شـيء فهي (بذاتها مأخذ ذا التّحقق) والوجود و(مبدأ كـل أثـر ومصـدر) كـل صـادر (من حيث هي ومـا سـواها) أي مـا سـوى ماهيّـة الـواجب من ماهيّة الممكنات الخاصة (مظهر) للآثار لا مصدر لها (وغيره) أي غــير الــواجب (لأجــل الانتســاب إلى جنــاب الــواجب الوهّــاب، بنســبةٍ مخصوصـة بحيث ذا)ك الغـير (بـه) أي بـذاك الانتسـاب (يصـير مبـدأً ومأخذاً لأخذنا الكون الذي قد اشتهر يجوز أن يكون مبدأ أثر) خارجي لأنّ مدار المبدئية له إنّما هـو التّحقـق الخـارجي. وعلامـة ذلـك كـون الشّيء بحيث يكون مبدأ لانتزاع ذلك الأمر الذي يسمّونه في العــرف بالوجود، والماهيّـة الممكنـة، وإن لم تكن بنفسـها مبـدأ لتلـك الآثـار، لكنّها بالانتساب إلى الباري تعـالىٰ صـلحت لهـا وإن لم يعـرف كيفيّـة تفصيل ذلـك الانتسـاب، وحينئـذٍ لا وجـه للعـدول عن المعـنى الشـايع للوجود وهو الكون والثّبـوت، ويكـون إطلاقـه على الـواجب والممكن بمعنى واحد وهو المعنى المشهور. وحاصل هذا الجواب أنّه إن أردتم بالماهيّـة في قـولكم «والماهيّـة من حيث هي لا تصـلح مبـدأ للآثـار» الماهيّة الممكنة الخاصّة فمسلّم لكنّه غير مفيد لأنّ كلامنـا في عينيّـة الوجود لماهيّة الواجب، وإن أردتم بها ماهيّة الـواجب تعـالىٰ فممنـوع كيف وماهيّته تعالىٰ تحقّقت بنفسها وهي بذاتها مأخذ لانـتزاع الوجـود بخلاف ماهيّة الممكن كما

من كون ذا الوجود زائداً عَلا   جناب ذاته تعالى وعلا

بذلك المعنى الذي قد عُلِما   حاجته لسبب ما لزِما

إذ معنى الاحتياج للموجود   حاجته في مبدأ الوجود

ومنشأ الأخذ كما تقررا   إذ الوجود لا يكون أثراً

أو ما يقال الوجود آتٍ   على وِزان سائر الصفات

يأتي بمعنى مبدأ الآثار   كذا بمعنى الكون الاعتباري

====================================
====================

سبق آنفاً، وأجاب ثانياً عن الاستدلال الأول بقوله (من كون ذا الوجود زائداً على جناب ذاته تعالىٰ وعلا. بذلك المعنى الذي قد علما حاجته) أي احتياج الواجب (لسبب) خارج عنه في اتّصافه به (ما) نافية (لزما) قطعاً (إذ معنى الاحتياج للموجود) الممكن الخاصّ في اتّصافه بالوجود (حاجته) إلى فاعل (في مبدأ الوجود، ومنشأ الأخذ) للوجود (كما تقررا) لا احتياجه في عروض ذلك الكون الاعتباري (إذ الوجود) بمعنى الثّبوت الاعتباري (لا) يصلح أن (يكون أثراً) للفاعل، وإنّما الأثر المترتّب على تأثير الفاعل هو الأمر الموجود أصالة المتحقّق به حقيقة الشّيء، وقولكم إنّه لو كان الوجود زائداً على ذاته لم يكن في حدّ ذاته موجوداً غير صحيح إن كان المراد به أنّه لم يكن في حدّ ذاته بحيث ينتزع منه الوجود، فإنّ ذاته بذاته مبدأ لانتزاعه فكان هو في ذاته بحيث ينتزع عنه الوجود وذلك يكفي في عدم احتياجه في وجوده إلى سبب. وإن كان المراد به أنّه لم يكن الوجود عين ذاته فهو غير مضرّ بل كاد يكون خلافه مضرّاً لأنّ الظاهر تغاير الموجود والوجود (أو) نقول اختار بعض المحقّقين كلاماً آخر في هذا المقام يندفع به النّزاع بينهما وهو (ما يقال) أنّ (الوجود آتٍ على وزان) أسماء (سائر الصفات) ثمّ فسر الإتيان على وزانها بقوله (يأتي) الوجود (بمعنى مبدأ الآثار) الخارجيّة و(كذا)

فقل له عينٌ بذي الحيثية	وزائد أيضاً بتلك الجهة
أو ما كلامنا إليه أومى	فيما مضى كما عرفت أو ما
أبداه أهل الذوق والشهود	الرتبة العَلياء للوجود،
إذ مِن لَدُنْ ذوقهم الوجودُ	بذا الوجودِ عينُهُ موجود
لا بوجود كان ذاك زادا	عليه أو عن غيره استفادا
وأوضحوا وبيّنوا وفصّلوا	بالضوء هم كانوا لذاك مثلوا

===

يأتي (بمعنى الكون) والثّبوت (الاعتباري، فقل لـه) أي للوجـود أي عنه أنّه (عين) للـذّات (بـذي الحيثيّـة) وهي حيثيّـة كونـه بمعـنى مبـدأ الآثار (وزائد أيضاً) أي كما أنّه عين بالمعنى السّابق زائد عليـه (بتلـك الجهة) المارّة أعّني جهة كونـه بمعـنى الكـون والثبـوت (أو) للعطـف على قوله ما يقال، وإشارة إلى تحقيـق المـراد بعينيّـة الوجـود لذاتـه تعالىٰ أي أو المراد بعينيّة (ما) أي المطلوب الذي (كلامنا إليـه أومى) أي أشـار إليـه (فيمـا مضـى كمـا عـرفت) في الجفنـة الأولى من المشرعة السّادسة بقوله «وقـول نفسـيّته قـد وردا» من أنّ القائـل بعينيّته له أراد أنّه لم ينفرد كل من الوجود والذّات بتحقّـق على حـدة في الخارج بل بتحقّق واحد بمعـنى أنّ الموجـود هـو الـذّات والوجـود أمر اعتباري محض، وكذا قوله (أو) للعطف على ما سـبق يعـني أنّـه أراد من قال بأن الوجود عين الذّات (ما أبداه) وأظهره (أهل الـذّوق) لرحيق التّحقيق (والشّهود) لتجليّات واجب الوجود وهو (الرّتبة العلياء للوجود، إذ من لـدن ذوقهم) أنّ (الوجـود) الثّـابت في المرتبـة العليـا (بـ)نفس (ذا الوجود عينـه موجـود، لا بوجـود كـان ذاك) الوجـود (زاد عليه) وإن لزم ذاته واستحال انفكاكه عنه كما في وجود ذات البـاري تعـالىٰ عنـد غـير الأشـعري وأتباعـه (أو) بوجـود (عن غـيره اسـتفادا) كوجود الممكنات الخاصّة (وأوضحوا)

فظاهر بنفسه، ومُظهِرٌ — لغيره، أهلَ الهدى فاعتبروا

وإنما الواجب ذاكَ الأكملُ — وللوجوب هكذا قد علّلوا

إذ كلّ ما يغاير الوجودا — فهو غدا في كونه موجودا

لغيره مفتقراً، ذا بيّن — وكل ما كان كذا فممكن

فكون ذا الوجود عين الواجب — ليس له في بابه من حاجب

وذاك هكذا كما تراه — وماله ماهيّة وراه

===

المراتب الثّلاث (وبينو)ها و(فصلو)ها بمقايسة الوجود (بالضّوء) لوجه القمر والشّمس ولضوئها، وذلك للتّقريب إلى الأفهام بالوجه المأنوس و(هم كانوا لذاك) الوجود في مراتبه الثّلاث (مثلوا) بالضّوء لمناسبته له (ف)إنّ الضّوء (ظاهر بنفسه، ومظهر لغيره) كما أنّ وجود الحقّ جلّ شأنه قائم بنفسه ومقيم لغيره وظاهر بنفسه عند أهل البصيرة ومظهر لغيره بتلك الوتيرة فيا (أهل الهدى) إن أردتم الاعتبار (فاعتبروا) به (وإنّما) ذات (الواجب ذاك) الوجود (الأكمل) الواقع في المرتبة العلياء والمقام الأجلّ (وللوجوب) أي ولاقتضاء وجوب وجوده أن يكون الوجود عيناً لذاته أو لكونه واجب الوجود (هكذا) الذي يأتي (قد علّلوا) أي علّل أهل الذّوق والشّهود وما علّلوا به أمران الأول ما أفاده بقوله (إذ) لو كان الوجود زائداً على ذاته ولو لازماً له كان الوجود غير ذاته وكان ذاته مغايراً لوجوده و(كلّ ما يغاير الوجود فهو غدا) أي صار (في كونه موجوداً لغيره مفتقراً) أي مفتقراً لغيره و(ذا) الحكم (بيّن) وبديهيّ (وكلّ ما كان كذا) أي مفتقراً لغيره (فـ)هو (ممكن) خاصّ و تعالىٰ الله عن الإمكان الخاص علواً كبيراً (فكون ذا الوجود) الأكمل (عين) ذات (الواجب) الأجلّ (ليس له في بابه من حاجب) أي مانع ولو حقيراً (وذاك هكذا كما تراه و)الأمر الثّاني هو أنّ الواجب تعالىٰ (ماله ماهيّة وراءه)

دليلهم مشتهر في البين	مبدأ كلّ لم يكن اثنين
ما كان أصلاً عارضاً لغيره	منزّه جنابه في سيره
والسّير والظهـور حيـن يظهر	له مراتب كما قد ذكروا

===

أي وراء الوجـود وكـل ماهيّـة كـذلك فـالوجود عينـه. أمّـا الكـبرى فظاهرة وأما الصّغرى فدليلها ما أفاده بقوله (دليلهم) أي دليـل أهـل الذّوق على أنّ ليس للواجب ماهيّة وراء الوجود (مشـتهر في الـبين) وهو أنّ الـذّات الـذي يكـون (مبـدأ كـل) شـيء من الأشـياء (لم يكن اثـنين) بـل هـو الواحـد الحقيقي، وهـذا في قـوّة الواضـعة لقيـاس استثنائي: تقريره كلّمـا لم يكن المبـدأ للأشـياء اثـنين يجب أن يكـون وجود الواجب تعالىٰ عينه، لكن المقدّم حقّ فكذا التّالي.

ثم أكثر القائلين بأنّ الوجود عين ذاته تعالىٰ قائلون بأنّ تعيّنه أيضاً عين ذاته إذ لا مجال لأن يقال أنّ ذاته تعالىٰ كلّي وتشـخّص بعـروض التّعيّن عليه، وإلّا لزم تركّب الواجب من الماهيّة الكليّـة والتعيّن وهـو محال فلزم أن يكون تعيّنه عين ذاته كما أنّ وجوده عينه هذا. وإذا لم يكن للواجب ماهيّة سوى الوجود وكان الوجود عين ذاته لزم أنّـه (مـا كان) الوجود (أصـلاً عارضـاً لغـيره) أي لغـير الـواجب من الممكنـات الخاصّة إذ لا يعقـل عـروض مـا هـو عين حقيقـة لغيرهـا من الأشـياء و(منزّه جنابه) أي حضرة الوجود الذي هـو عين ذاتـه جـلّ شـأنه (في سيره) وعلاقته بغيره عن كل ما لا يليق بشأنه وقدره (و)ذلك (السّير والظّهـور) لـه بحسـب تعلقاتـه بالممكنـات الخاصّـة (حين يظهـر لـه مراتب) بحسب مراتب الاستعداد والقابليّـة لهـا (كمـا قـد ذكـروا) أي ذكره أهل الذّوق والشّهود وقالوا إنّه وإن كـان الوجـود الحقيقي عين الذّات العلي الصّفات وغير قابل لعروضه للممكنات لكن (للممكنـات نسبة) وتعلّق (إليه) أي إلى الوجود وذلك التعلّق (تعذّر اطلاعنا عليه) وعلى كيفيته، قال

للممكنات نسبة اليه   تعذر اطّلاعنا عليه

===

النّاظم في حاشيته هنا ما نصّه توضيح قوله: «إذ كلّ ما يغاير الوجود» إلى قوله «تعذر اطلاعنا عليه» ما قاله بعض المحقّقين رحمه الله: كل مفهوم مغاير للوجود كالإنسان فإنّه ما لم ينضم إليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الأمر لم يكن موجوداً فيها قطعاً، وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود إليه لم يمكن الحكم بكونه موجوداً؛ فكلّ مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه موجوداً في نفس الأمر يحتاج إلى غيره الذي هو الوجود، وكلّ ما هو محتاج في كونه موجوداً إلى غيره فهو ممكن إذ لا معنى للممكن إلّا ما يحتاج في كونه موجوداً إلى غيره فكلّ مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن، ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب، وقد ثبت بالبرهان أنّ الواجب موجود؛ فهو لا يكون إلّا عين الوجود الذي هو موجد بذاته لا بأمر مغاير لذاته. ولما وجب أن يكون الواجب جزئيّاً حقيقيّاً قائماً بذاته، ويكون تعيّنه بذاته لا بأمر زائد على ذاته وجب أن يكون الوجود أيضاً كذلك إذ هو عينه، فلا يكون الوجود مفهوماً كليّاً يمكن أن يكون له أفراد بل هو في حدّ ذاته جزئي حقيقي ليس فيه له إمكان تعدّد ولا انقسام وقائم بذاته منزّه عن كونه عارضاً لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق أي المعرّى عن التّقييد بغيره والانضمام إليه، وعلى هذا لا يتصوّر عروض الوجود للماهيّات الممكنة فليس معنى كونها موجودة إلّا أنّ لها نسبة مخصوصة إلى حضرة الوجود القائم بذاته، وتلك النّسبة على وجوه مختلفة وأنحاء شتّى يتعذّر الاطلاع على ماهيّتها فالموجود كلّي وإن كان الوجود جزئيّاً حقيقيّاً. وقال بعض الفضلاء كنّا نسمعه يقول إن هذا هو مذهب الأوّلين والآخرين من الحكماء المحقّقين. انتهى كلامه فيها.

تعيُّنُ الكُلِّ به يُبَيَّنُ	وماله، جلّ علا، تَعَيُّنُ
تعيّنٌ يُمنع أن يجامِعا	أيَّ تعينٍ يكون واقعا
قدِّس عن جميع تشبيهات	كأنَه محدّد الجهاتِ

===

و(تعيّن الكل) من الموجـودات، وامتيـاز بعضـها عن بعض (بـه) أي بذلك النّوع من العلاقة (يُبَيَّنُ) ويتّضح، (ومالـه جـلّ) و(علا) أي وليس للباري تعالىٰ (تعيّن؛ تعيّن) يأبى و(يمنـع أن يجامعـا) في الوجـود (أيّ تعين) للممكنات (يكون واقعاً) في نفس الأمر؛ فهو كالشّمس تتجلّى بإفاضة الضّوء على الموجودات ويتعيّن الضّوء في كل مجال بحسـب قابليّة المستضيء للإشراق أو الزّرقـة أو غيرهمـا، وضـوؤها في ذاتـه ضوء واحد.

ولا تتوهّم من هذا الكلام أنّ لله تعالىٰ شبهاً بشيء من المتعلّقـات بالأشياء الأُخر؛ حيث (قدّس) ونـزّه البـاري (عن جميـع تشـبيهات) لـه بأيّ كائن من الكائنات، وإن كان وجود وتعيّن كل منها بـه و(كأنـه) بلا اعتبـار التّشـبيه (محـدّد الجهـات) أي الفلـك الأعظم يحـدّد كـل جهـة وليس له جهة مطلقاً.

الوقر الثّاني

وخمسُها سلبيّة تفصيلَها	مِنْ قولنا اسمَعُوا وعُوا دليلَها
قدمُه بقاؤه في قدسه	قيامُه بذاته ونفسه
إِنْ لم يكن ذا قدمٍ فَسارِ	لذاته الحدوثُ لانحصار
لو كان لاحقاً بذاتِهِ العَدَم	سبحانه لانتفى عنه القِدَم
ولو يَحوجُ ربنا لذاتِ	لَزِم أَنْ كان مِن الصّفات

===

(الوقر الثاني) في الصّفات السّلبية

(وخمسها) أي وخمس من الصّفات (سلبية) في المعنى وإن كانت ثبوتيّة لفظاً وقوله (تفصيلها) منصوبٌ بعامل مضمر يفسّره ما يستفاد ممّا يأتي بعدُ في جملة (من قولنا اسمعوا وعوا) أي احفظوا (دليلها) وأولاها (قدمه) تعالىٰ أي عدم مسبوقيّته بغيره. والثّانية (بقاؤه في قدسه) وجلاله أي عدم ورود الفناء عليه. والثّالثة (قيامُه بذاته ونفسه) أي عدم احتياجه إلى غيره مطلقاً، أمّا الدّليل على قدمه فهو أنّه (إن لم يكن) الواجب تعالىٰ (ذا قدم فسار لذاته الحدوث لانحصار) الموجود في القديم والحادث فما لم يتّصف بأحدهما يتّصف بالآخر، وأمّا على بقائه فهو أنّه لو لم يكن باقياً لحقّه العدم و(لو كان لاحقاً بذاته) العليّة (العدم، سبحانه لانتفى عنه) وصف (القدم) لأنّ القديم يمتنع عليه العدم، فإنّه إمّا واجب بالذّات أو لازم لذاته، فإذا عرض عليه العدم تبيّن أنّه لم يكن قديماً وذلك مستحيل، وأمّا على قيامه بالذّات فهو أنّه لو لم يكن كذلك لاحتاج إلى الغير (ولو) احتاج إليه لكان إمّا أن

لو يقتضي مخصّصاً وفاعلا	لَقد يكونُ حادِثاً وعائِلا
خلافُه لِسائِرِ الذّواتِ	مِنَ الكوائِنِ الحوادِثاتِ
لأَنّ تا المماثلة في البين	جامِعَةٌ للمتنافيين
يكون ما يكون للمُماثِل	له وذا منشأ كلِّ باطل
وصدق ما قام بنفسه خلا	عن الدلالة على ما أملا
في ذلك الشركة والعروض	اشتبه العارض بالمعروض

====================================
===================

(يحوج ربنا لذات) يقوم هو به فـ(لزم أن كان) ذات الواجب (من) قبيل (الصفات) والأعراض وإمّا أن يحوج إلى مخصّص وفاعل يـؤثر فيه و(لو يقتضي مخصّصاً وفاعلاً لقد يكون حادثاً) بإحداث ذلك الفاعل (وعائلاً) أي مفتقراً إليه والرّابعة من الصّفات السلبية (خلافه لسائر الذّوات من الكوائن الحوادثات) وغيرها أي أنّه لا مماثلة بينه وبينها في الذّات والحقيقة (لأن تا المماثلة في البين) أي بينها وبين الواجب تعالىٰ (جامعة للمتنافيين) أي للوصفين المتنافيين في موصوف واحد، فإنّه إذا تماثلا في الذّات وامتاز كل عن الآخر بخصوصيّة فمثل الوجوب والإمكان أمّا أن يكون من لوازم الذّات فيلزم اشتراك الكل فيه فيجب أن (يكون) ما يوجد للواجب يوجدللممكن ويتحقّق (ما يكون للمماثل) الممكن (له) تعالىٰ فيكون الممكن مع إمكانه الخاص واجباً والواجب مع وجوبه الذّاتي ممكناً خاصّاً، أو أن يكونا من لوازم الذّات مع الخصوصيّة فيلزم التّركيب في ذات الواجب المنافي لوجوبه الذّاتي (و)ذلك (منشأ كل باطل).

ولما اعترض بأنّه كما يصدق مفهوم ما قام بنفسه عليه تعالىٰ يصدق على سائر الأعيان فيجب أن يكونا متماثلين أجاب عنه بقوله (وصدق) مفهوم (ما قام بنفسه) عليه تعالىٰ كصدقه عليها (خلا عن الدلالة على ما)

وَحْدَتُهُ في حُجُب الجلال   في الذّات والصفات الأفعال

هل كثرةٌ للواجب العلّي   بحسب الجزء أو الجزئِيِّ؟

عاقِبةُ الحجج أَن اتّحدت   لكنها طرقها تعدّدت

===

أي التّماثل الذي (أملا) أي أمله المعترض إذ (في ذلك الشّركة) أي اشتراك الواجب والممكن في مفهوم ما قام بنفسه (والعروض) أي عروضه عليهما (اشتبه) عليه (العارض) الذي هو ذلك المفهوم (بالمعروض) الذي هو مصداقه وظنّ من حمل العارض عليهما ووجوده فيهما تساوي المعروضين وهما الواجب والممكن ولم يعلم أنّ المحمول قد يكون ذاتيّاً لما حمل عليه فيكون متواطئاً، وقد يكون عرضيّاً فيكون مشككّاً وتختلف أفراده في الحقيقة كما في حمل الأبيض على العاج والثّلج والقائم بالنّفس على الواجب والممكن. ومن هنا يعلم أنّ ما ذهب إليه بعض المتكلّمين من أن ذات الواجب يماثل سائر الذّوات وإنّما يمتاز الواجب عنها بأحوال أربعة هي الوجوب والحياة والعلم التّام والقدرة التّامة، أو بحالةٍ خامسة تسمّى بالإلٰهية تمسّكاً باشتراكهما في حمل عدّة مفاهيم عليهما غلط ناشىء من اشتباه العارض بالمعروض. الخامسة (وحدته في حجب الكبرياء و(الجلال في الذّات) أي أنّه فرد واحد لا غير (و)في (الصّفات) بمعنى أنّ الصّفات الثّابتة له تعالىٰ لا تثبت لشيء آخر ولا تناسب صفات غيره إلّا في الاسم (و)في (الأفعال) بمعنى أنّ الفعل والتّأثير منحصر فيه تعالىٰ، ثم استفهم مستنكراً قائلاً (هل) توجد أي لا توجد (كثرة لـ)ذات ا(لواجب العليّ) الشأن (بحسب الجزء) بأن يكون كلّا ذا أجزاء (أو الجزئي) بأن يكون كلّياً له جزئيات و(عاقبة الحجج) أي نتيجة الأدلّة القاطعة هي (أن اتّحدت) ذات الواجب أي وحدت (لكنها طرقها تعدّدت) كما ستراها فيقول في الاحتجاج

لَو كانَ ذا الأجزاء كان أمكنا	ووصفُ ما أمكن كان مُعْلَنا
واحدنا ليس لدينا عَددا	كفى به للحادثات مَددا
وسائر الأعداد لا تداوي،	لِكفّتي ميزانها التّساوي
وجود نوع الكائنات اكتفى	بالواجب الواحد من غير خفا
ذاك للاستغناء عن التعدد	بذلك الواحد ذي التفرّد
فمِنْ لَدُن وجود واجبين	فالأحد الدائر بين ذَيْن

===

على انتفاء الأجزاء له (لو كان) الواجب (ذا الأجـزاء) لاحتـاج إليهـا ضـرورة احتيـاج الكـلّ إلى أجزائـه ولـو احتـاج إليهـا (كـان) الـواجب (أمكنا) أي ممكن الوجود إمكاناً خاصّاً (و)لو كان ممكنـاً لكـان حادثـاً مفتقـراً إلى الغـير إذ (وصـف مـا أمكن) من الحـدوث وتوابعـه (كـان معلنـاً) لا يخفى على العـارفين. وقـال في الاسـتدلال على انتفـاء الجزئيّات له بوجوه منها مـا أفـاده بقولـه (واحـدنا) أي الواحـد (ليس لدينا عدداً) لأنّ العدد نصف مجموع حاشيتيه وهو صفة الواجب تعالىٰ فإلهنا إلـٰه واحـد و(كفى بـه) أي بـذلك الإلـه الواحـد (للحادثـات) أي خلقهـا وتربيتهـا (مـددا) فـإنّ الـواجب متّصـف بالكمـال في الصّـفات والأفعال فيقتدر على إيجاد مـا أراده بـدون أي نقص واختلال، (و)مـع هذا ففي كونه معدوداً بأيّ عدد ترجيح بلا مرجّح فإنّ (سـائر الأعـداد) أي جميعهـا (لا تـداوي) شـيء منهـا كـرب القلب إذ (لكفتّي ميزانهـا التّساوي) عنده فكونه إثـنين لا ثلاثـة أو ثلاثـة لا أربعـة مثلاً تـرجيح بلا مـرجّح فـوجب أن يسـتقرّ الأمـر على الاتصـاف بالوحـدة. ومنهـا أنّ (وجود نوع الكائنات) الممكنة (اكتفى بالواجب الواحد من غير) شبهةٍ و(خفا) و(ذاك للاستغناء عن تعدّد) الواجب (بـ)وجـود (ذلـك الـواحب) الواحد ذي التفرّد، (فمن لدن وجود واجبين فالأحد الـدّائر) المشـترك (بين ذين) الواجبين أيّاً كان (ما صار ذا

ما صار ذا مفتقراً اليه	فلا تقول غير هَفْ لديه
وأيضاً إِذ كان كما مِنّا سَلَف	واجبك المفروض لم يكنه
عينيّة الوجودِ والتعيّنِ	تَكَلّمْت بأنه لم يكن
لِلواجب الماهيّة الكليّة	فَانظر إلى أنِ انْجَلَى النتيجةُ

===

مفتقراً إليه) فيلزم في كل واجب من الواجـبين أن يكـون مفتقـراً إليه ومستغني عنه (فلا تقـول) إزاء هـذا المقـول (غـير) جملـة (هـف لديه) أي هذا خلاف المفروض لأنّه قرّر أنّ الواجب ما يفتقر إليه وقد صار غير مفتقر إليه (و)لزم (أيضـاً إذ كـان) الـواجب إثـنين (كمـا منـا سلف) من لـزوم أن يكـون الأحـد الـدّائر بينهمـا غـير مفتقـر إليـه أن يكون (واجبك المفروض) واجباً (لم يكنه) أي لم يكن واجباً وذلك لأنّ الواجب يلزمه الاتّصاف بجميع الكمالات، ومنها أن لا يكـون مسـتغني عنه فإذا استغنى عنه لزم أن لا يكون واجبـاً لأنّ رفـع اللازم يسـتلزم رفع الملزوم (هف). ومنها ما أفاده بقوله (عينية الوجـود والتعيّن) أي كون وجوده تعالىٰ وتعيّنه عين ذاته (تكلّمت) بحال أفصح من المقـال (بأنّه) أي الشّأن (لم تكن الواجب الماهيّة الكلّيّـة) أي ماهيّـة تعـددت أفرادها كما هـو معـنى الكلّي الإضـافي وليس معنـاه الماهيّـة الكليّـة بمعنى المحمولـة ذهنـاً على كثـيرين؛ لأنّ مفهـوم الـواجب كلّي ذهنـاً لكنّه منحصر بحسب الخارج في الفرد.

(فـانظر) في هـذا الـدّليل نظـر أهـل البصـيرة (إلى أن انجلى) وانكشف لك (النتيجة) وحاصـل النّظـر أنّـه لـو كـان لماهيّتـه فـردان، والمفـروض أن تعيّنـه عين ذاتـه، لـزم أن يكـون حمـل تلـك الماهيّـة الواجبة عليهما من مقتضيات ذاتها، فيلزم عدم تحقّقها إلّا بهما معاً لا بواحـد منهمـا، لأنّ مقتضـى ذات الشّـيء لا ينفـكّ عنـه وذلـك باطـل لاستلزامه تحقّق الكثير بدون الواحد فلا بدّ أن يكون

بِفرضِ أَنْ تختلف الماهيّة	عروض مثل ذَيْنِ كانَ يثبت
فكان مثل ذينكم معلولا	وليس بالوجهين ذا مقبولا
بذا الّذي سمعتَه قد ينجلي	تفصيلُ ما ذكره أبو عليّ
ففرده عَدَدُه مَسْلوبُ	إذ ينتفي أو ينتفي الوجوب

==

تعـدّده للغـير، وحينئـذٍ يلـزم محـذور آخـر وهـو الإمكـان الخـاص للواجب فلزم أن يكون الواجب على تقدير تعدّد أفراده ممكناً خاصاً، وهـذا خلـف. فـإن قلت لم لا يجـوز أن تكـون ماهيّـة الـواجب ماهيّـة جنسيّة ويكون تحته نوعان كل منهما منحصر في الفرد فتتّحد الماهيّة الجنسيّة وتختلف الماهيّة النوعيّة. قلت (بفـرض أن تختلـف الماهيّـة) النّوعيّة فـ(عروض مثل ذين) الأمرين أي الوجود والتّعيّن (كـان يثبت) لما علمت من وجـوب أنّـه لـو كـان الوجـود والتّعيّن عين الـذّات لمـا أمكن اختلاف ماهيّـة الـواجب وتعـدّد أفرادهـا (فكـان مثـل ذينكم) الأمـرين من الوجـود والتّعيّن (معلـولاً، وليس) كونهمـا معلـولين (بـالوجهين) المعهـودين المشـهورين بينهم (ذا) الأمـر أي كونهمـا معلولين (مقبولاً) وذلك لأنّ كل عارض معلول إمّا لمعروضه فقـط أو بمداخلة غيره وكلّ منهما باطل؛ أمّا الأوّل فلاسـتلزامه كـون الشّـيء علّة لوجود نفسـه، وأمّـا الثّـاني فـأفحش للـزوم احتيـاج الـواجب في الوجود إلى الغـير (بـذا الـذي سـمعته) آنفـاً من الـوجهين (قـد ينجلي تفصيل ما ذكره) الشّيخ الرئيس (أبـو علي) ابن سـينا في التّعليقـات (فـ)لزم مما مرّ أنّ (فرده) أي فرد الواجب (عدده مسـلوب؛ اذ) إمّـا أن (ينتفي) العـدد وهـو المطلـوب (أو) يحصـل العـدد ولكن (ينتفي الوجـوب) والكلام في وحـدة فـرد الـواجب وكلا الشّـقّين أحـدهما مقصود والآخر مردود حاصل على اعتبار اتّحاد الماهيّة واختلافها كمـا فصّلناه (و)منها أنّ (كل إثنين) يحصل من واحد يضم إليـه واحـد آخـر (فقد

وكل اثنين فقد تقدّما   من ذينك الواحد طبعاً فاعلما

وليسَ للواحِدِ أَنْ يُحاكى   عَن كثرةٍ إلاّ بالاشتراك

في ما يكون في ذهي   ذاتياً أو مِن غيره معدودا

وبعده لم يجدِ اجتيازُ   عما به يكون الامتياز

فلازمٌ بالقطعِ أن تألّفا   اتّحدا ماهيّةً أو خالفا

====================================
====================

تقـدما من ذينـك الواحـد) إذ الواحـد مقـدّم (طبعـاً) على الإثـنين (فاعلما) وهذه مقدّمة إذا ضمّت إليها مقدمـة أخـرى، وهي أنّ واجب الوجود لا يجوز أن يتقـدّم عليـه شـيء بوجـه من وجـوه التّقـدّم، ينتج المطلـوب وهـو أنّـه لا يمكن أن يوجـد موجـودان متّصـفان بوجـوب الوجود. ومنها أنّه لو كان لواجب الوجـود فـردان لكـان ذلـك العنـوان حاكياً عنهما (و)من البديهي أن (ليس) لمعنى (الواحد أن يحاكي عن) أمـور ذات (كـثرة إلّا بالاشـتراك) لهـا (في مـا) أي في معـنى واحـد (يكون في ذهي) الأمور الكثيرة (موجوداً) وذلـك المعـنى الواحـد هـو المحكي حقيقة سواء كان (ذاتياً) لها كمـا هنـا (أو من غـيره) أي غـير الذّاتي وهو العرضي (معدوداً، وبعده) أي وبعد اشتراك ذلـك المحكي بينها (لم يجد اجتياز) أي تجاوز للأفراد المتشاركة فيـه (عمّـا) أي عن تعيّن خارج عن ذلـك المعـنى المشـترك المحكي وداخـل في الأفـراد المفروضة (به) أي بذلك التّعيّن (يكون الامتياز) لكـلّ منهـا عن الآخـر (فلازم بـ)طريـق (القطـع) واليقين من ذلـك الاشـتراك والامتيـاز (أن تألّفــا) أي الفــردان في الخــارج تأليفــاً اعتباريّــاً إن كــان المحكي المشترك عرضيّاً وضمّ إليه المميّز كـالرّومي لزيـد وعمـرو، أو تأليفـاً حقيقيّاً إن كـان ذاتيّاً مشـتركاً كـذلك كمـا في مـا نحن فيـه، وسـواء (اتحدا) أي ذانـك الفـردان المتشـاركان في المحكي (ماهيّـة) أي في الماهيّة بأن كان ما به الاشتراك تمام الماهيّة المختصّة

فيما مضى أدوية كمونة لداءٍ من ولِد مِن كمونة

==

كالإنسان لأفراده والتميّزُ لكل عن الآخر بضمّ المميّز الخاص إليه كما هنا (أو خالفا) فيها بأن لم يكن ما به الاشتراك كذلك، ومعلوم أنّه لمّا كان الوجود والتّعيّن والوجوب عين ماهيّة الواجب عند المستدلّين بهذا الدّليل لا بدّ أن يكون الأمر المشترك بين فردَي الواجب المحكي بعنوان واجب الوجود عين الماهيّة المختصّة بالفردين، وإذا كان كذلك فبانضمام المميّز إلى كل منهما الخارج عن الماهيّة الداخل في الفرد لزم تركّبُ كلٍّ عما به الاشتراك وما به الامتياز وهذا ممتنع للواجب؛ لأنّ المركب محتاج والمحتاج ممكن ولا شيء من الواجب كذلك. وبما قرّرنا به الدّليل من حمل المحكي المشترك على الذّاتي على تمام الماهيّة المختصة يظهر معنى قول النّاظم (فيما مضى) من البرهان المساق على التّوحيد (أدوية كمونة) أي خفيّة يدركها أولو الأفكار الجليّة (لداء) قدح (من ولد من كمونة) اليهوديّ في ذلك البرهان؛ حيث قال في بعض تصانيفه أنّ البرهان الذي ذكروه إنّما يدل على امتناع تعدد الواجب مع اتحاد الماهيّة للفردين، وأمّا إذا اختلفت فلا بدّ له من برهان آخر ولم أظفر به إلى الآن. انتهى. أي لجواز أن يكون هناك واجبان ينحصر نوع كل منهما في شخصه ويكون واجب الوجود عرضاً عامّاً لهما.

وحاصل الدّفع أنّ المستدل بذلك البرهان أراد أنّ مفهوم واجب الوجود معنى يؤخذ من ذات الواجب بدون ملاحظة أمر خارج وحيثيّة اعتبارية، لأنّه قرّر أنّ الوجود ووجوبه وتعيّنه عين ذاته بالمعنى الصّالح للعينيّة، ومتى كان الحاكي كذلك يجب أن يكون المحكي المشترك ذاتيّاً للأفراد المفروضة؛ فيلزم حينئذٍ من تعدّدها تركّبها ممّا به الاشتراك وما به الامتياز في الخارج. ويوضح ذلك ما في شرح المقاصد ونصّه: لا يقال هذا إنّما يلزم لو كان

حاصِلُ أَنْ يُفرَضَ واجبان	شابَهما نقيصة الإمكانِ
وما خلا عَن سائِرِ المحالِ	تواردٌ، وَعدمُ استقلال
ترجَح، عجز، واجتماع	ضدين مِثل ذاك الارتفاع
تمانعٌ. فصِّلِ الاستدلالا	لأنّ في ملفوفنا إِجمالا

===

الوجوب المشترك مقوّماً وهو ممنوع لجواز أن يكون عارضاً والاشتراك في العارض مع الامتياز بخصوصيّة لا يوجب التّركيب، لأنّا نقول وجوب الواجب نفس ماهيّته إذ لو كان عارضاً لها كان ممكناً معلّلاً بها إذ لو علّل بغيرها لم يكن ذاتيّاً، وإذا علّل بها يلزمه تقدّمه على نفسه لأنّ العلّة متقدّمة على المعلول بالوجود والوجوب، وإذا كان الوجوب نفس الماهيّة كان الاشتراك فيه اشتراكاً في الماهيّة والماهيّة مع الخصوصيّة مركّبة قطعاً. فإن قيل لم لا يجوز أن تكون الخصوصيّة من العوارض. قلنا لأنّها تكون معلّلة بالماهيّة أو بما يقوم بها من الصّفات وهو ينافي التّعدد المفروض إذ الواجب حينئذٍ لا يكون بدون تلك الخصوصيّة، أو بأمر منفصل فيلزم الاحتياج المنافي لوجوب الوجود. انتهى.

و(حاصل) ما يلزم من (أن يفرض واجبان) إن (شابهما) أي خلطهما (نقيصة الإمكان و)الحال أنّه(ما) نافية (خلا) فرضهما في بعض مواد أخر (عن سائر المحال) الموسوم بأسام خاصة وذلك المحال (توارد) مؤثّرين مستقلّين على معلول واحد بالشّخص (وعدم استقلال) واحد منهما بالتّأثير و(ترجّح) واحد منهما بكونه مؤثّراً وحده بلا مرجّح و(عجز) لكلّ منهما أو لأحدهما عن التّأثير (واجتماع ضدّين) و(مثل ذاك) الاجتماع (الارتفاع) لهما ارتفاعاً مستحيلاً و(تمانع) بينهما أي منع كلّ منهما للآخر عن التّأثير فإن أردت التّفصيل (ففصّل الاستدلال) بما ينتج المطلوب من وراء لزوم تلك

وليس في هذا المقام وحده بل كان في ما قبله وبعده

==================================
==================

المحـالات (لأنّ في ملفوفنـا إجمـالاً) لا يسـتغني بـه الطّـالب للتّفصيل (وليس) الإجمال لملفوفنا (في هذا المقام) أي مقام إثبـات الوحدة (وحده، بل كان) الإجمال أيضاً (في ما قبله و)ما (بعـده) كمـا رأيت وترى.

ومن الأدلّة المستلزمة للمطلوب من وراء بعض تلك المحالات مـا عدا التّمانع ما اشتهر ببرهـان التّـوارد، وتقريـره أنّـه لـو وجـد إلـٰهان متّصـفان بصـفات الألوهيّـة بكمالهـا، فـإذا أرادا إيجـاد مقـدور واحـد بالشّخص كحركة جسم معين، فإمّا أن لا يمكن وقوعـه بواحـد منهمـا إلّا بمصـاحبة الآخـر فهـو، مـع أنّـه خلاف المفـروض لأنّ المفـروض اتّصافهما بالكمال، يستلزم عجزهما معـاً وعـدم اسـتقلال كـل منهمـا بالتأثير. وإمّا أن يمكن وقوعه بكل منهما وحـده وحينئـذٍ فإمّـا أن يقـع بهما معاً فيلزم الترجّيح له في التأثير بلا مـرجّح. فـإن قلت يجـوز أن يقع بهما معاً بطريق الموافقة بينهما كمـا يحمـل إثنـان خشـباً واحـداً يقدر كل منهما على حمله. قلنـا أوّلاً المفـروض اسـتقلال كـلّ منهمـا بالقدرة والتّأثير وفـق الإرادة. وثانيّـاً إن قدرتـه تعـالىٰ لا تقـاس على قدرتنا فلا تقبل الضّعف ومشاركة قدرة أخـرى معهـا. ومـتى تـوجّهت إلى ممكن أوجده بدون مصاحبة قدرة لها في الصّنع والتّـأثير إلّا على ما شذ به بعض جوّز كون فعل العبد بمجموع القدرتين. هذا

ومنهـا مـا اشـتهر ببرهـان التّمـانع مـع اسـتلزامه لبعض آخـر من المحالات، وهو أن يقـال لـو أمكن إلـٰهان متّصـفان بصـفات الألوهيّـة لأمكن بينهمـا التّمـانع بـأن يريـد أحـدهما حركـة جسـم معين والآخـر سكونه لكن التّالي باطل. فكذا المقـدّم؛ أمـا وجـه الملازمـة فلأنّ كلًّا من الحركـة والسّـكون وكـذا تعلّـق الإرادة بكـلّ منهمـا في حـدّ ذاتـه بفرض كون التعلّقين معـاً أمـر ممكن في نفسـه وأمّـا بطلانُ التّـالي فلأنّه إذا تعلقت إرادة واحد منهما بحركته وإرادة الآخر

والحجج المحكمة السّمعيَة	جاءت هنا مثل نصوص قطعية
مِنْ قَولِهِ عَزَّ عَلا عَوِاليا،	ومثل الإجماع لجمعِ الأنبياء
بذلك التشديد والتهديد	على هدى الدعوة للتوحيد
ما قيل من توقفٍ للبعثةِ	عليه ذا مِن عادِمِ التفرقة

===

بسكونه، فإمّا أن يحصلا فيجتمع الضّدان، أو لا يحصل شيء منهما فيلزم عجزهما، أو يحصل أحدهما دون الآخر لزم عجز الإله غير المؤثّر وترجح الإله المؤثّر بدون مرجّح والكلّ باطل، فثبت أنّ التّعدد مستحيل لاستلزام إمكانه لإمكان التّمانع المستلزم لتلك المحالات. كانت هذه جملة من الأدلّة العقليّة.

(والحجج المحكمة السّمعية جاءت) أيضاً (هنا) أي في مقام إثبات الوحدة وذلك (مثل نصوص قطعية، من قوله عزَّ) وجلَّ و(علا عواليا) أي كلّ مرتبة عالية من نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾، وقوله: ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، (ومثل الإجماع لجمع الأنبياء) والمرسلين آدمهم وخاتمهم (عليهم الصلاة والسّلام) (بذلك التّشديد والتّهديد على هدى الدعوة للتّوحيد، وما قيل) لا يجوز الاستدلال بالأدلّة السّمعية على التّوحيد (من) أجل (توقف للبعثة عليه) أي على توحيده فلو استدلّ عليه بالأدلة السّمعية النّاشئة من بعثة الرّسل الكرام لزم الدّور فـ(ذا) غلط ناشئ (من) متوهّم (عادم التّفرقة) بين ما يتوقّف عليه وغيره فإنّ البعثة إنّما تتوقّف على وجود الإلٰه وحياته وقدرته بالمعنى الأعمّ وكلامه اللّفظي ولا يستدلّ بالأدلّة السّمعية على شيء منها بخلاف نحو وحدته وبقائه وإرادته وقدرته بالمعنى الأخصّ وكلامه النّفسي وسمعه وبصره كما سيأتي فيجوز الاستدلال بها عليها. هذا

تمانعاً إِنْ تلحظ القرآنا	تدبراً تفهمه لو كانا
مدارُ قولِ خالق العبادِ	تفسيرهم معنيي الفساد
ينتج للمطلوب بالتيقّن	تفسيره بِعدم التكوّن

==

ثمّ لما اشتهر أنّ قوله تعالىٰ: لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا دليل إقناعي لا يفيد القطع مع أنّها بالتّدبّر والتّأمل الصّادق يكون دليلاً ساطعاً وبرهان تمانع قاطعاً، قال النّاظم لبيان ذلك (تمانعا) مفعول لقوله الآتي تفهمه (أن تلحظ القرآن) الشّريف (تدبراً تفهمه) أي التّمانع وذلك القرآن الشّريف قوله تعالىٰ: (لَو كَانَ) فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ولا تقتصر على كونه دليلاً إقناعيّاً؛ فإنّ (مدار) كون (قول خالق العباد) برهان تمانع أو دليلاً إقناعيّاً (تفسيرهم لمعنيي الفساد) حيث (ينتج للمطلوب) وهو وحدته تعالىٰ (بـ)وجه (التيقّن) وفاعل ينتج قوله: (تفسيره) أي تفسير الفساد (بعدم التكون) وتقريره لو تعدّد الإله الصّانع المؤثّر فيهما لم تتكوّن السّماء والأرض لكن التّالي باطل فكذا المقدّم؛ أمّا الرّافعة فبالمشاهدة، وأما الشّرطية فمبنيّة على أنّ تأثير الإلهين الصّانعين فيهما إمّا على سبيل الاجتماع بأن يكون مجموعهما مؤثّراً في جميع أجزائهما أو على سبيل التّوزيع بأن يؤثّر واحد منهما في الأرض والآخر في السّماء، وذلك لأنّ تأثيرهما بطريق التّوارد أي تأثير كل منهما بالاستقلال في جميع الأجزاء باطل كما علم. ثم إذا كان التّأثير على سبيل الاجتماع لزم من عجزهما أو عجز أحدهما عدم تكوّن شيء من السّماوات والأرض، أمّا على الأوّل فظاهر، وأمّا على الثّاني فلأنّ تأثير كل منهما مشروط بانضمام الآخر إليه، وكذا إذا كان على سبيل التّوزيع وعجزا معاً، وأما إذا كان على سبيل التّوزيع وعجز واحد منهما فاللّازم عدم تكوّن ما خصّ بتأثيره، وعلى هذا الأساس نقول لو كان فيهما آلهة مؤثّرة

===

فيهما لأمكن التّمانع بينهما، ولو أمكن التّمانع بينهما لزم إمكان عجزهما معاً أو عجز أحدهما فقط، ويلزم على الأول أن لا يكون شيء منهما إلهاً، وعلى الثّاني عدم ألوهيّة واحد منهما فقط، لأن الألوهيّة وإمكان العجز ضدّان لا يجتمعان فعلى الأوّل والثّاني على تقدير التّأثير الاجتماعي لزم عدم تكوّن شيء منهما، وعلى الثّاني بتقدير التّأثير التوزيعي لزم عدم تكوّن القسم المختص بالإله الممكن العجز؛ فدقق النّظر في المقام ليظهر لك اندفاع ما يقال أنّه يحتمل أن يستحيل التّمانع بينهما، وعلى تقدير إمكانه فإمكانه لا يستلزم وقوعه، ووجه اندفاع الأوّل أنّ التّمانع ممكن بلا شبهة لأنّ إمكانه لازم لأمرين أولهما تعدّد الإله، والثّاني كون ما سواهما ممكناً خاصّاً وكلاهما محقّق بدون شبهة. ووجه اندفاع الثّاني أنّ الاستدلال ليس مبنيّاً على أنّ إمكان التّمانع مستلزم لوقوعه بل على أنّ إمكان التّمانع مستلزم لإمكان العجز وإمكان العجز ينافي الألوهيّة هذا وذلك القرآن الشّريف (إقناع) أي دليل ظنّي جدلي موجب لإقناع السّامعين، والملازمة فيه عاديّة على ما هو اللّائق بالخطابيّات لجريان العادة بوجود التّمانع والتّغالب عند تعدّد الحكّام وذلك (إن فسر) الفساد (بانفصام) السّماوات والأرض (عمّا هما عليه من نظام) لأنّ تقرير الآية حينئذٍ لو كان فيهما آلهة لوقع التّمانع بينهم، ولو وقع التّمانع لفسدتا وخرجتا عن النّظام المشاهد، لكن التّالي باطل فكذا المقدّم. ويردّ عليه منع الملازمة الصغرويّة بسند أنّ اللّازم من تعدّد الآلهة إمكان التّمانع لا وقوعه، وإمكان التّمانع إنّما يستلزم إمكان فسادهما ولا دليل على بطلانه، ولكن لمّا بنيت الملازمة على ما هو المقرّر بحسب العادة من وقوع التّغالب والتّمانع عند تعدد الشركاء وكان الغرض

علاوة

هذا تعالى الله عَن زمان، عن حيّزٍ، جهة أو مكان،

==

من الآية الشّريفة إرشاد النّاس بحسب ما وجدوه معتاداً بينهم صح الاستدلال به بلا خفاء.

(علاوة) على ما ذكر من الصّفات الخمس السّلبية

وإنّما ذكرت هذه العلاوة لتنزيهه تعالىٰ عما لا يلي بكمال ذاته أداء لحقّ الواجب وإيضاحاً له على العامّة كالخاصّة، وإلّا فيكتفى بما تقدّم عن ذكرها فإنّ مخالفته تعالىٰ لسائر الحوادث معناه أنّه لا يجرى عليه تعالىٰ ما يجرى عليها كما هو ظاهر؛ فقال (هذا) أي خذ هذا الذي ذكر، واحتفظ بما يأتي من أنّه (تعالىٰ الله) وتقدّس (عن) كونه واقعاً في (زمان) يجري عليه بتجدّد الشروق والغروب وساعات اللّيل والنّهار، وذلك لأنّه عندنا عبارة عن امتداد متوهّم من متجدّد معلوم يقدّر به امتداد متوهّم من متجدّد غير معلوم، وعند الفلاسفة مقدار حركة الفلك الأعظم، وليس في ذاته تعالىٰ تغيّر وتجدّد تدريجي حتى يحتاج إلى الزّمان، ولا دفعي حتى يتعلّق بالآن الذي هو طرفه. نعم وجوده تعالىٰ مقارن للزّمان وحاصل معه كما أنّه وجد قبله ويوجد بعده و تعالىٰ (عن كونه) في (حيّز) لأنّ الحصول فيه من الأكوان الأربعة الموجودة الحادثة عندنا وعند غيرنا فلو كان تعالىٰ في حيّز لزم اتّصافه بالحوادث وهو ممتنع كما يأتي، على أن الكون فيه من لوازم المادّيات وخواصّها تعالىٰ عنه علوّاً كبيراً و تعالىٰ (عن) كونه في (جهة) من الجهات (أو مكان) من الأمكنة، أمّا تعاليه عن المكان فلأنّ التمكّن فيه عبارة عن نفوذ أبعاد المتمكّن في بعد آخر موهوم كما عندنا، أو موجود مجرّد عن المادّة عند الإشراقيين، أو عبارة عن احتواء السّطح الحاوي لسطح

عن أن يكون عَرَضاً بحت،	وليس بالجسم ولا بالجوهر
والقولُ بالجسمِ مقولُ الجهلة	فوّضت النصوص أو مأوّلة
لم يتحد بغيره ولم يحل	وذا لعِنق شَبَه الغُلاةِ غِلّ

===

المتمكن المحوى، والله تعالىٰ منزّه عن البعد والامتداد والسّطح حتى عند السّطحيين. وأما تعاليه عن الجهة فلأنّها إمّا حدود وأطراف للأمكنة أو نفسها مقيسة إلى ما وراءها فإنّها إمّا منتهى الإشارة الحسّية أو ما هو مقصد المتحرّك بالحصول فيه أو القرب عنه، ولما لم يكن له تعالىٰ حصول في المكان لم يكن مما له علاقة بالجهة، وهو تعالىٰ (عن أن يكون عرضاً بحت بري) أي مجرّد وبريء محض لافتقاره إلى ما يقوم به (وليس) تعالىٰ (بالجسم) لاحتياجه إلى الأجزاء (ولا بالجوهر) الفرد أو المجرّد لافتقاره إلى الحيّز إن كان مادّياً، ولزوم كونه ممكناً خاصّاً إن كان مجرّداً عن المادّة (والقول بـ)ثبوت (الجسم) له تعالىٰ آخذاً بظاهر الآيات والأحاديث المتشابهة كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقوله ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾، إنّما هو (مقول الجهلة) بالحقائق الآخذين بالأشياء بدون تأمّل فيها، فإنّ المتأمّل في الآيات المنزّهة له تعالىٰ عن النّقص وفي الأدّلة العقليّة القاطعة يعلم أنّ ليس ظاهر تلك العبارات مقصودة قطعاً فيفوّض علمها إلى الله سبحانه كما (فوّضت النّصوص) من جانب السّلف الصّالحين إلى حضرة الحقّ واقفين على كلمة الجلالة في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (أو) ينظر إليها (مؤوّلة) بتأويلات عقليّة صحيحة مطابقة لمحكمات الآيات وأصول الشّرع الشّريف فقد أوّلوا الاستواء بالاستيلاء والعين بالعلم واليد بالقدرة وهكذا و(لم يتّحد) سبحانه و تعالىٰ (بغيره) لامتناع اتحاد الإثنين بداهة ولزوم انقلاب الواجب ممكناً خاصّاً والممكن الخاص واجباً، أو اجتماع

لم يتصف بحادث، وأما	بما له به اتصاف، أو بما
له تجدُّد كَسلْب حال	فما رأَينا فيه مِن جدال

==================================
==================

الوجوب والإمكـان الخـاصّ في ذات واحِـدَة وكـل ذلـك مسـتحيل بالضّرورة (ولم يحلّ) في غيره لأنّ الحالّ في الشّيء يلزم أن يكـون محدوداً ومحتاجاً إلى المحلّ وذلك الحلول واعتقـاده الفاسـد (لعنـق) من هـو (شـبه الغُلاة) جمـع غـال أي الغُلاة من الشّـيعة حيث زعمـوا حلوله تعالىٰ في عليّ وأولاده تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً (غـلّ) جهـل وفساد اعتقاد؛ إذ لا يُتصـوّر علاقـة للبـاري تعـالىٰ بعبـاده الأصـفياء إلاّ إشـراق أنـوار تتجلّى على قلـوبهم بإخلاصـهم للـه وكمـال إطـاعتهم وعبوديّتهم، وإلّا فحلـول الـواجب في الممكن، والمجـرّد في المـادي، والباقي أزلاً وأبداً في الفاني لا مجال له أبداً في العقل السـليم و(لم يتّصف بـ)وصف وجودي (حادث) لأنّه إن كان كمالاً فكـان يجب قدمـه أو نقصاً فاتصافه تعالىٰ به نقص عليه يجب تنزيهه عنه. لا يقال يمكن أن يكون وجوده كمالاً في ما لا يزال لا في الأزل كـوحي مـنزل على نبيّه محمّد صلى الله عليـه وسـلم في وقت بعثتـه لأنّـا نقـول: أمثـال ذلك لا تكون كمالاً يقتضيه الذّات من حيث هي بل كمالاً بالنّسـبة إلى نظام مصـنوعاته المرصّـعة بـالحكم الـتي لا يعلمهـا إلّا هـو، ومبـدؤها صفة أزليّة ثابتة له تعالىٰ أزلاً وأبـداً كـالكلام النفسـي والقـدرة. وأمـا حدوثها في المستقبل فهو وصـف فعلي يعبّـر عنـه بتعلُّـق قدرتـه بـه والتعلّق أمر اعتباري لا بأس في الاتّصاف به كما يأتي (وأمّا) اتّصــافه تعالىٰ (بما) أي بوصف كالقدرة (له) أي لذلك الوصف (بـه) أي بـذلك الحـادث (اتّصـاف) وذلـك كاتّصـاف العلم والقـدرة والإرادة بـالتّعلق الحادث (أو) اتّصافه تعالىٰ (بمـا لـه تجـدد) من السّـلوب والإضـافات (كسلب حال) عنه تعالىٰ فإنّـه يكـرم شخصـاً مـدّة ثم يهينـه فيتّصـف بسلب الإكرام إزاء ذلك، أو يهين أحداً ثم يعزّه فيتّصف بسلب الإهانة له، وكمعيّته لشيء أو

بما بِهِ قد حُرِّر المقامُ مندفع ما ذكر الإمامُ

===

قبليّته له أو بعديّته عنه (فما رأينا فيه من جـدال) من جـانب أولي الكمال و(بما) أي وبالوجه الذي (به قد حرّر المقام) من أنّه لا جــدال في جــواز اتّصــافه تعــالىٰ بمــا يتّصــف بحــادث ولا بمالــه تجــدّد من الاعتباريّات والسّلوب والإضافات (مندفع ما ذكــر)ه (الإمـام) الـرّازي من أنّ اتّصافه تعالىٰ بالحوادث لازم لكلّ فرقة؛ فيلزم الأشـاعرة من قولهم بتجدد أفعاله وشـؤونه كـل يـوم بـل كـل آنٍ. ويلـزم المعتزلـة لقولهم بحدوث المريديّة والكارهيّة لما يريد وجوده أو عدمــه وبتجــدّد العالميّات بتجدد المعلوميّات، ويلزم الفلاسفة لقولهم بأنّ للــه تعـالىٰ إضافة إلى ما حدث ثمّ فنى بالقبليّة والمعيّة والبعديّـة وذلـك لأنّ كـلّ ذلك أوصاف اعتباريّة وإضافات ولا جدال لأحد في الاتّصاف بها وإنّمــا المقـال في الاتّصـاف بالحقـائق الحادثـة واللـه أعلم بالحقـائق كلّهـا والعلم بالأشياء إليه قد انتهى.

الوقر الثالث

وللمعاني سبعِها صفات   علم إرادة قدرةٌ حَياةُ

وكانت المقالة المشهورة   قد فُسِّرت أولي ذهي

==

(الوقر الثالث

في الصّفات الثّبوتية الزّائدة على الذّات عند أهل السُنَّة المشهورة بالصّفات الذّاتية والمعنويّة لكونها معاني قديمة قائمة بذاته تعالى لازمة له

(وللمعاني) أي ولإفادة المعاني القائمة به تعالىٰ (سبعها) بدل منها (صفات) سبعة هي (علم) و(إرادة) و(قـدرة) و(حيـاة) وسـمع وبصـر وكلام ويلـوّح إليهـا قولـك «أُحِـقّ سـبعَك» أي أؤمن بصـفاتك السّـبع، وشـرع في بيانهـا بـالتّرتيب فقـال (وكـانت المقالـة المشـهورة) بين العلماء أنّـه (قـد فسّـرت أولى ذهي) الصّـفات المـذكورة وهي العلم (بالصّورة) الحاصلة عند المدرك سواء كانت عين ما في الخارج كمـا في العلم الحضـوري وهـو العلم بالشّـيء بطريـق حضـور ذاتـه عنـد المدرك، أو صورته كما في العلم الحصولي سواء كـانت منتزعـة من موجود خارجي كما في العلم به أو صـورة مخترعـة وذلـك في العلم بالمعدوم، ممكناً كالعنقـاء أو ممتنعـاً كاللّاشـيء. ثمّ العلم الحصـولي إما فعلي وهو ما يكون له دخل في وجود المعلوم في الخارج كما إذا تصوّر العالم شيئاً فأوجده، وإمّا انفعـالي وهـو مـا يتفـرّع عن وجـوده في الخارج كما إذا رأيت شيئاً فيه ثم تصـورته والمـراد بدخالـة العلم الفعلي في وجود المعلـوم أنّ تـأثير القـدرة فيـه يكـون على حسـب تعلّقه به، لا أنّه مؤثّر فيه لأنّ العلم ليس

أجيب أنّ الصّور العلمية	إما بذات ربنا العلية
أو نفس تلك أو بغيرٍ قامت	كلٌ عليه وَصْمَةٌ قد نامَت
بكون شيء فاعلاً وقابلاً	بصحة المُثُل كنتَ قائلا

==================================
==================

صفة التّأثير وأشار بقوله: «المشـهورة» إلى أنّ في العلم أقـوالاً أخر: منها أنّه إضافة بين العالم والمعلوم، ومنها أنّه صفة ذات إضافة كما سبق.

ولمّا ورد على القول بأنّ العلم هو الصّورة اعتراضات قال النّـاظم لبيانها والجواب عنهـا (أجيب) أي من طـرف القـائلين بـأنّ العلم هـو الصّـورة عن الاعـتراض بـ(أن الصـور العلميـة) صـفة تحتـاج إلى موصوف تقوم هي به فهي (إمـا بـذات ربّنـا العليّـة) قـامت (أو نفس تلـك) الصّـور (أو بغـير) أي بشـيء غيرهـا (قـامت) و(كـل) من تلـك الاحتمالات المبسـوطة (عليـه وصـمة) أي عيب (قـد نـامت) وتفسـر الأولى منها (بكون شيء) واحد وحدة حقيقيّـة كـذات البـاري (فـاعلاً) لتلك الصّور (وقابلاً) لها أمّا كونه فاعلاً لها فلأنّها أمور موجودة ممكنة فتحتاج إلى موجِدٍ، وأما كونه قابلاً لها فلأنّها صـفات تقـوم بموصـوف والمفروض أنّها قائمة بذاته تعالىٰ الفاعل لها، وقـد تقـرّر أنّ الشـيء الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً كما مرّ. وأما الوصمة الثّانية فهي أنّـك إذا قلت بقيام تلك الصّور العلميّة بأنفسها فحينئذٍ يلزم عليك أنّه (بصـحّة المثل) الأفلاطونيّة التي هي من عالم المجرّدات وقـال بهـا أفلاطـون وحكم بأنّ علم الباري تعالىٰ عبـارة عنهـا، أو بصـحّة الصّـور المعلّقـة التي هي من عالم الأشباح وبعضها ظلمانيّة وبعضها نورانيّة وقال بهـا بعض الحكمـاء المتـألهين والصّـوفية المكاشـفين واشـتهرت بعـالم المثال، وحكموا بأنّ علمه تعالىٰ عبارة عنها (كنت قائلاً).

وكلّ منهما مردود: بيان الأولى أنّه نقل عن أفلاطون أنّه يوجـد من كلّ

==================================
==================

نوع فـرد مجـرّد عن جميـع العـوارض، أزلي أبـدي لا يتطـرّق إليـه فساد أصلاً، قابل للمتقابلات كالضّحك والبكاء والعلم والجهل والقيـام واللّاقيام، فإنّ الإنسان متّصف بالكلّ. واحتج عليـه بـأنّ الإنسـان مثلاً قابل للمتقابلات وإلّا لم تعرض له فيكون في نفسه مجرّداً عن الكلّ، لأنّ ما يكون معروضاً لبعضها يستحيل أن يكون قابلاً لما يقابلهـا وهـو جزء هذا الإنسان الذي لا شكّ في وجوده وجزء الموجود موجــود في الخارج فالقابل للمتقابلات موجود في الخارج، فقـد حكم بكـون فـرد من الإنسـان مجـرّداً موجـوداً في الخـارج، وهـو بعينـه علم الـواجب تعالىٰ بالإنسان عنده وكذا سائر الأشياء. وبيان الثّانيـة أنّـه قـال بعض الحكماء المتألّهين والصّوفية المكاشفين أنّ بين عـالمي المحسـوس والمعقول واسطة تسمّى عالم المُثُل ليس في تجـرّد المجـرّدات ولا في مخالطة المادّيـات وفيـه لكـل موجـود من المجـرّدات والأجسـام والأعراض حـتى الحركـات والسّـكنات والأوضـاع والهيئـات والطّعـوم والـرّوائح مثـال قـائم بذاتـه معلّـق لا في مـادّة ومحـلّ يظهـر للحسّ بمعونة مظهر كالمرآة والخيال والماء والهواء ونحو ذلـك وينتقـل من مظهر إلى آخر، وقد يبطل ظهوره كما إذا فسـدت المـرآة أو الخيـال أو زال المقابلة أو التّخيّـل، وبالجملـة هـو عـالم عظيم الفسـحة غـير متناهٍ يحذو حذو العالم الحسّي في دوام حركة أفلاكه المثاليّة وقبـول عناصره ومركّباته آثار حركة أفلاكه وإشراقات العـالم العقلي. وذهب بعضــهم إلى أنّ علمــه تعــالىٰ تلــك الصّــور المعلّقــة. فأمــا المُثــل الأفلاطونية فيردّها أنّ ذلك الفرد القابل هـو بعينـه الماهيّـة المجـرّدة عن جميع العوارض والحكم بوجودها قطعي البطلان لأنّ كـل موجـود في الخــارج متعيّن ومتّصــف ببعض المتقــابلات بداهــة فكيـف يكـون العلم الثابت للباري عبارة عنها. وأمّا المُثُل المعلّقة فـدعوى وجودهـا دعوى

واحتاج خالق الخلاءِ والملاءِ	في علمه للغير جلّ وعلا
بِقَوْمُ شيءٍ به أو بالآخَرْ	فرع الوجود الخارجي وذي
ليس لها في خارج وجود،	أَجِبْ إِذنْ ما اتصف المعبود

==

عالية لا تثبت إلّا بحجّة قاطعة وليس عليها دليل مقنِع، على أنّه لوكان علمه تعالىٰ عبارة عنها لزم القول بقدمها فيلزم قدم عالم مطابق لهذا العالم علويّها وسفليّها، وقد اتّفق المسلّمون على أن العالم بأسره حادث.

(و)أمّا الوصمة الثّالثة فهي لزوم إن (احتاج خالق الخلاء والملاء) أي البعد الفارغ والمملوء كناية عن جميع الكائنات (في علمه) أي في ثبوت علمه إذا كان صورة قائمة بالغير (للغير) أي لذلك الغير الذي قامت هي به (جلّ) ذاته الأقدس عن ذلك (وعلا) عما لا يليق به، وإذا سمعت ذلك فأجب عنه باختيار الشّقّ الأوّل وهو أنّ تلك الصّور قائمة بذاته تعالىٰ وهو تعالىٰ فاعل وقابل لها، ولا نسلّم أنّ الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً لابتنائه على أصل فلسفي فاسد، ولو سلّمناه فلا محذور هناك لأنّ ذلك إنّما هو إذا لم يكن في الواحد تعدّد الجهات وقد تعددت في ما نحن فيه، فإنّ الذّات من حيث وجوب وجوده فاعل، ومن حيث قيامه بالذّات قابل لها، وهذا الجواب مبنيّ على أنّ تلك الصّور من الموجودات الخارجيّة هذا. أو أجب عنه برفض جميع الشّقوق وقل إن العالم عبارة عن الصّورة، ولا يلزم قيامها بشيء لا بذاته تعالىٰ ولا بنفسها ولا بغيرها لأنّه (بقوم شيء) أي قيامه به أي بنفسه كما في الشّقّ الثّاني (أو بالآخر) أي بالشّيء الآخر سواء كان هو الواجب تعالىٰ كما في الشّقّ الأوّل، أو غيره كما في الشّقّ الثّالث (فرع الوجود الخارجي) لذلك الشّيء وذلك لأنّ القيام الحقيقي هو العروض في الخارج (وذي الصّور) العلميّة (ليس لها في خارج) أي في الأعيان (وجود)

عزّ علا في ذاك بالعلم وفي	ذلك علمُه بالاشياء نُفي
بِما نفاهُ قومُنا عن تلكم	ذلكمُ الأخصُّ لا الأعَمُّ
أي دونَ ذا القيامِ الاتّصافي	فيهِ ثبوتُ الوصفِ ذهناً كافي
ذا مثلُ الإمكانِ، على أنه ما	كانَ به متصفاً ربّ السّما

====================================
====================

وإن وجدت في نفس الأمر، فلا يوصف بالقيام بنفسها ولا بالقيام بغيرها فلا يلزم شيء من تلك المحذورات.

ولمّا ورد على هذا الجواب أنّه إذا لم تكن الصّور قائمة بذات الباري تعالىٰ بناءً على أنّها ليست موجودة في الخارج، والقيام بالشّيء متفرع عنه لزم عدم اتّصافه تعالىٰ بالعلم تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً، قال النّاظم لبيانه وردّه (أجب) عما يورده المعترض بقوله (إذن) أي ما دام العلم معدوماً في الخارج لزم أنّه (ما اتّصف المعبود عزَّ وعلا عن ذاك) أي عن عدم الاتّصاف (بالعلم) إذ لا معنى للاتّصاف بما لم يقم بالشّيء (و)الحال أنّ (في ذلك) عدم (علمه) تعالىٰ (بالأشياء نفي) وقوله (بما نفاه) متعلّق بقوله: «أجب» أي أجب عن ذلك الاعتراض بأنّ ما نفاه (قومنا) المحقّقون (عن تلكم) الصّور (ذلكم) الوجود الخارجي (الأخصّ) وهو الكون في الأعيان (لا) الوجود الخارجي بالمعنى (الأعمّ) الشّامل للكون في الأعيان والكون في نفس الأمر الذي يكفيه ثبوت الوصف في الجملة ولو بحسب العلم (أي دون ذا القيام الاتّصافي) الذي (فيه ثبوت الوصف ذهناً كافٍ) و(ذا) القيام الاتّصافي (مثل) قيام (الإمكان) بالممكن فإنّه وإن لم يكن للإمكان كون عينيّ لكنّه له الكون في نفس الأمر والقيام الاتّصافي الذي تقتضيه صحة قولنا زيد ممكن. ثم كلّ ما ذكر مبنيّ على أنّ العلم هو الصّورة (على أنّه) أي لكنه يمكن لنا أن لا نعترف بذلك ونقول أنّ (ما كان به متّصفاً ربّ السّماء) ليس هو الصّورة

معنى «بدانستن» به يعبّر	والاتصاف مقتضاه الصّور
فاتصافه بما قد علما	يكفى لكونه تعالى عالِما
بكلّ الأشياءِ ولم يفتقر	أيضاً لاتصافه بالصّور
أَجِبْ ذِهِ الصُّوَرُ، إِنْ تبال،	مأخوذة من عين أو مثال
للعالم القدم منه يلزم	أو عدم العلم بذاك يُجزم

==

وليس العلم عبارة عنها بل هو صفة ذات إضافةٍ وهي العلم بمعنى مبدأ الانكشاف المفسّر في اللّغة الفارسيّة «بـدانائي» وفي الكرديـة «بزانائي» أو هو نفس الإضافة التي هي (معنى) مصدري وفي اللّغـة الفارسـية (بدانسـتن) وفي الكرديـة بزانسـت (بـه يعـبر) ويفـرق بين المعنـيين بالمقايسـة بالبصـر بمعـنى القـوّة الـتي هي مبـدأ الإبصـار، وبالبصر بمعنى نفس الإبصار (والاتّصاف) بالعلم بأحد هذين المعنـيين (مقتضاه الصّـور) بالـذّات في الثّـاني لأنّ الإضـافة تقتضـي المضـاف إليه، وبالواسطة في الأوّل لأنّه مبدأ للإضـافة وهي تقتضـي المضـاف إليـه (فاتّصـافه) تعـالىٰ (بمـا قـد علمـا) من العلم بـالمعنيين (يكفي لـ)تحقّق (كونه تعالىٰ عالماً بكـل الأشـياء، ولم يفتقـر) البـاري تعـالىٰ في اتّصافه بالعلم بالمعنيين (أيضاً) أي كمـا يحتـاج إلى ذلـك المعـنى (لاتّصافه بالصّور) المعلومـة وإنّمـا تكـون هي خارجـة من العلم ومن مقتضاه وهي أمور ظليّة اعتباريّة لا أعيان موجودة.

ولمّا ورد على القول بالصّورة كما ذُكر قبلُ اعتراض، قـال النّـاظم لبيانه والإجابة عنه (أجب) أي عما يورده المعترض عليك بقوله هـ(ذه الصور) العلميَّة (إن تبال) بكونهـا علمـاً فهي إمّـا (مـأخوذة من عين) ذوات الصّـور (أو) من (مثـال) واقعي لهـا فحينئـذٍ (للعـالم) بأسـره (القـدم) الزّمـاني (منـه) أي من هـذا الوجـه (يلـزم) أمّـا على الأوّل فظاهر، وأمّا على الثّاني فلأنّ المثال

بعلمه بالذّات والصفات كفى علمه بممكناتِ

إذ هذِهِ لذَيْنِكُم ظِلال فذانكم لهذه مثال

==

الواقعي يقتضي وجود الممثّل (أو) ليست مأخوذة من العين ولا المثال فـ(عدم العلم بذاك) العالم (يجزم) به وذلك لأنّه إذا لم يكن العالم موجوداً في الأزل لم يوجد له المثال الواقعي أي المثال المنتزع فلا يتحقّق العلم بمعنى الصّورة المثاليّة المنتزعة وقوله (بعلمه) متعلّق بقوله «أَجبْ» أي أَجبْ عن ذلك الاعتراض بوجهين: الأوّل ما ارتضاه بعض العارفين من الصّوفيّة والمتكلّمين وهو أنّا نختار الشّقّ الثّاني ونقول بالمثال ولا يلزم محذور لأنّ الله تعالىٰ عالم أزلاً وأبداً بذاته العليّة وصفاته السنيَّة، وعلمه (بالذّات والصّفات كفى لعلمه) تعالىٰ (بممكنات) أي بجميع الممكنات الحادثة كلّ في وقته (إذ) لمّا كانت الذّات المنعوت بالكمال علّة لوجود ما سواه و(هذه) الممكنات الحادثة (لذينكم) الذّات والصّفات معلولاً وبمنزلة (ظلال) للذّات الموصوف بالكمال (فذانكم) الذّات والصّفات (لهذه) الممكنات (مثال) حيث إنّ المقصود به ما ينتقل من العلم به إلى العلم بالممثّل وينطبق ذلك بهذا المعنى على ذاته وصفاته بالنّسبة إلى جميع الممكنات، هذا. الثّاني ما أجاب به المحقّقون وهو أنّا لا نسلّم توقّف العلم بالشّيء على وجود عينه ولا على المثال المنطبق عليه، وإنّما يتوقّف علمنا عليه لقصور إدراكنا عن كشف المعلومات بدون أحدهما، وأمّا الباري تعالىٰ فإنّه لمّا اتصف بكلّ كمال أزلاً وأبداً ومن الكمال العلم الشّامل لزمت حضرة ذاته صورة وافية بكشف جميع المعلومات مطابقة لها.

فإن قلت هذه الصورة العلمية موجود صادر عنه تعالىٰ، فإنْ كان صدورها بالاختيار لزم أن يكون مسبوقاً بالعلم وهكذا فإمّا أن يدور أو

إن قيل لا انتهاء للأشياء	فالعلم لو كان بهؤلاء
لزم أن لا تنتهي هنالكا	ومبطل تطبيقا لِذلكا
أجيبَ بالإجمال والتَماثل	مَحَطَ حقٍّ حُطّ أنت وانزل

===

يتسلسل، أو بالاضطرار لـزم إيجابـه تعـالىٰ بالنّسـبة إليهـا والكـلّ باطل. قلنا قد تقرّر أنّ تلك الصّورة عين علمه تعالىٰ بالـذّات وغـيره بالاعتبـار، وقـد الـتزم المتكلّمـون القـول بإيجـاب الـذّات في صـفاته وقالوا بأنّها صـفات كمـال والإيجـاب في الكمـال كمـال و(إن قيـل لا انتهاء للأشـياء) اللّايزاليّـة المعلومـة (فـالعلم) من اللـه تعـالىٰ إن لم يتعلّق بجميعها لزم الجهل تعالىٰ عن ذلك علـوّاً كبـيراً و(لـو كـان) لـه تعلّـق (بهـؤلاء) جميعهـا (لـزم أن لا تنتهي) الصّـور المعلومـة (هنالكـا و)التّالي باطل لأنّه (مبطل) أي يبطل نحو برهان (تطبيقنا) المشـهور (لذلكا) المذكور من الصّور اللّامتناهية (أجيب) عن هذا بوجهين الأوّل الجواب بأنّ علمه تعـالىٰ متعلّـق بجميـع الأشـياء لكن (بالإجمـال) أي بطريق الإجمال بأن تكـون هنـاك صـورة واحـدة تكفي وتحكي جميـع المعلومات كما هو الواقع وأشرنا إليه آنفاً، لأنّ ذلـك هـو الممكن في علمه تعالىٰ بها لأنّ العلم التّفصيلي بالصّور اللّامتناهية محال.

قال المحقق عبد الحكيم رحمـه اللـه في تعليقاتـه على الحواشـي الخياليّة: إنّ علمه الشّامل إنّما يشـمل مـا لا يمتنـع العلم بـه كمـا أنّ قدرته الشّاملة إنّما تشمل مـا لا يمتنـع وجـوده، وإمكـان تعلّـق العلم بالمراتب غير المتناهية تفصيلاً ممنوع. فـإن قيـل فيلـزم الجهـل على الله تعالىٰ عنه. قلت الجهل عدم العلم بما يصح تعلّق العلم بـه، كمـا أنّ العجز عدم تعلّق القدرة بما يصحّ أن تتعلّق به. انتهى.

وبعلم الجليّ كالخفيّ	ويعلم الكلّي كالجزئيّ
في علمه بذاته وعلمهِ	وغيرُ مُنْتَهٍ وَما في عَدَمِه
خالَف ذو مُسْتَنَبطٍ رَديٍ	كَالفَلْسَفة في العلم بالجزئي

==

(و)الثـاني (التّماثـل) أي الجـواب بالتّماثـل يعـني أنّـه إنّمـا يلـزم لا تناهي الصّور العلميّة لو كـانت تلـك الأشـياء متخالفـة بحيث يسـتلزم كون صورها متخالفـة، أمّـا لـو كـان بعض منهـا متماثلـة بحيث تكـون الصّورة لهذا عين الصـورة لـذلك فلا لجـواز أن تكـون صـورة واحـدة مطابقـة أي حاكيـة لأمـور كثـيرة جـداً. وقـد قـال بعضـهم أنّ القـول بالتّماثل بين الصّور هو الجواب المرضي ولذلك قال النّاظم بكلام ذي وجهين (محطّ حـقّ حـطّ أنت وأنـزل) فالوجـه الأوّل هـو أنّ الجـواب بالتّماثـل بين كثـير من المعلومـات في الصـورة الحاكيـة هـو محـطّ لرحال رجال الحقّ فحطّ أنت بها الرحال وانزل فيه تنل أوج الكمـال. والثّاني هو أنّ هذا المقام محـطّ الحـقّ القدسـيّ ولا يليـق بكـل أحـد الدّخول فيها والتدرّج في منازلها فحطّ الرّحال في جــوار ذي الجلال، وانزل ولا تدخل حمى الملك المتعال، وكـفّ عن المقـال غـير اللّائـق في ذلك المجال.

واعلم أنّ علمه تعالىٰ شـامل لكـلّ مـا يمكن أن يعلم ويخـبر عنـه معدوماً كان أو موجوداً واجباً أو ممكناً خاصاً جوهراً أو عرضاً (ويعلم) الشّيء (الجلي) عندنا وهو ما كان معلومـاً عنـدنا أو المـراد بـه عـالم الشّهادة (كـالخفي) وهـو مـا كـان مجهـولاً عنـدنا أو المـراد بـه عـالم الغيب، وفي جعـل الخفيّ مشـبهاً بـه إشـارة إلى أنّ شـمول علمـه تعالىٰ للأشياء بحيث لا تخفى عليه خافية حتى إنّ ما خفي عندنا فهــو في الجلاء عنـــده بحيث يليـــق أن يشـــبه بـــه الجلي (ويعلم الكلّي) بمفهومه وجزئياته (كالجزئي) بشخصه وكلّياته

==================================
==================

والدّليل على شمول علمه أمّا من السمع فكثير كقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ﴾، وقوله تعالىٰ حكاية عن لقمان: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾. وأما من العقل فهو أن الله تعالىٰ صانع متقن وكلّ من كان كذلك فهو عالم؛ أما الصغرى فلما تجده في الأنفس والآفاق وما فيهما من الأسرار الدّقيقة والآثار الأنيقة والحكم الحقيقة بحيث إنّ من تأمل في الأنفس وما احتوت عليه، وفي الأرض ومعادنها ونباتاتها وحيواناتها وآثارها وكلّ وصفاتها، ومن تفكّر في السّماوات وأوضاع الشّمس والقمر والنجوم الثّوابت والسّيارات اندهش عقله وباله، وتزلزل فكره وخياله. وأمّا الكبرى فلأنّ كل مخلوق يحتاج خلقه إلى ملاحظة وضعه ومقداره وآثاره وزمانه ومكانه وسائر ما له به تعلّق في إبداعه وأطواره، ويستحيل ذلك بدون علم الصانع بتصرّفاته الباهرة وآثاره الظّاهرة فلا يبقى مجال الرّيب في علمه الشّامل لأيّ عاقل. هذا

فائدة

لفظ الخفيّ والجليّ هنا في محل الغيب والشّهادة، والغيب إما غيب مطلق وهو ما لم يتعلّق به علم غيره تعالىٰ ولم ينصب عليه دليل يستدلّ به عليه كأسرار الذّات والصّفات ووقت السّاعة وما فيها من الأحوال وهو المراد بالغيب في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، وقوله: ﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وإمّا غيب مضاف

====================================
===================

وهو الذي يتعلّق به علم مخلوق دون آخر فهو غيب بالنّسبة إلى الجاهل، وشهادة بالنّسبة إلى العالم سواء كان علمه له بطريق خرق العادة كما للأنبياء الكرام عليهم السلام وللأولياء الأعلام رضي الله عنهم، أو بطريق الاعتياد ومباشرة الأسباب كما في العلم بالأشياء البعيدة أو الدّقيقة أو الخفيّة في طبقات الأرض بالأجهزة الخاصّة التي تريك ما وراء الجبال وما في أعماق البحار والأنهار وما في الأرض من المعادن والآثار وما في الجوف من الجروح والأسقام والأجنّة في الأرحام وغير ذلك من الأمور السّفليّة والعلويّة التي يكتشفها أصحاب الأسباب فلا تتوهمّن أنّها من الغيب المطلق وإنما هي من الغيب المضاف، وبذلك يوفّق بين النّصوص الدّالة على استئثار الله تعالىٰ ذاته بعلم الغيب ومعرفة عباده بعض المغيّبات كما ذكرنا. ومن العلماء من يقول أنّ كلّ مغيّب يمكن معرفته بإعلام الله تعالىٰ به سواء كان بطريق العادة أو خرقها وكل ما غاب عن شخص فهو غيب بالنّسبة إليه وإن كان شهادة عند غيره فليس هناك غيب مطلق غير قابل للعلم، ومعنى قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أنّه لا يعلم الغيب أحد علماً ذاتيّاً مستمرّاً شاملاً للمغيّبات إلّا الله سبحانه و تعالىٰ علّام الغيوب، وأمّا غيره تعالىٰ فليس علمه به ذاتيّاً لازماً للذّات بل مكتسباً من الله بطريق مباشرة الأسباب العاديّة، أو بخرقها كما في الوحي والإلهام، ولا مستمرّاً دائماً بل يكون في وقت دون الآخر، ولا شاملاً للأشياء كلّها وإليه الإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمًا﴾، وقوله: ﴿فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾هذا ثمّ أشار إلى بيان بعض من الفرق المخالفين في ثبوت علمه تعالىٰ ببعض الأشياء فقال (في علمه) تعالىٰ (بذاته) تعالىٰ نفسه (و)في (علمه) بعلمه للأشياء (و)في علمه بما هو (غير منتهٍ و)في علمه (بما) هو

=====================================
===================

(في) كتم (عدمه. خالف) بعض ممن هو (ذو) رأي (مستنبط) من بعض الشّبهات (رديء) فاسد وذلك كمخالفة بعض أهل (الفلسفة في العلم) الحاصل منه تعالىٰ (بالجزئيّ) المادي.

والمخالف في الأوّل قال: إنّ العلم نسبة لا تكون إلّا بين إثنين ولا إثنينيّة بين الذّات ونفسه، والجواب أنّه لو سمنا أنّ العلم نسبة فاللّازم لها الإثنينيّة ولو اعتباراً وهي هنا متحقّقة فإنّ الذات من حيث هو شاهد وعالم غيره من حيث هو مشهود ومعلوم وهو ظاهر. وفي الثّاني قال إنّه لو علم علمه لعلم بالعلم الثّاني وهكذا فيتسلسل. والجواب عنه إمّا أوّلاً فما ذهب إليه القاضي والإمام من أنّه قد يكون علمه بعلمه بالشّيء نفس علمه بذلك الشّيء فإنّهما قالا كل شيء لا يجوز انفكاك العلم بهما كالعلم بالشّيء والعلم بالعلم به وكالعلم بالتّضاد والاختلاف فقد يتعلّق بهما علم واحد. وفي الثّالث قال كل معقول متميّز عن غيره ولا شيء من اللّامتناهي بمتميّز، وإلّا لكان له حدّ وطرف به يتميّز عن الغير فلا يكون غير متناهٍ وهذا خلاف المفروض. والجواب عنه أنّا لا نسلّم أنّ المتميز يجب أن يكون له حد يمتاز به عن غيره وإنّما يكون كذلك لو كان تعلّقه بتمّيزه بالحدّ والنّهاية وهو ممنوع لأنّ وجوه التميّز ليست منحصرة في التميّز بالحدّ. وفي الرّابع قال كلّ معلوم متميّز ولا شيء من المعدوم بمتميّز، والجواب أنّه إن أردت بالتميّز في الصّغرى التميّز الخارجي فممنوع وسنده ظاهر أو التميّز في الذّهن فمسلّم، وحينئذٍ إن أردت بالتميّز في الكبرى التميّز الخارجي فالأوسط غير متكرر، أو التميّز الذّهني فالكبرى ممنوعة هذا. وأمّا الفلاسفة المخالفون في علمه تعالىٰ بالجزئيّات الماديّة فقالوا إنّ تلك الجزئيّات إمّا متغيّرة من حال إلى أخرى، وإمّا متشكّلة وعلمه تعالىٰ بكلّ من القسمين بشكل

=====================================
====================

مستحيل أمّا الأوّل فلأنّه لـو علم أنّ زيـداً في الـدّار الآن ثم خـرج عنها، فإمّا أن يزول ذلك العلم ويعلم أنّه ليس فيها فيلـزم التغيّـر في ذاتـه من صـفة إلى أخـرى، أو لا يـزول ويبقى بحالـه فيلـزم الجهـل ويجب تنزيهـه تعـالىٰ عنهمـا. وأمّـا الثّـاني فلأن العلم بالمتشـكّلات موقـوف على آلـة جسـمانيّة مسـتحيلة في حقّـه تعـالىٰ وإذا كـانت متغيّـرة أيضـاً فقـد اجتمـع فيهـا المحـذوران. والجـواب عن الأوّل أنّ التغيّر ليس في ذاتـه ولا في صـفاته الحقيقيّـة بـل في الإضـافة فـإنّ العلم إن كان إضافة فذاك ظاهر، وإن كان صفة ذات إضافة فـالتغيّر في القيـد، وعن الثـاني بـأنّ العلم بالمتشـكّل إنّمـا يحتـاج إلى الآلـة الجسمانيّة إذا كان العلم هو الصّـورة. وأمّـا إذا كـان إضـافة أو صـفة ذات إضافة فلا حاجـة إليهـا على أنّ الموقـوف على تلـك الآلات فينـا غير موقوف عليها في الواجب لجواز حصول إدراكه تعالىٰ له بطريق آخر يعلمه الله تعالىٰ وحده.

وَاسْتَمِعَنْ مَعْنى ذهي الثانية	بَعْدُ في في أَبكارِنا الْغانية
بَعْدَ ثبوتِ واجبٍ بالذّاتِ	وكونه مَبْدَأَ مُمِكنات
أَمرٌ لهذه الحوادثات	لزِمَ للتخصيصِ بالأوقاتِ
كان لَدَى الحكيمِ ذِي الغواية	حركةً ليس لها بداية

===

(الإرادة)

(واستمعن معنى ذهي) الصّفة (الثّانية) بالقطع للوزن وهي الإرادة (بعد) ببنائها على الضّم ظرف للأمر (في) جارة (في) من الأسماء السّتة أضيفت إلى (أبكارنا) وقوله: (الغانية) نعت للأبكار أي فاستمع بجدّ معنى صفة الإرادة الجارية من بين شفتي أبكار أفكارنا الغانية للمستمعين المستفيدين بالأناشيد الموزونة، ثم مهّد لذكرها بقوله: (بعد ثبوت) وجود ذات (واجب) الوجود (بالذّات) بالأدلّة القاطعة (و)ثبوت (كونه) أي الواجب (مبدأ) لوجود جميع الـ(ممكنات) ممّا كان أو هو كائن أو سيكون ضرورة اشتراك الكلّ في الإمكان المحوج له إليه فحينئذٍ (أمر) مبتدأ متخصّص بقوله: (لهذه الحوادثات، لزم) خبر له، أي لزم وجود أمر مع الباري تعالىٰ: (للتخصيص) أي تخصيص وجود الممكنات (بالأوقات) التي وجدت فيها لأنّ نسبته إلى جميع الممكنات على حد سواء فلا بدّ من أمر يخصّص وجودها على العدم ويخصّص وقتاً من الأوقات لوجودها فيه و(كان) ذلك الأمر (لدى الحكيم ذي الغواية) واقعاً وذي الدّراية ظاهراً (حركة) سرمديّة للفلك الأعظم (ليس لها بداية) فإنّه لمّا تجدّدت تلك الحركة وتعاقبت جزئيّاتها الحادثة أعدّت الموادّ التي هي محالّ الإمكان

بالتي في موضعها مُبَثثة	عُرْوَته خَشبَةٌ مُعَثّثة
وعندنا هو الإرادة التي	مِنْ شأنها التخصيص أَيّ وَقْتِ
شاء وقوع الفعلِ فيه الفاعِل	ففيه ذا الفعلَ بتلك حاصِل

==

الاستعدادي للحوادث، ومتى تم الاستعداد لوجود أيّ واحد منها وجد في ذلك الوقت الذي تمّ فيه الاستعداد لكنّه ثبت (با)لأدلّة القاطعة (التي) هي (في موضعها) اللّائق بها من المطوّلات (مبثثة) أي منتشرة أن (عروته) أي العروة التي يتمسّك بها الحكيم في إثبات دعواه (خشبة معثثة) أي مُدَوَّدَةٌ أكلتها ديدانُ الفساد، وممّا ظهر به فساد عروته أنّه إذا كانت جزئيّات تلك الحركة حادثة لزم سبق العدم على كل منها، وسبقه عليه يستلزم سبقه على مجموعها بحيث لا يشذّ منها شيء، والمجموع بهذا المعنى أمر معقول في غير المتناهي كالمتناهي لأنّه عبارة عن جميع تلك الجزئيّات، وسبق العدم عليه يحوجه إلى مخصّص آخر غير جزئيّات الحركة وهذا خلف.

(وعندنا) معاشر أهـل السُـنَّة من الأشـاعرة والماتريـديين أنّ ذلـك الأمر المخصّص (هو) صفة (الإرادة التي من شأنها التّخصيص) لوقوع أحـد الأمـرين المقـدورين في الـوقت الخـاص (أي وقت شـاء وقـوع الفعـل فيـه الفاعـل، ففيـه) أي ففي ذلـك الـوقت (ذا الفعـل بتلـك) الصّفة المسماة بالإرادة (حاصـل) وتفسّـر بأنّهـا صـفة قديمـة قائمـة بذاته تعالىٰ مغايرة للعلم والقدرة تقتضي تخصـيص أحـد المقـدورين بالوقوع في الوقت الخاص. وقد اتّفق المِلّيّون على القول بأنّه تعالىٰ مريد وذاع ذلك في كتاب الله وأحاديث الرّسول حيث ثبت أنّه تعـالىٰ مختار يفعل ما يفعله باختياره. ومعنى الاختيار[2] هـو القصـد والإرادة، لكنّهم

2 [] قال المحقّق الگلنبوي في حواشيه على شرح العقائد العضديّة للمحقّق الجلال الدّواني: والاختيار قد يطلق على ترجيح أحد جانبي الفعل والتّرك وهو الملائم للمعنى اللّغوي الذي هو الاصطفاء؛ فيكون عبارة عن تعلّق الإرادة التي هي صفة من شأنها ترجيح أحد المقدورين على الآخر وهذا المعنى هو المراد هنا، ولا شكّ في توقّفه على الإرادة والقدرة والعلم، وقد يطلق على كون الفاعل من شأنه ذلك التّرجيح؛ أي يمكن له التّرجيح بالإمكان الخاصّ الذّاتي بالنّظر إلى ذات الفاعل سواء وجب لأمر خارج ضروري كمشيئة الواجب عند الحكماء، أو لأمر خارج غير ضروري للفاعل كمشيئة الواجب عند أهل السُنَّة، أو لم يجب لأمر خارج أصلاً كما لم يجب لذات الفاعل وذلك في ترجيح الفاعل المختار أحد المتساويين لا لمرجّح، وسيأتي تفصيله. وهذا المعنى هو الاختيار بالمعنى الأعمّ المتّحد مع القدرة المفسّرة عند الحكماء بقولهم إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل. انتهى.
ثم قال: والقسم الثّالث أعني ما لم يجب أصلاً هو الاختيار بالمعنى الأخصّ المتّحد مع القدرة المفسرة عند المتكلمين بصحة الفعل والتّرك، على أنْ يراد بالصّحة معنى الإمكان الخاصّ الوقوعي لا معنى الإمكان الخاص الذاتي، وإلّا كان مساوياً للمعنى الأعمّ المجامع للوجوب والامتناع بالغير. انتهى.
قلت: فظهر من ذلك أنّ للاختيار ثلاث معانٍ: الأوّل هو تعلّق الإرادة بجانب معيّن المعبر بترجيح أحد جانبي الفعل والتّرك، وبصرف الإرادة الكلّية إليه الذي هو العزم المصمّم المفسر بالكسب عند الماتريدي. الثّاني هو القدرة بالمعنى الأعمّ المجامع للوجوب والامتناع بالغير. الثّالث هو القدرة بالمعنى الأخصّ المفسّرة عند المتكلّمين بصحة الفعل والتّرك بمعنى الإمكان الوقوعي. والاختيار بالمعنى الثّاني يسمى الاختيار بالمعنى الأعم، وبالمعنى الثّالث يسمّى الاختيار بالمعنى الأخص، والأول من تعلّقات صفة الإرادة اللّازمة لذات الإرادة الكلّية عند الأشعري رضي الله عنه . الشّارح.

=====================================
====================

اختلفوا في أنّها ما هي على أقوال: فعند ضرار هي نفس الـذّات، وعند النّجار صفة سلبيّة عبارة عن كون الفاعل ليس بمكرهٍ ولا ساهٍ، وعند الجبائيّة صفة زائدة قائمة لا بمحلّ، وعند الكراميّة صـفة حادثـة قائمة بذاته تعالىٰ، وعند الكعبي إرادته لفعلـه العلم بـه ولفعـل غـيره الأمـر بـه، وعنـد محقّقي المعتزلـة هي العلم بمـا في الفعـل من المصلحة، كما أنّها عند الفلاسفة العلم بالنّظام

====================================
==================

الأكمل. وأما عندنا فهي ما ذكرناه آنفاً فقـولهم: «صـفة» احـترازٍ عن قـول ضـرار، وقـولهم: «قديمـة» احـتراز عن قـول النـار وقـول الكراميّـة بنـاءً على أنّ القـديم صـفة الموجـود الخـارجي، وقـولهم: «قائمة بذاته تعـالىٰ» احـترازٍ عن قـول الجبائيـة، وقـولهم: «مغـايرة للعلم» احترازٍ عن قول الكعبي في إرادته تعـالىٰ لأفعالـه وعن قـول محقّقي المعتزلة وقول الفلاسفة، وأمّا ذكر مغايرتهـا للقـدرة فلـدفع توهّم كونها عين القدرة؛ وإلّا فلم يذهب إليـه أحـد إذ قـد اتّفقـوا على أنّ مجرّد القدرة غير كافية في الإيجاد بل لا بدّ من مخصصٍ وقولهم: «يوجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع» احترازٍ عن الحيـاة وسـائر الصّفات، بل يحترز به عن العلم والقدرة أيضاً لأنّها ليست شيئاً منها. أمّا مغايرتها للحياة فلأنّ نسـبتها إلى جميـع الممكنـات سـواء كنسـبة الذّات فلا تصلح أن تكون مخصّصة للفاعل بشيء دون آخر بـل لا بـدّ أن تكون تلك الصّفة مما يتعلّق بالممكنات. وأمّا مغايرتها للعلم فلأنّها لو كانت العلم فلا يخلو إمّا أن يكون مرجّح أحد الطّرفين على الآخـر العلم بنفس حقيقـة الشّـيء أو العلم بوقوعـه في الخـارج ولا يكـون شيء منهما مخصّصاً؛ أمّا الأوّل فلأنّه عام شامل للوقوع وغـيره فإنّـه تعـالىٰ يعلم الـواجب والممكن والممتنـع مـع أنّ علمـه بهـا لا يكـون مخصّصاً وهو ظاهر. وأمّا الثّاني فلأنّ العلم بوقوع الشّيء فرع وتـابع لكونـه ممـا يقـع في الحـال أو الاسـتقبال؛ فـإنّ المعلـوم هـو الأصـل والعلم صورة له وظل حاك عنه سـواء كـان مقـدّماً عليـه وهـو العلم الفعلي، أو مؤخّراً عنـه وهـو العلم الانفعـالي، والصّـورة الحاكيـة عن الشّيء فرع ذلك الشّيء حتى لو لم يكن الشّيء بتلـك الحيثيّـة الـتي تعلّق بها العلم كان جهلاً لا علماً. وإذا كان العلم بوقوع الشّـيء فـرع كون الشّيء مما يقع فلا يكـون عين الإرادة الـتي كـون الشّـيء ممـا يقع فرع وتابع له. وأمّا مغايرتها للقدرة فلأنّهـا، وإن كـانت صـفة ذات تعلّق، إلّا أنّها لا تتعلّق بالضدين والأوقات معاً؛ لأنّ ما

وَقَولُ فرقةٍ مِنَ الُّلغاة: «حادثة قائمةٌ بالذّات»

دليل بطلأنه قد تلألأ لامتناعِهِ بِهِ تعالى

قولُ الفلاسفةِ ذاتِ الزّلل ذي العلُم منه بالنظامِ الأكملِ

===

يفيده تعلق القدرة هو صحّة الصدور عنه تعالىٰ إذ كما صـح صـدور هذا الضّد ككون الجسـم المعين أبيض في هـذا الـوقت صـح صـدوره في كـل وقت من الأوقـات الأُخَـر فلا يكـون تعلّـق القـدرة مخصّصـاً لبعض الممكنات في بعض الأوقات دون بعض. وأمّا مغايرتهـا للسّـمع والبصر والكلام فلأنّ الإرادة صفة يتوقّف عليهـا الإيجـاد وليس شـيء منها ممّا يتوقّف هو عليه؛ ولـذا حكم الأشـعري بصـحة إيجـاده تعـالىٰ للأشياء مع إرجاعه السّمع والبصر إلى العلم، والمعتزلة قالوا بها مــع إنكارهم صفة الكلام على أنّ تعلّق السّمع والبصر إنّما هو بعـد وجـود المسموع والمبصر لأنّ المعدوم لا يُرى ولا يسمع. هذا

ثمّ القائلون بالإرادة بهذا المعنى ذهب بعضٌ منهم إلى أنّ تعلّقاتهـا حادثة فقط، وبعض آخر إلى أنّها قديمة فقط، والمحقّقــون منهم إلى أنّ لها تعلّقين أزليّاً قديماً ولا يزاليّاً حادثاً هو المقتضي لتعلّـق القـدرة وتأثيرها في المقدورات الممكنة، ولا يلـزم من أزليّـة التّعلقـات قـدم المتعلقات المرادة لأنّ التعلق ليس على وجه وجود المراد في الأزل بل على وجه وجوده في ما لا يزال في وقته المقرّر له (و)إذا علمت ذلك فاعلم أنّ (قول فرقـة من) المتكلّمين (اللّغـاة) جمـع لاغٍ كغـزاة جمـع غــازٍ كالكراميّـة من أنّ الإرادة صــفة (حادثــة قائمــة بالــذات) الواجب تعالىٰ (دليل بطلانه قد تلألأ) وظهــر بحيث لا يخفى (لامتنــاع) قيامـ(ه) أي الحادث (به تعالىٰ) كمـا سـبق، وأولى من هـذا بـالبطلان قول الجبائيّة أنّها صفة زائدة قائمة لا بمحـلّ ضـرورة احتيـاج الصّـفة إلى الموصوف وبداهة امتناع قيامهـا بنفسـها و(قـول) مبتـدأ مضـاف إلى (الفلاسفة) و(ذات الزلل) أي الخطأ

وما من أهل الاعتزال يُفهم نفي لمعناها الذي قَدْ يُعلم

لكلِّ مَنْ إِنصافُه لا ينتفي وبدلالة النّصوص يكتفي

==

نعتها ومقوله (ذي) الصّفة الموسومة بالإرادة (العلم منه) تعالىٰ (بالنظام الأكمل) فإنّهم لمّا ذهبوا إلى أنّه تعالىٰ موجب بالذّات وليس فاعلاً بالاختيار زاعمين أنّ ذلك الإيجاب كمال له تعالىٰ، وعلموا أن في نفي الإرادة عنه تعالىٰ فساداً عظيماً، حاولوا إثبات الإرادة له على وجه لا ينافي كونه موجباً، وحكموا بأنّها علمه تعالىٰ بالنّظام الأكمل. لكنّه يردّ عليهم أنّه لو كانت الإرادة بمعنى العلم لزم سلبها عمّا ليس له علم من الحيوان مع أنّها معتبرة في ماهيّة مطلق الحيوان وكذا ما ذهب إليه محقّقو المعتزلة كأبي الحسين والنّظام والجاحظ والعلّاف وأبي القاسم البلخي ومحمود الخوارزمي صاحب الكشّاف وتبعهم الطّوسي من أنّ العلم بترتّب النّفع على إيجاد النّافع مخصّص للنّافع بالوقوع ويسمّى ذلك العلم عندهم بالدّاعي وهو الإرادة (وما) معطوف على قوله قول (من) بعض (أهل الاعتزال) وهو الكعبي وأتباعه (يفهم) في معنى الإرادة من أنّ إرادته تعالىٰ لفعله العلم به، ولفعل غيره الأمر به (نفى) خبر للمبتدئين المارّين (لمعناها) أي لمعنى الإرادة ذلك المعنى (الذي قد) للتّحقيق (يعلم لكلّ من إنصافه لا ينتفي) وهو تخصيص أحد الأمرين بالوقوع في بعض الأوقات وعلى بعض الوجوه (و)لكلّ من (بدلالة النّصوص) من الكتاب والسُنَّة على معنى الإرادة (يكتفي) وممّا يرد كونها هو العلم بترتّب النّفع على إيجاد النّافع ما قاله المحقّق الگلنبوي من أنّ الواجب تعالىٰ موجب في علمه بجميع المعلومات، فلو كان المخصّص الموجب للوقوع هو العلم بالنّفع كان ذلك المخصّص لازماً لذات الواجب تعالىٰ فيكون فعله تعالىٰ واجباً لأمر خارج ضروري للفاعل وهو ينافي الاختيار بالمعنى الأخصّ قطعاً فلا يكون الواجب تعالىٰ مختاراً بهذا المعنى انتهى. هذا.

للفعل استلزامُه اختيارا	حَقّقَ الاختيارَ لا اضطرّارا
فإن تلك القصدُ أو مبدؤُه	ولم يكن ذلك لازماً له
ليلزم الإيجاب في ما فعلا	لأن قصده تعالى قد تلا

==

ولما اعترض على وجود الصّفة المذكورة بأنّها تستلزم الإيجاب المحال عليه تعالىٰ لأنّه ما لم تتعلّق بأحد المقدورين لم يوجد ذلك، ومتى تعلّقت به وجب وجوده فلا اختيار حينئذٍ للواجب تعالىٰ أجاب عنه بقوله: (للفعل) متعلّق بقوله: (استلزامه) والتّذكير باعتبار الوصف أي استلزام ذلك الوصف لوجود الفعل من الفاعل الواجب تعالىٰ: (اختياراً حقّق الاختيار) للواجب (لا) إيجاباً و(اضطراراً) فإنّ الإيجاب الذّاتي هو حدوث الأثر من الذّات بالذّات بدون علاقة أيّ وصف، والفعل الحادث بإحداث الباري تعالىٰ لما حصل بتعلّق صفة الإرادة به وتخصيصها له كان فعلاً اختياريّاً بالذّات لا اضطراريّاً، وإن كان اضطراريّاً بالغير، ونظيره إيجاب فاعل الفعل على نفسه بواسطة حلفه أو نذره مثلاً. ثم لمّا كان للمعترض أن يعود ويقول تخصيص أحد المقدورين في أحد الوقتين لازم للإرادة، والإرادة لازمة للذّات ولازم اللّازم لازم؛ فذلك المقدور لازم لذاته تعالىٰ وهذا عين الإيجاب، عقبه بقوله: (فإن تلك) الصّفة المخصّصة إمّا (القصد) وهو التّوجه إلى أحد المقدورين (أو مبدؤه) أي مبدأ ذلك القصد أعني الإرادة التي ينشأ هو منها، وعلى كلّ فلا يحصل محذور وذلك لأنّ المخصّص إن كان القصد فذاك أو مبدؤه فتخصيصه بالقصد والتّوجه فيؤوّل الأمر إلى القصد (ولم يكن ذلك) القصد والتّوجّه إلى الطّرف الخاص (لازماً) للإرادة اللّازمة (له) أي للذّات (ليلزم الإيجاب في ما فعلا لأنّ قصده تعالىٰ قد تلا لعلمه) الشّامل لكلّ مصلحة ومفسدة وضرر ومنفعة ذلك العلم (الذي دعا) الفاعل (إليه) أي إلى

لعلمِهِ الذي دعا اليه	مِن غير إيجاب جرى عليه
إذ ذا يُرى رجحانه، لكنه	لا يوقِع الفعلَ ولا القصدَ لَهُ
راعى مصالح الأنام فضلا	قد يقصد الفعل لها، وقد لا
ترديدُ مَنْ كان له التزلزلُ	في النسبةِ السويةِ التسلسلُ
في غيرها الإيجابُ كانَ قد لزم	بذا الّذي سمعته مِنّا اندفع

==

الفعـل (من غـير إيجـاب) واقتضـاء تـام من العلم (جـرى) ذلـك الإيجـاب (عليـه) أي على الفاعـل(إذ ذ)لـك العلم (يُـرى) الفاعِـل (رجحانه لكنه لا يوقع) ذلك العلمُ (الفعلَ) فإنّه حاكٍ لا مؤثّر بل (ولا) يوقع ذلك العلم (القصد) والتّوجّه (له) أي للفعل فمتى توجّهت إرادته السنيّة العليّة إلى الشّؤون الفعليّـة بـإرادة العلم بالطريقـة المرضـية فربّما (راعى) الرحيم الرحمن (مصالح الأنام فضلاً) شاملاً منه عليهم لا لأداء حقّ لهم عليه إذ (قد يقصد الفعـل لهـا) أي لرعايـة المصـلحة (وقد لا)يراعيها ولا يقصده أبداً بل يراعي غيرها ويفعله وهو تعـالىٰ لا يسأل حينئذٍ عما يفعل؛ فإنّه لمّا كـان موصـوفاً بالكمـال المطلـق فلا تخلو أفعاله عن حكمة، وإن خفيت علينا، سواء كانت الحكمة مقارنـة لمصالحنا أو لا، ولزوم مُطلـق الحكمـة في كافّـة أفعالـه كمـال لـه لا يوجب نقصاً في شؤون جلاله.

ولمّا تقرّر أنّ صفة الإرادة إنّما تخصّـص أحـد المقـدورين بـالوقوع بسبب القصد والتوجّه إليه وكان ذلك القصد تابعاً للعلم الـدّاعي إليـه بإرادة الرّاجح لا بالإيجاب قال: (ترديد) مبتدأ خبره قولـه الآتي انـدفع (من كان له التَّزلـزل) والاضـطراب في هـذا المقـام وقـال إنّ نسـبة الإرادة إلى الطّـرفين إمـا على السّـويّة أو لا، وكـل منهمـا مسـتلزم للمحال إذ (في النّسبة السـويّة) أي في نسـبة الإرادة المسـتوية إلى الطرفين (التّسلسل) لازم في المرجّحات لاحتياجها في

====================================
===================

التّعلّق بطرف خاص إلى مـرجّح وهلّم جـراً و(في غيرهـا) أي وفي غـير النّسـبة المسـتوية إليهمـا وهي النّسـبة إلى أحـدهما لوجـوب أو أولوية لوقوعه بحيث تتعلّق به قطعاً (الإيجاب) للباري تعالىٰ (كان قد وقع) فهو (بـذا الـذي سـمعته مِنّـا) من أنّ التّخصـيص بالقصـد التّـابع للعلم بالطريق المارّ (اندفع) لأنّا نختـار الشّـقّ الأوّل ونقـول باسـتواء النّسبة إلى الطّـرفين، ولا نسـلّم لـزوم التّسلسـل للاكتفـاء بمتبوعهـا الذي هو العلم الذي دعا إليه لترجيحـه جـانب الوقـوع، وإن لم يصـل إلى حد الوجوب وما قيل ـ إذا لم يبلغ التّرجيح إلى حد الوجـوب جـاز وقوع الرّاجح في وقت وعدمه في آخر مع وجود ذلـك المـرجّح، فـإن كان اختصاص أحـد الوقـتين بـالوقوع بانضـمام شـيء آخـر إلى ذلـك المرجّح لم يكن المرجّح مرجّحاً وإلّا يلزم التّرجيح من غير مرجّح بـل ترجيح المرجوح في عدمه في الوقت الآخر لأنّ الوقـوع كـان راجحـاً بذلك المرجّح ـ فمدفوع؛ أمّا أوّلاً فلأنّـه إنّمـا يجـرى في العلّـة التّامـة بالنّسبة إلى معلولهـا لا في الفاعـل المختـار بالنّسـبة إلى فعلـه فـإنّ العلّة التّامة بعد تحقّقها يلـزم وجـود المعلـول معهـا وإلّا يلـزم تخلّـف المعلول عن العلّـة التّامـة إن لم يوجـد أبـداً والتّـرجيح بلا مـرجّح بـل ترجيح المرجوح إن وجد في وقت آخر، وأمّا الفاعل المختار فهو وإن كـان المـرجّح عنـده لم يبلـغ حـدّ الوجـوب فلـه ذلـك الفعـل بمحض اختيـاره لـه المـرجّح كالهـارب عن السّـبع السّـالك لأحـد الطّـريقين والجائع الآكل لأحد الرّغيفين المتساويين، وإلّا فما الفرق بين الفاعـل الموجب الذي لا اختيار له وبين الفاعل المختار. وأمّا ثانيـاً فلأنّ ذلـك المرجّح في ذلك الوقت ربما لا يكـون مرجّحـاً في الـوقت الآخـر بـل منافياً للمصلحة إذ ذاك ويكون فيه مرجّح آخر موافـق للحكمـة، وهـو تعـالىٰ عـالم بـالحكم والمصـالح في جميـع الأشـياء وأوقاتهـا فتتعلّـق إرادته بوقوع كل ممكن

====================================
==================

في الوقت المناسب للحكمة هذا ما أفاده بعض المحقّقين.

وأمّا المحقّق عبد الحكيم فقد اختار الشّقّ الأوّل أيضاً والتزم التّسلسل ومَنَعَ استحالته حيث قال في تعليقاته على الحواشي الخيالية: ـ ولا مخلّص عن هذا الإيراد إلّا بأن يقال إنّ تعلّق الإرادة بترجيح أحد الطّرفين محتاج إلى تعلّق آخر مخصّص له وهكذا إلى ما لا نهاية له، والتعلّقات أمور اعتباريّة لا يجري فيها برهان التّطبيق فالتسلسل فيها ليس بمحال وفيه تأمل. انتهى.

وقال بعض الفضلاء أشار بالتّأمل إلى فساد ذلك من وجهين: الأوّل، أنّ التّسلسل كما هو محذور في الأمور الخارجيّة فكذلك محذور في الأمور الاعتبارية الموجودة في نفس الأمر والتعلّقات اللّامتناهية المرجّحة في الإرادة على تقدير تسليمها من الأمور الموجودة فيها اللّازمة تحقّقها في تخصيص الفعل المقدور. الثّاني، أنّه لو سلّمنا أنّ لا محذور في التّسلسل في التّعلّقات الاعتباريّة اللّامتناهية وقرّرنا له مجالاً في تخصيص الباري تعالىٰ لمقدوره لكنّه لا مجال لاعتباره في أفعال العباد وتخصيصهم بالإرادة لها فإنّ أعمارهم لا تفي بتحقّق تلك التعلّقات اللّامتناهية. هذا.

وأجاب بعض الأخراء باختيار الشّقّ الثّاني والتزم الإيجاب اللازم منه وادّعى أنْ لا محذور فيه لأنّه ليس إيجاباً بالذّات بأنْ لا يكون للذّات مشيئة في أفعاله ولا إيجابٌ بالغير المنفصل المستقلّ عن الذّات، وإنّما هو إيجاب بصفة الإرادة التي من شأنها التّخصيص لأيّ مقدور تعلّقت به وتوجّهت إليه، وإلّا فلو كان هذا الإيجاب محذوراً كالإيجاب بالذّات لم يبق فرق بين الموجب والمختار وهو خلاف الضّرورة، وكذا ورد المحذور في وجود كل

ما شاءَهُ اللهُ تعالى وُجدا ولم يجد ما لم يشأه أَبد

===

ممكن لأنّ وجوده محفوف بوجوبين سابق ولاحق كما هو المقــرر المعلوم. انتهى.

وعندي أنّ أحســن الأجوبــة هــو الجــواب الأوّل الخــالي عن الــتزام الإيجاب والتّسلسل. هذا.

ثم إرادته تعـالىٰ مـتى تعلّقت بشـيء وجب وجـوده وجوبـاً بـالغير، ومتى لم تتعلّق به لم يوجد، فأفاد الحكمين على التّرتيب بقولـه: (مـا شاءه الله تعالىٰ) سواء كانت من أفعاله أو من أفعال العباد، وســواء كانت هـذه الثّانيـة طاعـة أو معصـية أو لا ولا (وجـدا) لامتنـاع تخلّـف المراد عن إرادته (ولم يجد مـا لم يشـأه أبـداً) لامتنـاع وجـود حـادث بدون خلقه وتعلّق قدرته التّابعة لإرادتـه، وفي ذلـك إشـارة إلى الأثـر المرويّ عن النّبي صلى الله عليه وسلم: «ما شاء اللّـه كـان ومـا لم يشأ لم يكن»، وفيه دليل على أنّه تعـالىٰ مريـد للكائنـات فلم يحـدث شيء بدون إرادته وغير مريـد لمـا لم يكن إذ تنعكس الجملـة الثّانيـة عكس نقيض إلى قولنا كل كائن مشـيء، والجملـة الأولى إلى قولنـا كـل مـا ليس بكـائن ليس بمشـيء وفي تـرتيب الأثـر الشّـريف حيث قال: «ما شاء اللّه كان وما لم يشأ لم يكن»، ولم يقل ما كان شـاءه الله وما لم يكن لم يشأه سر لطيف هو الإيماء إلى أنّ أساس وجــود الحوادث تعلق مشيئته كما أنّ المانع عن وجوده عدم تعلّق مشــيئته. وفيــه رد على المعتزلــة القــائلين بــأنّ الإرادة إنّمــا تتعلّــق بــالخير والطّاعات لا بالشّرور والمعاصـي زاعمين أنّ إرادة الشّـر شـرّ وجب تنزيهه تعالىٰ عنه، غافلين عن أنّ الشّر هو الاتّصاف بالشّــر لا خلقــه، ويلزمهم أنّ أكثر ما في الكون من الشّرور والمعاصـي لم تتعلّـق بـه الإرادة كما أنّ الطّاعات التي أمر بها الكفّـار والعصـاة أريـدت، ولكن تخلّف المراد عن الإرادة كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالىٰ.

القدرة

وكان إذ ما لا يكونُ قادرا لزومُ إحدى هذه مُناظِرا

==

(القدرة)

وهي صفة أزليّة تؤثّر في المقدورات عند تعلّقها بها حسب تعلّق الإرادة. واعلم أنّ هناك أشياء الإمكان للممكنات، وإمكان تأثّرها بالفاعل، ووجودها بالفعل. أمّا الأوّل فهو ذاتي للممكن فلا يعلّل بشيء، وأمّا الثّاني فهو أثر لقدرة فإنّها تجعل الممكن بحيث يتأثّر من الفاعل. وأمّا الثّالث فإن لم نقل بالتّكوين فهو أثر تعلّق القدرة به بالفعل، وإلّا فهو أثره. ثم هي عند المتكلّمين عبارة عن صفة بها يكون الفاعل صحيح الفعل والتّرك بمعنى أنْ لا يكون شيء من الفعل أو التّرك واجباً له لا لذاته ولا لأمر خارج ضروري، وإن وجب لأمر خارج غير ضروري له كتعلّق إرادته. وعند الحكماء صفة بها يصحّ أن يقال له إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل وإن كانت المشيئة واجبة وعدمها مستحيلاً. وفي المواقف أنّ القدرة بمعنى «إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل» متّفق عليه بين الفريقين من الحكماء والمتكلّمين لكن الحكماء ذهبوا إلى أنّ مشيئة الفعل الذي هو الفيض والجود لازمة له لذاته كلزوم العلم وسائر الصّفات؛ فمقدّم الشّرطية الأولى واجب الصّدق وتاليها ممتنعه؛ وذلك لأنّ تأثير الباري عندهم مبني على تمام الاستعداد للممكن، وعدمه على عدمه فمتى تم الاستعداد يشاء الفعل والخلق بالضّرورة وعند عدمه لا يشاؤه بالضّرورة. وأمّا المتكلّمون فلم يقولوا بوجوب شيء من طرفيها إذ لم يقولوا بالاستعداد ولا بغيره من

نَفي الحوادثاتِ طُرّاً ينبري	أو عَدَمُ الإسنادِ للمؤثر
أو التّسلسل أوِ التخلُفُ	وليس في بطلانها توقّف

==

الوسائط فكلّ حادث مستند إليه تعالىٰ أوّلاً وبالذّات بطريق الاختيار.

ثم أشار إلى إثبات صفة القدرة بقوله (وكان إذ ما لا يكون) الباري تعالىٰ (قادراً لزوم) اسم كان (إحدى هذه) المحذورات (مناظراً) أي مقابلاً لنا فإنّه لو لم توجد القدرة فإمّا أن لا يوجد حادث فـ(نفي الحوادثات طرّاً) بأجمعها(ينبري) أي يظهر وذلك باطل بالمشاهدة (أو) يوجد بدون الإسناد إلى قدرته فـ(عدم الإسناد للمؤثّر) يظهر وهو باطل لثبوت احتياج الممكن الحادث إلى المؤثّر (أو) مع الاستناد إلى مؤثّر قبله لم ينته إلى قديم فـا(لتّسلسل) لازم لوجود الحوادثات اللّامتناهية حينئذٍ متعاقبة أو مجتمعة (أو) انتهى إليه أي إلى ذات صانع قديم غير موصوف بالقدرة فـا(لتّخلّف) للمعلول عن العلّة التّامة لازمة لأنّ الذّات حينئذٍ لمّا كانت علّة تامّة لجميع الحوادث لزم من وجوده أزلاً وجودها جميعاً معاً ولم توجد (وليس في بطلانها) أي بطلان اللوازم السّابقة (توقف) من منصِفٍ فلزم استناد جميع الحوادث إلى إله قديم واجب قدير تتعلّق قدرته بها حسب تعلّق إرادته بها كلّ في وقت وهو الحقّ. والمنكرون لها منهم من أنكر أصل صفة القدرة، ومنهم من أنكر شمولها. أما المنكرون لها فلهم شبه: الأولى أنّ تعلّق القدرة لا يكون إلّا لمرجّح وينقل الكلام إلى التّأثير في ذلك المرجّح فيتسلسل المرجّحات. الثّانية أنّ تعلّقها إما قديم أو حادث وعلى الأوّل يلزم قِدَم الأثر، وعلى الثّاني تسلسل الحوادث. الثّالثة أنّ أثرها إنّما يحصل بعد تمام الشّرائط فلا يتمكّن الفاعل حينئذٍ من التّرك ويلزم الإيجاب. الرّابع أنّ أثر المختار إن كان أولى لزم الاستكمال بالغير وإلّا فيلزم التأثير العابث. الخامسة أنّه لو امتنع الأثر في الأزل وقد حصل في ما لا يزال لزم

في القبح والمقدورِ والمثلِ خلاف الاعتزالِ، لكن ما

==

الانقلاب، أو أمكن وقـد أوجـده القـادر إذ ذاك لـزم اسـتناد الأزلي إلى المختار. السّادسة أنّه إمّا أن يكون معلوم الوجود فيكـون واجبـاً أو معلوم العدم فيكون ممتنعاً ولا شيء منهما بمقدور. والجـواب عن الأولى أنّ المـرجّح تعلّـق الإرادة الحاصـل لـذاتها بـدون الحاجـة إلى مرجّح آخر فلا تسلسل. وعن الثّانية بأنّ تعلّق القدرة في الأزل، لكن على طريق إيجاد الأثر في وقته حسب تعلق الإرادة به فلا يلزم قـدم الأثر. وعن الثّالثة بأنّ وجوب الأثر بشرط تعلّق القدرة التّابعة للإرادة عين الاختيار؛ لأنّ الإيجاب هو عدم التّمكّن من التّرك أصـلاً لا بشـرط تعلّق القدرة والإرادة. وعن الرّابعة بـأنّ الأثـر ليس أولى بـالنّظر إلى ذاته بل بالنّظر إلى الغير، ولا يكون الفاعل لذلك عابثـاً وإنّمـا هـو من يفعـل فعلاً لا أولويّـة فيـه لا بـالنّظر إليـه ولا بـالنّظر إلى غـيره. وعن الخامسة بأنّ الأثـر ممكن في الأزل بـالنّظر إلى ذاتـه وممتنـع بـالغير لأنّ أثـر المختـار لا يكـون قـديماً. وعن السّادسـة بـأنّ الأثـر معلـوم الوجود لكن بقدرته تعالىٰ وهذا لا ينافي المقدوريّة.

وأما المنكرون لشمولها فهم المعتزلة فـإنّ (في) تعلّقهـا بالشّـيء الموصوف با(لقبح) كالمعاصي (و)بعين (المقدور) للعبد (والمثل) لـه (بدا خلاف) أهل (الاعتزال) لشبه ضـعيفة فقـد ذهب النّظـام وأتباعـه إلى أنّه لا يقدر على ما يتّصف بالقبح إذ لو كان خلقه مقدوراً له لجاز صدوره عنه والتّالي باطل لإفضائه إلى السّفه إن كـان عالمـاً بقبحـه وإلى الجهل إن لم يكن عالمـاً بـه. والجـواب أنّـا لا نسـلم قبح شـيء بالنّسبة إليه تعالىٰ والقبيح هـو الاتّصـاف بـالقبح لا خلقـه لا سـيّما إذا كـان مقارنـاً لحكم ومصـالح كثـيرة. وذهب الجبـائي وأتباعـه إلى أنّـه تعالىٰ لا يقدر على نفس مقدور العبد لأنّه لو صحّ مقدور بين قـادرين لصحّ مخلوق بين خالقين والتّالي باطل لامتناع

بالجملة الكلُّ مِن المَوْجُودِ	مستند للخالق المعبود
فَعِندنا بدءً، وعند غيرنا	أعمّ فاحكم بمقول خيرِنا
فما حواه دارةُ الوجود	قُطيرةٌ من قدرة الودود

===

اجتماع مـؤثّرين على أثـر واحـد. والجـواب أنّا لا نسـلّم الملازمـة كيف وقدرة العبد غير مؤثّرة ولو سلّمناها فيجـوز أن يكـون المقـدور واقعاً بهما جميعاً لا بكلّ منهمـا. وذهب الكعـبي إلى أنّـه لا يقـدر على مثل مقدور العبد حتى لو حرّك جوهراً عن محله وحرّكه العبـد كـذلك لم تتماثل الحركتان لأنّ فعل العبد إمّا سفه أو تواضع. والجـواب منـع الحصر ككثير من المصالح الدّنيويّة، فظهر أنّ ما تمسّكوا بـه شـبه لا حجج؛ ولذا قال النّاظم (لكن ما اهتدى) أهل الاعتزال في ما اعتقدوه إلى الحقّ كما عرفت.

ثم إنّ ما مرّ كان في شـمول قدرتـه لكـل ممكن سـواء تعلّـق بـه القدرة به بالفعل أو لا، وأمّا شمولها له بالفعل فأمر ثابت عندنا ولــذا قال و(بالجملة الكل من الموجود) الحادث (مستند للخـالق المعبـود، فعندنا) ذلك الاستناد واقع (بدء) أي ابتداء وبلا واسطة وكلّ ما يتـوهّم توسّطه فهو من الأسباب العاديّة فإنّ مذهبنا أنّ الأشياء مستندة إليـه تعالىٰ ابتداءً واختيـاراً (وعنـد غيرنـا) من أهـل البـدع والفلاسـفة فهـو (أعم) من ذلــك فيكــون ابتــداء كالأفعــال الحادثــة بالمباشــرة عنــد المعتزلة وخلق الباري للعقل الأوّل عند الفلاسفة، وبالواسطة كخلقه تعالىٰ لأفعال العباد بواسطتهم عند الأوّل وخلقه لما عدا العقل الأوّل بالواسطة عند الثّاني، وهذا في ظاهر ما ذهبوا إليه. وأمّا تحقيقه فهو أنّ الفلاسـفة أيضـاً قـائلون بخلقـه تعـالىٰ لجميـع الأشـياء والوسـائط أسباب (فاحكم بمقول خيرنـا) قـولاً وإذا كـانت القـدرة شـاملة لكـل شيء (فما حواه دارة) أي دائرة (الوجود) بالفعـل فهـو (قطـيرة) أي قطرة صغيرة (من) بحر مشمولات (قدرة) الخـالق (الـودود) لأنّ مـا وجد متناهٍ محدود ومقدوراته تعالىٰ غير

قدرته بالممكنات ناطا بكل شيء علمه أحاطا

===

متناهية وغير محدودة؛ إذ (قدرته) بجميع (الممكنات) ما وجد منهــا بالفعل وما لم يوجد (ناطا) أي تعلّقاً والتّذكير باعتبار الوصـف و(بكـل شيء علمه) الشّامل (أحاطا) فهو بكل شيء عليم.

الحياة

ذو قدرةٍ، علمٍ بتلك الصّورة	كانت له الحياة بالضرورة
منه دري له الصفات الأربع	كواحد بعض لبعض تتبع
وإن هذه الصفات الأربعا	ثابتة بالشرع والعقل معا
متقَنَةُ الأفعالِ مِنْ لَدَيْها	بيّنَةٌ عادِلَةٌ عليها

==================================
==================

(الحياة)

هي صـفة قديمـة من مقتضـيات ذاتـه تعـالىٰ تـوجب صـحّة العلم والإرادة واستدلّوا عليها بأنّه تعالىٰ ذو قدرة وذو علم وكلّ من هو (ذو قدرة) وذو (علم) كيف ما كانا لا سيّما إذا كانا (بتلك الصورة كـان لـه الحياة) قطعاً أمّا الصّغرى فلمّا مـرّ من الـدّليل عليهمـا وأمّـا الكـبرى فبـ(الضّرورة) وفي كلامه إشارة إلى توجيه تأخير الحيـاة عن القـدرة والإرادة والعلم بأنّ ثبوتهـا موقـوف عليهـا، وعلى هـذا كـان ينبغي أن يـؤخّر العلم عن القـدرة لأنّ ثبوتـه بإتقـان الأفعـال الموقـوف عليهـا، وإنّما قدمه عليها لشرفه فـإنّ السّـلطة التّشـريعيّة أسـاس للسّـلطة التّنفيذيّـة (ومنــه) أي وممــا ذكــر قبــل (درى) أي علم (لــه) تعــالىٰ (الصّـفات الأربـع) والحـال أنّ وجودهـا (كــ)وجـود شـيء (واحـد) إذ (بعض) منهـا (لبعض) آخـر (تتبـع) بـدون تخلّـف وانفكـاك فإنّـه مـتى وجــدت القــدرة وجــدت الإرادة والعلم والحيــاة فالقــدرة تنشــأ عن الإرادة، وهي عن العلم، وهو عن الحياة؛ فهي أساسها ولذا اشـتهرت بين الأئمّة الثّقاة الصّـفات بإمـام الصـفات. ثمّ اسـتأنف لبيـان إثباتهـا (وأن هذه الصّفات الأربعا ثابتة بـ)دليل

فذلك النظمُ وذا الترتيبُ	وذلك العجيب والغريب
نادَت هَيا شِرذَمة الثقاة	اتّصف الباري بذي الصّفات

==

(الشّرع والعقل معاً) فمنه ما أفاده بقوله: (متقنة الأفعال) أي الأفعال المتقنة التي نشأت (من لديها) أي من وجود تلك الصّفات (بيّنة عادِلةٌ) مُعَدَّلَةٌ (على) وجود(ها) (فذلك النْظم) البديع في العوالم العلويّة والسّفليّة (وذا التّرتيب) الأنيق بين أجزائها السّماويّة والأرضيّة (وذلك) الصّنع (العجيب) في المواليد المعدنيّة والنبّاتيّة والحيوانيّة المحسوسة لأولي الأبصار (و)ذاك الوضع (الغريب) في اختلاف اللّيل والنّهار وفي الشّمس والقمر والنّجوم المسخّرة بأمره الدّائمة في سيرها بمر الدّهور والأعصار (نادت) بلسان الحال أحلى وأجلى من المقال (هيا شرذمة الثّقاة) الرّعاة للذّمة والتّقاة اعلموا أن قد (اتّصف) الخالق (الباري) للكائنات (بذي الصّفات) الكماليّة للذّات.

والحاصل من هذا الدّليل أنّه بعد ما تقرّر سابقاً أن العالم بجميع أجزائه محدث فوجود هذه الآثار الظّاهرة والآيات الباهرة يدلّ دلالة قطعيّة على تلك الصّفات، لأنّ وجودها يدلّ على صانع متّصف بها ونمطها البديع وصنعها العجيب الغريب على بداهتها؛ فالصّنع والإحداث يحتاج إلى القدرة المسبوقة بالإرادة والعلم والحياة. وإنّما قلنا بعدما تقرّر أنّ العالم بجميع أجزائه محدث لئلّا يرد أنّه يحتمل أن يكون هناك وسط مختار قديم صادر منه تعالىٰ بالإيجاب وصدر منه هذا العالم فلا يدلّ صدور هذه الأفعال حينئذٍ على إرادته وعلمه ولا على قدرته بالمعنى الأخصّ؛ وذلك لأنّه بعد تقرر حدوث جميع أجزاء العالم يكون ذلك الوسط المفروض أيضاً حادثاً بداهة أنّه من أجزاء العالم الحادث. هذا.

بقي شيء وهو أنّ مراده بثبوت تلك الصّفات بالشّرع ثبوتها به بعد ثبوتها بالدّليل العقلي القاطع، وإلّا فهذه الصّفات كالكلام اللّفظي لا تثبت

====================================
==================

بالشّرع للزوم الدّور. قال المحقّق عبـد الحكيم أنْ ثبـوت شـريعة نبينا عليه السلام موقوف على وجود البـاري وعلمـه وقدرتـه وكلامـه وعلى تصديق النّبي عليه السلام بدلالة معجزاته. أمّا توقّفـه على مـا سوى الكلام فلأنّ ثبوتـه موقـوف على نبوتـه عليـه الصـلاة والسَّـلام، وهـو موقـوف على ظهـور أمـر خـارق يكـون فعـل اللـه تعـالىٰ، لأنّـه تصديق منـه حـال ادعائـه النّبـوة موافقـاً لـدعواه، ولا شـك أن خـرق العادة حين الادّعاء موافقاً للدّعوى موقوف على كونـه تعـالىٰ عالمـاً قادراً مختاراً. وأيضاً الرسول من أرسله الله تعالىٰ لتبليغ الأحكـام فلا بدّ أن يكون المرسل موجوداً قادراً على الإرسال عالماً بمعناه مختاراً يختار لمن يشاء من عباده. وأمّا توقّفه على الكلام فلأنّ أكثر الأحكام التي جاء بها نبينا عليه السلام مأخوذ من الكتـاب، وهـو أقـوى الأدلّـة الشّرعية وأعلاها وثبوته متوقّف على كونه تعالىٰ متكلماً. انتهى.

هـذا كلامـه الـدّال على أنّ ثبـوت الشّـرع موقـوف على الصّـفات الأربـع، وعلى الكلام اللّفظي، وعلى تصـديق النّـبي بدلالـة معجزاتـه. وأمّا التّحقيـق فهـو كمـا أنّ ثبوتـه ليس متوقّفـاً على السّـمع والبصـر والكلام النّفسي، كذلك ليس موقوفاً على القدرة بالمعنى الأخصّ أي صـحّة الفعـل والتّـرك ولا على الإرادة، لأنّ البـاري تعـالىٰ وإن كـان موجباً يمكنـه إنـزال الكتب وإرسـال الرّسـل وخلـق العلم الضّـروري فيهم برسالتهم؛ فالموقوف عليه لثبوت الشّرع وجوده وحياته وعلمـه وقدرته بالمعنى الأعمّ والكلام اللّفظي وتصديق الرّسول في مـا جـاء بـه بـالمعجزات مثلاً، فخـذ هـذا واحفظـه لـديك، واللـه حفيـظ عليـك وفوائد الحفظ في الدّارين تعود إليك.

الوقر الرابع

سمع كلام بصر ولا يَرى ... عقل لها شبهاً بأوصاف

ما نبأ من عاقله أتاكا ... أثبتتَ علمه، نفيتَ تاكا

ليس بها علم بلا استماع ... من صاحب الشريعة المُطاع

==================================

==================

(الوقر الرابع) في بقيّة الصّفات السّبع الذّاتية

(سمع كلام بصر) أي ومنها هذه الصّفات الثّلاث؛ أمّا السّمع فصفة قديمة تتعلّق بالمسموعات عند حدوثها فتنكشف بها انكشافاً تامّاً بدون وصول الهواء المتكيّف ولا حاجة إلى الصّماخ وتأثّر الحاسّة. وأمّا البصر فصفة تتعلّق بالمبصرات وتنكشف بها انكشافاً تامّاً عند حدوثها لا على سبيل التخيّل أو التوهّم مع أنّ للعلم تعلّقاً أزليّاً بهما قبل الحدوث ومعه وبعده (و)لمّا كان ذاته وصفاته منزّهة عن كل عيب ونقص وجب أن (لا يرى عقل) عاقل (لها) أيْ لتلك الأوصاف بل ولما عداها من صفاته تعالىٰ: (شبهاً بأوصاف الورى) المحتاجة إلى الآلات الموجبة للنّقص فلا تتوهّمن أنّها مستحيلة له تعالىٰ لاحتياجها إلى حاسّة السّمع والبصر واللّسان الممتنعة لذات الحقّ، وإلّا فـ(ما) نافية أو استفهاميّة (نبأ) أي خبر (من) صاحب قوّة (عاقلةٍ) (أتاك) بالفرق بين الصّفات حيث (أثبتت) حياته و(علمه) وإرادته وقدرته و(نفيت تاك) الصّفات الثّلاث مع أنّ مقتضى التّوهّم أن تنفي عنه أيضاً ما أثبتته لاحتياجها في الشّاهد إلى ما يتبرأ عنه ذاته الجليل. ثمّ إنّه (ليس بها) أي بتلك الصّفات الثّلاث بل وبغيرها أيضاً (علم بلا استماع)

قال السنوسي إمامنا السري	في بحث سمع ربنا والبصر
ليسا كما يكون للإنسان،	خُصّا بالأصوات وبالألوان
مَسْموعُه جلّ وَعَز المُبْصَرُ	مُبْصَرُه مَسْموعُه تَبَصَّروا

==

لك (من) حضرة (صاحب الشّريعة المطاع) في الأوامر والنّـواهي المصدّق في أخباره، وإذا أسمعك بها وجب عليك الانقيـاد والاعـتراف بوجودها، ولا يجـوز لـك اتّبـاع الـوهم الوسـواس والسّـير في مسـلك الحرز والقياس.

(قـال) الشّـيخ العـالم (السنوسـي إمامنـا) في الـدّين (السّـري) الشّـريف بتحلّيـه حليـة اليقين (في بحث) صـفة (سـمع ربنـا و)صـفة (البصر) له تعالىٰ (ليسا كما يكون للإنسـان) من السّـمع والبصـر في أنّهمـا (خصّـا) بـإدراك شـيء خـاص فخصّ السّـمع منـا (بـ)إدراك (الأصوات و)بصرنا بإحسـاس (الألـوان) والأضـواء بـل سـمعه تعـالىٰ يـدرك بـه المسـموعات، وبصـره يـدرك بـه المبصـرات وغيرهـا فـ(مسموعه) تعالىٰ (جلّ) عن أن يحيط به علمنا (وعـزّ المبصـر) لـه عن وصـول إدراكنـا إليـه فـ(مبصـره مسـموعه) ومسـموعه مبصـره و(تبصّروا) بالبصيرة تعلموا إمكان ذلـك وأن اختصاصـهما بالإحسـاس الخاصّ فينا شيء عادي يمكن خلافه، لا عقلي يمتنع التّجاوز عنه.

سبحان من فيه العقول تاهت * وذاته في عزّها تباهت * فهو الذي قال رسول لولاك * في دركه: سبحانك ما عرفناك.

مهمة

ولله تعـالىٰ إدراك سـائر المحسوسـات لكن لمـا لم يـرد الشّـرع بإطلاق نحو اللّامس عليه كففنا اللّسـان عنـه، وفي العلم كفايـة لمن كان له دراية، وإليه تؤول الهداية.

القول بالكلام قيل باعث	لزومِ أن قام به الحوادث
إذ ذا على المشتهر المعروف	رُكبَ مِنْ حادثة الحروف
وإن جَمَلته عَلَى النفسيّ	فما سَمِعناه مِنَ النبي
ليس كلامَ ربنا حقيقة	وكلمة ذي للّظى رَميقة

===

(الكلام)

وأمّا الكلام فهو صفة قديمة قائمة بذاته تعالىٰ منافية للسّكوت والآفة يدلّ عليها بالعبارة والكتابة والإشارة، وهو المشهور بالكلام النّفسي ثم (القول بالكلام قيل) من جانب بعض ضعفاء العقول المعترضين على الحقيقة أنّه مشكل لأنّه إمّا أن يراد به الكلام اللّفظي المركّب من الحروف والأصوات أو الكلام النّفسي، فإن حملته على اللّفظي فهو (باعث لزوم) محذور (إن قام به) تعالىٰ (الحوادث إذ ذا)ك الكلام اللّفظي (على) الوجه (المشتهر المعروف) عند الناس (ركب من حادثة الحروف) أي من الحروف الحادثة لأنّها متعاقبة في الوجود تحدث كل حرف منها بعد انقضاء ما قبلها (وإنّ حملته) أي الكلام (على) الكلام (النّفسي) الدائر على لسان الأشاعرة (فـ)يلزم منه محذور هو أنّ (ما سمعناه من النّبي صلى الله عليه وسلم) العظيم من آيات القرآن الكريم (ليس كلام ربنا حقيقة) بل مجازاً تسميةً للدّال باسم المدلول (وكلمة ذي) أي وهذا القول قول (للظى) أي إلى لهب نار جهنّم (رميقة) ناظرة وذلك للإجماع على أنّ ما سمعناه من النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن كلام الله

قُل الأدلة لم تدل إلا على	أن التكلم به يقوم لا
ذاك الكلامُ الحادثُ المقدم	وليسَ مِنْ فقدِ القيامِ يلزم
أَنْ لم يكن كلامُه، وكيف لا	يكون ذا كلامَه جلّ علا
وبكلامٍ كل من تكلّما	فذا حقيقة إليه ينتمى
مع أنه ليس به يقوم	والانتماء حقيقة معلوم

====================================
===================

تعالىٰ حقيقة؛ فالقول بخلاف ذلك كفر يدخل صاحبه النّار. وإذا سمعت ذلك الإشكال فـ(قل) في جوابه مختاراً للحقّ سائراً على نهج الشّيخ أبي الحسن الأشعري ومن والاه على ما قرّره صاحب المواقف وحمل كلام الشّيخ عليه أن (الأدلة لم تدلّ إلّا على أن التكلّم به) تعالىٰ (يقوم) حيث تواتر من الأنبياء الكرام عليهم الصَّلاة والسَّلام أن الله تعالىٰ متكلّم وأجمع عليه الأمّة وقال تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (لا ذاك الكلام) اللّفظي (الحادث المقدم) ذكره لتعذّر قيام الحوادث به تعالىٰ ووجب أن يحمل ذلك على الوجه اللّائق بذاته العليّة وهو التكلّم بالكلام النّفسي (و)ما أوردت من أنّه يلزم أن لا يكون ما سمعناه من النبي صلى الله عليه وسلم كلامه تعالىٰ فمدفوع إذ (ليس من فقد القيام) أي قيام الكلام اللّفظي المرتّب الحادث به تعالىٰ (يلزم. أن لم يكن) الكلام الملفوظ المنزل (كلامه) تعالىٰ بل هو كلامه ومنسوب إليه حقيقة (وكيف لا يكون ذا)ك الكلام المؤلّف المرتّب (كلامه جلَّ) ذاته و(علا) قدره (و)الحال أنّه (بكلام كل من تكلما) وصدر منه (فذا)ك الكلام (حقيقة) لا مجازاً (إليه) أي إلى ذلك المتكلّم (ينتمي) وينتسب (مع أنّه) أي ذلك الكلام (ليس به) أي بذلك المتكلّم (يقوم) لقيامه بالهواء الحاصل في مخارج الحروف منه (والانتماء) والنّسبة لذلك الكلام إلى من يصدر هو منه (حقيقة معلوم إذ بـ)سبب (تكلّم به) أي بذلك الشّخص (قد قاما) وكان صفة

إذ بتكلمٍ بهِ قد قاما	حَصَلَ، وهو غايَرَ الكلاما
لأنه التأليف للكلام	كذا في حق خالِقِ الأنام
لكنّ ما قامَ بنا مْدَنَسُ	آلِيٌ، الّذي به مُقَّدّسُ
وأصبحت ألفاظنا ذوات	تَقَضّياتٍ وتجدّدات
وإنما ذاك لخلق الباري	تاكم في الهواء بلا استقرار
لو كان ذا لنفسها لم يوجد	سماع الأقرب كمثل الأبعد

===

له (حصل) ذلك الكلام الملفوظ القائم بـالهواء (وهـو) أي والتكلّم (غاير الكلامـا لأنّـه) أي التكلّم هـو (التّـأليف للكلام) وأمـا الكلام فهـو الحاصـل منـه القـائم بغـيره. وإذا علمت أنّ التكلّم غـير الكلام لأنّ التكلّم قائم بالمتكلّم والكلام بغـيره فـاعلم أنّ الحـال (كـذا في حـقّ خالق الأنام) فـالتكلّم صـفته وهـو بمعـنى الاتّصـاف بـالمعنى القـديم الشّامل للألفاظ القديمة غير المرتّبة في حقّـه تعـالىٰ ولمبـدأ تأليفهـا (لكن ما) أي التّكلّم الذي (قام بنا مدنس) فإنّه أمـر (آلي) أي محتـاج عند التّأليف به إلى الآلة كاللّسان أو الفم ومخـارج الحـروف القائمـة بالهواء، وهو في حد ذاته حادث لحدوث موصوفه. وأمّا التكلّم (الذي) قام (به) تعالىٰ فهو (مقدّس) عن شائبة النّقص فهو في ذاتـه وصـف قديم قائم بذاته ومبـدأ للألفـاظ المؤلّفـة القديمـة القائمـة بـه تعـالىٰ بدون ترتّب وتعاقب وغيره ممـا هـو من سـمات الحـدوث (وأصـبحت ألفاظنا ذوات تقضّيات وتجددات) لعدم مسـاعدة الآلات (وإنّمـا ذاك) التقّضي والتّجّدد فينا (لخلق الباري) تعـالىٰ (تـاكم) الألفـاظ الصّـادرة مِنّا (في الهواء) الجاري في المخـارج الحرفيّـة (بلا اسـتقرار) لا لأنّـه مقتضى ذاتها إذ (لو كـان ذا)ك التقضّـي (لنفسـها) ومن لـوازم ذاتهـا بدون دخالة قيامها بالهواء (لم يوجد سماع) الشّخص (الأقرب كمثل) سماع الشّخص (الأبعد) في آنٍ واحدٍ لكن

والقول بالمثل خلاف الظّاهِر	فلم يمِلْ اليه رأيُ الماهِرِ
لو ما بَرى ذهي كذا رَبُّ الـ...	فالفهمُ قد تعسّر أَو تَعذَّرا
بِضَوْءِ ذا ترفع ظلمة الحُجُب	لا مِثل تفصيل سيأتي في الـ...

==

التّالي باطل إذ قد يسمعان معاً بل يسمَعُهُ الأبعد قبل الأقـرب إذا هبّت الرّيح بسرعة هائلة إليه، وذلك دليل قاطع على أنّ منشأ ما مـرّ قيامه بالهواء ووصوله إلى السّامعة بوسيلة الهـواء، وإذا كـان تقضّـيه وترتّبـه لـذلك فيمكن وجـوده وسـماعه بـدون دخالتـه في وجـه غـير مترتّب وغير متقضّ يعلمه الله سبحانه وتعالىٰ (والقـول) بـأنّ اللّفـظ الذي يسمعه الأبعد ليس ما يسمعه الأقرب الواصل بواسـطة وصـول الهواء إليه، وإنّما هو (المثل) له خلقه الله بعد فناء ما يسمعه الأقرب فهو (خلاف الظّاهر فلم يمل إليه رأي) الحاذق (الماهر) فإن قيـل لم خلق الله تعالىٰ الكلام فينا مرتّباً ومتقضيّاً شـيئاً فشـيئاً، قلنـا (لـو مـا يرى) أي ما خلق الله تعالىٰ (ذهي) الألفاظ فينا (كذا)ك المـذكور من لفظ حادث غير مرتّب وقولـه: (ربّ الـورى) فاعـل يـرى وجـواب لـو قوله: (فالفهم) لها أي لتلك الألفاظ غير المرتّبة (قد تعسّرا) لاختلاط الحـروف بعضـها ببعض في السّـامعة (أو) أي بـل قـد (تعـذّر) الفهم وامتنع كما يعلم بمراجعة الوجدان (بضوء ذ)لك الجـواب الجـاري من الشّيخ الأشعري وموافقيه على ما حمل عليه كلامه صاحب المواقـف (ترفـع ظلمـة الحجب) الحاجبـة للقلـوب عن درك معـنى كلام علّام الغيوب (لا)سيّما (مثل تفصيل) له (سـيأتي في) الإيمـان بــ(الــكتب) المنزّلة من الله سبحانه على المرسلين صلوات اللـه وسـلامه عليهم أجمعين.

وإذا سمعت ذلـك فـاعلم أنّ مقـام الكلام مِضـمارُ فُرسـان علمـاء الكلام ومحـارُ أفهـام العلمـاء الأعلام فلا بـأس أن نفصـل المـذاهب المشهورة فيه

==================================
==================

فنقول: المستفاد من كلام المحقّق الدّوّانّي رحمه الله أن هناك قياسين متعارضين في النّتيجة: الأوّل كلام الله تعالىٰ صفة له وكلّ صفة له قديمة فكلامه تعالىٰ قديم. الثّاني كلام الله تعالىٰ مركّب من الحروف المتعاقبة في الوجود وكلّ ما هو كذلك حادث فكلامه تعالىٰ حادث فلا بدّ من القدح في أحدهما ضرورة استحالة حقية النّقيضين فمنع أهلُ كلٍّ مذهبٍ مستقلّ بعضاً من المقدّمات. والمذاهب المشهورة هنا سبعة، الأول مذهب الحنابلة القائلين بأنّ كلامه تعالىٰ كلام لفظي فقط، وهو عبارة عن الألفاظ المركّبة من الحروف والأصوات وهي قديمة قائمة بذاته تعالىٰ؛ فهم معترفون بالقياس الأوّل ونتيجته ويقدحون في كبرى القياس الثّاني. وفي المواقف إنّ هذا المذهب باطل ضرورة فإن حصول كل حرف مشروط بانقضاء ما قبله فيكون له أوّل فلا يكون قديماً. الثّاني ما ذهب إليه جمهور المعتزلة حيث قالوا إنّ كلامه تعالىٰ لفظي فقط وهو مؤلّف من أصوات وحروف وهو قائم بغيره، ومعنى كونه متكلّماً عندهم أنّه موجد لتلك الأصوات والحروف في ألْسِنة المَلَك والرّسل الكرام وشجرة موسى عليهم السلام، وصورتها في قلوبهم، ونقشها في اللّوح المحفوظ، فهم يقدحون في القياس الأوّل ويعترفون بالقياس الثّاني ونتيجته، لكنهم لا يقولون بقيام الكلام بذاته تعالىٰ، ويدّعون أنّ معنى المتكلّم من أوجد الكلام في غيره على ما علمته، وما تقوله المعتزلة من الكلام اللّفظي لا تنكره الأشاعرة وإنّما يدّعون وراء ذلك كلاماً نفسيّاً قديماً قائماً بذاته فمآل الخلاف بينهم وبين المعتزلة أنّهم يقولون بالكلام النّفسي القديم وبالكلام اللّفظي الحادث، والمعتزلة لا يقولون إلّا بالكلام اللّفظي الحادث القائم بغيره تعالىٰ كما مرَ آنفاً.

الثّالث مذهبُ الكراميّة من المعتزلة وهم قائلون بالكلام اللّفظي الحادث

====================================
==================

فقـط ويقولـون إنّـه مـركّب من الأصـوات والحـروف المتعاقبـة الحادثـة لكنّهم يـدّعون قيامـه بذاتـه تعـالىٰ. ولا يتحاشـون عن قيـام الحوادث به فيخالفون الحنابلة في القول بقدمه والمعتزلة في قيامه بغـيره تعـالىٰ والأشـاعرة في القـول بـالكلام النّفسـي القـديم؛ فهم يقـدحون في القيـاس الأوّل ويعـترفون بالقيـاس الثّـاني ويلـتزمون نتيجته كما مرّ.

الرّابع مـذهب صـاحب المواقـف وقـد حمـل الـرأي المشـهور عن الشّيخ الأشعري عليه وقـال إنّ كلام اللـه تعـالىٰ هـو المعـنى القـديم القائم بذاته وذلك المعنى يعمّ الألفاظ المؤلّفة والصّفة التي هي مبدأ لتأليفها، ويرى أنّ لفظ المعنى في كلام الشّيخ حيث قال: «كلام الله هو المعنى النّفسي إلخ» بمعنى الأمر القائم بالغير سـواء كـان نفس الألفاظ المؤلّفة أو مبدأ تأليفها، وأجاب عما يرد عليه من أنّ الألفـاظ مترتبة متقاضية فكيف تكون قديمة بأنّ الترتّب إنّمـا هـو في التلفّـظ الواقع مِنَا لعدم مساعدة الآلات فهـو معـترف بالقيـاس الأوّل وقـادح في القياس الثّـاني بمنـع كـبراه فهـو قائـل بـالكلام اللّفظي الحـادث وبالكلام النّفسي القديم أعمّ من الألفـاظ المؤلّفـة القديمـة على مـا سبق ومبدأ تأليفها.

الخامس مذهب الجلال الدوّانيّ فقد قال إنّ كلام الله هو الكلمات التي رتّبها الله تعالىٰ في علمه الأزلي بصـفته الأزليّـة الـتي هي مبـدأ ترتيبها وتأليفها، وهـذه الصـفة قديمـة وتلـك الكلمـات المرتّبـة أيضـاً بحسب وجودهـا العلمي أزليّـة، بـل الكلمـات والكلام مطلقـاً كسـائر الممكنات أزليّة بحسب وجودها العلمي، وليس كلام الله تعالىٰ إلّا ما رتّبه الله تعالىٰ بنفسه من غير واسطة والكلماتُ لا تعـاقبَ بينهـا في الوجود العلمي حـتى يلـزم حـدوثها وإنّمـا التّعـاقب بينهـا في الوجـود الخارجي وهو بحسب هذا الوجود كلام لفظي

==================================
==================

فـالجلال لا يقـول بقـدم ذات ونفس الألفـاظ كصـاحب المواقـف، وإنّما يقول بقدم صـورها العلميّـة وهي أزليّـة وغـير مرتّبـة وإجماليّـة وتكفي الصورة الإجمالية في العلم، فالكلام النّفسي عنده هو الصفة القديمة التي هي مبـدأ لتلـك الألفـاظ المؤلفـة الموجـودة في علمـه الأزلي والكلام اللّفظي عنده هو الألفاظ المنزلة الحادثة.

السّادس مذهب الشّيخ الأشعري وَمَنْ وافَقَه على رأي غير صاحب المواقف وهو أنّ الكلام الذي هو صفة له تعـالىٰ صـفة قديمـة قائمـة بذاته وليس من قبيل الحروف والأصوات فلا يكون عربيّـاً ولا عجميّـاً، بل هو مبدأ لتأليف كل كلام بـأيّ لغـة كـانت ومبـدأ للإخبـار والإنشـاء وليس شيئاً منها كما أنّ قوة العلم يدرك بهـا الأشـياء وليسـت منهـا، وكما أنّ قوة الباصرة يبصر بها الأضواء والألوان وليست منها بل هما قوتان مودعتان في المحل الخاص، وعليـه فلا تنقسـم في الأزل إلى الإخبار والإنشاء ولا تعدد لهـا فيـه وإنّمـا تحصـل تلـك بحسـب تعلقهـا بالحوادث في ما لا يزال، فلا يرد عليـه لـزوم الأمـر والنّهي في الأزل بدون المـأمور والمنهيّ، ولا لـزوم الكـذب في الأخبـار الماضـية إذ لا سابق على الأزل، وذلك لأنّ هذه الأمور ليست أزليّة وإنّما هي حادثـة بحسب التّعلقات اللّايزاليّة. ثم دلالة الكلام اللّفظي عليهـا عقليّـة من دلالـة الأثـر على المـؤثّر فإنّـه ناشـئ من المعـاني النّفسـية كالإخبـار والطّلب أعني الأمر والنّهي والاستفهام وغيرهمـا من الأمـور العقليّـة الحاصلة بحسب تعلقات الصّفة الذّاتيّة القديمة بالمخبر عنه والمخـبر به والمأمور والمنهي وغيرها في ما لا يزال وتلك الدّلالة عقلية، وأمـا دلالته على المعنى الـذي وضـع هـو لـه فدلالـة وضـعيّة، وقـد تسـمّى المعاني التي وضعت لها الألفاظ بالمعاني الأول وتلك الصّفة القديمة بالمعنى الثّاني. وعليك أن لا تشتبه فإنّ

==================================
=================

المعاني الأول معانٍ وضعية تـدل عليهـا الألفـاظ وضـعاً، وأمّـا تلـك الصّفة المعبّرة بـالمعنى الثّـاني فهي مـدلول عقلي لا وضـعي إذ هي المنشأ لحدوث الألفاظ والمعاني الأوّل فاحفظه وعضّ عليه بالنَّواجذ.

ثم إنّه كما يقول بالكلام النّفسي القديم القائم بذاتـه، كمـا علمت، يقول بـالكلام اللّفظي الحـادث المرقـوم نقشـاً في اللّـوح والمعلـوم صورة في القلوب والملفـوظ على ألسـنة الملـك أولاً والرّسـل ثانيـاً وأتباعهم ثالثاً ورابعاً وهلم إلى مـا لا يعـدّ ولا يحصـى، وهـو كلام اللـه تعالىٰ وحده ولا علاقة لما سواه فيـه، وأفضـله القـرآن العظيم الـذي قال تعالىٰ في حقه: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾.

مهمة:

وإن شئت زيادة إيضاح للمقام فاعلم أنّه كما يطلق العلمُ والإرادةُ والقـدرةُ على المعـاني المصـدريّة الـتي هي الكشـف والتّخصـيص والتأثير، وعلى المعاني الإسمية التي هي الصّفاتُ الذّاتيّة التي تكـون مبـادىء لهـا ويشـتقّ منهـا بـالمعنيين العـالم المريـد القـادر بمعـنى الكاشف المخصّص المـؤثّر وبمعـنى المتّصـف بالصّـفات الـتي تكـون مبـادىء لهـا كـذلك الكلام يطلـق على المعـنى المصـدري الـذي هـو التكلّم وإخراج الألفاظ إلى حيّز الوجود، وعلى المعنى الإسمي الـذي هو مبدأ لذلك ووسيلة له، ويطلق المتكلم عليه تعالىٰ بـالمعنيين فـإذا أطلق عليه بالمعنى الأول فالمراد بـه أنّـه موجـد للألفـاظ في ألسـنة الملك والرّسل بدون علاقة إنشـاء لهـا منهم، وهـذا التكلّم حـادث ولا بـأس في صـدوره من اللـه وقيامـه بـه إذ لا نـزاع في جـواز قيـام الأوصاف الفعليّة كالخالق والرّازق بذاته القديم لأنّهـا اعتباريّـات، وإذا أطلق عليه بالمعنى الثّاني فمعناه أنّه

==================================
==================

موصوف بالتّكلم بمعنى الصّفة القديمة القائمة بذاته البسيطة في نفسها التي تنشأ منها الأخبار والطلب النّفسيّان من الحكاية عمّا وقع أو هو واقع أو سيقع ومن الأمـر والنّهي والاسـتفهام وغيرهـا من نحـو الاســتنكار والتّــوبيخ، وليس شــيء منهــا داخلاً في العلم والإرادة والقدرة فإنّ العلم صفة كشف والإرادة صفة تخصيص والقدرة صـفة تأثير، فيجب أن يكـون لهـا مبـدأ ولا شـيء يصـلح مبـدأ لهـا إلّا صـفة الكلام النّفسي سواء كانت تلك الأمور موجودة في الأزل معه باعتبار التّعلّق المعنوي الأزلي كما هو رأي بعض، أو حادثة بحدوث التّعلقـات التنجيزيّـة في مـا لا يـزال كمـا هـو رأي المحقّقين والتّكلّم بـالمعنى المصـدري حـادث كمـا سـبق آنفـاً، وكـذلك الكلام بمعـنى الحاصـل بالمصدر كالألفاظ المنزلة. وأمّا التكلّم بالمعنى الاسـمي فهـو وصـف ذاتيّ قديم قائم بذاته تعالىٰ. وأمّا الألفاظ فإن كان المراد بها الصّــور العلميّة لهـا كمـا أفـاده الـدّواني فلا نـزاع في أزليّتهـا كمـا هـو شـأن الصّـورة العلميّـة للممكنـات والـواجب والممتنعـات لكنّهـا في هـذه المرتبة راجعة إلى العلم، وإن كان المراد بها نفس الألفـاظ كمـا هـو رأي صاحب المواقف فإنها قديمة أيضاً ولكنّا لا نقـدر أن نقـول بقـدم الألفاظ العينيّة بلا ترتّب وتعاقب بين أجزائها ومن يقتدر عليه فليعتـبر فإن فوق كل ذي قدرة قدير كما أنّ فوق كل ذي علم عليم إلّا الملك المهيمنُ الحكيم. وقد تقـرّر عنـد جمهـور أهـل السُـنَّة من الأشـاعرة والماتريدية أن الألفاظ المرقومة نقشاً في اللّوح والجارية نفساً على ألسنة الملك والرّسل الكرام والثّابتة صورة علميّة في قلوبهم حادثة، ومع ذلك فهو كلام الله تعالىٰ ومنتسب إليه بمعنى أنّه لا علاقـة لأحـد في ترقيمه في اللّوح وتنزيله مع الـوحي على الرّسـل الكـرام عليهم الصلاة والسَّلام. هذه عقيدة أهل الحقّ ثبّتنا الله عليها بمنّه وفضله.

علاوة

إرجاعُها إلى الصفات الـ... شِنشِنَةٌ لظاهرٍ مُخالفِة

ما مالَ ماهِرٌ لتلك الصّورة بلا ضرورةٍ، ولا ضرورة

==

(علاوة) لبيان استقلال هذه الصّفات الثّلاث

(إرجاعها) أي إرجاع هـذه الصـفات أعـني السّـمع والبصـر والكلام (إلى الصّـفات السّـالفة) الـذّكر كمـا اشـتهر أنّ الشّـيخ أبـا الحسـن الأشـــعري رضـــي اللـــه عنـــه أرجـــع السّـــمع والبصـــر إلى العلم بالمسـموعات والمبصـرات بحيث تنكشـفان بـه انكشـافاً تامـاً عنـد حدوثهما وإن كان له تعلّق آخر أزلي بهمـا قبلـه وكمـا نقـل عن بعض أن الكلام عبارة عن القدرة على إيجاد الكلام في الغير (شنشـنة) أي دأب (لظاهر) النّصوص الدّالّة على ثبوتهـا واسـتقلالها (مخالفـة) كمـا أنّ قول المعتزلة معنى كونـه تعـالىٰ متكلّمـاً خلقـه الكلام في الغـير كذلك (ما) نافية (مال) عالم (ماهر لتلك الصّورة) أي صورة إرجاعهـا إليها (بلا ضرورة) داعية إليهـا (ولا ضـرورة) تـدعو إليهـا فهي صـفات مسـتقلّة. ومـا يـدلّ على مخالفـة الكلام النّفسـي للعلم اليقيـني أنّ الإنسان قد يخـبر عمّـا يعلم خلافـه، وللعلم التّصّـوري أنّ الشّـاك في وقوع النّسبة يتصورّها ويتصوّر طرفيها البتّة، ولا يجـد الكلام النّفسـي عند عدم قصد الإخبار، وعلى مغايرته لمطلق العلم أنّـه لـو كـان هـو العلم لكان كل كلام يتعلّق به علمنا كلاماً لنـا لكن التـالي باطـل؛ أمّـا الملازمة فلأنّ كل ما يتعلق به مبدأ الـتركيب والتّـأليف منّـا فهـو كلام لنا، فلو كان ذلك المبدأ هو العلم لـزم أن يكـون مـا تعلـق بـه علمنـا كلاماً لنا، وأمّا بطلان التّالي فبديهي. ويـدلّ على مخالفتـه للإرادة أنّـه تعالىٰ

====================================
===================

أمر أبا لهب بالإيمان فقـد وجـد هنـاك الطّلب النفسـي الـذي هـو قسـم من الكلام مـع أنّـه لم يـرده إذ لـو أراده لآمن. وعلى مخالفتـه للقدرة أنّ الكلمات المؤلفة القرآنية مثلاً موجـودة بالصّـورة العلميّـة في علمـه أزلاً ولا شـكّ أن مبـدأ تأليفهـا هـو صـفة الكلام إذ لا دخـل للقـدرة في ذلـك التّـأليف لأنّ أثـر القـدرة حـادث وهي قديمـة وأمّـا مخالفتها لغيرها فظاهرة.

الوقر الخامس

ما بقيت من التي قد ذكرت — سبعٌ وكانت عندهم اشتهرت

بمعنوية، وهذا القال — لِمَنْ لديه نبت الأحوال

ككونه حيّاً إلى التمام — واستحسنت في مثل ذا

==================================

==================

(الوقر الخامس) في الصّفات المعنويّة التي أثبتها المعتزلة

(ما بقيت من) الصّفات العشرين (التي قد ذكرت) سابقاً هي (سبع، وكانت عندهم اشتهرت بمعنوية) لكونها معانٍ ثابتة في نفس الأمر وفي الذّهن لا في الخارج (وهذا القال) أيّ القول يسند (لمن) من المتكلّمين (لديه ثبت الأحوال) وهم المعتزلة وذلك (ككونه حياً إلى التمام) أي وكونه علیماً وكونه مريداً وكونه قادراً وكونه سميعاً وكونه بصيراً وكونه متكلّماً (واستحسنت) هذه الصّفات الاعتبارية الموجودة في نفس الأمر لا الأعيان (في مثل ذا المقام) مقام وحدة الملك العلّام. قال في الحاشية: يعني أنّ شأن الوحدة المتفرّد بها الحقّ جلّ جلاله وعلا، وحال الوجوب التّام الذي استبدّ به تعالىٰ يقتضي توحّداً إلى حدّ لا يشوبه تكثر الصّفات والشّؤونات أيضاً لكن مقتضى مقام إظهار الصّفات الكاملة، على ما هو مشرب المحبين المشتاقين ومذهب الكتّاب والسُنَّة المنبع لاغتراف المجتهدين الصّادقين ليكون دلالاً على معرفته عزَّ وجلّ، إثبات أوصاف الجمال والجلال بأي طرز يوهم حسناً وكمالاً له تعالىٰ؛ فلذلك استحسنت هذه إثباتها كسائر الصّفات له. انتهى. قلت لا شكّ في ثبوت هذه الصّفات في نفس الأمر لا في الأعيان والمعتزلة القائلون بها لمّا أنكروا زيادة الصّفات ولم يمكّنهم

وَعَدَّ بعضُ العلماء وصف البقاء	وبعضٌ التكوين مما سبقا
من نحو علم وبه نحافة	بل ذاك سلبيّ وذا إضافة
مِنْ صفةِ الأفعالِ كالإكرام	والخلقِ والإحياءِ والإِنعام

====================================
===================

إنكـار آثارهـا التجـأوا إلى القـول بتلـك الصّـفات المعنويّـة، ونحن نعترف بها لوجودها في نفس الأمر لكن لا نعدّها من الصّفات الذّاتيـة لكونهـا معدومـة في الخـارج. هـذا (وعـد بعض العلمـاء) وهـو الشّـيخ الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه (وصف البقاء وبعض) آخر منهم وهو الشّيخ أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه صفة (التكـوين ممّا سبقا من نحو علم) كالإرادة وباقي الصّفات الذّاتية (و)لكن (بـه) أي في هذا العـدّ (نحافـة) وهـزال (بـل ذاك) الأوّل أي البقـاء وصـف (سـلبي) عبـارة عن عـدم قبـول الفنـاء (وذا)ك الثّـاني أي التّكـوين (إضافة من) قبيل (صفة الأفعال كالإكرام والخلق والإحيـاء والإنعـام) وليس شيء منهما من الأوصاف العينيّـة الثّابتـة في الخـارج فلا وجـه لعدّهما من الصّفات الذّاتيّة.

ثم القول في البقاء سبق وأمّا التّكوين فنقول أثبته الحنفيّة وعدّوه صفة زائدة على الذّات كسائر الصّـفات آخـذاً من قولـه تعـالىٰ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ فإنّه تعالىٰ جعل قولـه: «كن» متقـدّماً على وجـود الحـوادث والمراد به صفة التّكوين والإيجاد وليس هـو القـدرة لأنّ أثرهـا صـحّة الشّيء والصحة لا تستلزم الكون فهو أثر التّكوين لا القدرة. ورد ذلك بأنّ صحة الشّيء إمكانه وهو لازم لذات الممكن وما بالـذات لا يعلّـل فلا تصلح أثراً

====================================
==================

للقدرة، بل المقدوريّة تعلل بالإمكان فيقال هذا مقدور لأنّه ممكن وكلّ ممكن مقدور، كما يقال هذا غير مقدور لأنّه واجب أو ممتنع فأثر القدرة هو الكون والوجود بالفعل لا الصّحة والإمكان. فإن قيل الصّحة التي جعلوها أثراً للقدرة ليس هي الإمكان الذّاتي للشّيء حتى لا يعلّل بها، بل بمعنى صحّة الإيجاد والتّأثير وهي أثر القدرة، وأمّا ما ينشأ من التّكوين فهو الوجود بالفعل فاختلف الأثران والمؤثّران. قلنا بعد إمكان الشّيء الذي هو لازم لذاته فكلّ من الطرفين يصلح أثراً للقدرة ولا يحتاج صدور أحدهما إلّا إلى الإرادة المخصصة له فلا حاجة بعدهما إلى شيء.

وإيضاح المقام أنّه إذا أوجد الفاعل شيئاً فهناك ذات الفاعل، وصفة فيه لكون مبدأ للتّأثير، ونفس التّأثير، والأثر الحاصل منه، وإمكانه. فأما الإمكان فهو من لوازم ماهيّة الممكن أزلاً إلى الأبد ولا يعلّل بشّيء حتى نحتاج إلى التّكوين لإفادته. لا يقال إذا كان الإمكان أزليّاً يلزم إمكان أزليّة الممكنات والتّالي باطل لثبوت حدوث العالم بالبرهان؛ لأنّا نقول الملازمة الشّرطية مسلّمة على ما حققه بعض المحقّقين من أنّ أزليّة الإمكان مستلزم لإمكان الأزليّة وبطلان التّالي ممنوع كيف وإنّما يلزم المحذور لو لزم من إمكان أزليّتها فعليّتها وليس كذلك؛ لجواز أنّ يمنع منها مانع كتعلّق إرادة الباري بوجودها في الوقت الخاص، على أنّ الفاعل إذا كان مختاراً فسبق اختياره للشّيء كافٍ في حدوثه. وأمّا التّأثير فهوعبارة عن التّعلّق الخاصّ للفاعل بالمفعول وإخراجه من العدم إلى الوجود فلا يجوز أن يكون هو التّكوين لأنّ القائل به قائل بأنّه صفة قديمة قائمة بذاته تعالىٰ فهو أمر وجودي والتّأثير أمر إضافي اعتباري، ولا يحتاج إلى التّكوين أيضاً لذلك ولكفاية تخصيص الإرادة للمقدور في وجوده الرّابطي، فلم يبقَ إلّا الفاعل وصفته التي تكون مبدأ للتأثير وهي القدرة التي هي صفة من شأنها التّأثير حسب تخصيص الإرادة.

وأما ما قاله المولى الخيالي رحمه الله منتصراً لاعتبار التّكوين صفة قديمة وهو

==================================
===================

قولـه: «ويخطـر بالبـال أن التّكـوين هـو المعـنى الـذي نجـده في الفاعل وبـه يمتـاز عن غـيره ويرتبـط بـالمفعول، وإن لم يوجـد بعـد، وهذا المعنى يعمّ المـوجب أيضـاً»، فقـد أجـاب عنـه بعض المحقّقين بـأنّ ذلـك المعـنى هـو القـدرة بـالمعنى الأعمّ وهي القـوّة المـؤثّرة مطلقـاً، ونحن نقـول بهـا لكن لمّـا أثبتنـا الإرادة خصّصـناها وجعلناهـا الصّفة التي هي مبدأ الفعل والترك بالاختيار فلم يكن التّكوين وصــفاً قديماً زائداً على الصّفات بل هو عبـارة عن تعلّـق القـدرة بالمقـدور. قال في شـرحه للعقائـد النّسـفية: والتّحقيـق أنّ تعلّـق القـدرة على وفـق الإرادة بوجـود المقـدور لـوقت وجـوده إذا نسـب إلى القـدرة يسمّى إيجاباً له، وإذا نسب إلى القادر يسمّى الخلق والتّكـوين ونحـو ذلك، فحقيقته كون الذّات بحيث تعلّقت قدرته بوجود المقدور لوقتــه ثم يتحقّــق بحســب خصوصــيّات المقــدورات خصوصــيّات الأفعــال كالتّرزيق والتّصوير والإحياء والإماتة وغير ذلك إلى ما لا يكاد يتنـاهى. انتهى.

ولمّا ذكر الصّفات العشـرين وتكلّم فيهـا كمـا ينبغي أراد أن يرشـد الطّـالبين إلى الاكتفـاء بمـا يمكن معرفتـه لهم عـادة كمـا درج عليـه السّـلف فقـال: (ككنهـه عن كنـه وصـفه اتّقـوا) و(بخـائض) أي بقـوم خــائض (في) بحث (وصــفه) بــدون لــزوم وفائــدة (لا تلحقــوا) فــإنّ الخوض بلا فائدة تعب ونصـب أي آمنـوا بوجـود صـفاته الـدّائرة على ألسنة أهل الحقّ الآخذين بهدي الكتـاب والسُـنَّة السـنيَّة، واتّقـوا عن الخوض في بحث كنه وصفه الذي لا تصلون إليه عادة وليس الخوض فيه من العبادة، كما يجب عليكم أن تتّقوا الخوض في بحث كنه ذاته؛ فإن المعلـوم منـه الوجـود الـواجب الموصـوف بالكمـال المـنزّه عن النقص ودرك كنـــه الوصـــف والموصـــوف* أمـــر علا عن دركنـــا المـأووف} وتفصـيل المقـام أنّهم اختلفـوا في جـواز العلم بحقيقتـه تعالىٰ للبشر؛ فمنعه

ككُنْهه عن كُنْه وصفه اتَّقوا	بخائِضٍ في وصفِهِ لا تلحقوا
زائدة عن ذاته عزّ علا،	أو عينها وغيرها، أو لا ولا
فليس مِنْ جَنابه اللطيف	على الوَرى بِذاك مِنْ تكليف

=================================
==================

الفلاسفة وبعض أصحابنا كإمـام الحـرمين والإمـام حجـة الإسـلام الغزالي، وكلام الصّوفية في الأكثر مشعر بالامتناع: قالوا المعلوم إمّا بالبديهة أو بالنّظر ولا بديهة هنا والنّظـر إمّـا في الرّسـم أو في الحـدّ والنّظر في الرّسـم لا يفيـد الحقيقـة، وأمّـا في الحـدّ فلا يمكن لعـدم التّركب فيه. والجواب منع حصر المـدرك في البديهـة والحـد؛ لجـواز خلق الله تعالىٰ علماً متعلّقاً بما ليس ضرورياً. وأجـازه الكثـيرون منّـا وتوقّف القاضي أبو بكر وضرار بن عمرو. ثم اختلف القائلون بالجواز في وقوعه فمنعه جمهـور المحقّقين من الفـرق الإسـلاميّة وغـيرهم، وقد خالف فيه كثير من المتكلّمين من أصحابنا.

وأمّا الخوض في أنّ الصّـفات هـل هي (زائـدة عن ذاتـه) أي عليـه (عز) و(علا أو) ليست زائدة بل هي (عينها، و)على تقدير كونها زائدة فهي (غيرها) كما هو الظّاهر (أو لا) هي عينهـا (ولا) غيرهـا بنـاءً على الاصـطلاح الجديـد في معـنى الغـير أو على مـا أسـلفناه من تحقيـق المحقّق الهنـدي رحمـه اللـه (فليس من جنابـه اللّطيـف على الـورى بذاك من تكليـف) والمقـام غـامض آب عن الانقيـاد للأفكـار فلا وجـه للتوغّل في ذلك الأمر العسير بدون تكليف من الشّـارع القـدير. قـال جلال الملّة والدّين الـدّواني سـمعتُ بعض الأصـفياء يقـول عنـدي أنّ زيـادة الصّـفات وعـدمها ممـا لا يـدرك إلّا بالكشـف للقلـوب ومن أسندهما إلى غير الكشف فإنّما يظهر له ما كـان غالبـاً على اعتقـاده بحسب النّظر الفكـري ولا أرى بأسـاً في اعتقـاد النّفي والإثبـات في هذه المسألة. انتهى.

كلٌ تجاهَ وجهةٍ يولّى		خِلّي، ففَصِّل إن ترم أو خَلِّ

==
=

ثم القائلون بالوجوه السّابقة (كلّ) منهم (تجاه وجهة يولي) وجهــه يا (خِلّي) وحبيبي (ففصّل) الأقوال وأربابها (إن ترم) التّفصــيل (أو خلِّ)ها مجملة وفوض أمرها إلى علم الإله الجليل.

(الوقر السادس) في توجيه بعضهم

لقول القائلين بالزيادة والقائلين بالعينية بحيث يجتمعان

وقيل مَنْ حكم بالزيادة خواصَّها خصص بالإرادة

==

(الوقر السادس) في توجيه بعضهم

لقول القائلين بالزيادة والقائلين بالعينية بحيث يجتمعان

اعلم أولاً أنّه ذهبت الفلاسفة إلى أنّ صفاته تعالىٰ عين ذاته، وحذا حذوهم المعتزلة متمسّكين بـأنّ في إثبـات الصّـفات الزّائـدة إبطـالاً للتّوحيد؛ لأنّها موجودات قديمة مغائرة لذاته تعـالىٰ ومتغـايرة في مـا بينها فيلزم قدم غير الله وتعدّد القدماء والقول به كفر. على أنّهـا إذا كانت مغائرة لذاته تعالىٰ فإن كـانت واجبـة لـذتها لـزم القـول بتعـدّد الواجب لذاته، أو ممكنة احتـاجت إلى علّـة مـؤثّرة لا يجـوز أن تكـون غيرالله سبحانه للزوم احتياج الباري إلى غيره في صفاته فتعيّن ذاته، فإما أن تنسب إلى ذاته تعـالىٰ بتوسـط الإرادة فيلـزم التّسلسـل في بعضها والحدوث في كلّها لأنّ أثر المختار حادث، أو بالاضطرار فيلزم إيجابه فيها تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً؛ فـوجب أن تكـون صـفاته عين ذاته تعالىٰ لا بمعنى أنّها أمـور موجـودة وهي عين ذاتـه تعـالىٰ بداهـة امتناع اتّحاد الصّفة مع الموصوف، بل بمعـنى أنّ الآثـار الصّـادرة من الذّات بتوسّطها تصدر من نفس الذّات الواجب بـدون توسّـط شـيء هناك. نعم قالوا بصفات معنويّة ككونه تعـالىٰ حيّـاً إلى آخـر الصّـفات وهي عندهم من الأحوال بمعنى مـا ليسـت معدومـة في نفس الأمـر ولا موجـودة في الأعيـان ولا بـأس في اعتبارهـا وفي ذلـك حقيقـة التّوحيد.

==================================
===================

وذهب جمهور أهل السُنَّة إلى أنّها غير ذاته تعالىٰ وزائدة عليه حيث نطقت النّصوص بأنّه تعالىٰ حيّ عالم مريد قادر سميع بصير متكلّم، وصدق المشتقّ على شيء يقتضي ثبوت مأخذ الاشتقاق له، وليس المأخذ الذي هو الحياة والعلم ونظائرهما من الاعتباريات كالإمكان والوجوب والامتناع؛ حتى يقال بزيادتها على الموصوف ذهناً لا عيناً بل هي حقائق عينيّة فإنّ العلم مفقود في زيد مثلاً ثم يحصل فيزداد شيئاً فشيئاً وبه يحصل التّفاوت بين النّاس، وليس المراد بهذا الكلام القياس حتى يقال إنّ قياس الغائب على الشّاهد غير مفيد، على أنّ ما يفيده القياس هو الظّنّ ولا يعتبر في الاعتقاديّات، بل المقصود التّنبيه على بداهة كونه عينيّاً بملاحظته في زيد؛ فإنّ العلم علم وإن كان للذّات قديماً شاملاً وفينا حادثاً وغير شامل. وما يقال إنّ دعوى البديهة في محل النّزاع غير مسموعة مخصوص بما لم يكن بديهيّاً جليّاً يعترف به كل منصف وإذا كانت حقائق عينية كانت زائدة على الذّات ذهناً وعيناً ومغايرة له فيهما ومتغايرة في ما بينها. وردّوا على المعتزلة بأنّ المحذور تعدّد القدماء التي هي ذوات مستقلّة لا التّعدد الحاصل من وجود ذات موصوف بصفات قديمة وأنّ الصّفات ممكنات خاصّة بالذات ومستندة إلى ذاته تعالىٰ فحسب والإيجاب في ثبوت صفات الكمال كمال، واشتُهر عن الشّيخ الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه أنّ صفاته تعالىٰ زائدة على ذاته وليست عينه ولا غيره. ولمّا كان هذا جمعاً ورفعاً للنقيضين أوّلوا كلامه بابتنائه على اصطلاح جديد في معنى الغير خلاف معناه اللّغوي من نقيض هو هو، وقالوا إنّ الصّفات كما أنّها ليست عين الذّات كذلك ليست غير الذاتّ لامتناع الانفكاك بينها وبين الذّات فلا محذور في تعددها وقدمها لعدم مغايرتها لذاته تعالىٰ، وقد سبق منّا نقلاً عن

لأجلِ ذا قالوا ذِهِ الصفاتُ لا	عينٌ ولا غيرٌ له، عزّ علا
مَنْ مِنه تخصيصٌ لغَيرين بَدا	إِمكانُ الأوصاف عليه وَرَدا

==

المحقّق عبد الحكيم حقيقة مـراد الشّـيخ، وأنّـه لم يـأتِ باصـطلاح جديد في معنى الغير فراجعه.

ومنهم من جعل النّزاع المشهور في زيادة الصّفات وعينيّتها لفظيّاً كما نقله النّاظم بقوله: (وقيل من حكم بالزيادة) أي زيـادة الصّـفات على الذّات (خواصها) أي خـواص الصّـفات وهي المعـاني المصـدرّية التي نشأت منها (خصّص بـالإرادة) أي بإرادتـه في قولـه بهـا لا نفس الصّـفات الـتي هي المبـادىء وادعى ذلـك القائـل أنـه (لأجـل ذ)لـك التّخصيص (قالوا) أي الشّيخ الأشعري وأتباعه كما هو المشـهور هــ(ذ هي الصفات لا) هي (عين) للـذّات الـواجب فـإنّ خاصّـة الحيـاة وهي كون الحيّ يصح منه العلم والقدرة، وخاصّة العلم وهي كشف ما من شأنه أي ينكشف، وهكـذا سـائر الخـواص أمـور اعتباريّـة لا يمكن أن تكون عين الذّات القائم بنفسه أبداً (ولا) هي (غـير لـه عـزّ وعلا) في الأعيان لأنّ الغيرية لا تكون صـفة إلّا للموجـود العيـني، وليسـت تلـك الخواص كذلك، وقال هذا الذي ذكرته هـو مبـني مـا روي عن الشّـيخ الأشعري أنّ صفاته تعالىٰ ليست عينه ولا غيره لا ما اشتهر من إرادة نفس الصّفات وتخصـيص الغـيرين بموجـودين يجـوز انفكاكهمـا فـإنّ (مَن مِنــه تخصــيص لغــيرين) بــالموجودين المــذكورين (بــدا) وأراد بالصّفات أنفسها لا خواصها فـ(إمكان الأوصاف عليـه وردا) اعتراضـاً لأنّ الصّفات موجودات ممكنة وإمكانها يحوجها إلى علّـة ليسـت غـير الله تعالىٰ؛ فيلزم إمّا حـدوث الصّـفات أو إيجـاب الـذّات، فـوجب أن يكون مرادهم بالصّفات الزائدة خواصها التي هي أمور اعتباريــة، وأن يقولوا بعينيّة نفس الصّفات الحقيقيّة التي هي المبـادىء لهـا حـتى لا يرد عليهم ما ورد. وهنا ردّ النّاظم على ذلك

لكننا تحريرَنا يُغَنّى	بما إليه الصَّبُّ ذو التمنّي
غيريةٌ إمكاناً استلزَمَتِ	بالميزِ في الخارجِ اقترنتِ
بذلكم كان لهم أيلاف	اذ الصفة ما بِهِ الاتصاف
وليس من غير الخواص ذا صدر	ولا كذا نفس المبادىء، فظهر
ليس المبادىء غيرَ عين الذّات	مانعُ ذا بالاحتياج آت

==

القيـل بقولـه: (لكننـا تحريرنـا) بـدل الاشـتمال من الضّـمير أي تحريرنا الآتي في البيت التالي (يغنى) ويسرد الغناء بمدّ صـوته (بمـا) من الكلمـات اللّطيفـة (إليـه) أي إلى سـماعه (الصَّـبّ) العاشـق للحقائق المغرم بالدّقائق (ذو التّمني) والاشتياق وهو أنّهم وإن أرادوا بالصّفات الزائدة أنفسها لا يـرد عليهم مـا ورد لأنّ (غيريّـة) ووصـفت بجملـة (إمكانـاً اسـتلزمت) هي الـتي (بـالميز في الخـارج) بين المتغايرين بهـا (اقـترنت) وليسـت نفس الصّـفات للـذّات كـذلك، فلا يلزم من غيريتها له تعالىٰ إمكانها حتى يرد عليها الاعتراض.

ثم عاد إلى كلام القـائلين بـأنّ المـراد بالصّـفات الزائـدة الخـواص وقال (بذلكم) المذكور من الخواص (كان لهم أيلاف) وألفة فأرادوهـا من الصّفات (إذ الصفة ما به الاتصاف، وليس من غير الخواص ذا)ك الاتّصاف (صدر) أي ولا يحصل الاتّصاف بقيام نفس المبادىء بالـذّات بدون الخواص كالكشف للعلم والتّخصيص للإرادة (ولا كـذا) المـذكور الـذي حصـل الاتّصـاف بهـا من الخـواص (نفس المبـادىء) فلا يقـال للشّخص عـالم بمجـرد قيـام المبـدأ بـه بـدون ظهـور المعلـوم عنـده وكشفه لـه، ولا مريـد بمجـرد قيـام صـفة الإرادة بـه بـدون تخصـيص لشـيء إلّا مجـازاً (فظهـر) أنّ (ليس) الصّـفات الـتي هي (المبـادىء غير) أنّها (عين الذات) وأمّا الخواص فهي التي تكون غيراً لها و(مـانع ذا)ك المذكور القائل بأن نفس الصّفات غير الله تعالىٰ فهو

ومن بعينيتها قد حكما	رام المبادِئ بمعنى أن ما
عن ذاتِه صَدَر مَعْ صِفاته	بدونها قد ينجلي عن ذاته
إن لم يكن من ذاك ذا يُراد	فكيف قد يعقل الاتّحاد؟
لأجلِ ما أوعيتَ مِنْ ذا القالِ	نَفى ذِهِ رَأساً ذَوُوا اعتزال
وأثبتوا لِلهِ ذي الجلال	خواصَّها المُرادة بالأحوال

==

(بالاحتياج) أي بلزوم محذور الاحتياج من الله سبحانه إلى الغير في حصول آثار الصّفات له (آتٍ) وكل آتٍ بالمحذور قوله مردود منفور (ومن بعينيتها) عطف على قوله من حكم بالزّيادة أي ومن بعينيّة الصّفات للذّات الواجب (قد حكما) فهو (رام) وقصد (المبادىء) لا خواصّها. ولمّا ورد أنّ الصّفات قائمة بالغير والذّات قائمة بنفسه فكيف تتصّور العينيّة فسّره بقوله: (بمعنى) أي القول بعينيّتها له ليس بمعنى هي هو بل بمعنى (أن ما عن ذاته صدر مع) وجود (صفاته) الذّاتيّة من الآثار فهو (بدونها) أي بدون الصّفات (قد ينجلي عن ذاته) تعالىٰ فذاته بذاته كافية في صدور الآثار، وإن كان الواقع أنّ صدورها بواسطة المبادىء، وإلا فـ(إن لم يكن من ذاك) المقول بالعينيّة (ذا)ك المعنى (يراد، فكيف قد يعقل الاتّحاد) للصّفة مع الموصوف و(لأجل ما أوعيت من ذا القال) الدّالّ على أنّ المراد بزيادة الصّفات زيادة الخواص لا المبادىء، وبعينيّتها عينيّة الصّفات المبادىء لكن بالمعنى المارّ (نفي ذهي) الصّفات (رأساً ذووا اعتزال) أي المتكلّمون المشهورون بالمعتزلة (وأثبتوا لله ذي الجلال، خواصها المرادة بالأحوال) ككونه حيّاً عليماً وهكذا لما أن الاتّصاف إنّما يحصل بتلك الخواص لا غير. هذا.

ولعلّك بعدما سمعت ما نقلناه لك صدر الكتاب في الغيريّة، وأصغيت لما بيّناه أول هذا الوقر علمت أن مذهب أهل الاعتزال زلّة وضلال؛ فإنّه

=====================================
==================

خروج عن ظاهر القـرآن الكـريم بـدون أيّ ضـرورة واعتلال، وأنّ الحقّ هو مذهب أهل السُنَّة والجماعة كما نقلته لك آنفاً، وأنّ الأقــوم الأدقّ هو رأي الشّيخ أبي الحسـن الأشـعري على مـا حقّقـه المحقّـق عبد الحكيم كما ذكرتـه قبـل وحاصـله أن صـفاته تعـالىٰ ليسـت غـير الذّات بمعنى أنّها ليسـت متـأخّرة عن وجـوده لكونهـا من مقتضـيات ذاته كوجوده فلا تكون ذاته تعالىٰ فاعلة لها لأنّ الفاعـل يجب تقدّمـه بالوجود بالذّات على أثره، فلا تكون الـذّات بالقيـاس إليهـا موجبـاً ولا مختاراً ولا يلزم شيء من المحذورات، كما أنّه تعالىٰ ليس موجبـاً ولا مختاراً بالنسبة إلى وجوده عند القائلين بزيادته. هذا هـو النّـور الـذي نجعلـه أمامنـا في الـدّنيا والقيامـة. ونسـأل اللـه الاسـتقامة وحسـن الختام بـالأمن والسّـلامة بمنّـه وفضـله وكرمـه؛ إنّـه أكـرم الأكـرمين وأرحم الرّاحمين.

الوقر السابع

لم يأت للعقل ولا الأسلوب   سوى وجودٍ، صفةٍ، سُلوبِ

فآمنوا باللهِ وَالصِّفات   صفاتِ الأفعال، صفاتِ الذّات

فما لأّفعاله حادثاتُ   وما لذاتِه منزِّهات

عَنْ وَصمَة الحدوث خاليات   عَن كَدَرِ الإمكانِ عاليات

==

(الوقر السّابع) في تعالي ذاته العليّة

وصفاته الذّاتيّة عن إحاطة الإدراكات العقليّة

(لم يأتِ للعقل ولا الأسلوب) هو لغـة الطّريـق أو الفنّ من القـول أو العمل والمراد به البيان الوافي أي لم يأتِ لهمـا في مقـام جنـاب الحقّ تعالىٰ (سوى) الاعتراف بـ(وجود) واجب و(صفة) ذاتية أو فعلية و(سلوب) وتنزيهات له عمّا لا يليق بـه كمخالفتـه لسـائر الـذّوات ولا يدخل غير ذلك في مجـال المنطـوق والمفهـوم ولـذلك عنت الوجـوه للحيّ القيّوم (فآمنوا باللـه) العظيم رفيـع الـدرجات (و) بـا(لصّـفات) الكماليّـة من (صـفات الأفعـال) الـتي لا تحصـى و(صـفات الـذّات) الوجوديّـة المنحصـرة في مـا مـرّ والصّـفات السّـلبيّة (فمـا) لـه من الصّفات المبّينة (لأفعاله حادثات) لكونهـا عبـارة عن تعلّقـات القـدرة وهي شؤون حادثة، خلافاً للحنفيّة القائلين بقدمها لكنها عند محققّيهم راجعـة إلى صـفة التّكـوين، وإن أرجعهـا أيضـاً بعض المحقّقين منهم أيضاً إلى تعلّق القدرة كما عرفت (وما) من الصّفات (لذاتـه) وكـذلك الصّفات السّلبية (منزهات) عن كل نقص فهي (عن وصـمة الحـدوث خاليات) اتّفاقاً وقوله:

كلّ صفت عن خلط عقل العقلاء	لذاته وضبطِ نقل النقلاء
بأيِّ وصفٍ أيّ شيء يؤثر	فاللهُ فيهِ مِنه جِداً أكبر

===

(عن كـدر الإمكـان عاليـات) أي عاليـة عن كـدر الحـدوث اللّازم للإمكان. وما اشتهر من قـولهم كـل ممكن حـادث فـالمراد بـالممكن فيـه الممكن المسـبوق بالقصـد والاختيـار، كمـا أفـاده المـولى عبـد الحكيم في تعليقاتــه على الحواشــي الخياليــة؛ فصــفاته تعــالىٰ وإن كانت ممكنة لكنّها لما لم تكن مسبوقة بالقصد لم تكن حادثة لتعاليـه تعـالىٰ عن حـدوث صـفاته الكماليّـة؛ فيكـون ذلـك القـول في قـوّة التّفسير لقوله: «منزّهات عن وصمة الحـدوث» وإنّمـا قرّرنـاه هكـذا لأن صفاته تعالىٰ عند من قال بزيادتها على الذّات ممكنة بالذّات وإن وجب وجودها لذات الباري تعالىٰ. هذا.

ويمكن أن يكون ذلك القـول وصـفاً مسـتقلًّا للصّـفات وعبـارة عن تنزّههـا عن وصـف الإمكـان وإشـارة إلى تحقيـق مـذهب الشّـيخ أبي الحسـن الأشـعري من أنّ صـفاته تعـالىٰ في مرتبـة وجـوده وليسـت متأخّرة عنه، فلا مجال للقول بأنّها ممكنة ولا يكون الذّات علّة فاعلـة لها بل علّة قابلة، وكان هذا مراد الشّيخ حميـد الـدين الضّـرير وبعض محقّقي المتكلّمين حيث لم يطلقــوا القــول بــأنّ الصّــفات ممكنــة، وقالوا أنّها واجبة لذاته تعالىٰ فتبصّر في هذا التّحقيق فإنّه دقيـق جـد دقيق ويحتـاج إلى تأمّـل عميـق. وإنّمـا لم نحملـه على القـول بعينيّـة الصّفات للذّات لكونه مخالفاً لما عليـه الشّـيخ وجمهـور أهـل السُـنَّة. هذا.

و(كـل) من صـفاته تعـالىٰ (صـفت) أي خلت وتـنزّهت (عن خلـط عقل العقلاء) بحيث يحيط بها ويدرك كنهها (كـ)صفاء كنه (ذاته) عنــه وإلى هــذا أومى كلام من لا ينطــق عن الهــوى بــل عن وحي يــوحى حيث قال: «سـبحانك مـا عرفنـاك حـقّ معرفتـك». (و)كـذلك صـفت الذّات والصّفات عن

أَلا ترى مِنه حكيماً ماهراً	عَلى جميع الحكماء باهرا؟
أظهر مِن حركة، في مدةِ	أقصر، ما أكثرِ مِنْ أن عدِت
من هذه الصنائع العجيبة	وهذه البدائع الغريبة
أَحْسِنْ ببيت صنعهِ والحكمة	سبحانَ ربنا وَرَبِّ العِزة

==

(ضبط نقل النّقلاء) وإن كانوا من الفضلاء فهي أجل مما يحيط به العقل والنّقل وضبط هذا الدّستور سهل لمن هو أهل والله وليّ التّوفيق، ولا نفس ذاته إلى ذوات الكائنات ولا أوصافه إلى سائر الصّفات فـ(بأيّ وصف) من أوصاف الكمال (أي شّيء) من الأشياء (يؤثّر) ويختار لتفرّده فيه (فالله) تعالىٰ (فيه) أي في ذلك الوصف (منه) أي من ذلك الشّيء الموصوف به (جداً أكبر) فإنّ أوصاف غيره حادثة وناقصة وأوصافه تعالىٰ قديمة كاملة شاملة؛ ولتبيت ذلك في قلوب البشر قرر فوق المنارة وفي المحراب وعلى المنبر تكرار «الله أكبر الله أكبر». وأتى النّاظم لتنوير الأذهان لما قرّره من البيان بقوله: (ألا ترى) أيّها البصير العاقل (منه) تعالىٰ بوجه من وجوه التّجريد (حكيماً ماهراً) في إبداع الصّنائع الباهرة (على جميع الحكماء) ما كان وما سيكون (باهراً) غالباً باطناً وظاهراً، بلى ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾.

ثم أتى ببيان بعض أعماله الجليلة التي أذهاننا منها كليلة بقوله: (أظهر ذلك الحكيم الماهر الباهر (من حركة) جزئيّة لدائرة الفلك الأعظم (في مدّة أقصر) من كل قصير (ما) موصولة أو موصوفة ومفعول لقوله أظهر أي أظهر فيها صنائع هي (أكثر من أن عدّت من هذه الصّنائع العجيبة وهذه البدائع الغريبة) التي لم يألف الطّبع حقيقتها ولم يدرك أسبابها وطبيعتها، فحقّ لك أن تنشد متعجّباً من عظمة ذاته وصفات كماله وباهر أعماله (أَحْسِن ببيتِ

فهكذا شبك خالقُ الوَرى	بينَ أصابِعِ الورى كما ترى
يَقول كلُ جزئه لولا يا	ما خلق الخالقُ ما سوايا
وليس إن سألتم العرفانا	أبدع في الإمكان مما كانا

==

صنعِهِ والحكمة) قد تاه فيه فكـر أهـل الهِمّـةِ (سـبحان رَبنـا وربّ العزّة) عن علّة وقلّة وذلّة. ثم أتى بتفسير يسـير من حكمتـه بقولـه: (فهكذا شبك خالق الورى بين أصابع الـورى كمـا تـرى) مشـبّهاً عـالم الشّهادة بإنسان ذي يـد وأصـابع شـبكت بين أصـابعه وارتبـط بعضـها ببعض، وفي الواقع أنّ ذلك العالم (يقـول كـلّ جزئـه) بلسـان الحـال (لولاي ما خلق الخالق ما سواي) وإن كنت في ريب من ذلك فـانظر هل يمكن عادة استغناء بعضها عن بعض، وهذه المواليد النّاشـئة من العناصر، وتلك السّماوات وكواكبها وأشعة شمسها، ثم انظر في كـل جزء من الأجزاء الأساسـية لإنسـان أو حيـوان وفي منفعتـه في ذلـك الجسد، وانظر في خدمة كل طبيعة من الطّبـائع لغيرهـا بحيث لـولاه لضاع ما سواه.

(وليس إن سألتم العرفانا أبدع في الإمكان مما كانـا) قـال الشّـيخ ابن حجر رحمه الله في ديباجة التّحفة: ولمّـا نظـر إلى حقائقهـا ومـا يليق بها حجة الإسلام الغزالي رحمـه اللـه قـال: «ليس في الإمكـان أبدع مما كان» أي كل كائن إلى الأبد متى دخل في حيّز كان لا أبــدع منـه من حيث أنّ العلم أتقنـه والإرادة خصّصـته والقـدرة أبرزتـه ولا نقص في هذه الثلاثة فكان بروزه على أبدع وجه وأكمله ولم يتفـاوت بالنسـبة لباريـه ﴿مَّا تَـرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ بـل لذواتـه باعتبار الأحكام، فاعتراضه باستلزام ذلك عجز المحـدث لهـذا العـالم عن إيجاد أبدع منه أو بخلـه بـه أو وجـوب فعـل الأصـلح عليـه أو أنّـه موجب بالذّات عين الحمق والجهل. على أنّه لو أمكن أبدع بأن تعلّـق القدرة

=====================================
==================

بإعدامه حال وجـوده لـزم اجتمـاع الضّـدّين وهـو محـال لا تتعلّـق القدرة به فلم يناف ذلك صـلوح القـدرة للطّـرفين على البدليّـة بـأن تتعلّق بكل منهمـا بـدلاً عن الآخـر ثم الاعـتراض إنّمـا يتـوهّم حيث لم يجعل ما مصدريّة كما هو الظّاهر. انتهى.

يعني أنّ الجملة الجميلة المرويّـة من حجّـة الإسـلام سـبيكة ذهب مرصّع بجواهر الأدب، فإنّ كلمة «ما» إن كانت مصدريّة فـالكون إمّـا بمعنى التّكوين والإيجاد أو بـاقٍ على ظـاهره أعـني الكـون والوجـود، وبديهي أنْ لا أبدع من الإيجاد والوجـود فـإنّ الإعـدام من حيث هـو لا خير فيه وما يتراءى من المنفعـة في بعض الصّـور فإنّمـا هـو لمضـار في متعلّقة وخلو العدم عن الخير واضح جلي، وإن كانت موصـولة أو موصوفة فمراده بقرينة الصّلة أنّه ليس في الإمكـان أبـدع ممـا كـان بعـد أن حـدث وانـدرج في حيّـز كـان لا من حيث إنـه واجب بالـذّات وغيره ممتنع لأنّ جميع أجزاء العالم ممكن أزلاً وأبداً ما وجد منه ومـا لم يوجد، بل لأنّه لمّا أثَر فيه الذّات بصفاته الجليلة ولا تتعلـق صـفاتهُ إلّا على وجه الاشتمال على الحكمة الباهرة التي استأثر اللـه بعلمهـا كان ما عدا ما تعلّقت به صفاته غير مشتملة على تلك الحكمة فصـار ممتنعاً بالغير، وإن كان ممكناً بالذّات، فالإمكان المسـلوب عنـه ليس هو الإمكان الذّاتي المقابـل للامتنـاع الـذّاتي بـل هـو الإمكـان بـالغير المقابل للامتناع بالغير، ولا يتوجّه إيجاب ولا عجز ولا وجوب ولا بخـل على الله سبحانه وتعالىٰ؛ فلا يرد ما يقال أنّه تعالىٰ إن لم يقـدر على إيجاد غير ما أوجده بأن لا تكون قـدرة وهـذا الكـون المخصـوص من مقتضـيات ذاتـه لـزم الإيجـاب، أو بـأن تكـون القـدرة ولكن لا تصـلح للتّعلق بغيره لزم العجز، أو تصلح للتّعلق به

=======================================
===================

لكن كان التعلّق بهذا الكون لزاماً عليه لكونه أصلح لزم وجوب الأصلح عليه، أو تصلح للتّعلّق ولم يكن التّعلّق المخصوص واجباً لكنّه تركه لعدم اختياره للخير في الكون لزم البخل تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً كثيراً.

لا نهاية لصفاته وأسمائه

صِفاته وَأسْماؤه الحُسنى ... توقفت لإذنِ ذِي الشريعةِ

ما كان شيء منهما بمنحصر ... في عدة محصورة كما شهر

مَنْشَأ كلّ منهما الكمالُ ... وانتها كماله مَحالُ

==================================
==================

(لا نهاية لصفاته وأسمائه)

و(صفاته) تعالىٰ يقال للسّلبية منها كالقديم أي لا أول لـه الصّـفات الجلاليّة، وللثّبوتيّة منهـا كـالحيّ المنعم الصّـفات الجماليّـة، ولمـا هـو قـديم منهـا كالصّـفات السّـبع الصّـفات الذاتيّـة، ولمـا هـو حـادث من تعلّقـات قدرتـه بالمقـدورات كالإنعـام والإكـرام الصّـفات الفعليّـة، ولجميعها الصّفات الكمالية لأنّ كلًّا منهـا إمـا كمـال لذاتـه أو أثـر من آثاره؛ فهذه الصّـفات و(أسـماؤه) المطلقـة عليـه (الحسـنى) لكونهـا عنواناً للذّات الموصـوف بالكمـال (الـتي تـوقفت) في اسـتعمالنا لهـا (لإذن ذي الشّريعة) أي على إذن الشّـارع باسـتعمالها في الكتـاب أو السُـنَّة (مـا كـان شـيء منهمـا) أي من تلـك الصّـفات والأسـماء (بمنحصر) مضبوط (في عدة محصـورة) أي محـدودة من العـدد كمـا اشتهر بين الناس فيقال أن لله صفات كذا وله ألف اسم وواحد، وأنّ له تسعة وتسعين إسماً من أحصاها دخل الجنّة، وذلك لأنّ (منشأ كل منهما الكمال) الثّابت له تعالىٰ (وانتهاء كماله محال) فانتهاء الصّفات والأسماء الناشئة منها كذلك، ثم في قوله: «توقّفت» إشـارة إلى أن أسماء الله تعالىٰ توقيفيّة.

وَصُحِّح الاسمُ هُوَ المسمّى خلفهم اللفظي هل فيه

==================================
==================

في المواقف وشرحه وليس الكلام في الأعلام الموضـوعة لـه في اللّغـات بـل في الأسـماء المـأخوذة من الصّـفات والأفعـال؛ فـذهب المعتزلة والكراميّة إلى أنّه إذا دلّ العقـل على اتّصـافه تعـالىٰ بصـفة وجوديّة أو سـلبيّة جـاز أن يطلـق عليـه اسـم يـدلّ على اتّصـافه بهـا، سـواء ورد بـذلك الإطلاق إذن شـرعي أو لم يـرد وكـذا الحـال في الأفعال. وقال القاضي أبو بكر من أصحابنا كـلّ لفـظ دلّ على معـنى ثابت لله تعالىٰ جاز إطلاقه عليه تعالىٰ بلا توقيـف إذا لم يكن موهمـاً لما لا يليق بكبريائه، فمن ثمة لم يجز أن يطلـق عليـه لفـظ العـارف والفقيـه والعاقـل والفطن والطّـبيب، وقـد يقـال لا بـدّ مـع نفي ذلـك الإيهام من الإشـعار بـالتّعظيم حـتى يصـحّ الإطلاق بلا توقيـف. وذهب الشّيخ وأتباعه إلى أنّه لا بدّ من التّوقيف وهو المختار. والـذي ورد بـه التّوقيف في المشهور تسعة وتسعون اسماً فقـد ورد في الصـحيحين «إن للّه تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنـة» وليس فيهما تعيينها لكن التّرمذي والبيهقي عيّناها، وأمّا غير المشهور فمنـه مـا في القـرآن الكـريم كـالمولى والنّصـير والغـالب والقـاهر والقريب والرّب والنّاصر والأعلى والأكـرم وأحسـن الخـالقين وأرحم الـراحمين وذي الطَّول وذي القـوّة وذي المعـارج، ومـا في الحـديث الشّـريف كالحنَّان والمنَّان، وقــد ورد في روايــة ابن ماجــه أســماء ليست في الرّواية المشهورة كالتّام القديم والوتر والشّديد والكـافي وغيرها. وإحصـاؤها إمـا حفظهـا وإمـا ضـبطها حصـراً وتعـداداً وعلمـاً وإيماناً وقياماً بحقوقها. انتهى باختصار.

ثمّ أشار إلى أنّه وقع الخلاف في الاسم هـل هـو عين المسـمى أو غيره وأنّ بعضهم صحّح الأوّل ولكن الخلاف لفظي فلا معنى لتصحيح أحد الشّـقّين مـع أنّـه لا خلاف في المعـنى فقـال: (وصـحّح) أي وقـع التصحيح من

==================================
==================

جانب بعض العلماء للقول بأنّ (الاسم هو) عين (المسمى) بعد وقوع الخلاف فيه وقول بعضهم أنّه غيره لأنّه دالّ والمسمّى مدلول وهما متغايران وقول بعضهم أنّه عينه لأنّ المراد بالاسم في الاستعمال مدلوله وهو عين المسمّى ولكن (خلفهم اللّفظي) وهو ما كان مبنيّاً على عدم فهم كل من المتخالفين لمراد الآخر، ولو حرّر المراد ارتفع الخلاف (هل) استفهام إنكاري أي ليس (فيه) أي في ذلك الخلف (عمى) أي غموض وخفاء فإنّ الاسم يطلق على ثلاثة معانٍ أحدها اللّفظ المفرد اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً وتخصيصه بالمستقل المجرد عن الزّمان اصطلاح النحاة ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾، وثانيها ذات الشّيء ومنه قوله تعالىٰ: ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾، وثالثها الصّفة فيقال الحقّ والخالق والعليم أسماء الله تعالىٰ أي صفاته فإن أريد بالاسم المعنى الأوّل فلا شك أنّه غيره، وإن أريد المعنى الثّاني فلا شك أنّه عينه، وإن أريد المعنى الثالث فيمكن أن يكون غيراً كأن أريد بالاسم الصّفة التي هي الخالق، وأن يكون عيناً كأن أريد به الصّفة التي هو الله، وأن يكون لا عيناً ولا غيراً كأن أريد به الصّفة التي هي العالم، وكون الله صفة محمول على النّظر لأصله قبل العلميّة. هذا ما أفاده مولانا يحيى المزوري في حواشيه على التّحفة وهو ظاهر في أنّ الخلاف في لفظ «اسم» لكن الذي يستفاد من شرح المواقف هو أنّ الخلاف معنوي وهو جار في كلّ اسم سواء كان لفظ اسم أو غيره، وعبارته: وقد اشتهر الخلاف في أنّ الاسم هل هو نفس المسمى أو غيره، ولا يشكّ عاقل في أنّه لا نزاع في لفظة «فرس» هل هو نفس الحيوان المخصوص أو غيره فإن هذا مما لا يشتبه على أحد، بل النّزاع في مدلول الاسم أهو الذّات من حيث هي هي، أم هو الذّات باعتبار أمر صادق

وكونها قديمة نقول للمأخذ القديم قد يؤول

فَأحْصِها ولاحِظِ المعاني تَفُزْ بما قلنا وَبالجِنانِ

==

عليه عارض له ينبئ عنه، فلذلك قال الشّيخ أبو الحسن الأشعري قد يكون الاسم أي مدلوله عين المسمى أي ذاته من حيث هي هي نحو الله فإنّه علم للذّات من حيث هو من غير اعتبار معنى فيه وقد يكون غيره نحو الخالق والرّازق مما يدلّ على النّسبة إلى غيره ولا شكّ أنّها أي تلك النّسبة غيره وقد يكون لا هو ولا غيره كالعليم والقدير مما يدلّ على صفة حقيقيّة قائمة بذاته ومن مذهبه أنّها أي الصّفة الحقيقيّة القائمة بذاته لا هو ولا غيره كما مرّ، فكذا الحال في الذّات المأخوذة مع تلك الصفة. انتهى.

ثم الأسماء الحسنى حادثة استعمالاً من الخلائق لله تعالىٰ وقديمة مبدأً ومأخذاً كما قال: (وكونها) أي الأسماء الحسنى (قديمة نقول) إنه (للمأخذ القديم) من الذّات الواجب من حيث هو أو باعتبار الاتّصاف بصفاته الذّاتية (قد) للتّحقيق (يؤوّل) فالاسم الذي يدلّ على الذّات المحض كلفظة الجلالة قدمه راجع إلى قدم الذّات وما تدل على الصّفات الذّاتية راجعة إليها وما تدلّ على الأفعال راجعة إلى القدرة (فأحصها) إحصاءً مقروناً بالأدب والإيمان (ولاحظ المعاني) الثّابتة لها بكلّ تأمل وإمعان وراعِ حقوقها بقدر الإمكان (تفز بما قلنا) من التبرّك بإحصائها وملاحظة معانيها حالاً (وبـ)دخول (الجنان) مآلاً رزقنا الله التبرّك بذكرها والتّفكر فيها والعمل بموجبها بمنّه وفضله.

آراء في الصفات الذّاتية

صفاتُهُ واحدةٌ بالذّات	لم تُحْصَ مِنْ حيثُ تعلقاتِ
وبعُههم بالفرق بينها صَدَع	وبعضهم تمييز بينها يَدَعْ
يُرْجِعُها للعلم، والعلَم إلى	جنابِ ذات ذِي الجلال والإِلا
إِلى مَتى ألهيتَ قُلتَ هاها	إِنّ إلى ربك مُنتهاها

===================================
===================

(آراء في الصّفات الذّاتيّة)

(صفاته) السّبع الذّاتيّة كل منها صفة (واحدة بالذّات) ولكنّها (لم تحص من حيث التعلّقات) فالعلم مثلاً صفة واحدة وله تعلّقات غير متناهية بالمعلومات التي لا تقف عند حدّ وكذلك الإرادة والقدرة وغيرهما (و)بعد تقرير أن كلّاً واحدة ذاتاً وغير محصاةً تعلّقاً فـ(بعضهم) أي العلماء يبقى مع الظّاهر و(بالفرق) والتميّز (بينها صدع) وجهر فيقول الحياة غير العلم والعلم غير الإرادة وهكذا وأولئك جمهور أهل السُنَّة السنيَّة (وبعضهم تميّز) ما (بينها يدع) أي يترك فيدّعي أنّ جميعها صفة واحدة وهي مبدأ لآثار جميعها و(يرجعها) جميعها (لـ)لصفة (العلم) ويقول إنّ آثارها مندرجة فيه (و)يرجع (العلم إلى جناب ذات ذي الجلال والإلا) أي النّعمة وهذا القول مع أنّه خلاف الظاهر وخلاف ما نقل من السّلف مخالف لدلالة العقل أيضاً فإنّه إن أراد أن آثار الصّفات جميعها معلومة له تعالىٰ فهو مسلم لكنّه لا يفيد إرجاعها إلى العلم، وإن أراد أنّها ناشئة من صفة العلم فممنوع وسنده ظاهر، ولانزعاج قلبه بهذا القول قال مستنكراً لبسط المقام (إلى متى ألهيت)

====================================
==================

عن الحقيقة وتلبست بالشبهات وكنت كمتحير عن جـواب ملائكـة السّـؤال و(قلت هـاهــا) كمـا جـاءت روايـة بهـا، فتنبّـه وإلى ظـاهر النّصوص توجّه وفي الخوض في الأقوال لا تَتَولّـه وقـل (إنّ إلى ربـك منتهاها) فهو المطّلع عليها وعلى ما سواها.

هذه هي الصبرة الثالثة، فالوقر الأول منها

حَصْر الوُجوب كان مقتضاه   أن ليس خالِق السوى سِواه

في دَفّتي حكمِ القضاء   كل صغير وكبير مستطر

==

(هذه هي الصّبرة الثّالثة، فالوقر الأول منها)

في مباحث نفيسة منها الإيمان بالقدر، ومنها أمور أخر ترد عليك

(حصر الوجوب) أي وجوب الوجود الذّاتي في ذات الله سبحانه وتعالىٰ كما هو الثّابت بالأدلّة القطعيّة والمفهوم من كلمة التوحيد على ما (كان مقتضاه) أي مقتضى ذلك الحصر (أن ليس) الموجود الذي (خالق السوى) أي كلّ ما سوى الله (أي سواه) سوى ذاته العليم القدير فإنّه بعد انحصار الموجود في الواجب والممكن والوجوب الذاتي في ذاته وهوالمنشأ للغِنى المطلق كما أنّ الإمكان أساسٌ للاحتياج التّام لا مفر للشبهة في احتياج الثّاني إلى الأوّل وانحصار الخلق والإيجاد فيه. وخالف المعتزلة في الأفعال الاختياريّة المنسوبة إلى العباد فإنّها عندهم بخلقهم لا بخلقه تعالىٰ كما سيأتي مع إبطاله إن شاء الله تعالىٰ (في دفتى حكم القضاء والقدر كل صغير وكبير مستطر) الدفّة الجنب من كلّ شيء ودفّتا الكتاب الجلدتان اللّتان تكتنفانه. والقضاء عند الأشاعرة هو إرادته الأزليّة المتعلّقة بالأزل على ما هي عليه في ما لا يزال وقدره إيجاده إياها على قدر مخصوص وتقبل معين في ذواتها وأحوالها. وأمّا عند الفلاسفة فالقضاء عبارة عن علمه الذي ينبغي أن يكون عليه الوجود حتى يكون على أحسن النّظام وأكمل الانتظام وهو المسمّى عندهم بالعناية الأزليّة التي هي مبدأ لفيضان الموجودات من

فليس ما شمس الوجود   عليه حتى خردلٍ وذرةٍ

أوّ لَمْحَةٍ أوْ لَفْتَةٍ لناظر   أو خَطْرَةٍ أو فلْتَةٍ لخاطِر

الا مُحاطَ علمه فأُحْصِيَتْ   وَفصِّلَتْ في زبر واستقصيت

قدرته وَفقَ الإرادة كما   بحسب العلم المحيط عُلِما

توجّهت توجّهاً في الأزل   لطرف الممكنِ في

==================================
====================

حيث جملتهـا على أحســن الوجــوه وأكملهـا. والقــدر عبـارة عن خروجها الوجود العيني بأسبابها على الوجه الذي تقرّر في القضاء.

والمعتزلة ينكرون القضاء والقدر في الأفعـال الاختياريـة الصّـادرة عن العباد ويثبتون علمه تعالىٰ بهذه الأفعال ولا يسندون وجودهـا إلى ذلـك العلم بـل إلى اختيـار العبـاد وقـدرتهم قالـه السّـيد في شـرح المواقف. والمراد بحكم القضاء والقدر ما حكما به أي تعلقا بـه فهـو المراد المخلوق، ودفتـاه كنايـة عن اللّـوح المحفـوظ أو عن الصّـورة العلميّـة الأزليّـة المعبّـرة بـأمّ الكتـاب (فليس مـا) من الممكن الـذي (شمس الوجود ذرّت) أي طلعت (عليه حتى) حبّة (خـردل) نبـات لـه حب صـغير جـدّاً (أو) حـتى (ذرّة) واحـد الـذّرّ وهي صـغار النمـل أو الجُزَيْئات المنتشرة الظّاهرة في الجو عنـد وصـول الأشـعّة إليهـا من نحو كوة (أو لمحة) أي نظرة خفيفة (أو لفتة) أي ميـل إلى اليمين أو اليسار (لنـاظر أو خطـرة) بسـكون العين (أو فلتـة لخـاطر) والفـرق بينهما أنّ الأولى مـع القصـد دون الثّانيـة (إلا محـاط علمـه) الشّـامل (فأحصيت) تلك الأشياء (وضبطت في زبر) جمع زبور بمعنى الكتــاب (واستقصــيت) بالضّــبط والإحصــاء هــذا و(قدرتــه) المــؤثّرة في المقدورات (وفق) تعلق (الإرادة) بها وتخصيصها لها (كما) أنّ تأثيرها (بحسب) كشف (العلم المحيـط) الإلـٰهي (عُلِمـا تـوجّهت توجّهـاً في الأزل، لطرف الممكن) أي إنّها تعلّقت تعلّقاً أزليّاً

فأثّرت بمقتضى حكمته فأَوجَدت كلاً بعين وقته

ذا حسنِه، ذا نفعِه، ذا ضره، ذا قبحه، ذا خيرِه، ذا شِرِّه

==

بطــرف الممكن المتخصّــص بــالإرادة لوجــوده (في المســتقبل، فأثرت) تلك القدرة بنفس ذلك التعلّق الأزلي فيه (بمقتضى حكمتــه) البالغة (فأوجدت كلّاً) ممّا تعلقت بــه (بعين وقتــه) أي في عين وقتــه المقرّر له.

وعند بعضهم أنّ تعلّقات القــدرة حادثــة عنــد التّــأثير، وعلى قــدمها فبينها وبين تعلّق الإرادة والعلم تقدّماً وتأخّراً ذاتيّاً فحسب، وعلى كلّ فالمراد بالشّؤون المشار إليها بقوله تعالىٰ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ﴾ تعلّقات القدرة وعلى الأوّل فهي شــؤون يبــديها لا شــؤون يبتــديها أي يظهرها بظهور متعلقاتها وعلى الثّاني فهو شــؤون يبتــديها أي يحــدثها حسب تعلّق الإرادة بالمقدورات المرادة فقدرته تعــالىٰ شــاملة لكــلّ ممكنٍ وتظهر كــل حــادثٍ (ذا حســنه، ذانفعــه، ذا ضــرّه، ذا قبحــه، ذا خيره، ذا شرّه) ومن تعليقاته هنا قال بعض المحقّقين الخير ما يصلح به حال الرّجل أو يــرغب فيــه الكــلّ والشــرّ بخلافــه وكــلّ منهمــا إمّــا منطلق لم يزل مرغوباً فيه أو مرغوباً عنه أو مقيد يكون بالنّسبة إلى أحد خيراً وإلى الآخر شرّاً كالمال، وكما أنّ الخير ضربان أخــرويّ هــو النّجاة عن النار ودخول الجنّــة ثم مشــاهدة الجمــال ومطالعــة الجلال الصّمدي، ودنيوي وهــو أربعــة نفســانيّة وهي الإيمــان وحســن الخلــق والحكمة والعفة والشّجاعة والفقه والعدالة، وجسمانيّة وهي الصّــحة وطول العمر والجمال والعبادة، وخارجيّة وهي المال والجــاه والأهــل والنّســب، والجمــع بين الأســباب الدّاخليــة والخارجيّــة وهي الرّشــد والدّوام والتّسديد والتّوفيق، كذلك الشرّ على هذه الأضرب. انتهى.

وسواء كــانت المعــاني منهــا (بــالطّبع مثــل ميــل نحــو الحجــر) إلى المركز

بالطبع مثلَ ميلٍ نحوِ الحَجَر   او بالإرادة كفعل البشر

===

(أو بالإرادة كفعل البشر) من نحو قيامه وكلامه أو بالقسر كتحرّكه بتحريك محرك له. هذا.

وحاصل الإيمان بالقدر هو الإيمان بأنّ كل موجود مما سواه تعالىٰ إنّما هو بخلقه وإيجاده أي أحدثه الله تعالىٰ بتعلّق قدرته التّابع لتعلّق إرادته التّابع لتعلق علمه، ساء لم يكن لنا فيه دخلٌ وعلاقة كالخيرات والبليّات النّازلة من السّماء الخارجة من الأرض، أو كان لنا فيه الدّخل كالأعمال المكتسبة لنا، وسواء كان خيراً وهو ما كان مرضيّاً محبوباً لله تعالىٰ كالإيمان والإحسان، أو شرّاً وهو ما كان غير مرضي ومغضوباً له تعالىٰ كالكفر وسفك الدماء والاستيلاء على حقوق النّاس بالعدوان، لكنّه يجب على المسلم بحسب الدّين الجهد في جذب الأوّل ودفع الثّاني قبل الوقوع، كما يجب عليه الجهد في إبقاء الأوّل ورفع الثّاني بعده لأنّ من القضاء أعماله ونتائجها، كما أنَّ منه أعمال الغير ونتائجها ولا يدري القضاء قبل الحصول وإلّا فهو عاصٍ آثمٌ. وقد اشتهر بين الجهّال أنّ الإيمان بالقضاء والقدر عبارة عن التسليم والانقياد لكلّ حادث ولو كان شرّاً بحجّة أنّه داخل في علمه ومخصّص بإرادته وحادث بقدرته، وكلّ ما كان كذلك فلا دخل لأحد في وجوده ولا تكليف عليه بإزائه، بل ربّما يجعلونهما معذرةً لهم في تكاسلهم إزاء واجباتهم، وفي ذلك فساد أي فساد لما علمت أنّ المقضي المقدّر قسمان وما لا تكليف على الإنسان فيه هو القسم الأوّل، وأمّا القسم الثّاني فهو مكلّف فيه بقدر استطاعته للجهد في الجذب والدّفع قبل الوقوع والإبقاء والرّفع بعده وكل أمّة تترقّى بقدر جهدها ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ وتنحطّ بقدر جمودها إزاء ما إليه تسعى، وعلى ذلك نظام الكون وسُنَّة الله في الذين خلوا من قبل ولن تجد لسُنَّة الله تبديلاً.

=======================================
==================

فإن قلت فإذا دخل القسم الثّاني في طاقتنا فما وجه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ وقوله: صلى الله عليه وسلم: «الحذر لا يغني عن القدر» وإذا كان الإنسان مكلّفاً بالجهد في الجذب والدّفع كان مطلوباً منه الهمّ والحزن على فوات الخير وورود الشرّ فما وجه قوله صلى الله عليه وسلم: «الإيمان بالقدر يذهب الهمّ والحزن» قلت كما لا شبهة في أمثال تلك الآيات والأحاديث بالنّسبة إلى القسم الأوّل من القدر، كذلك لا شبهة فيها بالنّسبة إلى القسم الثّاني؛ لأنّه وإن كان داخلاً في استطاعتنا وكنّا مكلّفين بالجذب والدّفع فيه، لكنّه ليس كل مستطاع بمستحصل، وليس كل أحد موفّقاً عليه، فإنّ هناك أسباباً وموانع خفّية لا يعلمها إلّا الله؛ فمعنى الآية أنّه، وإن وجَبَ الجهد والعمل، فما قضاه الله وعلم بحصول أسبابه وانتفاء موانعه هو الذي يكون لا محالة سواء كان ذلك مأمولك أو مأمول غيرك، والحذر حينئذٍ لا ينجيك عن القدر؛ فإنّك ولو حاربت أعداءك وبرزت لميدان المسايفة لكن إذا علم الله أن النّاجح عدوك فلا شكَّ في حصول أسباب انكسارك هناك ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾ فتبين أنّ الحذر عن الهلاك بالاتّقاء بالتّرس والمهاجمة بالسّيف لا يغني من القدر ويقع ما علم الله أنّه واقع ثم لا بدّ أن لا تنهزم بتلك الهزيمة ولا تنحلّ منك العزيمة ﴿إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥ﴾. ﴿إِن تَكُونُواْ تَأۡلَمُونَ فَإِنَّهُمۡ يَأۡلَمُونَ كَمَا تَأۡلَمُونَۖ وَتَرۡجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرۡجُونَ﴾ كيف لا وقد فزت بإحدى الحُسنيين. ثم بعد أن جرى عليك ما جرى فعليك بالتّوجه إلى القدر لتعلم أنّ الله أرحم الرّاحمين وأحكم الحاكمين ولا يخلو فعل له عن حكمة باهرة ولو خفيت عليك وأنت في الانكسار مأجور فالإيمان بالقدر على هذا الوجه الحسن يذهب عنك الهمّ والحزن، لا أن تذهب بدون سلاح إلى

إرادة مشية تقدير ممن هو المريد والقدير

نَنُوطُ بالقليل والكثيرِ تعلّقتَ بالخير والشرير

أَمرٌ محبةٌ رِضىً مِن ذِي ما عَلِقَتْ بشيء إلاّ بالحَسَنْ

==

محل الخطر، مدّعياً أنّ الحذر لا يغني عن القدر، أو أن تغفل وتنام حتى يغلب عليك الأعداء اللّئام ثم تنقاد لهم وتكون عبداً للأجانب في نفس الوطن بحجّـة الإيمـان بالقـدر، وأنّـه يـذهب الهمّ والحـزن، وإن كنتم في ريب من ذلـك فـاعلموا أن سـيّدنا محمّـداً خـاتم الأنبيـاء والمرسلين وأنّه أفضل النّاس وأكملهم وأتقاهم، وانظروا في أعمالـه الجليلة، واجعلوها خير أسوة للاتّباع وخـير وسـيلة، فمن تلبّس بعمـل يخالف عمله أو اتّصف بعقيدة تخالف عقيدته فليعلم أنّه ضالّ إلى أن يرجع إلى انتهاج عمله وعقيدته والرّجوع إلى الحقّ فضيلة. هدانا الله إلى سواء السّبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ثم أراد بيـان الفـرق بين الإرادة والتّقـدير وبين الأمـر والمحبّـة والرّضا، حيث يتعلّـق الأمـران الأولان بـالخير والشـر، ويختص الأمـور الثّلاثة الأخر بالخير الحسن فقط، فقال: (إرادة مشيّة) تفسير للإرادة و(تقدير ممن هو المريدُ والقدير) وهو اللـه العليم الخبـير (تنـوط) أي تتعلّق (بالقليل والكثير) و(تعلقت با)لعمل (الخير والشرير) فلا يجري في ملكه إلّا ما يشاء وإمّا (أمـر) منـه تعـالىٰ و(محبـة) و(رضـى من) الله (ذي المنن، ما علقت بشيء إلّا بالحسن) فـالأمر أنّ الأوّلان غـير هذه الأمور الثّلاثة ألا ترى أنّه تعالىٰ أراد كفر الكافر وقدره ولم يـأمر به ولا أحبّه ولا رضي به وكما أنّ الإرادة غيرها فهي غير مستلزمة لها أيضاً كما قـال: (مـا اسـتلزمت إرادة ولا قضـاء) عطـف تفسـير (من ربّنا) تعالىٰ (محبّة) للمراد المقضي (ولا رضا) منه به (فقد نهى) منـه تعالىٰ (عما يراد) منه ككفر الكافر (وأمر) منه (بغير ما يراد) كإيمانه

مَا استلزمَت إِرادةٌ ولا قضاء	مِنْ ربنا محبةٌ ولا رِضا
فقد نهى عما يراد، وأمَرَ	بغير ما يراد فافهم ما ذكر
تقديُرُه الخيرَ موافقُ الرّضاء	تقديرُهُ الشرَ مطابقُ القضاء

====================================
==================

(فافهم مـا ذكـر) وتحقيـق المقـام أنّ الرّضـا هـو الإرادة مـع تـرك الاعتراض أو هو نفس ترك الاعتراض، وعلى الأوّل فهو أخصّ مطلقـاً منها فمتى تحقّـق الرّضـا تحقّقت الإرادة كمـا في إيمـان المـؤمن ولا عكس كمـا في كفـر الكـافر حيث تحقّقت فيـه الإرادة دون الرّضـا، وعلى الثّاني فبينهما عموم وخصوص ومن وجه لاجتماعهما في إيمان المؤمن وافتراق الإرادة في كفر الكافر والرّضا في إيمانـه، وكالرّضـا بهذا المعـنى المحبّـة والأمـر ومـواد الاجتمـاع والافـتراق عين المـواد وعليــه فــالمراد لا يتخلّــف عن الإرادة، وأمَّا المرضــي والمحبــوب والمأمور فقد تتخلّف عن الرضا والمحبة والأمر، هذا ما عندنا معاشر الأشـاعرة. وأمـا المعتزلـة فـالإرادة عنـدهم هي الأمـر وهـو والرّضـا والمحبّة واحد ولا تتعلّق إلّا بالخير الحسن سواء وافاها أو تخلّف عنها ولا محذور عندهم في تخلّف المراد عن الإرادة لأنّها قسمان إجباريّـة يمتنع تخلّف المراد عنها، وتفويضيّة نقصاً وشـناعة لا تخفى. وثانيـاً أنّ من أنصف وراجع وجدانه علم أنّ الإرادة هـو التّخصـيص لشـيء ولـو بدون محبّة ورضى له فإنّ من أراد قلع عينه الرمداء لشدة وجعهـا لا يحبّ ذلك ولا يرضاه ولكنّه يريـده لمصـلحة خلاصـه من الألم والسـرّ في ذلك أنّ المصلحة المرجحة لا يلزم أن تكون محبوبة مرغوبـة في حدّ ذاتها ومن الفرق المذكور علم أنّ (تقديره) تعالىٰ (الخـير موافـق الرّضا) والمحبّة والأمـر منـه كمـا أنّـه موافـق القضـاء وأمّـا (تقـديره الشّر) فهو (مطابق للقضاء) والقدر لا المحبّة

رضاؤنا وَجَب بالقضاء	لا بالذي قضاه ذو النّعماءِ
وكل ما وُجدَ مِن قِضاه	من حيث أن يوجده الإلاه
خيرٌ، وإن أَضفته إلينا	فبعضها ضيرٌ وذا لَدينا
إذ الحكيمُ الصانعُ الخبيرُ	بفعلِه وصنعِه بصيرُ

===

والأمر والرّضا ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِ﴾. ولمّا توهم من مطابقة الشرّ للقضاء وجوب الرّضا بالكفر لأنّ الرّضاء بالقضاء واجب والرّضاء به يوجب الرّضاء بمتعلّقة مع أنّ الرّضاء بالكفر كفر دفعه بقوله: (رضاؤنا وجب بالقضاء) لأنّه إرادته الأزليّة الخالية عن وجوه الاعتراض أو تعلّق إرادته كذلك (لا بالذي) أي بالشرّ (قضاه) الإله (ذو النعماء) وقال بعض المحقّقين القضاء إن كان عبارة عن تعلّق الإرادة الذي يعّبر بالتّخصيص الذي هو فعل من أفعاله تعالىٰ فللرّضاء به وجه وجيه، وأمّا إذا كان عبارة عن الإرادة الأزليّة فلا؛ إذ لا معنى للرّضا بصفته الذّاتيّة، بل الرضاء حينئذٍ إنما هو بالمقضي لكن لا من حيث ذاته بل من حيث كونه أثر القضاء والحيثيّتان متغائرتان ويشير إلى هذا المطلب النّفيس قوله: (وكلّ ما) أي مقضي (وجد) ونشأ (من قضاه) تعالىٰ فهو (من حيث أن يوجده الإلاه) ويقضيه (خير) محض (و)إمّا (إن أضفته إلينا) بحيثيّة كونه صفة لنا (فبعضها) خير، وهو ما كان مرضيّاً ومحبوباً ومأموراً به وبعضها (ضير) وهو ما كان بخلاف ذلك (وذا) أي وكونه ضيراً إنّما هو (لدينا) فقط (إذ الحكيم الصّانع الخبير بفعله وصنعه بصير) فلا يفعل إلّا ما هو أفضل وأوفق للحكمة التي استأثر ذاته بالعلم بها (ونحن جاهلون بالأحوال) في الحال والمآل لا نفعل إلّاَ ماتقتضيه رغبتنا ولو كان حقيقاً بالرّهبة و(مصدرنا) أي

ونحن جاهِلون بالأحوال مَصدرنا كالفعل ذو اعتلال
لذاك لا يُسأَلُ عما يَفْعَلُ ونحن عَن أفعالِنا قد نُسْألُ

==

ومصدر الأفعال منا وهو ذواتنا (كالفعل) الحاصل منا (ذو اعتلال) وسقم واختلال واعتدال المصدر يوجب اعتلال الصّادر (لذاك) المذكور من كمال ذاته وصفاته ونقص مواد كائناته (لا يسأل عما يفعل) ولا يتوجّه عتاب إليه إذ لا عتاب على الأوفق الأفضل (ونحن عن أفعالنا قد) للتّحقيق (نسأل) إذ من أفعالنا ما هو أفعى لنا وكثيراً ما نفعل شرّاً ونتوهّمه خيراً ونترك خيراً إذ نتوهّمه ضيراً وعليه قال تعالىٰ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ﴾ ختم الله بالخير أعمالنا وأصلح حالنا ومآلنا بمنّه وفضله آمين.

أَفعالُنا مخلوقة للباري لكننا فيها ذوو اختيار

===

(الوقر الثاني) في خلق الأعمال

(أفعالنا) جمع فعل بمعنى الحاصل بالمصدر ويجـوز أن يكـون أعمّ منـه ومن نفس المصـدر أعـني الإيقـاع والتّـأثير لأنّـه وإن كـان أمـراً اعتبارياً فله وجود رابطي يحتاج إلى مخصص والخلق في هـذا البـاب أعمّ من إفاضة الوجود ومن التّخصـيص (مخلوقـة للبـاري) تعـالىٰ أي مخصّصة أو مخرجة من العَدم إلى الوجود بتخصيصه وإيجاده وتأثيره، والمراد بالأفعال هنا الاختيارية بقرينة ما سيأتي وأنّها محل النّـزاع؛ إذ لا نزاع في أن الله تعـالىٰ خـالق للأفعـال الطّبيعيـة الحيوانيّـة كمـا لا نزاع في أنّه خالق لذواتنا وصفاتنا ولسائر الأعيـان. واحتجّ عليـه أهـل السُنَّة بأدلّة: منها أنّ العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها لكن التّـالي باطـل؛ أمّـا الملازمـة فلأنّ إيجـاد الشّـيء وإخراجـه من العدم إلى الوجود بطريق القصد والشّعور يحتاج إلى العلم بتفاصـيله لأنّ كـل عين أو عمـل يخـرج إلى الوجـود يمكن وقوعـه على وجـوه شتّى ولا مخصّص لواحد منها إلّا الإرادة التّابعـة للعلم وإليـه الإشـارة بقوله تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾، وأمّا بطلان التّالي فبديهي ينّبه عليه بأنّ واحداً منّا لا شعور لـه بتفاصـيل حركـات أعضائه وعضلاته في المشي وليس ذلك ذهولاً عن العلم إذ لـو سـئل عنها لم يجب. لا يقال فلا يكون العبـد كاسـباً لهـا لأنّ كسـب الشّـيء يحتاج إلى العلم به؛ لأنّا نقـول أثبت القـوم أن الكسـب يكفيـه العلم الإجمالي لأنّه ليس خلقاً وإيجاداً بل علاقة

=====================================
==================

بالمكسوب يكون شرطاً أو سبباً عاديّاً لخلق الله تعالىٰ كما سيأتي. ومنها النّصوص الدّالة عليه كقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ فإن كلمة «ما» إن كانت مصدريّة فالتقدير والله خلقكم وعملكم أي خلق ذواتكم وأعمالكم، والمراد بالأعمال أعمّ من الأثر الحاصل بالمصدر وهو الموجود بالوجود المحمولي كالحركات والسّكنات ومن المصدر الذي له الوجود الرّابطي فقط أعني الإيقاع لاحتياجه إلى التّخصيص والخلق هنا أعمّ منه ومن الإخراج من العدم إلى الوجود، وبذلك ينحصر كل تأثير في ذات الخالق القدير. وإن كانت موصولة فالتّقدير خلقكم وما تعملونه، وما نعمله ظاهر في الآثار الصّادرة منّا كحركات الأصابع في الخياطة مثلاً. ولمّا كان الموصول من صيغ العموم عم كل أعمالنا اختيارية أوّلاً، وحمله على متعلّقات أعمالنا كخشبات السّرير خلاف الظّاهر فإنّ ما نعمله ظاهر في ما نصنعه ونفيد وجوده ظاهراً لا ما ترتبط به أعمالنا. على أنّ حمله عليه يوجب التّأكيد وحمله على العمل يوجب التّأسيس والتّأسيس خير من التّأكيد، وذلك لأنّ ضمير المخاطب من الأعيان فلو أريد بالمعمول متعلّق العمل لكان من الأعيان أيضاً ولزم التّكرار في الإفادة. ومنها قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ ومنها قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ أي أنّ الإيجاد ونفاذ الحكم منحصران فيه ومنها غيرها.

(لكننا فيها) أي في خلق الله لتلك الأعمال (ذوو اختيار) أي ذوو قدرة وإرادة وإن لم تكن قدرتنا مؤثّرة، وذلك لأنّ تعلّق قدرتنا وإرادتنا بها هو الشّرط أو السّبب العادي لخلق الله تعالىٰ لها فنثاب عليها إن كانت طاعة ونعاقب إن كانت معصية، ولسنا إزائها كالحجر الملقى من عال إزاء انتقالاتها كما زعمت الجبريّة أصحاب جهم بن صفوان، وذلك لوجوه الأوّل

فكيف ليس الاختيارُ فينا ... وإننا كنا مكلَّفِينا؟ !

وَما سَمِعْنا قَطّ «أَيُّها الحجر ... قُمْ لا تقم» مِن جاهل من البشر

كيفَ بذي ذِي الصّنعَةِ البديعة ... ذي هذه العجائب المنيعة؟

أَهَلْ نَهى أَو أمَر الذي خلا، ... كحجرٍ، عن وصف الاختيار؟ لا

وَمُنزِلِ الفرقان والإنجيل ... وباعِثِ الرّسل بالدّليل

====================================
====================

بداهة الفرق بين حركة الباطش والمرتعش، ومـا ذلـك إلّا لوجـود الاختيار في الأوّل دون الثّاني هـذا. الثّـاني إنّـه لـو لم يكن لنـا اختيـار فيها لم نكلف بها لعدم وقوع التّكليف بما ليس في وسع المكلّف كما أفاده بقوله: (فكيف ليس الاختيار فينا و)الحال (أننا كنّا مكلّفينــا) من خالق الكائنات بالآيات البيّنات (وما سـمعنا قـط) جملـة (أيّهـا الحجـر قم، لا تقم) أو لا تــزل ودم أمــراً أو نهيــاً لــذلك الصّــخر حــتى (من) شخص (جاهل من البشر) لأنّ التّكليف منوط بقابليّـة المكلّـف للفهم والامتثال والجماد ليس كذلك وإذا لم يسمع ذلك من جاهل فـ(كيــف) يليق (بذي) أي بإلٰــه هو صاحب (ذي الصـنعة البديعـة) المشـار إليهـا في الآفــاق و(ذي) أي صــاحب (هــذه) الأســرار العجب (العجــائب المنيعـة) عن إدراك أولي الألبـاب (أهـل نهي أو أمـر) ذلـك الصّـانع المبـدع جـلّ وعلا الجسـم (الـذي خلا كحجـر عن وصـف الاختيـار لا ومنزلِ الفرقانِ والإنجيل) لنشر التّكاليف والأحكام (وبـاعث الرّسـل) الكــرام فضــلاً ورحمــة (بالــدّليل) كمعجــزاتهم المســخّرة للعقــول والأفهام. ومن تعليقاته هنا: وفي إيثار هذين القسـمين إثبـات وصـف الاختيار. انتهى.

الوقر الثالث

من الذي أَفادَنا، أَوْلانا　　　قائدُنا قدوتُنا «مولانا»

فقدّس الله تعالى سرّه　　　صَبَّ عَلَينا فيضه وَبِرّه

أَهالي القبلةِ قد اتفقوا　　　والحكماءُ حقّقوا فأطبقوا

==================================
==================

(الوقر الثالث)

في نقل زبدة «الرسالة الاختياريَّة» التي ألّفها حضرة مولانـا خالـد ذي الجناحين قدَّس سرُّه، تبركاً لكونهـا العمـدة في هـذا البـاب لكنّـه نقـل متنهـا مغـيراً لأن النّظم لا يفي بنقـل النصّ بـدون تغيـير، وأمّـا تعليقاته عليها فنقلها بدون تغيـير في تعليقاتـه على هـذه المنظومـة، فقال رحمه الله: (مِن الذي أفادنا) العالم العلّامـة الـذي هـو (أوْلــ)ى مـ(نا) علمـاً وعملاً (قائـدنا) في سـلوك الطّريقـة النقشـبندية الآخـذة بدوام الذّكر والفكر والحضور والمراقبة الإلهيـة و(قـدوتنا) في جـامع العبـادة الموافقـة للكتـاب والسُـنَّة السـنيَّة المحمّديـة على صـاحبها أفضـل الصـلاة والسَّـلام والتّحيـة (مولانــا) الشّـيخ خالــد الكــردي السّليماني المعروف «بمولانا» على ألسِنَة تلامذتـه، كأنَـه لاعـترافهم بأنّه بفضل تربيته الزّكية الخالية عن كل بدعة ردية أعتق رقـابهم بـل قلوبهم عن رقّ التعلّق بالرّذائل الدّنية (فقدَّس الله تعـالىٰ سـرُّه) أي قلبه الشّريف عن الكدورات النّفسيّة بالنفحات القدسيّة (وصبّ علينا فيضه) المودع في صدره (وبرّه) وإحسانه من كافّة وجوه خيره آمين وقوله: «من الذي» خبر مقدم على قوله: (أهالي القبلة) وهم الــذين جمعهم الشّــرع المحمّــديّ من أهــل السُــنَّة وغــيرهم (قــد اتّفقــوا والحكماء) المعبّر عنهم بالفلاسفة (حقّقوا) ما ذهبوا إليه

وأكثرُ المِليِّ هُم أَيضا عَلى	أَن ليسَ غيرَ رّبنا، عزّ علا
مؤثر في كلّ موجودات	ممّا سوى أفعال حيوانات
وأَفعالُها مِنها طبيعيات	مِنها الّتي هي اختياريّات
وهذه مَصارِعُ الأبطال	فانظر إلى ذي القوى الفَعّال

==

من تأثير المعدّات والوسائط في ما ارتبطت بـه فعـدلوا عنـه إلى الحقّ (فأطبقوا) عليه (وأكثر) البشر (الملّي) أي الذي التزم ملّـة من الملل كاليهود والنّصارى. قال الخربوتي في شرح الرسـالة: اعلم أنّ طالبي إدراك حقائق الأشياء إن التزموا ملّة من الملل فهم الملّيّـون، فإن كان إدراكهم الحقائق بطريق البحث والنّظر وتـرتيب المقـدّمات فهم المتكلّمون، وإن كان بطريق التّصفية والرّياضة فهم الصّـوفيون. وإن لم يلـتزموا ملّـة من الملـل فهم الفلاسـفة، فـإن كـان إدراكهم الحقـائق بطريـق البحث والنّظـر فهم المشّـائيون، وإن كـان بطريـق التّصـفية والرّياضـة فهم الإشـراقيون. فـالمليّون يـدخل فيهم اليهـود والنّصـارى على اصـطلاح أهـل الكلام، وإن لم يـدخلا في المتكلّمين على الظّاهر. انتهى.

(هم) أي أكثر المليّين (أيضـاً) كالفلاسـفة وأهـل القبلـة قـد اتّفقـوا (على أنّ ليس غير ربّنا عزّ) اسمه و(علا) ذاته (مؤثّر في كل) موجود من الـ(موجودات مما سوى أفعال حيوانات) سـواء كـان من الأعيـان كالأرض والسّماوات أو من الأعـراض والصّـفات (و)أمـا (أفعالهـا) أي أفعال الحيوانات فـ(منها طبيعيـات) أي أفعـال منسـوبة إلى الطّبيعـة وهي قوّة سارية في الأجسام بها يصل الجسم إلى كماله سواء كانت من الأفعـال المشـعور بهـا كالصّـحة والمـرض أو من غيرهـا كـالنّمو وهضم الطعام، وهذه أيضاً لا خلاف في كونها مخلوقة لله تعالىٰ.

فذَهَب الجبرُ العمى اللاهي	لأنها بقدرة الإلاه
بغير قدرةٍ من العبدِ، وذا	لأنّ في جُفونِ حِسّهم قَذا
وَقال الأشعريّ بلا تأثير	من قدرة للعبد ذي التقصير

==================================
==================

و(منها التي هي) أفعال (اختياريّات) كالأكل والشّرب والقيام والقعود (وهذه) الأفعال الاختيارية هي (مصارع) العلماء (الأبطال، فانظر إلى) البطل (ذي القوة الفعّال) من المتصارعين هل هو القائل بنسبتها إلى الله تعالىٰ وهم الأشاعرة والماتريدية أو القائل بنسبتها إلى غيره من العبيد وفي عبارته إشارة لطيفة إلى أنّها مخلوقة لله ذي القوّة المتين الفعّال لما يريد (فذهب) أهلُ مذهب (الجبر العمى) عن إبصار الحقّ (اللّاهي) الغافل عن درك الحقيقة (لأنّها) أي إلى أنّ تلك الأفعال (بقدرة الإلاه) المتعال وأصابوا في ذلك، ولكنّهم أصيبوا بقيد قولهم (بغير) دخالة (قدرة من العبد) فيها ولو دخالة تعبر بالكسب وتعامَوْا عن الآيات الشّاهدة على نسبة الأفعال والإكساب والجهد والسّعي إليهم (وذا)ك الابتلاء (لأنّ في جفون حسّ) بصر(هم قذى) منعهم عن إبصار القيد المهلك، كما أنّ في عيون بصيرتهم أذًى حبسهم عن التّخلّص عن سوء المسلك؛ والألم يتجاسروا على القول بأنْ لا علاقة لقدرة العبد فيها، فإنّ الفرق بين حركة الباطش والمرتعش بديهي، (وقال) الشّيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن إسماعيل ابن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى (الأشعري) الصّحابي رضي الله عنه، وله مصنّفات كثيرة قال بعضهم هي خمسة وخمسون، ولد سنة مائتين وخمس وستين، وتوفّي سنة ثلاثمائة وأربع وثلاثين الهجريّة إلى أنّها بقدرة الله تعالىٰ مع مقارنة قدرة العبد وإرادته لها لكن (بلا تأثير) فيها كائنة (من) جانب (قدرة) ثابتة (للعبد ذي التّقصير) عن صفة التّأثير فالجبريّة ينفون قدرة العبد

وقال الاعتزال قولاً ذا شَطَط　　بأنها بقدرة العبد فقط
بالاختيار فليقل له ألا　　يعلمُ مَن خَلَقَ؟ أيها البلاء!
ظاهِرُ ما قال الحكيم الآبي　　بقدرةٍ للعبدِ بالإيجاب

===

ويجعلونه كالحجر الصّلد مسلوب الاختيار والكسب بالكليّة، والشّيخ الإمام يقول بقدرته وعلاقتها بها بالطّريق الآتي المعبّر بالكسب، ولكنّه ينكر تأثيرها ويحصر التأثير على قدرة الخالق القدير.

(وقال) أهل (الاعتزال قولاً ذا شطط) أي تجاوز عن حدّ الحقّ (بأنّها بقدرة العبد فقط) المؤثّرة فيها (بـ)طريق (الاختيار) منه لها ولا علاقة فيها لقدرة الله تعالىٰ، فالجبريّة واقعة في طرف التّفريط كما أنّ المعتزلة في طرف الإفراط والشّيخ الإمام في حاقّ الوسط نعم ولا بدّ أن يكون إمام الأمّة الوسط (فليقل) القائل (له) أي لأهل الاعتزال في مقام الرد والاستنكار (ألا يعلم من خلق) شيئاً تفصيله (أيّها) المعتزلي (البلاء) على العباد بإفساد الاعتقاد، فلا جرم أنّه يقول بلى لأنّ الخلق بدون العلم مستحيل، فإذا قال به كفى كلامه لإلزامه، وإن أتى بالتأويل وقال اللّازم هو العلم بها بالإجمال لا بالتّفصيل وذلك ثابت له فاهده إلى الرّشد وقل له أنّ خلق كل شيء يحتاج إلى العلم به تفصيلاً وذلك لأنّ كلّاً من وضعه ومقداره وزمانه ومكانه وسائر ما يتعلّق بشأنه يحتمل وجوهاً شتّى ولا مخصّص لواحد منها إلّا الإرادة التّابعة للعلم فالعلم محتوم والتّفصيل معلوم لأنّ العلم إمّا يميز كل وجه من الوجوه المحتملة في الإيجاد عن الآخر أو لا، فإن لم يميّزه فلا يكفي في التّخصيص وإن ميّزه فهو العلم التّفصيلي وهو مفقود في العباد بإزاء الأفعال فلا خلق لهم بدون مراء وجدال.

و(ظاهر ما قال الحكيم الآبي) عن انتهاج منهج الصواب أنّها (بقدرة للعبد)

وسَهْوُ عَزْوِهِ إلى الإمام　　　أفاده بعض من الكرام

والقدرتان عِند الأسفراني　　　في أصل الأفعال تؤثران

==

بلا اختيار له بل (بالإيجاب) فإنّه بعد تمام جميع ما يتوقّف عليه التّأثير وانتفاء الموانع لا يبقى مجال للعبد إزاء الفعل فيجب عليه، وعلى هذا فالمعتزلة والفلاسفة متّفقون على أنّ الأفعال بقدرة العباد فقط ومختلفون في أنّ العبد مختار في فعله عند المعتزلة وموجب عند الفلاسفة. والذي في قواعد العقائد أنّ العبد موجب فيها عندهما؛ حيث قال إنّ مذهب الحكماء والمعتزلة أن الله تعالىٰ يوجب للعبد القدرة والإرادة وهما يوجبان وجود المقدور. انتهى.

وفي الشّرح الجديد للتّجريد أنّ العبد مختار فيه عندهما حيث قال فيه: وذهب الحكماء والمعتزلة إلى أنّها واقعة بقدرة العباد على سبيل الاستقلال بلا إيجاب بل باختيار، نعم فرق بين المذهبين باعتبار أنّ خلق الإرادة والقدرة في العبد عند المعتزلة على سبيل الاختيار، وعند الفلاسفة بالإيجاب. انتهى.

ومَن نسب مذهب الفلاسفة إلى إمام الحرمين فقد أخطأ كما قال (وسهو عزوه) أي نسبة هذا القول (إلى الإمام) يعنى إمام الحرمين وهو أبو المعالي عبد الملك ابن الشّيخ أبي محمد عبدالله الجويني الفقيه الشّافعي الملقّب بضياء الدين المعروف بإمام الحرمين لمجاورته فيهما مدة من الأيام ولد سنة أربعمائة وتسعة عشر وتوفّي في قرية من قرى نيسابور سنة أربعمائة وثمانية وسبعين الهجرية (أفاده بعض من) العلماء (الكرام) كالعارف السّنوسي تصريحاً، والسّعد في شرح المقاصد تلويحاً؛ فالإمام بريء من القول بمذهب الفلاسفة وثابت على أصل شيخنا الإمام الأشعري (والقدرتان) أي قدرة الله تعالىٰ وقدرة العبد (عند) الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مهران (الأسفراني) الملقّب بركن الدين الشّافعي المتوفّى بمدينة نيسابور في سنة

وأيضاً القاضي بذا المنوال	لكن قدرة جناب العالي
في أصلها كَدَرِها أو صاف	وقدرة العباد في الأَوصاف
ما ذهب القاضي إليه عَينُ ما	للماتريدّية كانَ يُنتمى
فجذبُهم لشَوب الاعتزال	أو مذهبِ الأستاذ جذبٌ خالٍ

===

أربعمائة وثمانية عشر الهجرية (في أصل الأفعال) أي ذاتها (تؤثّران) لكن لا لاحتياج قدرة الخالق إلى قدرة الخلق تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً بل ليثبت للعبد فيها علاقة تكون مبنى للثّواب والعقاب (وأيضاً القاضي) أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المعروف بالباقلّاني البصري المتكلّم المشهور السّالك إلى طريقة الأشعري في الكلام المتوفى بمدينة بغداد في سنة أربع وأربعمائة الهجريّة والباقلّاني نسبة إلى الباقلّا لبيعه إياه، وفي الباقلّا لغتان تشديد اللام وقصر الألف وتخفيف اللام ومد الألف فالنسبة إليه بالنون من الشّواذ نحو صنعاني وبهراني على ما في الوفيات (بذا المنوال) أي متلبس بمنوال الأستاذ من تأثير القدرتين (لكن) بينهما فرق هو أنّ (قدرة جناب) الرّب (العالي) تؤثّر (في أصلها) أي في ذات الأفعال (كدرها أو صافيـ)ـها شرّها أو خيرها (وقدرة العباد) تؤثّر (في الأوصاف) أي أوصاف الأفعال ككونها طاعة أو معصية و(ما ذهب القاضي إليه) هو (عين ما للماتريدية كأن ينتمي) من أنّ قدرة الله تؤثّر في ذوات الأفعال وقدرة العباد في صفاتها فإذا ضرب يتيماً تأديباً أثيب أو تأنيباً عوقب، وإذا كان مذهبهم مذهبه (فجذبهم) أي الماتريدية (لشوب) مذهبهم بمذهب أهل (الاعتزال) من تأثير قدرة العباد في الأفعال (أو مذهب الأستاذ) من أنّها بمجموع القدرتين (جذب خال) عن مراعاة الحقّ والحقيقة وافتراء على كبار أئمّة السُنَّة والشّريعة فليحذر؛ فالضبط أنّ المؤثر فيها بالخلق والإيجاد إمّا

وليس مطلبٌ بطولِ قالِ   تشعُّبِ الفِرَقِ لاعتزالِ

===

قدرة واحدة أو قدرتان وعلى الأوّل فالمؤثّر إمّا قدرة الله تعالىٰ فقط من غير مدخليّة لقدرة العبد وهو مذهب الجبريّة، أومع مدخليّتها لكن بطريق الكسب وهو مذهب الشّيخ الأشعري، أو قدرة العبد فقط وهو مذهب المعتزلة. وعلى الثّاني فالقدرتان إما تؤثّران في ذات الأفعال وهو مذهب الأستاذ، أو قدرة الله تؤثر في ذواتها وقدرة العبد في صفاتها وهو مذهب القاضي وإليه يؤوّل مذهب الأئمّة الماتريديّة. وأمّا العكس فلم يذهب إليه ذاهبٌ، ثم اعتذر لاستئثار البحث عن مذهبي الإمامين الجليلين الأشعري والماتريدي بالذكر فقال: (وليس) لنا هنا (مطلب) مهمّ (بطول قالِ) أي بتطويل القول في (تشعب الفرق) الكائنة (لأ)هل (الاعتزال) في مسألة خلق الأعمال بالنّسبة إلى المباشرة والتّوليد فإنّهم افترقوا فيها بالنّسبة لهما إلى أربع فرق؛ فالتجّاريّة ذهبوا إلى أنّ الأفعال المباشرة بمجموع القدرتين والأفعال المتولّدة بقدرة العبد فقط. وذهب بعضهم إلى أنّ الأفعال المتولّدة بجملتها فعل لفاعل الأفعال المباشرة التي هي الأسباب لها، فكلّ منهما بقدرة العبد عندهم. وذهب ثمامة بن أشرس إلى أنّ الأفعال المتولّدة حوادث لا محدث لها قال: لا مجال لإسنادها إلى فاعل الأفعال المباشرة لئلّا يلزم إسناد الأفعال إلى الموتى في صورة موت الرّامي قبل بلوغ سهمه إلى الرّمية، ولا إلى إسنادها إلى الله تعالىٰ لأنّه يستلزم صدور القبيح من الله تعالىٰ فهي أفعال لا فاعل لها. والفرقتان الأوّليان يلتزمان في مثل الصّورة المذكورة كون الإصابة والآلام الحادثة منها من أفعال الميت.

وذهب ضرار بن عمرو وحفص الفرد منهم إلى أنّ ما كان من الأفعال المتولّدة في محل القدرة أي محل قدرة الفعل وهو الفاعل وذلك كحركة الأعضاء عند البطش باليد فهو فعل العبد وبقدرته. وما كان منها في محل

بل فَرقُ مذهَبَي أبي منصور والأشعريّ شيخِنا المشهور

===

مباين له فما وقع منها على وفق اختياره فهو أيضاً من فعله كالقطع والذّبح، وما لا يقع على وفقه فليس من فعله كالآلام في المضروب، والاندفاع في الثّقيل لئلّا يلزم إسناد الفعل إلى الميت في الصّورة المذكورة.

ولا حاجة أيضاً إلى تطويل القول في تشعّب فرق الاعتزال بالنّسبة إلى أنّ قدرة العبد هل تؤثّر بمجرّد الرّجحان أو لا، فإنّهم افترقوا فيها بالنّسبة إلى هذه المسألة فرقتين فذهب بعضهم إلى أنّ قدرته تؤثّر في الفعل بمجرّد الرّجحان الناشىء عن اجتماع الشّروط التي يتوقّف وجود الفعل عليها. وتعلّق الإرادة الحادثة التي هي إرادة العبد، وذلك بناءً على الفرق بين الإرادة القديمة والإرادة الحادثة بأنّ التّأثير في الأولى بالإيجاب وامتناع تخلّف المراد، وفي الثّانية بالاختيار وإمكان التّخلّف، فهذا البعض من المعتزلة يمتازون عن الفلاسفة بكون العبد مختاراً في فعله غير موجب عندهم، وموجباً غير مختار فيه عند الفلاسفة. وذهب بعضهم إلى أنّها لا تؤثّر فيه بمجرّده بل لا بدّ من البلوغ إلى حد الوجوب باجتماع جميع ما يتوقّف الفعل عليه وارتفاع موانعه بناءً على أنّ الإرادة الحادثة موجبة للمراد كالقديمة، فإذا تعلّقت بجانب الفعل بعد الاجتماع والارتفاع وجب الفعل فيصدر منه بالإيجاب، فيكون مذهبهم عين مذهب الفلاسفة في الفعل وإن امتازوا عنهم بالاختيار في المبادىء لأنّ إيجاد القوى والقُدَرِ في العبد عند المعتزلة بطريق الاختيار وعند الحكماء بطريق الإيجاب لتمام الاستعداد بناءً على أصولهم الفاسدة.

(بل) المطلب المهمّ لنا بيان (فرق) ثابت بين (مذهبي) علم الهدى محمد ابن محمد ابن محمود (أبي منصور) الماتريدي صاحب كتاب

في قدرة العبد وكسبه، لما في ذلكم من الغموضِ
فوجبَ التحقيقُ للفرقين وماله تعلّق بذَين

إعانة في حمل الوقر
لذلك التحقيق نحن نحتذي، نقول: الْعزمُ المصممّ الّذي

====================================
==================

التأويلات وله في «ماتريد» قرية من قرى سمرقند ومات في بلدة سمرقند سنة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين الهجرية (والأشعري شيخنا) الإمام (المشهور) في علم أصول الدّين أبي الحسن الأشعري (في قدرة العبد) عندهما (وكسبه) كذلك (لما في ذلكم) الفرق (من الغموض والعمى) أي الدّقة والخفاء وهذا مما تشتدّ الحاجة إلى معرفته (فـ)لذلك (وجب) علينا (التّحقيق للفريقين) أي فرقٍ بين القدرتين وفرقٍ بين الكسبين (و)تحقيق (ما له تعلّق بذين) المطلَبين كالحسن والقبح بتوفيق الله تعالىٰ وهدايته.

(إعانة في حمل الوقر)

(لذلك التّحقيق) النّفيس الحقيق بالجهد (نحن) لسلوك طريقه (نحتذي) و(نقول العزم المصمّم) وهو آخر الواردات الخمس التي ترد على القلب، وأوّلها الهاجس وهو ما يلقى فيه، ثم الخاطر وهو جريانه فيه ودوامه، ثم حديث النّفس وهو ما وقع التّردّد فيه هل يفعل أو لا، ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل، ثم العزم وهو قوة ذلك القصد كما أنّ التّصميم المضي في الأمر. وورد أنّ العزم بالحسنة بدون فعلها يكتب حسنة واحدة ومعه يكتب بالعشرة إلى سبعمائة ضعف أو يزيد لمن يريد وبالسّيئة مع فعلها يكتب سيئة واحدة وبدونه يؤاخذ بها مؤاخذة دون مؤاخذة العمل على التّحقيق، قال البيضاوي رحمه الله في تفسير قوله تعالىٰ:

هو توجّه العبادِ الصّادِقُ ... منهم لجانبِ الفعال الرّامِقُ،

وعندهم بالكسب قد اشتهرا، ... بقدرة العباد عنهم صدرا

ولهُ بالإرادة الجزئية ... وقصدِنا الجزئيِّ أيضاً تسمية

===

﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾ يعني أو تخفوا ما فيها من السّوء والعزم عليه لترتّب المغفرة والعذاب عليه. انتهى.

وما اشتهر من أنّها منسوخة بقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ ردّه الإمام الرّازي بأنّها خبر والخبرلا ينسخ كما تقرر في الأصول. ومنهم من فسّر ما في الأنفس بالصّفات الرّذيلة التي أوجب الله عليها تزكية النّفس منها كالحسد والحقد وغيرهما وإبدائه بالعمل بمقتضاه وإخفائه بإبقائه فيها مع القدرة على دفعه والمحاسبة في الإبداء على إبقاء ما في النفس والعمل بموجبه وفي الإخفاء على الإبقاء فقط هذا. وأمّا غير العزم فالهمّ بالحسنة يكتب بها وبالسيئة لا يترتّب عليه شيء. والثّلاثة الأول لا أثر لها في الحسنات ولا السّيئات بشهادة الخبر المرويّ في ارتفاع حديث النّفس، فإنّه إذا ارتفع حديث النّفس ارتفع ما قبله بالأولى والسّر في كتابة الهمّ والعزم دخولهما في وسع الأنفس فعدم كتابة الهمّ بالسّيئة فضل محض وأمّا المراتب الثّلاث الأول فليست في الوسع ورودها ولا طردها فلا يكون لها أثر مطلقاً ثم نعت العزم المصمم بقوله: (الذي هو توجه العباد الصّادق) ذلك التوجّه (منهم لجانب الفعال) إقداماً أو كفّاً (الرامق) أي النّاظر إليه (و)الذي هو (عندهم) أي عند الماتريدية (بالكسب قد اشتهرا) وقوله المارّ العزم المصمم مبتدأ منعوت وخبره قوله: (بقدرة العباد) بالمعنى الأخصّ الذي هو صحة الفعل والتّرك وقد يعبّر عنها بالاختيار (عنهم) أي عن العباد (صدراً) وهو مدار التّكليف عند الماتريدي (وله) أي ولذلك العزم المصمم (بالإرادة الجزئيّة وقصدنا الجزئي أيضاً تسمية) لتعلّقه بمطلوب معين وليس

وكان ذا العزمُ على مقال	«صَدْرِ الشريعة» من الأحوال
وكان ذا من الأمور الّلاتي	قد سمّيت بالاعتباريات
ليس له من الوجود أثر	في خارج كما عليه الأكثرُ

==

مسبوقاً بقصدٍ آخر لئلّا يلزم الـدّور أو التّسلسـل، ولا بمـوجب وإن كان مسبوقاً بمرجح كالشّوق المنبعث عن العلم.

وتحقيق المقام أنّ قدرة اللـه تعـالىٰ وإن كـانت مسـتقلّة في كـل فعل من غير انضمامٍ شـيء آخـر إليهـا لكنّـه سـبحانه وتعـالىٰ أجـرى عادتـه وحكم حكمتـه أن لا يخلـق فعلاً من أفعـال العبـاد إلّا بعـد أن يريـدوه ويعلّقـوا قـدرتهم عليـه ﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ بِٱلۡحُسۡنَى﴾ ويترتّب الأسباب والمسبّبات وتكون لله الحجّة البالغة، فيكون تعلّق قدرة العبد بفعله بحسب إرادتـه علّـة موجبة لوجود ذلك الفعل بحسب العادة الإلـهية وإن لم يكن لـه فيهـا تأثير أصلاً، ولدوران القدرة المؤثّرة الإلـهية على قدرة العبـد وتعلّقهـا بالفعل سميّت تلك القدرة كاسبة وتعليق العبد قدرتـه بإرادتـه بفعـل ما كسباً. ولمّا ورد عليهم أنّه إذا كانت تلـك الإرادة صـادرة من العبـد يلزم أن يكون العبد خالقاً لها وقد ثبت أنّه لا خالق غيره تعالىٰ أجـاب عنه بقوله: (وكان ذا العزم) المصمّم (على مقال صـدر الشّـريعة من الأحوال) وهي واسطة بين الموجود والمعدوم والواسطة وإن أنكرها المحقّقـون فقـد قـال بهـا بعض المتكلّمين (وكـان ذا)ك العـزم عنـد الأكـثرين من العلمـاء الماتريديـة (من الأمـور) الإضـافية (اللّاتي قـد سمّيت بالاعتباريات) وكل أمر اعتباري (ليس له من الوجـود أثـر في الخارج كما) أطبق (عليه الأكثر) من العلمـاء وإن كـان لـه وجـود في نفس الأمـر ضـرورة أنّ نحـو العـزم المصـمّم ليس من قبيـل نـاب الغول، فالجواب جوابان جواب الصّدر المبـني على تحقّـق الواسـطة المنكرة من الأكثرين، وجواب الأكثرين المقبـول من المحقّقين. فـإن قيل إذا كان الأمر كذلك فهلّا قدم الجواب الثّاني على الأوّل قلنـا لأنّ الواسطة أقرب

وَبَعضُهمْ في الفسر للبسملة		أقواله في ذلك اضطربت

قال «الكمال» ذاك أمر وجدا		وأثرٌ لقدرة العبد بدا

==

إلى الوجود من الأمر الاعتباري فكون العزم مداراً للتّكليف أظهر على القول بها.

(وبعضهم) أي وبعض من الماتريدية وأراد به أبا سعيد الخادمي رحمه الله (في الفسر للبسملة) أي في رسالته المؤلّفة في تفسير البسملة الشّريفة (أقواله في ذلك) العزم (اضطربت) فتارة يقول إنّه من الموجودات، وثانية إنّه من المعدومات، وثالثة إنّه من الأحوال. هذا.

و(قال) المحقّق (الكمال) ابن الهمّام في كتابه (المسايرة) إنّ (ذاك) العزم (أمر وجدا) في الخارج (و)هو (أثر لقدرة العبد بدا) أي ظهر منها حيث قال إذا خلق الله تعالىٰ جميع ما يتوقّف عليه فعله من القدرة والإرادة والآلات والشّروط يوجد العبد ذلك العزم المصمّم بإعانة الله تعالىٰ وإذا أوجده خلق الله له الفعل عقبه. انتهى. و(لزم) مماقاله (أن خالف) الكمال (إجماع السلف) أي أصحاب القرون الثّلاثة الذين شهد الرسول صلى الله عليه وسلم بصدقهم وعدلهم بقوله: «خير القرون قرني الذي أنا فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب» وذلك لإجماعهم قبل ظهور البدع والأهواء على أن لا مؤثّر في الوجود إلّا الله، وعلى أنّ الله هو الخالق بالاختيار لكلّ ممكن يبرز للوجود ذاتاً كان أو قولاً أو فعلاً، لا يشاركه تعالىٰ في ملك جميع الممكنات واختراعها شيءٌ أيَ شيء كان، وأنّ التأثير وإيجاد الممكنات خاصة من خواص الله تعالىٰ يستحيل أن يشاركه تعالىٰ فيها غيره كذا في الخربوتي (و)لزمه أن (وافق المعتزلة) في كون العبد موجداً لبعض الأشياء (وما انحرف) الكمال أيضاً (عن) لزوم محذور (أنّه خالف) دلائل (عقليّات) تدلّ على عموم قدرته لجميع الممكنات (وما اتقى) محذور

لزِم أنْ خالَفَ إِجماعَ السّلف وَوافَقَ المعتزلة، وما انحرف

عن أنّه خالف عقلّياتِ وما اتقى تخصيص نقليات

كَأنّ ذا عندَه كان مُثَبتا عَنْ جَبرهم بغيره ما انفلتا

وَلهُ للكسب لغة دليلُ ذا إنّما معناه التحصيلُ

وإنما تحصيلك المعدوما إيجاده ما غيره مفهوما

===

(تخصيص) منه لدلائل (نقليّات) تشهد بأنّ الله سبحانه وتعالىٰ خالق كل شيء بدون موجب لتخصيصها و(كان ذا) أي ذلك الحبر المفضال والبحر للكمال اختار ذلك القال المدار لوجوه الاختلال لأنّ (عنده كان مثبتاً) هذه الموجبات الآتية الأول أنّه (عن) القول بلزوم (جبرهم) أي الجبر المختار لبعضهم (بغيره) أي بغير ما قال به من أنّ العزم موجود وأنّه أثر لقدر العباد (ما انفلتا) أي ما تخلّص وإذا قال بذلك نجى فاختار أهون الشّرّين (و)الثّاني أنّ (له) أي للمحقّق الكمال (للكسب) أي في الكسب المنسوب إلى العبد (لغة دليل) على ما اختاره أي أن إسناد الكسب إلى العبد يدلّ على أنّه موجد لبعض الأشياء و(ذا)لك الدّليل هو أنّ الكسب (إنّما معناه التّحصيل) للمكسوب (و)الثّالث (إنّما تحصيلك المعدوم) إلّا (إيجاده) و(ما غيره) أي غير الإيجاد (مفهوماً) من التّحصيل فيكون معنى كسب العبد تحصيل عزمه المصمّم الذي هو شرط عادي لخلق الله له، ومعنى تحصيله إيجاده فالأمر الأوّل دليل مستقلّ والأمران الأخيران دليل آخر وتقريره أن العبد كاسب وكل كاسب محصّل وكل محصّل موجد (و)لكن (كل ما في ذا)ك (الكلام) المجعول حجة أو معذرة للمحقّق الكمال (سُمِعا من حصره) الثلاث يعني أن لا انفلات عن الجبر إلّا بما أفاده، ولا معنى للكسب إلّا التّحصيل ولا معنى للتّحصيل إلّا الإيجاد (بأسره) أي جميعه (قد مُنِعا) أمّا

وكلّ ما في ذا الكلام سُمِعا مِن حصره بأسْره قد مُنِعا
يا جَبرُ جبراً إِخترِ الفِرارا إذ ذانكم قد حقّقا اختيارا
وَزُحزحا عن نسبةِ الإيجاد مِنْ كلّ أوْجُهٍ إلى العباد

==

الأوّل فلأنّ النّجاة من الجبر حاصل بدون ما قاله ولذلك قال النّاظم متبجّحاً (يا جبر) أي يا أيّها المذهب الموسوم بالجبر الطّالب لفرض نفسه على من لم يقل بنسبة الإيجاد إلى العباد (جبراً) وكرهاً أو طوعاً ورضاءً (اختر الفرارا) من ميدان المناوءة وفرض النّفس فإنّ وجودك ليس بلازم لمن لم يسند الإيجاد إليهم (إذ ذانكم) الإمامان الهمامان الأشعري والماتريدي (قد حقّقا اختياراً) للعبد فلا جبر عليه (و)الحال أنّهما قد (زحزحا) أي بُعّدا (عن نسبة الإيجاد من كل أوجه) سواء للفعل أو لمباديه (إلى العباد) فلم يقولا بأنّ العبد موجد للفعل، ولم يقل الأشعري بأنّ العزم أثره أيضاً. نعم قال به الماتريدي ولا يلزمه نسبة الإيجاد إليه لأنّ العزم من الأمور الاعتبارية، إذ تحقيق مذهب الأشعري كما سيأتي أنّ العبد محل للكسب ومتّصف به وهو عبارة عن مقارنة إرادته الجزئية وقدرته غير المؤثّرة وشرطٌ عادي لخلق الله تعالىٰ للمكسوب، وتلك الإرادة الجزئية لا تحتاج إلى فاعل لأنّها عبارة عن صرف الإرادة الكلّية إلى المراد المعين، فهو من مقتضيات ذات الإرادة وإن كان العلم بالمصلحة داعياً لها إليه، فلا جبر على العبد في الأفعال لأنّه صاحب الإرادة المصاحبة للقدرة المقارنتين لتعلّق قدرة الباري تعالىٰ بالفعل والجبر في الإرادة غير محذور ولا إيجاد لغير الله سبحانه.

وتحقيق مذهب الماتريدي أنّ العبد محلّ للكسب الذي هو العزم المصمم عنده وفاعل له، ولا يسمّى العبد موجداً لأنّ الإيجاد إخراج الشّيء من العدم إلى الوجود وذلك العزم أمر اعتباري ومعدوم في الخارج وهو

وجاز أن يُرادَ يا ذا الفطنة	بالكسب في اللغة صرف القدرة
نَحوَ المقادير الذي ينادي	مِنَ العبادِ هو شرط عادي
لخلقِ ربِنا تعالى وحده	لِذلك الفعل الصّنيع بَعده
كفى لوسم العبد بالمحصّل	بكونِهِ محلاً إِن تفصّل
وَسم ذي المباشرة تحصيلا	يا سَبَب الفعل لها دَليلا!

==

شرط أو سبب عـادي لخلـق اللـه تعـالىٰ فلا جـبر على العبـد لأنّ العزم من أثره ولا إيجاد لغير اللـه ولـه الخلـق والأمـر (و)أمّـا الثّـاني فلأنّه (جاز أن يراد، يا ذا الفطنة) والذّكاء (بالكسب في اللّغـة صـرف القدرة) والإرادة (نحو المقادير) والمـرادات أو العـزم المصـمّم ذلـك العزم أو الصرّف (الذي ينادي من) جانب (العباد هـو) أي أنّـا (شـرط عادي لخلق ربّنا تعالىٰ وحده، لذلك الفعل الصّنيع) له (بعده) ولا يـراد به التّحصيل. وأمّا الثّالث فلأنّه لو سلّمنا أنّ الكسب هـو التّحصـيل فلا نسلّم أنّ التّحصيل هو الإيجاد والمحصّل هو الموجـد إذ (كفى لوَسْـمِ العبـد بالمحصـل) أي اكتفى لتسـميته بـه (بكونـه) أي العبـد (محلّاً) للعزم المصمم أو الصّرف اللّذين هما من الشّروط العاديـة لتحصـيله تعالىٰ (أن تفصـل) أي أن تتفكّـر في مـا ذكـر تفصـيلاً وتفهمـه (و)إذا اكتفيت في معنى المحصّل بالمحلّ المباشـر للفعـل بـدون أن يكـون موجداً فـ(سم) هـ(ذي المباشرة) منه لـه ولـو بـدون الإيجـاد والتّـأثير (تحصيلاً) مجـازاً بعلاقـة السّـببيّة فـإنّ نفس العبـد ومباشـرته للفعـل سبب أو شرط عادي لخلقه تعالىٰ.

ثم باشـر بنهجـه اللّطيـف ونـادى السّـبب وطلب منـه الـدّليل على صحّة التّسمية المارّة وقال: (يا سبب الفعل) اذكر (لها) أي للتّسـمية وصحّتها (دليلاً) مقنعاً إشارة إلى أن سببيّة الصّرف للتّحصيل والإيجاد من ربّ العباد

وذاك في اللّغة كان أكثرا مِن جهة العدد من أن يحصرا

تسليمُ ذاك لغةٌ إِن لاحا فَلا أسَلِّمُهُ اصْطِلاحا

قال الغزالي، وذاك حسبي، تسمية المقارنة بالكسب

لا شكّ فيها وضعٌ اصطلاحي ما أنكَرَه ذو فطنة وَصاحي

==

ومحلّيّة العبد لـه كافيـة لتسـمية العبـد كاسـباً ومحصّـلاً ومباشـرته للأفعال كسباً وتحصيلاً ولو لم يكن منه إيجادٌ أبداً (وذاك) المذكور من تسمية الشّيء باسم الشّيء الآخر للمناسبة المعتبرة (في اللّغة كـان أكثر من جهة العدد) أي من حيث التّعـداد (من أن يحصـر) بعـدد نحـو النّار محرقة والبحر مغرق وهكذا فلم يتعيّن لغـة اسـتعمال التّحصـيل للإيجـاد والتّـأثير والمحصّــل للموجـد المـؤثّر و(تسـليم) تعين (ذاك) الاسـتعمال (لغــة أن لاحــا) وظهــر (فلا أســلمه اصــطلاحا) لجــواز الاصطلاح على إطلاق المحصّل والفاعل بـل والموجـد على من ليس كذلك وإنّما له دخل وعلاقة فيها. ثمّ ترقى من إمكـان الاصـطلاح إلى فعليّته بقوله: (قال) الإمام حجّـة الإسـلام (الغـزالي) رحمـه اللـه في كتاب الاقتصـاد كمـا نقلـه عنـه ابن أبي شـريف في شـرح المسـايرة واعترض لتحقيق ترقّيـه بقولـه: (وذاك) الإمـام الهمـام (حسـبي) في التّرقي به إلى معارج الحقّ ومقول الإمام هـو أنّ (تسـمية المقارنـة) أي مقارنة قدرة العبد وإرادته للقدرة الإلـهية (بالكسب) كما ثبت عن الأشعري رضي الله عنه (لا شك) أنّه (فيها وضع اصطلاحي ما أنكره) شخص (ذو فطنة) وذكاء (وصـاحي) عن السّـكر والإغمـاء (إذ وجـدوا في أفصح الكلام) وهو القرآن الهادي للإسـلام (إطلاقـه) أي الكسـب (لإ)رادة (عمل الأنـام) في عـدّة من الآيـات نحـو قولـه تعـالىٰ: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ ونحـو: ﴿لَهَـا مَـا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، (فاصطلحوا) أي الشّـيخ ومن اقتفى أثـره (تيّمنـاً) وتبرّكاً

إِذ وَجَدوا في أفصح الكلام	إطلاَقه لعَمل الأَنام
فاصطلحوا تيمناً عليه	فما اهتدى مناقشَ لديه
وما مَضى يُعْلَمُ لِلمُنْتَبهِ	جوابُ ما استشكَلَه السَّعد بِهِ

===

بما في الآيات البيّنات (عليه) أي على ذلك الإطلاق وإذا كان ذلـك اصـطلاحاً (فمـا اهتـدى) للحـقّ مجـادل (منـاقش لديـه) لتقـرّر أنّ لا مناقشة في الاصطلاح (ومـا مضـى) من إمضـاء الوضـع الاصـطلاحي (يعلم للمنتبـه) أي للشّـخص المنتبـه عن منـام الغفلـة (جـواب مـا استشـكله) العلاّمـة الثّـاني (السّـعد) التّفتـازاني (بـه) حيث قـال في شرح العقائد على نهج نقل إشكال الغـير: فـإن قيـل لا معـنى لكـون العبد فاعلاً مختاراً إلّا كونه موجداً لأفعاله بالقصـد والإرادة إلى آخـره وذلك لأنّ مبنى ذلك الإشكال على تسمية العبد فاعلاً مختاراً بحسـب اللّغة وأمّا لو كان بحسب الاصطلاح على تسمية الكسب فعلاً اختياريّاً والكاسب فاعلاً مختاراً فلا يرد شيء لظهـور أن ليس معـنى الفاعـل المختار حينئذٍ إلّا كونه كاسباً مباشراً لا موجوداً مؤثّراً. هذا.

ومن تعليقانه: «به متعلق بيعلم وضميره راجع إلى مامضى فـافهم لطافته. انتهى» أي لطافـة لفـظ «مـا مضـى» وذلـك لاحتمـال إرادة لفظ «ما مضى» صدر البيت أو لفظ «ما» المذكور أول «ما مضى» وآخر «جواب ما».

توطئة

وبعد ما عِلمت ذاك فاعلم	مرادُهُم بعزمِنا المصمّمِ
هُوَ الإرادةُ التي قَدِمَت	ووُصِفَت بِصفة الجزئيّة
وهي شرطٌ عادة لأن خلق	الفعلَ بعد ذلكم ربُّ الفلق
وتلكم الإرادة الجزئيّة	غايرت الفعل، وذي جَليّه

==================================
==================

(توطئة)

أتى بها لردّ من زعم أنّ مذهب الماتريدي هو مذهب الأستاذ بعينـه مع عدم تجويزه أن يقول الماتريـدي بإيجـاد العبـد لشـيء مـا، وفيهـا إشـارة إلى الجـواب عمّـا قيـل من أنّـه إذا وجـد فعـل العبـد بإرادتـه الجزئيّة لزم التّفويض وهو خلاف ما تقرّر من أنّ المـذهب الحـقّ هـو الواقع بين التّفـويض والجـبر، بـأنّ فعلـه لا يوجـد بمحض تلـك الإرادة حتى يلزم ما ذكرتم بل هي ممّا جعله الله شرطاً عاديّاً لخلقه الفعــل له وقال: (وبعد ما علمت ذاك) الـذي ذكرنـاه (فـاعلم) أنّ (مـرادهم) أي الماتريديـة (بعزمنـا المصـمّم هـو الإرادة الـتي قـدمت، ووصـفت بصفة الجزئيّة) لتعلّقها بمـراد معين (وهي) أي وتلـك الإرادة الجزئيّـة (شرط) بحسب جريان (عادة) من الله (لأنّ خلـق الفعـل بعـد ذلكم) العزم المصمّم (ربّ الفلـق) ومـا سـواه فـالق الحبّ والنـوى (وتلكم الإرادة الجزئيّة غايرت الفعـل) المخلـوق للـه بعـدها (وذي) المغـايرة (جلية) فلا مجال لجعلها أثراً لقدرة العبـد على مـذهب الأسـتاذ الـذي ذهب إلى كون القدرة مؤثّرة في أصل الفعـل على تـوهّم كـون هـذه الإرادة عين الفعل لعدم امتيازها

أَمْرٌ تقدّمُهُ كان يُلفى	ذاتاً على الِفعل، وأمّا وصفا
عَن ذلك الفعلِ فَقَد تأخّرا	ويعلم النظير مَن استحضرا
وأَيضاً اعلم أنّ ذا مَعْدوم	إِذ كونُه إضافةً معْلوم
وغير الأكوان مِنَ الإضافي	عَن الوُجودِ الخارجيّ صافِ
لَدى من أهل الحق قد كان	لهم خلافَ فرقة الفلاسفة
فَبعَدَ ما أحطْتَ بالمذكور	تنزيل مذهب أبي منصور

===

عنه في الوجود، فكيف ينزل مذهب الماتريدي على مذهبه مع أنّها أثر لقدرة العبد عند الماتريدي؟ وقد ينبّه على مغايرتها له بأن الإرادة الجزئيّة (أمر تقدّمه كان) زائدة (يلفى) أي يوجد تقدّماً (ذاتاً) لا زماناً (على الفعل، وإمّا وصفاً عن ذلك الفعل فقد تأخرا) يعني أنّ تلك الإرادة الجزئيّة مقدّمة ذاتاً على الفعل ومؤخّرة عنه بحسب توصيفها بأنّها كسب فلا توصف به إلّا بعد خلق الله تعالىٰ للفعل (ويعلم النّظير) لهذا الأمر المتقدّم ذاتاً على الفعل والمتأخّر وصفاً عنه (من استحضر) الأشباه والنّظائر ومنها الرّمي فإنّه مقدّم ذاتاً على إزهاق روح المرمى إليه ومتأخّر من حيث وصف كونه قتلاً عنه، وإذا كانت متقدّمة على الفعل ذاتاً ومتأخّرة عنه وصفاً فلا تكون عين الفعل قطعاً. ومن هنا يعلم أنّها غير الاستطاعة التي هي مع الفعل عند الأشاعرة أيضاً وإلّا لكانت معه لا قبله ولا بعده (وأيضاً) كما علمت المقدّمات المارة فـ(اعلم أن ذا) أي ذلك العزم أمر (معدوم) في الخارج (إذ كونه إضافة) بين العازم والمعزوم عليه (معلوم و)قد علم أيضاً أنّ (غير الأكوان) الأربعة التي هي الحركة والسّكون والاجتماع والافتراق (من الإضافي) أي الأعراض الإضافية (عن الوجود الخارجي صاف لدى من) وصف (أهل الحقّ قد كان صفة لهم، خلاف فرقة الفلاسفة) الذّاهبة إلى وادي وجود الإضافات (فبعدما

مَعْ قَول أنَّ الكسب غير خاف	أَنّه أَمرٌ عنده إضافي
هو الإرادة التي هي أَثَر	لقدرة العبد ومنها: قد ظهر
لمذهبَ الأستاذ فادرِ فيه	تناقضاً ما عوذة تشفيه
وذلك النبت نما عن خلطة	مذهب أهل الحقّ بالفَلسَفة
وعن غِطاءِ غفلةِ الجنان	عمّا لمذهب من البيان

==

أحطت) علماً (بالمذكور) من أنّ العزم هو الإرادة الجزئية وهي شرط عادي لخلق الله تعالىٰ لأفعال العباد ومتقدّمة ذاتاً عليه ومتأخّرة وصفاً عنه فـ(تنزيل مذهب) الإمام (أبي منصور) الماتريدي رضي الله عنه (مع قول أنَّ الكسب غير خاف أنّه أمر عنده) وعند باقي المتكلمين أمر (إضافي) و(هو الإرادة) الجزئيّة (التي هي أثر لقدرة العبد) عنده (ومنها) أي ومن قدرته (قد ظهر) في عالم نفس الأمر ويتعلّق بالتّنزيل قوله: (لمذهب الأستاذ) أي تنزيل مذهب الأستاذ (فادر فيه) أي في ذلك التّنزيل (تناقضاً) أي داء تناقض من ابتلى (ما عوذة) أي تعويذ من عالم مؤول عليه المعول (تشفيه، وذلك النّبت) أي نبات داء التّناقض المذكور (نما) ونشا (عن) أحد أمرين الأوّل (خلطة مذهب أهل الحق) وهو كون الإرادة الجزئيّة معدومة (بالفلسفة) أي بخرافات أهلها التي منها القول بكون الإضافات موجودة في الخارج، والثّاني الغفلة عن بيان المذاهب المقرّرة في المسألة على الوجه اللّائق كما قال: (وعن غطاء) ساتر للقلب وهو (غفلة الجنان) أي القلب عمّا (ثبت) (لمذهب) العلماء هنا (من البيان) الوافي وذلك لأنّهم صرحوا في بيان المذاهب بأنّ قدرة العبد عند الأستاذ مؤثّرة في أصل الفعل، وقالوا مراده أنّ قدرة العبد ضعيفة تقوّت بإعانة الله تعالىٰ فأثّرت في أصل الفعل بالإيجاد، لئلّا يلزم توارد علّتين مستقلّتين عنده، وصرّحوا بأنّ الإرادة الجزئيّة أمر عدمي يتوقّف عليه الفعل

إرادة الأفعال لمّا خُلِقَتْ	بسبب القدرة منّا سمّيت
مؤثرة، لأن خالق السَما	لا يخلق الأَفعال بالعادة، ما
لم يصرف العبد إليها جازما	قدرته مثالُ ما تُوُهِّما

===

الموجود في الخارج توقّفاً عادّياً، فصار التّنزيل المارّ مع ما ذكر في قوّة قولنا: قدرة الفعل عند الماتريدي أثّرت في أصل الفعل لما أنّه اللّازم من تنزيل مذهبه على مذهب الأستاذ القائل بذلك، وقدرة العبد ما أثّرت في أصل الفعل في شرطه العادي لمّا أنّه اللّازم من كون الإرادة الجزئيّة عند الماتريدي أثراً لقدرة العبد وأمراً عدميّاً يتوقّف عليه الفعل توقّفاً عاديّاً، وفي قوة قولنا: أثر القدرة عند الماتريدي أمر موجود في الخارج لمّا أنّه اللّازم من التّنزيل، وأثر القدرة أمر اعتباري لا وجود له في الخارج لمّا أنّه اللّازم من كون الإرادة الجزئيّة عند الماتريدي أثراً لقدرة العبد وكونها أمراً عدميّاً، وفي قوّة قولنا: الإرادة الجزئيّة أمر موجود في الخارج لمّا أنّه اللّازم من التّنزيل، والإرادة الجزئيّة أمر عدمي لمّا عرفت أنّها ليست بموجودة في الخارج عندهم. ولا شكّ في تناقض القولين في كلّ من الفقرات الثّلاث.

ولمّا كان محتملاً أن يتوهّم شخص اندفاع التّناقض المذكور بأنّ المراد بتأثير القدرة في أصل الفعل عند الأستاذ ليس ما يتبادر منه بل هو التّأثير في السّبب العادي له كالعزم المصمّم ردّه بقوله: (إرادة) وهو مبتدأ خبره قوله الآتي: «ما جوّزت» أي وإرادة من توهّم اندفاع التّناقض اللّازم من تنزيل المنزل لما سيأتي وهو قوله (الأفعال) البادية منّا (لمّا خلقت) بخلق الله وإيجاده (بسبب عادي) وهو تعلّق (القدرة منّا) معاشر العباد بها (سمّيت) قدرتنا بالنّسبة إليها بقدرة (مؤثّرة) وذلك (لأنّ خالق) الأرض و(السّما لا يخلق الأفعال) الظّاهرة منّا (بـ)حسب جريان (العادة) منه (ما لم يصرف

ما جوّزت، إذ ليس ذا معتركا	بل كان ذاك قدراً مشتركا
بين مذاهبِ أولا الأجلةِ	إذ قال كلهم سوى المعتزلة
قدرته أفعالنا ما خلقت	لولا بها قدرتنا تعلّقت
وَهُمُ والمعتزلة كانوا على	قدرتنا بخلقِهِ عَز علا
نحنُ بها كنّا ذوي اضطرارِ	ما الخِيَرةَ في قسمة الجبّار؟
فيه بدا وفاق تلك الكثرة	وإنما الفرق بكون القدرة

====================================
===================

العبد إليها) صرفاً (جازماً قدرته) وهذه الإرادة (مثال) وصورة لـ(ما توهما) من بعض النّاس لدفع التناقض المارّ (ما جـوّزت) تلـك الإرادة (إذ ليس ذا) المذكور وهو أنّ الله تعـالىٰ خـالق أفعـال العبـاد لسـبب عادي هو تعلق قدرتهم بها (معتركاً) أي مجالاً للجـدال (بـل كـان ذاك قدراً مشتركاً، بين مذاهب أولاء) العلمـاء (الأجلّـة) فلـو كـان تسـمية قدرتهم مؤثّرة عند الأستاذ لـذلك لجـاز أن تسـمّى أيضـاً مـؤثّرة عنـد القاضـي والأشـاعرة مـع أنّهم لم يجوّزوهـا (إذ قـال كلّهم سـوى المعتزلة) أنّ (قدرته تعالىٰ أفعالنا ما خلقت لولا بها) أي بتلك الأفعال (قدرتنا تعلقت) وكمـا أنّ أصـحاب المـذاهب سـوى المعتزلـة اتّفقـوا على ما مرّ (و)كانوا عليه فـ(هم والمعتزلة) أيضاً اتّفقوا و(كانوا على) أنّ صفة (قدرتنا) حادثة فينـا (بخلقـه عـزّ) اسـمه و(علا) ذاتـه و(نحن بهـا) أي في تلـك الصّـفة (كنّـا) ولم نـزل (ذوي اضـطرار) لأنّـه (مـا الخـيرة) بكسـر الفـاء وفتح العين مصـدر بمعـنى الاختيـار أي ليس الاختيـار ثابتـاً لنـا (في قسـمة) الإلــه (الجبـار) للكيفيّـات النّفسـانية والمحسوسة وغيرها بيننا ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ﴾ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ و(فيـه) أي في مـا ذكـر من أنّ تعلّق قدرتنا سبب أو شرط عادي لخلق الله تعالىٰ للأفعـال الظـاهرة منّا، وأنّ نفس تلك الصّفة وغيرها مخلوقة فينا اضطراراً (بدا) أي

في أصل الأفعالِ بالاستقلالِ ... أو بإعانة الإلاهِ الوالي

لأنها ضعيفة مقصّرة ... ما قويت بغيرها مؤثره

وكونِ ذا الصرف الذي قد ... بصفة الجزئي عندهم أثر

قدرةِ عبدهِ، وذي أثّرت ... في وصف فعل العبد

وكونِ ذي القدرة لا مؤثّرة ... قطعاً كما معتمدُ الأشاعرة،

على جنابه الرضى، أفاده ... والصّرف من لوازم الإرادة

==

ظهر (وفاق تلك الكثرة) من أصحاب المذاهب في الثّاني كلّهم، وفي الأوّل جلّهم أي غير المعتزلة (وإنّما الفرق) بينها (بكون القدرة) اسم للمصدر النّاقص وخبره قوله الآتي مؤثّرة أي وإنّما الفرق بينها بكون القدرة (في أصل الأفعال بالاستقلال) بدون اشتراك قدرة الباري تعالىٰ مؤثّرة، وهذا مذهب الاعتزال (أو) بكون القدرة في أصلها لا بالاستقلال بل بـ(إعانة من الإله الوالي) كما هو مذهب الأستاذ، وذلك (لأنّها) أي أنّ قدرة العباد (ضعيفة) الحال (مقصّرة) عن رتبة التّأثير بالاستقلال (ما قويت) على إيجاد الأعمال (بغيرها) أي بغير إعانة الملك المتعال فتكون بإعانته (مؤثّرة وكون) أي وإنّما الفرق بينها بكون (ذا الصّرف الذي قد اشتهر) بالإرادة الموصوفة (بصفة الجزئي عندهم) أي الماتريدي وأتباعه (أثر قدرة عبده، وذي) القدرة (أثرت في وصف) أي توصيف (فعل العبد) بكونه طاعة أو معصية (بالواسطة) أي بواسطة تلك الإرادة الجزئيّة (وكون) أي وإنّما الفرق بكون (ذي) الصّفة المسمّاة (بالقدرة لا مؤثّرة قطعاً) لا في الفعل ولا في وصفه (كما) أي كالأمر الذي (معتمد) القوم (الأشاعرة) وإمامهم أبو الحسن الأشعري (على جنابه) من جناب الحقّ (الرّضى) والرّحمة (أفاده) ولمّا كان هنا مظنّة أنّ يقال إذا لم تكن القدرة مؤثّرة عنده أصلاً فبأي شيء يحصل

وهي التي تخلق باضطرار	في عبده من غير اختيار
مع أنه نشأ ما قد ذكرا	عن عدم امتيازه المؤثرا

==

صرف الإرادة أي تخصيص الإرادة الكلّيّة لأحد الطّرفين الموسوم ذلك التَّخصيص بالصّرف قال: (والصّرف) أي صرف الإرادة المعبّر عنه بالتّخصيص وبالإرادة الجزئيّة أيضاً (من لوازم الإرادة) الكلّية فإنّها صفة من شأنها التّخصيص (وهي) أي وتلك الإرادة الكلّية (التي) هي صفة من الصّفات الموجودة المحتاجة إلى المحدث هي التي (تخلق) أي يخلقها الله تعالىٰ (باضطرار في عبده من غير اختيار) له فيها، وأمّا الصّرف المار فأمر اعتباري يترتّب على نفس الإرادة الكلّية من غير حاجة إلى الخلق لأنّه إفاضة الوجود الخارجي وإذ ليس فليس.

والفروق المستفادة هنا أنّه يفارق مذهب المعتزلة مذهب الأشعري بقولهم بتأثير قدرة العبد دونه، ومذهب القاضي والماتريدي بتأثيرها في ذات الفعل ووصفه عندهم وفي وصفه فقط عندهما، ومذهب الأستاذ بتأثيرها بالاستقلال، ويفارق مذهب الأستاذ مذهب الأشعري بقوله بتأثير القدرة دونه ومذهب القاضي والماتريدي بتأثيرها في ذات الفعل عنده ووصفه عندهما، ويفارق مذهب القاضي مذهب الأشعري بقوله بتأثير القدرة ومذهب الماتريدي بأنّ القاضي لم يسند الصّرف إلى قدرة العبد بل إلى نفس الإرادة وإن لم يذكر هنا، ويفارق مذهب الماتريدي مذهب الأشعري في أنّ القدرة مؤثّرة عند الماتريدي في العزم المصمّم دون الأشعري ومعلوم أنّ الفرق الثّابت بين مذهب الإمام الماتريدي ومذهب الأستاذ يأبى تنزيل الأوّل على الثّاني هذا وقوله: (مع أنّ) ظرف مربوط بقوله السّابق: «ما جوّزت» أتى به للعلاوة على ما سبق في ردّ الإرادة المذكورة أي على أنّه (نشأ ما قد ذكرا) من الإرادة (عن عدم امتيازه) أي المتوهّم المريد (المؤثّر) بالذّات (عن)

عن الذي توقف التأثير عليه والقدرة لا تصير

صالحةً لكونها مَحِلاّ مع أنّه أي ذاكم التقابلا

هُنالكم في قَلبكم لَو نَجَما صحّة إطلاقٍ مضت قد منعا

===

الأمر (الذي توقف التّأثير عليه) واللازم ممّا ذكره من كـون الفعـل مخلوقاً له تعالىٰ بسبب قدرة العبد عادة، إنّما هـو كـون قـدرة العبـد مما يتوقف عليه التّأثير، لا كونها مؤثّرة حتى تسمّى مؤثّرة.

ولمـا كـان هنـا مظنّـة أن يقـال لم جـاز إطلاق المحصّـل والفاعـل المختار على العبد بعلاقة السّببية والمحلّية للصّرف، ولا يجـوز إطلاق المؤثّر على القدرة بعلاقة كونهـا سـبباً لتـأثير اللـه تعـالىٰ في الفعـل أجاب عنه بقوله: (والقدرة لا تصير صالحة لكونهـا محلًّا) للتّـأثير؛ أمّـا بالمعنى المصدري فلأنّه أمر يعتبره العقل وليس بموجود في الخـارج وأمّا بمعنى الحاصل بالمصدر فلأنّه وإن كان موجوداً في الخارج لكنّه قائم بالمؤثّر أو بالمتأثّر وأيّاً ما كان لا تصلح القدرة له. ولمّا كـان في الجـوابين ضـعفاً لأنّ المجـوّز لم يجـوّز إطلاق المـؤثّر على القـدرة الحادثة إلّا مجازاً ودائرة المجاز لا تسدّ ما دام العلاقة موجودة انتقـل إلى جواب آخر بإبداء المانع عن الإطلاق السّابق بقوله: (مع أنّـه أي) مع أنّ (ذاكم التّقابـل) الموجـود هنـا لكم في مقـام إطلاق المحصّـل على العبد بعلاقة المحلّية والسّببية (في قلبكم لو نجعـا) أي أثـر فيـه تأثيراً نافعاً يقال نجع فيه الدّواء أو الطعـام أو الكلام دخـل فيـه فـأثّر فيـه لعلمتم أنّ (صـحة إطلاق) المحصّـل والمـؤثّر على العبـد الـتي (مضت قـد منعـا) أي منـع التّقابـل نظيرهـا وهـو صـحّة إطلاقـه على القدرة الحادثـة هنـا ونجعـه في القلب بالتّأمـل في أنّ التّقابـل هنـاك كان بين مذهبي الجبريّة والأشـعري فجـاز إطلاق المحصّـل والفاعـل على العبد باعتبار العلاقة المذكورة هناك. لأنّ

وزعمُ أنَّ هذه الأفعالا مَخلوقة لربنا تعالى

==

الجبريّة لمّا لم يقولوا بأيّ تأثير وكسب للعباد وقرّروهم في عــداد الجماد، ولم يجوّزوا القول بإطلاق المحصّل والكاسـب عليـه أصـلاً لا حقيقة ولا مجازاً جاز القول به مجازاً عند الأشـاعرة وحسـن التّقابـل بينهما. وأمّا إطلاق المؤثّر على قـدرة العبـاد هنـا في مـذهب الأسـتاذ فقد وقع في مقابلة كلّ من مذهبي القاضي والأشعري وهمـا قـائلان بوجود قدرة لهم وإن لم يقولا بتأثيرهـا؛ أمّـا الأشـعري فمطلقـاً وأمّـا القاضي ففي ذات الفعل فلهما مجال لإطلاق المؤثّر عليها مجازاً فلو كان إطلاق المـؤثّر عليهـا عنـد الأسـتاذ مبنيّـاً على الإطلاق المجـازي أيضاً لم يبق التّقابل بين مذهبه ومذهبيهما. هذا.

ولمّـا بيّن أنّ تنزيـل مـذهب أبي منصـور الماتريـدي على مـذهب الأستاذ فاسد، شرع في رد بعض مزاعم أخر فاسدة. منها أنّ مذهب أبي منصور هو أنّ العبد خالق لأفعاله استقلالاً، لكن لمّا كانت قدرتــه وإرادتــه مخلوقـتين للــه تعـالىٰ كـانت أفعالــه منسـوبة إليـه تعـالىٰ بالواسطة ولذلك حكم بأنّ الخالق لها هـو اللـه تعـالىٰ. ومنهـا دعـوى اتّحاد مذهب الأشعري مع الجبر المحض ثم تنزيل مـذهب الماتريـدي على مذهبه. ومنها دعوى اتّحاد مذهب الماتريدي والأشعري من غــير تنزيل مذهبه على الجبر فردّها على التّـرتيب، وقـال (وزعم) بعضـهم أنّ المؤثّر عند الماتريدية قدرة العبد ابتداءً، لا بعد تأثير قدرتـه تعـالىٰ في ذات الفعل كمـا هـو مـذهب القاضـي، واسـتقلالاً بـدون اشـتراك قدرته تعـالىٰ كمـا هـو المـروي عن الأسـتاذ، ولمّـا كـان قـدرة العبـد واختياره مخلوقين له تعالىٰ ذكروا (أن هذه الأفعال) المخلوقة للعبــد أوّلاً وبالــذّات (مخلوقــة لرّبنــا تعــالىٰ بالواســطة) أي بواســطة أنّ المخلوق بالمخلوق لـذات مخلـوق لـه، وقولـه: (رجـع) مصـدر وخـبر لقوله: «وزعم» اه أي وذلك الزّعم فاسد لرجوعه (للاعتزال) أي إلى مذهب الاعتزال لإسناد الخلق إلى العبد

بالواسطة رجع للاعتزال	عليه ما كان على الكمال
ركضَ بعضُهم لديه ركضا	جَعَلَ الأشعريَّ جبراً مَحْضا

==

بالاستقلال، والإمام الماتريدي وأتباعه براء عن قبـول ذلـك، ويـردّ (عليه) أي على ذلك الزّعم أو الرّجوع (ما كـان) ورد (على) المحقّـق (الكمال) ابن الهمام من مخالفة العقليّات، وتخصيص النّقليات الدّالة على أنّ الله خالق كل شّيء. ومن تعليقاته هنا «فيه لطافة فاعرفهـا على الكمال. انتهى» يعني أنّ في قوله: «على الكمال» لطافة فإنّـه كما احتمل المعنى المارّ يحتمل أن يكون معناه يرد على هـذا الـزعم مـا كـان يـرد على الاعـتزال بوجـه التّمـام والكمـال، وحـريّ بـالطّبع اللّطيف أن يدرك اللّطافة بتمامها، ولذا قـال فاعرفهـا على الكمـال. هـذا رد الـزّعم الأوّل ثم شـرع في رد الـزّعم الثّـاني بقولـه و(ركض بعضهم) أي عدا واستعجل في عـدوه بعض النـاس النّاسـي للحقيقـة ركضاً (لديه) ومن عند نفسه (ركضاً) أكيداً بغـرور شخصـه فـ(جعـل) مـذهب الشّـيخ (الأشـعري جـبراً محضـاً) مأووفـاً لا جـبراً متوسّـطاً معروفاً؛ فقد نقل المولى حسن الجلبي في حاشـية شـرح المواقـف عن بعضهم أنّـه قـال: إنّ ثبـوت القـدرة إنّمـا يعلم بأثرهـا من الفعـل الصادر بها، فإذا لم يكن لها تـأثير فمن أين يعلم ثبوتهـا وكيـف يمتـاز مذهب الأشعري عن مذهب الجبريّة النّافين لقدرة العبد. انتهى.

وأجيب عن ذلك بأجوبة وخيرها ما أشار إليه المحقّـق الـدّواني في رسـالته الاختياريــة من أنّ الأشـعري يقسّــم القــدرة إلى المــؤثّرة والكاسبة، وما ذكرتم من أنّ القدرة إنّما يعلم ثبوتها بأثرها من الفعل إنّما هو القـدرة المـؤثّرة لا الكاسـبة، ومـا أثبتـه الأشـعري للعبـد هـو القدرة الكاسبة لا المؤثّرة هذا (و)بعد ذلك الجعل مذهب أبي منصور (الماتريدي على مذهبه) أي الأشعري (نزّله) ظنّاً منـه أنّ الماتريـدي، وإن أثبت القدرة المؤثّرة للعبد، إلّا

والماتريديّ على مذهبه	نزّله، وبَعضهم مِنْ عِنِدِهِ
الاتحاد ادّعى في المسألة	للمذهبين كلّها من بلبله
ناشئة عن قلة التتبع	لقولهم وعَدَمِ التطلّع
على امتياز بين ذا وذاكا	لشدة انغماضِهِ هناكا
وفقدِ تحرير أبي منصور	مذهَبُه لغاية النفور

==

أنّه يقول كالأشعري بأنّ الإرادة الجزئيّة مخلوقة له تعالىٰ كـالإرادة الكليّة وأنّ العبد مجبـور فيهمـا فـيرجع مذهبـه إلى مـذهب الأشـعري ولزمه ما لزمـه من الجـبر المحض (وبعض) آخـر منــ(هم من عنـده) وبحسب زعمه (الاتّحاد ادّعى في المسألة) أي مسألة خلـق الأعمـال (للمـذهبين) مـذهب الأشـعري ومـذهب الماتريـدي بـدون أن يجعـل مذهب الأشعري جبراً محضاً، كما أفـاد بعض المعلّقين على الحاشـية الخياليّة من أنّه قـال بعض المحقّقين إنّ مـذهب الأشـعري من كـون الإرادة الجزئيّة مخلوقة له تعالىٰ، وإن اشتهر عنه، لكن تحقيق مذهبه موافق لمذهب الماتريدية و(كلها) أي وكلّ تلـك المـزاعم (من بلبلـة) واضطراب للقلب (ناشئة عن) أمور منها (قلّة التّتبع لقولهم) أي قول الأشعري والماتريدي وأتباعهما في تحقيـق مـذهبيهما (و)منهـا (عـدم التّطلع على امتياز) وفرق (بين) مذهب (ذا) الإمام الأشـعري (وذاك) الإمام الماتريـدي وذلـك (لشـدة انغماضـه) أي خفـاء الامتيـاز الواقـع (هناكـا) بين المـذهبين (و)منهـا (فقـد تحريـر) وتهـذيب الإمـام (أبي منصور) الماتريدي لـ(مذهبه) وذلك أي وفقد تحريره له (لـ)أمور ثلاثة الأوّل (غايـة النّفـور) منـه (عن وصـمة) عيب (الخلاف) الحـادث منـه (للأسلاف) ي لآداب الأسلاف الأشـراف من الصّـحابة والتّـابعين ومن يليهم رضـي اللـه عنهم أجمعين التّـاركين للخـوض في مسـألة خلـق الأعمال (و)الثّاني غاية النّفور عن (خطر الوقوع في

عن وصمة الخلاف للأسلاف	وخطر الوقوع في الأطراف
وليس في ذاك له منْ حاجة	للبعد عن أهل الهوى والبدعة
فما اعتنى قَطُّ به جنابُهُ	لأجل ذا تشعَّبْت أَصحابُهُ
والأشعريُّ حاجَ للتحرير	لكونه بين أَظْهُر الكثير
مِنْ أهل الأهواء والاعتزال	ومبتلىً بالبحث والجدال

==

الأطراف) من وسط الصّراط المستقيم الذي سلكه الصّحابة ومن يليهم المشهود لهم من حضرة النّبي وكفى به شهيداً بأنّهم من خير القرون، والمخاطبون في الدّرجة الأولى بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّة وَسَطا﴾، وقوله: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾، (و)الثّالث أنّه (ليس في ذاك) أي للماتريدي (من حاجة للبعد) بالإضافة والنّسبة (عن أهل الهوى والبدعة) ولمّا كان الأمر كذا (فما اعتنى قط به) أي بتحريره (جنابه) و(لأجل ذا)ك المذكور من فقد تحرير أبي منصور (تشعّبت أصحابه) في بيان ما هو مذهبه في مسألة خلق الأعمال فذهب أكثرهم إلى أنّ مذهبه عين ما روي بعده من مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني، وكثير منهم إلى أنّه عين مذهب الأستاذ أبي إسحاق الأسفراني وقليل إلى أنّه عين مذهب الإمام الأشعري على ما ذكرناه سابقاً (و)أما الإمام أبو الحسن (الأشعري) فقد (حاج) حاجة شديدة (للتّحرير) أي تحرير مذهبه (لكونه) واقعاً (بين أظهر الكثير من أهل) البدع و(الأهواء) ولا سيّما أهل (الاعتزال ومبتلى بالبحث والجدال) معهم بالتي هي أحسن لإرشادهم إلى الطّريق الأقوم (و)مبتلى (بالمناظرة والإبطال لمذهب الكلّ) منهم ممّن ثبت على الضّلال لئلّا يغترّ به الجهّال وضعفاء العقول من الرّجال (بكل) وضع و(حال فحرّر المذهب) الذي ارتضاه (واستدل) عليه وقواه (وبين أصحابه قد تجلّى) تجلّى البدر في

وبالمناظرة والإبطال	لمذهب الكلِّ بكل حال،
فحرّر المذهبَ واستدلا	وبين أصحابه قد تجلّى
تواترا القدر المشترك	منه وذا لمقتفيه مدرك

===

دجاه بطريق نقلهم (تواترا القدر المشترك) بين رواياتهم المختلفة (منه وذا) المذكور (لمقتفيه) أي لأتباعه (مدرك) معلوم نقل من ترجمة حاله رضي الله عنه أنّه ولد بالبصرة وبعد وفاة والده تزوّجت أمه بأبي علي الجبائي من كبار علماء الاعتزال فربّى الأشعري وعلّمه الكلام، ولمّا وقعت حادثة السّؤال والجواب المشهورة بينهما وبهت الجبائي ترك الإمام مذهبه وانتهج منهج السُنَّة السنيَّة وأوضح الأصول الاعتقادية ونشرها وأيدّها على ما درج عليه السّلف الصّالحون فصار أسوة ونبراساً لعالم الإسلام، ثم رحل إلى بغداد وأقام على إرشاد العباد وناظر المبتدعة وأرباب العناد والفساد، وألف كتباً قيّمة تدعو إلى الحقّ وطريق الرّشاد، وآخرها كتاب الإبانة في أصول الدّيانة وعليه التّعويل في مذهب الأشعري واعتذر فيه وقال: لولا الاضطرار بسبب منازعة المبتدعة وجدالهم لما تكلّمت بشيء من تلك الدلائل والبراهين والتأويلات، وصرّح فيها بأنّ مذهبه في المتشابهات التّفويض مثل السّلف لكن المبتدعة ألجأوه إلى التّأويل.

وإذا علمت ذلك علمت أنّ الإمام أبا منصور الماتريدي رضي الله عنه إنّما ترك تحرير مذهبه للوجوه المذكورة، لا لأنّ التّحرير فيه خلل وتقصير فإنّ الدّعوة إلى الحقّ والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر والذّود عن حوزة الدّين المبين وعن شرف الإسلام والمسلمين واجب عيناً على بعض، وكفاية على آخرين، ومندوب للعامّة من أهل الدين؛ وقال تعالى: ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ الآية، وفسّروا الحكمة

وحين ما قد شاع الاعتزال والرفضُ والبِدَعُ والجدال
فالماتريدية في التدوين والبحث والتحرير والتبيين
إلى سياق الأشعري رجعوا فدفعوا أهل الهوى ومنعوا

===

بالبراهين السّاطعة والموعظة بالخطابيّة المقبولة اللّامعة والجدل بالإلزاميّات المقنعة القاطعة لدابر المجادلين (وحين ما قد شاع) مذهب (الاعتزال والرّفض) من الذين رفضوا الاعتراف بخلافة الخلفاء الثّلاثة الرّاشدين قبل سيّدنا علي (رضي الله عنهم) (و)شاع (البدع والجدال) بين أهل البدع والأهواء (فا)لائمّة السّادة (الماتريدية في التّدوين) للكتب والرّسائل المهمّة (والبحث) والمناظرة مع أهل الكفر والابتداع من الأجانب أو آحاد الأمّة (و)في (التّحرير) لمذهب إمامهم النحرير (والتبيين) لمجمل ما أبقاه بين الطالبين كلّهم (إلى سياق) الإمام أبي الحسن (الأشعري) في ذلك (رجعوا ودفعوا أهل الهوى) من النّاس (ومنعو)هم عن إضلال الغير بالشّبه والوسواس، حيث علموا أنّ السّكوت عن المنكر للمقتدر رذيلة والصّمود في وجهه للمتبصّر فضيلة. ونحن نسأل الله من فضله أن يثبّتنا على نهج إمامنا في الاعتقاد الشّيخ أبي الحسن الأشعري وقدوتنا في الفروع الإمام الشّافعي ويوفقنا على نشر أحكام الدّين وإفادة الطّالبين وإرشاد المسلمين ومدافعة المعاندين ويميتنا على محبّة الصحابة والتّابعين. والأولياء الصالحين المخلصين في دين الله والمتّبعين سُنَنَ رسول الله وأن يحشرنا في زمرتهم آمين.

علاوة

فلنَشْرعَنْ في حاصلِ الكلام	وخالصِ التحرير للمقام
اعلم هداك خالقُ البريَة	عندهم الإرادة الجزئية،
وهي التي عرفت غير مرّة	وعندهم بالكسب قد سميت،
باختيار العبد عنه تصدر	وذي لقدرته أيضاً أثر

===

(علاوة)

لتحقيـق المـذهبين وتزييـف مـا وقـع فيـه الخطـأ من الأقـوال في بيانهما

(فلنشـرعن) بالجـدّ (في حاصـل الكلام) المـرويّ من كـل إمـام (و)في (خالص التّحرير للمقام) أي خلاصـته فالإضـافة كفصّ الخـاتم، أو في التّحرير الخالص عن الكدر فالإضافة كحصول الصّورة إذا كـان العلم كيفاً (فاعلم هداك) الله (خالق البريّة) لما فيه الحكمة والمزيـة وفي ذكر الخالق وإضافته إلى البريّة لطافة عليّـة جليّـة (عنـدهم) أي عند العلماء الماتريدية ووجه نسبة غالب الإيحاث إلى الماتريدية دون الماتريدي نفسه هو أنّ الماتريدي لم يحرر مذهبه وإنّما حررّه أتباعـه كما هو المشـهور ويـذكره في مـا يـأتي (الإرادة الجزئيّـة، وهي الـتي عـرفت غـير مـرّة) في مـا ذكرنـاه قبـل (وعنـدهم) أي الماتريديـة (بالكسب قد سمّيت) كما هو المشـهور. والتّحقيـق أنّـه عنـدهم ليس الإرادة الجزئيّة فقـط بـل هـو صـرف العبـد قدرتـه وإرادتـه معـاً إلى الفعل، فصرفهما نحوه كسب، وإيجـاد اللـه تعـالىٰ الفعـل عقب ذلـك الصّـرف خلـق، والمقـدور الواحـد داخـل تحت قـدرتين لكن بجهـتين مختلفتين، فهو مقدوره

إذ هُمْ، مع النفي عن العباد	صفة الاختراع والإيجاد،
ومَعَ إجماع المحققينا	منهم عليه، والمدققينا،
قد جوّزوا أنْ كان للعبد صفة	من قدرة كان بها مختلفة

===

تعالىٰ بجهة الإيجـاد ومقـدور للعبـد بجهـة الكسـب وقولـه السّـابق «الإرادة الجزئيّة» مبتدأ وخبره قوله هنا (باختيـار العبـد عنـه) أي عن العبد (تصدر) وما أورده عليه من أنّه على تقدير صـدور الكسـب من العبد باختياره يلزم أنّ يكون للاختيار اختيار لأنّ الإرادة الجزئيّـة الـتي هي عبـارة عن صـرف الإرادة الكليّـة هي نفس الاختيـار، فيـدور أو يتسلسل، فمدفوع بأنّ الشّيء إذا كان مقصوداً بالأصـالة كالفعـل فلا بدّ للفاعل من اختيارٍ مغاير لـذلك المقصـود سـابق عليـه بالضّـرورة. وأمّا إذا كان مقصوداً للغير كالاختيار في ما نحن فيه فإنّه إنّمـا يقصـد للتّوجه إلى الفعل فلا يلزم أن يكون له اختيار سابق عليـه بـل يكـون اختيـار الفعـلِ المقصـود اختيـاراً لنفسـه ولا يتعلّـق بـه إيجـاد وخلـق لوقوعه ضمناً كمـا يشـهد لـه الوجـدان ذكـره المحقّـق الـبركوي في شرح الطّريقة المحمّديّة، وهذا الذي ذكره ذلك المحقّق هو بمعنى ما اشتهر أنّ اختيار الاختيار عين الاختيار. هذا. ومنهم من أجـاب باختيـار لزوم التّسلسل وقال إنّ التسلسل في الأمور الاعتبارية ليس بمحـال وقد تقدّم الكلام على هذا في بحث صفة الإرادة.

(وذي) الإرادة الجزئيّة التي هي صـرف الإرادة الكليّـة ومن الأمـور الاعتبارية (لقدرته) أي لقـدرة العبـد (أيضـاً) أي كمـا أنّهـا تصـدر عنـه (أثر) والحاصل أنّها تصدر عن العبد وأثـر لقدرتـه ولمّـا كـان في هـذا خفاءً لشهرة أنْ لا إيجاد من العبد عند أهل السُنَّة فكيف تـؤثّر قدرتـه في تلك الإرادة أزال ذلك بقولـه: (إذ هم) أي الماتريديـة (مـع النّفي) منهم (عن العبـاد صـفة الاخـتراع والإيجـاد) والخلـق والإبـداع لشّـيء (ومع إجماع المحقّقينا منهم) أي

إضافة ونسبة بحيث لا يُفضي إلى وجود أمر أصلا

شرط كما عرفته في أو سبب عادي لخلق الخالق

===================================
==================

من الماتريدية (عليه) أي على ذلك النّفي (و)إجماع (المدقّقين قد جوّزوا أن) مصدريّة (كان للعبد صفة، من قدرة) بيان الصّفة أي أنّهم قد جوّزوا أن يكون للعبد صفة قدرة (كان بها) أي بسببها (مختلفة إضافة ونسبة) والمراد بالإضافة النّسبة مطلقاً لا النّسبة المتكرّرة في التّعقّل مثل الأبوّة والبنوّة، وكأنّه لإفادة ذلك عطف عليها النّسبة وذلك ككون فعله طاعة أو معصية فإنّه إنّما يحصل بسبب تعلّق قدرة العبد بالفعل، وإلّا فالفعل من حيث إنّه مخلوق لله تعالىٰ لا يوصف بشيء من ذلك (بحيث لا يفضي) وجود صفة القدرة المذكورة (إلى وجود أمر) حقيقي عيني في الخارج (أصلاً) لا بالاستقلال كما عليه أهل الاعتزال ولا بالانضمام مع قدرة الباري كما عليه الأستاذ؛ فظهر أن قوله: «المحقّقين والمدقّقين» احتراز عن المنزلين لمذهب الماتريدي على مذهب الأستاذ، وكذا عن المحقق ابن الهمام حيث قال: إنّ العزم المصمّم أمر موجود وهو أثر لقدرة العبد كما مرّ قبل، وإذا جمع محقّقوهم على تأثير قدرة العبد في الإضافات والأوصاف الاعتبارية فلا يلزمهم القول بكون العبد موجداً وخالقاً لبعض الموجودات ولا تأثير قدرته فيها كما أفاده صدر الشّريعة في التّوضيح، وقال إن مشايخنا ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتّكوين فلا خالق ولا مكوّن إلّا الله. لكن يقولون إنّ للعبد قدرة ما على وجه لا يلزم منه أمر حقيقي لم يكن بل إنّما يتحقّق بقدرته النّسب والإضافات كتعيين أحد المتساويين وترجيحه. وكذا أفاده المولى حسن الچلبي في حاشيته على شرح المواقف، وقوله: «شرط» معطوف بالعاطف المحذوف على قوله: «تصدر» أي وتلك الإرادة الجزئيّة (شرط كما عرفته في السّابق أو سبب عادي لخلق الخالق) والسّبب وصف وجودي يدور عليه

تعلقت بالوصف للافعال ككونها طاعة ذي الجلال

ووصفُها كالأثر المقدم أيضاً هو اعتباري وعدمي

====================================
==================

أمر وجوداً أو عدماً، وهو عقلي كالنظر للعلم عند الإمام الرّازي وشرعي كالتكلّم بصيغة الإعتاق للعتق وعادي كالنّار للإحراق، ولغوي كالأسباب الدّاخلة في حيّز حرف التّعليل، والشّرط أمر وجوديّاً كان أو عدميّاً يدور على عدمه العدم وهو أيضاً عقلي كالحياة للعلم وشرعي كالطّهّارة للصّلاة وعادي كالسّلّم للصعود، ولغوي كالشّروط الدّاخلة في حيز حرف الشّرط يعني أنّ الله تعالىٰ جعل تلك الإرادة الصّادرة من العبد شرطاً أو سبباً عاديّاً لخلقه تعالىٰ، فلا يخلق الفعل في العباد بدون ذلك الشّرط إلّا بطريق خرق العادة كالمعجزة لنبي والكرامة لولي فلا يوجد أفعال العباد بمجرد اختياراتهم حتى يلزم التّفويض ولا بمحض إرادته تعالىٰ حتى يلزم الجبر، بل بإرادته تعالىٰ لكن بشرط تعلق اختيار العبد أعني صرف قدرته وإرادته إلى العمل وليس هذا الاختيار من العبد شرطاً أو سبباً عقليّاً لخلقه تعالىٰ الفعل لكونه تعالىٰ قادراً على إيجاده في العبد بدون توقّفه على مثل هذا الشّرط. هذا. ومما ينبغي أن يعلم أنّ قدرة العبد لمّا كانت مؤثّرة عند الماتريدي على الوجه الذي حقّقه صح التّعبير عنها بالشّرط وبالسّبب في سياق بيان مذهبه وأمّا الأشعري فلمّا لم يقل بتأثيرها لم يصح التعبير عنها في بيان مذهبه إلّا بالشرط فليحفظ.

ثمّ استأنف لبيان ما يحصل بالإرادة الجزئيّة فقال: (تعلّقت) أي تلك (الإرادة بالوصف للأفعال ككونها طاعة) أو معصية (ذي الجلال) كلطم اليتيم إن أراد به تأديبه فهو طاعة أو تأنيبه فهو معصية لا بذواتها لأنّها بخلق الله تعالىٰ فقط (ووصفها) أي الأفعال (كا)لصرف الذي هو (الأثر) لقدرة العبد (المقدم) ذكره (أيضاً هو) أمر (اعتباريٌ وعدمي) أي معدوم في الخارج لأنّ

فتا الإرادة أَثرٌ للقدرة	ووصفُها أثرُ تا الإرادةِ
وإن ذا من قدرة العبد جرى	إذ أثرُ الأثرِ كانَ أثرا
وجاز بالتحقيق عند العقلا	توقف الأمر الوجودي على
ما هو كان عدمياً فاندفع	ما هاهنا من اعتراضات تقع

==

كونهـا طاعـة أو معصـية إضـافة كالصّـرف وقـد تقـرّر أن لا وجـود لشيء من الإضافات إلّا الأكوان الأربعة (فتا)ك (الإرادة) الجزئيّـة هـو صرف الإرادة الكلّية (أثر للقـدرة) الحادثـة الحاصـلة للعبـد وإن كـان نفس صفة الإرادة الكلّية وقدرته أثراً لقدرة الله تعالىٰ (ووصـفها) أي ووصف الأفعال (أثـر تـا)ك (الإرادة) الجزئيّـة (و)بهـذا تـبيّن (أن ذا)ك الوصف (من قدرة العبـد جـرى) إلى مجـال التّحقـق في نفس الأمـر حيث حصل هنا قياس مساواة تقريره أنّ الوصف أثر الإرادة والإرادة أثـر القـدرة أنتج لذاتـه أنّ الوصـف أثـرُ أثـرٍ للقـدرة وأنتج أيضـاً أنّ الوصف أثر القدرة بواسطة صدق المقدّمة الأجنبيّة (إذ) صـدق قولنـا (أثر الأثر كان أثراً) فنضمّه كـبرى إلى النتيجـة الأولى صـغرى ونقـول وصف الفعـل أثـر أثـر القـدرة وأثـر أثـر القـدرة أثـر القـدرة أنتج أنّ الوصف أثر القدرة.

ولمّا كـان هنـا مظنّـة أن يقـال كيـف يحصـل الفعـل الموجـود في الخارج بالإرادة الجزئيّة الـتي هي إضـافة ومعدومـة فيـه قـال لدفعـه (وجاز بالتّحقيق عند العقلاء توقف الأمـر الوجـودي على مـا هـو كـان عدميّاً) من الأسباب والشّروط كما تقرّر في محلّه (فاندفع مـا هاهنـا من اعتراضات تقع) ومن تعليقاته هنـا مـا نصّـه: أحـدها كيـف يـترتّب الأمر الموجود في الخارج على غير الموجود فيه. والثّـاني أنّ قـولهم أثر القدرة هـو العـزم المصـمّم المعبّـر عنـه بـالإرادة الجزئيّـة ينـافي قـولهم هـو كـون الفعـل طاعـةً أو معصـية. والثّـالث أنّ معـنى كـون القدرة

وبعضهم في ما رأيناه زعم	أنه لا يصلح عنده العدم
لأن يكون أثراً للقدرة	منشأ ذاك عدم التفرقة
إذ كان بين حادث وأزلي	وأمرٍ اعتبارِيٍ فرقٌ جلي

==

مـؤثّرة عنـدهم إن كـان أنّهـا من الشّـروط العاديّـة مثلاً فهـو عين مذهب الأشعري، أو أنّهـا مـؤثّرة بالإيجـاد في أصـل الفعـل فهـو عين مذهب الاعتزال إن أريد التّأثير بالاستقلال، وعائد إلى مذهب الأسـتاذ إن أريـد على جهـة الإعانـة والإسـعاد، ومن هـذا نشـأ بعض الأقاويـل الباطلة السّالفة، ووجه الاندفاع أنّه لا تأثير لها في أصـل الفعـل كمـا عنـد المعتزلـة والأسـتاذ، ومـؤثّرة في أمـرين اعتبـاريين همـا الإرادة ووصف الفعـل بالطّاعـة والمعصـية بخلاف مـذهب الأشـعري فإنّـه لا تأثير لها عنده حتى فيهما. انتهى.

(وبعضهم في ما رأيناه زعم) بطلان الدعويين اللّتين أولاهمـا كـون الإرادة الجزئيّة أثراً لقدرة العبد، وثانيتهما دعوى كـون وصـف الفعـل أثراً لهـا وعارضـهما بـدليل من الشـكل الأوّل طـوى النّـاظم صـغراه وأشار إلى كبراه بقولـه: (أنّـه لا يصـلح عنـده العـدم لأن يكـون أثـراً للقـدرة) وتقريـره كـل مِنَ الإرادة الجزئيّـة والوصـف المـذكور أمـر عدمي غير موجود في الخارج، ولا شيء من العدمي بأثر للقـدرة فلا شيء منهما بأثر لها. أمّا الصّغرى فمن المسلّمات عند المدّعى، وأمّا الكبرى فتثبت بقياس من الشّكل الثّـاني تقريـره لا شـيء من العـدم بمخرج إلى الوجود وكل ما هو أثر للقدرة مخـرج إليـه، أمـا الصّـغرى فبالبداهـة وأمّـا الكـبرى فلأنّـه لا معـنى لتـأثير القـدرة في شـيء إلّا إخراجــه إلى الوجــود،. هــذا. ولا يخفى أنّ كــبرى دليــل المعارضــة ممنوعة على الإطلاق كيف وإنّما يصح ذلك في ما إذا كان العـدم من الأعدام الأزليّة لا من الأعدام الحادثة أو من الأمور الاعتبارية و(منشـأ ذلك) الزّعم الفاسد

والحصر للتأثير في الإخراج إلى الوجود ناقص المزاج
إذ من معانيه، وأنت تدري، إخراجُه الشيء لنفس الأمر

==

(عدم التفرقة) من الزّاعم بينهما وذلك باطل (إذ كان بين عدم حادث وأزلي وأمر اعتباري) أي بين العدم الأزلي من جهة وبين العدم الحادث والأمر الاعتباري كما في ما نحن فيه (فرق جلي) لا يخفى على ذي بصيرة. قال في تعليقاته هنا: فإنّ الأولى لا تصير أثر القدرة، وفي جواز تعلّق الإرادة بها كلام وهو أنّه لا شكّ في كون الأعدام الحادثة بعد الوجود مرادة، وإنّما الكلام في أعدام الحوادث وهي أزليّة فقال الجمهور لا تتعلّق بها الإرادة لأنّ أثرها حادث هذا خلف. فمعنى كونها مرادة، على ما وقع في مواقع من كتب أهل السُنَّة ونصّ عليه السّعد في شرح العقائد، أنّ الإرادة تعلّقت بعدم إزالتها أو ببقائها حيث لم تتعلّق بنقائضها التي هي الوجودات المتقابلة لها؛ إذ تعلّقها علّة لوجود الممكن فعدمه عدم العلّة وهو علّة العدم وأمّا على قول الآمدي من جواز تقدّم القصد على المقصود بالذات كتقدّم الإيجاد على الوجود فهي مرادة مع أزليّتها إذ لا يلزم عليه حدوث أثر الإرادة لكنّه مبني على أصل فلسفي كما نبّه عليه في شرح المقاصد، فلا تغترّ بارتضاء العضد والسّيد والخيالي رحمهم الله تعالىٰ والله أعلم بالصواب. وإن الأخيرتين لا خلاف في جواز صيرورتهما أثري القدرة كالحوادث الموجودة، والمنكر لهذا معذور لعدم إطلاعه بشرط أن لا ينازع فيه. انتهى. فإن أراد بالعدمي في الكبرى العدم الأزلي فهي مسلّمة ولكنّها غير مفيدة إذ ليست الإرادة الجزئيّة ووصف الفعل المذكور من ذلك العدم بل من العدمي بمعنى الأمر الاعتباري المعدوم في الخارج (و)إن أراد به الأمر الاعتباري المعدوم فيه فهي ممنوعة بمنع كبرى دليلها فإنّ (الحصر للتأثير) أي تأثير القدرة (في الإخراج) للمعدوم (إلى الوجود) الخارجي (ناقص المزاج) عن الاعتدال

إعدامُه إفاضة الوجود	عليه إن خِفتَ من الورود
لما مضى فقلتَ هلاّ لزما	ما كنتَ عنه نافراً منهزما
وايّ فرق بين ذا التأثير	وما قد أنكرت على التّحريرِ؟

==

فليس بمسلّم عند أولي الكمال، وأتى بسند في صورة الدّليل عليه بقوله: (إذ من معانيه، وأنت تدري) إنْ لم تكابر إزاء حقيقة الأمر (إخراجه الشّيء) من العدم المطلق (لنفس الأمر) من غير إفاضة الوجود العيني عليه كما في ما نحن فيه؛ فإنّ تلك الإرادة الجزئيّة في عالم العدم المحض وبعد التصوّر من العبد والشّوق الجزئي تحصل بقدرته عندهم وتخرج منه إلى نفس الأمر. ومنها (إعدامه) أي جعله معدوماً فيها كما في إعدام حادث من الحوادث فإنّ الحاصل من التأثير هنا ليس الانعدام في نفس الأمر بعد الوجود. ومنها (إفاضة الوجود عليه) كما إذا خلق الله عيناً وأخرجه إلى الأعيان فإذا أخرج الله شيئاً إلى الوجود ثم أعدمه فيه فقد أوجد حدوثه بالمعنى الأول حيث أبرزه إلى نفس الأمر بعد العدم المحض، وأوجد عدمه بالمعنى الثّاني حيث أعدم ذلك الموجود وأوجد هويّته بالمعنى الثّالث حيث أفاضَ الوجود عليها والإرادة والوصف المذكوران وإن لم يقبلا الإيجاد بالمعنى الثّالث لأنّهما ليسا من الموجودات العينيّة، ولا بالمعنى الثّاني إذ ليس مناسباً هنا، لكنّهما يقبلانه بالمعنى الأوّل و(إن خفت) أيّها المعارض (من الورود لما مضى) من القدح المتوجّه إلى المحقّق الكمال إذ قال بتأثير العبد في العزم وإنّ العزم أمر موجود (فقلت) مستفسراً عني على وجه القدح (هلّا لزما عليك) أيّها المدّعي لتأثير العبد في الإرادة الجزئيّة ووصف الفعل (ما) فاعل لزما أي الفساد الذي (كنت) أنت (عنه نافراً) كلّ النّفور و(منهزماً) وذلك من الشّركة في التّأثير بين العبد القصير والمعبود القدير بسبب تأثيره في الإرادة الجزئيّة

فقلتُ بين ذين فرق أكمل — بالعقل والنقل، فأما الأوّل

لأنّ تا الإفاضة، لا تمار، — أَتمُّ من تَفرُّعِ اعْتباري

وأَبْلغُ، بل لا تجدن بينها — تناسبا، ومن هنا ربّ السّما

ترتيب استحقاقهِ ليُعْبدا — من بين الأفعال على الخلق بدا

في عدّة مِن آية القرآن — مذكورة فيه. وأمّا الثاني

==

(وأيّ فرق بين ذا التّأثير) المذكور قريباً وهو التّأثير في الإرادة الجزئيّة ووصف الفعل الذي تقول به (و)بين (ما قد أنكرت على) الإمام (التّحرير) الكمال ابن الهمام في قوله بتأثير العبد في العزم بناءً على أنّه موجود (فقلت) أنا (بين ذين) التّأثيرين (فرق) هو (أكمل) الفروق حيث ثبت (بـ)كل من دليل (العقل والنقل؛ فأمّا) الفرق (الأوّل) وهو الثّابت بدليل العقل فهو ما استدلّ عليه بقوله: (لأن تا)ك (الإفاضة) للوجود على الشّيء التي ادعاها الكمال (لا تمار) في أنّها (أتم من تفرع) أمر (اعتباري) كالإرادة الجزئيّة ووصف الفعل الاعتباريين (وَأبلغ) منه فإنّه إذا كان العزم المصمّم أمراً موجوداً فقد حدث موجود عيني بتأثير قدرة العبد، وأمّا على قول الماتريدية فإنّما تفرّع عليه أمر اعتباري غير عيني (بل لا تجدنّ بينهما) أي بين الإفاضة والتفرّع (تناسباً) إلّا بالمباينة (ومن) أجل ما (هنا) من كون الأولى أتّم وأبلغ من الثّاني وعدم التّناسب بينهما بغير المباينة (ربّ السماء) مبتدأ أول (ترتيب) مبتدأ ثانٍ مضاف إلى (استحقاقه) وتعلق به قوله: (ليعبدا) من الجنّ والإنس (من بين الأفعال) الكثيرة الجليلة الصّادرة منه تعالىٰ (على) فعل (الخلق) والإيجاد (بداً) خبر للمبتدأ الثّاني والمجموع خبر للمبتدأ الأوّل فقال: (في عدة من آية القرآن مذكورة فيه) صراحة لا مستفادة منه ضمناً فقال: ﴿اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، إلى غير ذلك (وأمّا الثّاني)

فثابتٌ لأنّه عزّ علا	مكرراً تراه أطلَقَ على
جنابه المبدىء لكلِّ فيءٍ	انّه خالقٌ لكلِّ شيءِ
وعند من طريقه الرشاد	الخلق معناه هو الإيجاد
والشيء الموجودُ. ثم قالوا	والاعتباريّ كذاك الحال
ليسا بموجودين وهو قد ظهر	فجعلهم وجود الأفعال أثر

===

أي وأمّا الفرق بينهما بالدّليل النّقلي (فثابت) ممّا أفاده بقوله: (لأنّه عزّ) اسمه (وعلا) ذاته مكرّراً (تراه أطلق على جنابه المبدىء لكل فيءٍ) أي الذي بالنسبة إليه كالفيء أي الظّل بالنسبة إلى الظّليل بداهة أنّ الوجود الحقّ عين وواجب بالذّات، وما سواه غير وممكن خاص ومستفاد منه. ومفعول «أطلق» (أنّه خالق لكل شيء، و)الحال أنّه (عند من طريقه الرّشاد) والوصول إلى الحقّ وهم أهل السُنَّة أنّ (الخلق معناه هو الإيجاد) وهو إفاضة الوجود مجرّداً عن كلّ ملاحظة إذا لم يراع فيه المناسبة مع المعنى اللّغوي أو مراعى فيه التّقدير إذا روعي فيه ذلك فإنّ الخلق لغة التّقدير كما جاء بذلك المعنى في عدة آيات منها قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ (والشّيء) هو (الموجود) وهو في الأصل مصدر شاء أطلق تارة بمعنى الشّائي اسم فاعل كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ وبمعنى المشيء اسم مفعول أخرى أي المشيء وجوده وعليه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ واحترز بالظّرف عن عرف غيرهم على أنّ الشّيء بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه (ثم قالوا أيّ) أولئك الرّشداء (و)الأمر (الاعتباري) المعدوم في الخارج كالإرادة الجزئيّة ووصف الفعل عند الماتريدية و(كذلك الحال) الذي هو واسطة بينه وبين الموجود عند من قال به (ليسا بموجودين) في الخارج فلا يكونان متعلّقي التّأثير بمعنى إفاضة الوجود (وهو قد ظهر)

قدرتهم صَدْمُ نصوص الباري	خلافَ حالٍ وأمْرٍ اعتباري
وبالذي سبق من غير أذى	يندفعُ استعظامُ بعضهم كذا
مطلقُ تأثير لوصف القدرة	لأنه من عدم التفرقة

==

عند أهل الفكر والأثر (فجعلهم) أي الكمال ومن يتّحد معه في المقل (وجود الأفعال) الاختيارية (أثر قدرتهم) الحادثة فيه (صدم نصوص الباري) تعالىٰ على خلافه حال كونه (خلاف) إسناد التّأثير في (حال وأمر اعتباري) إليها فليس فيه مصادمة شيء من النّصوص الدّالة على أنّ الله خالق كل شيء، بل فيه موافقة لها من حيث أعلنت ارتباطاً إيقاعيّاً للعباد بأفعالهم بحيث يكون منشأً للتكليف بالأحكام ومداراً للثّواب والعقاب في عدّة من الآيات البيّنات كقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾، ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ﴾ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ إلى غير ذلك ولمّا لم يكن ذلك الارتباط الإيقاعي بإيجاد عين من الأعيان بقاطع الحجّة وساطع البرهان تعيّن أن يكون بإفادة تلك الأمور الاعتبارية كالإرادة ووصف الأفعال من الطّاعة والعصيان هذا (وبـ)بيان ذلك الفرق الحقّ بين التّأثير والخلق (الذي سبق) وفهم لوضوحه (من غير) تعب و(أذى يندفع استعظام بعضهم كذا)ك الاستعظام لتأثير القدرة الحادثة بالخلق والإيجاد، أو كما يندفع به لزوم الشّركة على ما تحققه (مطلق تأثير لوصف القدرة) ولو كان بإفادة الأمر الاعتباري وذلك (لأنّه) أي استعظامه نشأ (من عدم التّفرقة) منه بين تأثيرها بمعنى الإيجاد وتأثيرها بمعنى إخراج الشّيء إلى نفس الأمر كما فيما نحن فيه وتفريعه عليه. هذا ما تعلّق بالكسب عند الماتريدي رحمه الله تعالىٰ.

(الكسب عند الأشعري)

والكسبُ عند شيخنا أبي الحسن	جَزاهُ ربُّنا الجزاءَ الأحسن
هو مقارنة وصفِ القدرة	مستصحباً لصفة الإرادة
من طرف العباد بالمقدور	بشرطه المقرر المذكور
لدى مَن استيقظَ للتحرير	وهو شرطُ عدمِ التأثير
أي عدم التأثير بالإيجاد	كما به المواقفُ ينادي

==

(الكسب عند الأشعري)

(و)أمّا (الكسب عند شيخنا) وإمامنا في أصول الدّين (أبي الحسن) الأشعري رضي الله عنه (وجزاه ربنا الجزاء الأحسن) فـ(هو) عبارة عن (مقارنة وصف القدرة) الحادثة الحاصلة للعبد (مستصحباً لصفة الإرادة) الكائنة من طرف العباد اضطراراً بالفعل المقدور في الجملة كما يأتي (بشرطه المقرر المذكور، لدى من استيقظ للتحرير، وهو شرط عدم التّأثير، أي عدم التّأثير) لقدرة العبد المقارنة مع إرادته للفعل (بالإيجاد) وعدم مدخلّيته فيه سوى كونه محلًّا له (كما به المواقف) وغيره (ينادي) وفي شرح الخربوتي: قال المولى يوسف العتاقي في حاشية شرح الهداية للميبدي: أنّ هذا على تقرير السّيد السّند قدس سرُّه، وأمّا على تقرير السّعد العلّامة فللعبد مدخل ما في وجود الفعل مع نفي التّأثير عنه. هذا. واعترض الفاضل العرياني في شرح النونيّة الخضريّة على التّقرير الأوّل بأنّ هذا مخالف لما قالوا من أنّ الأشعري قائل في عامّة كتبه بأنّ معنى الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة، فمن وقع منه

تكون شرطاً عادياً مشهورا	لخلقه، عزّ علا، المقدورا
وصرف قدرة العباد اتبع	صرف الإرادة زمانَ ما وقع
وهو عبارة عن الترجيح	لفعل أو تركٍ على الصّحيح
وذا لِذاتها كما يصيح	ذي صفةٌ من شأنها الترجيحُ

==

الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب انتهى. فإنّ هذا الكلام من الشّيخ الأشعري صريح في وقوع الفعل بقدرة محدثة والوقوع فرع التّأثير، غاية الأمر أنّه لم يطلق على العبد أنّه خالق أدباً على ما في قصد السّبيل. ويقول العبد الضّعيف أمدّه الله بلطفه اللّطيف إنّ ما يقتضيه التّقرير الأوّل أنْ لا يكون للعبد مدخل في وجود الفعل عند الأشعري، وهو لا ينافي مدخليّة قدرته وإرادته المخلوقتين له تعالىٰ باعتبار السببيّة العادية في تأثير القدرة القديمة عنده كما يفهم مما نقل عنه في عامّة كتبه على ما صرح بهذا المحقّق الكلنبوي في حاشية الشّرح الجلالي؛ فالاعتراض نشأ من خفاء الفرق بين المدخليّتين فتنبّه. وتلك المقارنة (تكون شرطاً عادّياً مشهوراً) بين العلماء (لخلقه، عزّ علا، المقدورا. وصرف قدرة العباد) نحو الفعل المقدور (اتبع صرف الإرادة) نحوه (زمان ما وقع) ذلك الصّرف المتبوع بلا فاصل مقطوع، لكن لا بمعنى أنّ الإرادة مؤثّرة في صرف القدرة إذ لا مؤثّر إلّا الله تعالىٰ ولأنّ الإرادة شأنها التّرجيح، بل بمعنى أن تعلق الإرادة يصير سبباً عاديّاً لأنّ يخلق الله تعالىٰ في العبد قدرة متعلّقة بالفعل، بحيث لو كانت مستقلّة في التّأثير لأوجد الفعل، وهذه المقدمة تنبيه على المغايرة بين الصّرفين المفهومين من قوله مقارنة قدرة العبد وإرادته بالمقدور، وبيان للترتيب الواقع بينهما بالتقدّم والتّأخر (وهو) أي ذلك الصّرف المتبوع (عبارة عن

فكرتُ في تحريره اللطيف فقُصَّ عن فائدة التكليف

ما هي؟ أنبئني بها، وبعده عن كشف معنى الاختيار

====================================
==================

الترجيح) للفعل أو التّرك على الصحيح (وذا)ك الصّرف (لذاتها) أي لذات الإرادة ومن مقتضاها (كما يصيح) به قولهم في تعريفها (ذي) أي تلك الإرادة (صفة من شأنها التّرجيح) فلا يرد أن ذلك الترجيح المتفرّع عليه تعلق القدرة وصرف الدّواعي إمّا أن يكون مخلوقاً لله تعالىٰ فالجبر باقٍ أو فعلاً للعبد فيكون العبد خالقاً لأفعاله.

وتوضيح ما ذكره على ما في حاشية المقدّمات الأربع من التّلويح للمحقّق السيالكوتي: أنّ الإرادة لا تعلّل بأنّها لِمَ تعلّقت بأحد الطّرفين دون الآخر، وفي بعض الأوقات دون آخر لأنّها مرجّحة لذاتها بمعنى أنّها ترجّح كل واحد من الضّدّين على سبيل البدل بلا داعٍ ومرجّح، وإلّا لم يبق فرق بين الإيجاب والاختيار انتهى. ولمّا استمع الخصم لتقرير الكسب عند الأشعري انتهض ثائراً عليه بإبداء أسئلة، قائلاً: أيّها المحرّر لكسبه (فكّرت في تحريره اللّطيف) لكن لي هنا إشكالات الأوّل أنّ مقتضى ذات الإرادة لا ينفكّ عنها، فكون تعلّق الإرادة بأحد الطّرفين من مقتضياتها يقتضي تعلّقها بأحد الطّرفين حتماً، ولو لم يكلّف العبد بذلك الطرف (فقصّ) لي (عن فائدة التّكليف ما هي؟) و(أنبئني بها) فمنشأ هذا الإشكال هو أنّ تعلّق الإرادة لذات الإرادة (وبعده) فلي إشكال ثانٍ هو أنّ مدار الكسب على ما قرّرته من أنّ صرف القدرة تابع لصرف الإرادة على تعلّق الإرادة الذي هو لازم لذات الإرادة، وإذا كان هذا الصّرف والتعلّق لازماً لذات الإرادة المخلوقة لله تعالىٰ بلا اختيار من العبد فقصّ لي (عن كشف معنى الاختيار عنده) وأنبئني به فإنّه حينئذٍ لا يبقى معنى محصّل لكون العبد مختاراً عند الأشعري، إذ لا دخل لاختياره في صرف القدرة حينئذٍ أصلاً وهو ظاهر، مع

وإِن ذا الفعل من البريّة	كيف يصير طاعة ومعصية؟
سلّمت كلّ مشكل لديكا	فَاصْغِ لما أَقصّه عليكا
إِنّ الإرادة كما تراهبا	تابعة العلم كمقتضاها
فإن درى الّعبدُ ذو الاكتسابِ	تكليفَه من ربنا الوهّاب

===

أنّ الأشعري قائل باختيار العبد، فمنشأ هذا الإشكال هو ما سبق بضميمة أنّ صرف القدرة تابع لصرف الإرادة.

(و)بعد ذلك فلي إشكال ثالث هو (أنّ) الكسب إذا كان عبارة عن مجرّد مقارنة القدرة والإرادة للمقدور المراد بغير إثبات صدور الإرادة الجزئيّة من العبد باختياره وتعلّقها بالفعل فـ(ذا)لك (الفعل) الظّاهر (من البرية) بمحض المحليّة (كيف يصير طاعة أو معصية) منه فإنّ مدارهما على أن يحدث العبد بقدرته واختياره عزماً مصمّماً به يصير الفعل أحدهما كما مرّ، فإذا لم يكن لقدرة العبد تأثير عند الأشعري لا في العزم ولا في الفعل ولا في وصفه فلا يصير الفعل طاعة أو معصية منه لخالقه الآمر النّاهي فمنشأ هذا الإشكال هو أنّ الكسب هو المقارنة الصّرفة السّابقة. هذا. وبعد أن ثار ثائر الخصم للجدال قام المحرّر لكسبه على ساق الجد كالأبطال وقال أيّها الخصم أصغيت أذني إليك و(سلّمت كل شكل لديكا، فاصغِ لما أقصّه عليك) لتندفع الإشكالات بالقصص البيّنات، أما جواب الإشكال الأوّل فهو أنّ فائدة التّكليف إذ ذاك أنّه قد يصير داعياً لتعلّق إرادة المكلّف وذلك بناءً على (أنّ الإرادة كما تراها تابعة العلم كمقتضاها) أي كما أنّ مقتضى الإرادة وهو التعلّق بأحد الطرفين تابع له؛ لأنّه تابع للإرادة والإرادة تابعة للعلم، وتابع التابع تابع (فإن درى العبد) المكلف (ذو الاكتساب تكليفه) أي كونه مكلّفاً (من ربّنا الوهّاب) لسلامة الأسباب (بطاعة الله) تعالىٰ بالامتثال

بطاعةِ الله والاجتنابِ	ووعدَه فضلاً على الأسباب
نظره لوجهه الكريم	وفوزه بالخلد في النعيم
يَجْعَلُه ذا العلم جداً ساعيا	له إلى الطاعة صار داعيا
كما يصير خطرة الشيطان	بعون أمر النّفس للإنسان
مع شهوة اللذائذ الفانيةِ	للعبد داعياً إلى المعصيَةِ
فكان بعد صورة الصيرورة	منشعباً تعلّقُ الإرادة
بأحد من طرفي مقدور	وذاك لانجذابها الضروري

==================================
==================

في المأمورات (والاجتناب) في المنهيّات (و)علم (وعده) تعالىٰ (فضلاً) لا وجوباً عليه أو عنه (على) مباشرته (الأسباب) بقدر الاستطاعة بأشياء أعلاها (نظره لوجهه الكريم و)دون ذلك (فوزه بالخلد) والأبديّة (في النّعيم، يجعله ذا العلمُ) جواب إذ أي يجعل ذلك العلم العبدَ بحيث يكون (جدّاً ساعياً) في ما يفيد و(له) أي للعبد (إلى الطاعة) لله بقدر الاستطاعة (صار) ذلك العلم (داعياً) بأمل الوصول إلى النّعيم الذي لا يَبيد وقوله: (كما يصير) تشبيه لكون التّكليف داعياً للعبد إلى الطّاعة بكون وساوس الشّيطان داعية له إلى المعصية حتى يظهر كون التّكليف داعياً إلى الطاعة فتتضح فائدة التّكليف، لأنّ الأشياء تنكشف بأضدادها أي كما تغيّر (خطرة الشّيطان) المسلط على القلب (بعون أمر النّفس) الأمّارة بالسّوء (للإنسان مع شهوة) الاستراحة والتفكّه بـ(اللذّائذ الفانية) وتقديمها على السّعادة الأبديّة الباقية (للعبد) صلة (داعياً) قدم عليه للوزن والاهتمام (إلى المعصية) باجتناب المأمورات واقتراب المنهيّات (فكان بعد صورة الصّيرورة) أي صيرورة العلم المعهود داعياً إلى الطّاعة وخطرة الشّيطان باعثة للمعصية (منشعباً) خبر كان واسمه (تعلق الإرادة بأحد من طرفي مقدور وذاك) الانشعاب (لانجذابها) أي

لأجل الأول لنحو الخَيْرِ	لأجل الآخر لنحو الضيَّرْ
كون إرادته بالإجبار	ليس يضرّنا كما في الباري

==================================
==================

انجذاب الإرادة والمراد بالانجذاب تعلّقها (الضّـروري) اللّازم لـذات الإرادة (لأجـل) الـدّاعي (الأوّل) وهـو العلم بالوعـد والوعيـد (لنحـو الخـير) في الـدّارين بالامتثـال للأوامـر والاجتنـاب للمنـاهي (ولأجـل الدّاعي (الآخر) من الشّيطان بمعونة النّفس الأمّارة (لنحو الضّير) أي الضّـرر والشّـر فيهمـا قـال المحقّـق السّـيالكوتي عليـه الرحمـة: والحاصـل أنّ اللـه تعـالىٰ خلـق في العبـد علمـاً إجماليـاً بالأفعـال الاختياريّة قبل صـدورها، وبحسـنها وقبحهـا وتـرتّب الثّـواب والعقـاب عليها مأخوذاً من لسان الشّـارع وخَلَـقَ فيـه إرادة تابعـة لـذلك العلم مرجّحة لبعضها، وقدرةً متعلّقـة بالفعـل تابعـة لتلـك الإرادة بحيث لـو كانت مستقلةً بالإيجاد لأوجـدها، فمـع العلم بالحسـن والقبح الـدّاعي إلى تعلّـق الإرادة إن تعلّقت إرادتـه بـالقبيح اسـتحقّ الـذّم باعتبـار المحلّية والعقاب بطريق جري العـادة، وإن تعلّقت بالحسـن اسـتحقّ المدح والثّواب كذلك؛ ولذا لـو فعـل قبيحـاً لم يعلم قبحـه لا يسـتحقّ الذّم والعقاب ولو تعلّقت إرادته بقـبيح وعـزم عليـه مـع العلم بقبحـه يستحقّ المؤاخذة وإن لم يخلق بعده. هذا.

وأمّا جواب الإشكال الثّاني والثّالث فهو أنّ (كون إرادتـه بالإجبـار) أي كون العبـد مجبـوراً في الإرادة ذاتـاً وتعلّقـاً (ليس يضـرّنا) بلـزوم الجبر المحض فإنّه لا يسـتلزم الجـبر في الأفعـال لكونهـا ناشـئة عن الإرادة، وإنّما يستلزم الجبر في الاختيـار وذلـك غـير مضـرّ (كمـا في الباري) تعالىٰ فإنّ إرادته ثابتة له بطريق الإيجاب مع أنّه فاعل مختار في جميع أفعالـه كمـا صـرّح بـه غـير واحـد من المحقّقين وذلـك هـو الجبر المتوسّط الـذي ارتضـاه الأشـعري لوقوعـه بين الجـبر المحض الذي عليه الجبريّة، وهو الجـبر في الاختيـار والعمـل لتـنزيلهم أفعـال العباد بمنزلة حركات الجماد وبين التّفويض المطلق الذي

مع أنه وضوحُ فرقِ بينِ	حركتي مرتعشٍ ذى شينِ
وَبَطشٍ ذي قوةٍ مختارٍ	محققٌ لوصف الاختيار
كفاك ذا فلتكن الكيفية	يجهلها السائِل. ثم القدرة
هي على المنتشر المشتهر	من مذهب الشيخ الإمام الأشعري

==

اختارته المعتزلـة. وأتى بجـواب ثـانٍ على الإشـكال الثّـاني علاوة بقوله: (مـع أنّـه) أي الشّـأن (وضـوح فـرق بين حركـتي مـرتعش ذي شين) بالسّقم واختلال المزاج (وبطِشٍ ذي قـوّة مختـار) في الحركـة والانتهاج (محقّق لـ)وجود (وصف الاختيار) في العبـاد. وتوضـيحه أنّـه لمّـا ثبت بالبرهـان أنّ اللـه هـو الخـالق المسـتعان وثبت بالضّـرورة الفرق بين حركتي البطش والارتعاش وأنّ للعبد مـدخلاً واختيـاراً في الأولى دون الثّانيــة ثبت أنّ لــه اختيــاراً و(كفــاك ذا)ك للخــروج عن مضيق الجبر المحض ونفي الاختيار لامساً (فلتكن الكيفيّة) أي كيفيّـة الاختيار وحقيقته (يجهلها السّائل) فإنّ لنا علماً قطعيّاً بوجود أشياء لا نعلم كنههــا. فتح اللــه علينــا أبــواب المعرفــة برحمتــه إنّــه أرحم الرّاحمين.

تحقيق تأثير القدرة عند الأشعري

(ثم) شرع في بحث آخر من مباحث مذهب الأشعري وهو أنّه بعـد كون (القدرة) الحادثة من العبد غـير مـؤثّرة بالفعـل عنـده فهـل هي مؤثّرة بالقوّة أو لا، وقال ثمّ أي بعدما علمت من معنى الكسب عنده ودفع ما ورد عليه القدرة الحادثة للعبـد (هي على) مـا هـو (المنتشـر المشتهر) بين العلماء (من مذهب الشّيخ الإمام الأشعري) رضي الله عنه (ليس لها التّـأثير بالفعـل ولا من شـأنها التّـأثير) فـإن قلت كيـف ذلك وقد عرفت القدرة بأنّها صفة تؤثّر وفق الإرادة. قلت أجاب عنــه المحقّقون بأنّ القدرة عنده قسمان مؤثّرة وكاسبة، والتّعريف

ليس لها التأثير بالفعل، ولا   من شأنها التأثير، لكن انجلى

كون التعلق لتاك القدرة   الْبادِ عن تعلّق الإرادة

الْبادِ عن ذاتِ ذهي الإرادة   شرطاً على طريق جري العادة

أو سبباً كذاك للتأثير   من قدرة الخالق ذي التقدير

فالفعل مبنياً على ما قرّرا   بقدرة الخالق عنه صَدر

تأثيرُ قدرة جناب المولى   سببُه قدرتُنا، ولولا

تعلقت قدرتُنا به لَما   خَلَقَ ربُّنا العليم ذا كما

==================================
====================

المارّ للأولى والتي ينفي عنها الأشعري التّأثير الثّانيـة. هـذا. ولمـا توهم من نفي التّأثير عنها مطلقاً أنّـه لا يكـون لهـا حينئـذٍ مـدخل في الفعل، وذلك خلاف البداهة كما أنّه خلاف القول بالكسـب دفـع ذلـك بإثبات مدخليّة لها فيـه باشـتراط خلـق اللـه تعـالىٰ للفعـل بـه عـادة وقال: (لكن انجلى) وانكشـف (كـون التّعلّـق لتـاك القـدرة البـادِ) أي الظّاهر ذلك التعلّق (عن تعلّق الإرادة. البـادِ) تعلّقهـا (عن ذات ذهي) الصّفة المسمّاة بـ(الإرادة) المخلوقـة لـه تعـالىٰ وخـبر الكـون قولـه: (شرطاً على طريق جري العـادة) كمـا هـو المشـهور عن الإمـام (أو سـبباً) عطـف على شـرطاً (كـذاك) أي على الطّريـق السـابق وهـذا خلاف المشـهور (للتّـأثير) الواقــع (من قــدرة الخــالق ذي التّقــدير، فالفعل) الحادث الناشىء ظاهراً من العبد (مبنيّـاً على مـا قـرّرا) من الاشتراط أو التّسبّب العـادي (بقـدرة) اللـه (الخـالق) تبـارك وتعـالىٰ (عنه) أي عن الخالق (صـدرا. تـأثير قـدرة جنـاب المـولى) جـلّ وعلا (سببه) العادي أو شرطه كذلك (قدرتنا، ولولا) أنّه (تعلّقت قـدرتنا بـه لما خلق ربّنا العليم ذا) الفعل (كما أنّ) الذّات (الـذي أثّـر بـالإحراق) للمواد الإحراقية (هو جناب الله) تعالىٰ (بالوفـاق) من علمـاء الآفـاق مع أنّه (لولا تمسّ النّار ذاك) الخشب

إنّ الّذي اثّر بالإحراق	هو جنابُ الله بالوفاق
لولا تمس النارُ ذاك المُحْرَقا	جنابُهُ ما كان ذاك أَحْرَقا
فاق عليها العبدُ بالزيادة	من صفة القدرةِ والإرادةِ
والعلم والتعليق بالمقدور	قدرته بحسب المذكور
لذا على المبادىء الأربعة	ما كان من أفعاله الجسمية

====================================
====================

(المحرقا جنابه) تعالىٰ حسب عادته (ما كان ذاك) الخشب (أحرقا) وهذا المثال كافٍ للتّنظير مع أنّه (فاق عليها) أي على النّار السّبب للتّأثير (العبد بالزيادة) عليها (من صفة القدرة والإرادة والعلم والتّعليق بالمقدور قدرته بحسب) تعلّق الإرادة (المذكور) قبل و(لذا)ك المذكور من اشتراط أو سببيّة تعلّق القدرة بالمقدور على الوجه المارّ (على) صلة قوله الآتي توقّفاً (المبادىء الأربعة) التي أوّلها تصوّر الإنسان للفعل المطلوب بوجه من الوجوه الصّادقة عليه، وذلك لامتناع طلب المجهول المطلق وكذا من وجهي الملائمة للطّبع والمنافرة معه، وذلك لامتناع إقدام العاقل على ما لم يصدق بفائدة ما له، فتبين أن المراد بالتصوّر ما هو بالمعنى الأعمّ الشّامل للتّصديق أيضاً كما سيظهر. وثانيها الشّوق الجزئي المنبعث من ذلك التّصور وذلك لأنّ الشّوق إلى تحصيل الأمر الجزئي ينبعث من تصوّره بحيثيّة كونه ملائماً، كما أنّ الشّوق إلى الإعراض عنه ينبعث عن تصوّره بوجه كونه منافراً له فيصدّق الفاعل حينئذٍ بغاية الجذب والدّفع. وثالثها الإرادة الجزئيّة التي هي صرف الإرادة الكليّة إلى المراد بداعي العلم. ورابعها هو تعلّق القدرة بتحريك الأعضاء والعضلات التي هي مبادٍ لكلّ فعل اختياري وقوله: (ما كان) مبتدأ مبين لقوله: (من أفعاله الجسميّة) الذي هو (بـ)وصف (الاختياري له) أي للعبد (اتصفا من غير ما توقف)

بالاختياريّ له اتّصفا	من غيرِ ما توقفٍ توقَّفا
وَلا تَتِهْ في كون الاضطرارِ	بقوله في وصف الاختيارِ
فإنّه التزمَ الاضطرارا	مع كونه في فعله مختارا
إذ اضطرارٌ في اختيار عنده	محقِّق لذاك لا نافٍ له
كما مضى قبلُ وقد صرّح به	سعد نجوم العلماء في كتبهِ

==================================
===================

وتردد (توقفا) وحلّ البيتين: ولذا توقّف ما اتصف بالاختياري من أفعاله الجسميّة على المبادىء الأربعة بلا توقف. هذا.

ولمّا كان هنا مظنّة أن يتوهّم من مذهب الإمام الجبر المطلق دفعه بقوله: (ولا تته) من تاهٍ يتيه أي تحيّر، أي ولا تتحيّر ولا يشتبه مذهبه عليك بالجبر المحض (في كون) أي لأجل ثبوت (الاضطرار) بحسب (قوله في وصف الاختيار) للعبد (فإنّه) لمّا التزم الجبر في الاختيار لزمه الجبر في الأفعال أيضاً وهو جبر محض وذلك لأنّه أي الإمام الأشعري (التزم الاضطرار) للعبد في الاختيار الجزئي المعبّر عنه بصرف الإرادة الكلّية نحو المراد كما أنّه التزمه في نفس صفة الإرادة (مع كونه) أي العبد (في فعله مختاراً) فإنّ المختار عنده هو الذي نشأ فعله عن اختياره بمعنى ما يكون مسبوقاً بالقصد، والاختيار بهذا المعنى ثابت للعبد وإن كان مضطرّاً في ذلك الاختيار (إذ اضطرار) العبد (في) وصف (اختيار عنده) أي عند الأشعري (محقّق لذاك) أي لثبوت ذاك الاختيار في الفعل (لا نافٍ له، كما مضى قبل) في قبوله كون إرادته بالإجبار فإنّه لمّا ثبت له صفة الاختيار ثبت أنّه مختار بمعنى أنّ أفعاله ناشئة من القصد والاختيار، وإن كان مضطرّاً في ثبوت ذلك الاختيار. وإذا كان الوجوب والاضطرار في الاختيار محقّقاً له في نفس الفعل لا يكون ذلك الفعل

وما به قد صرّح البيضاوي　　　في فسره للخِيَرَة يُداوي

مع أنّ نطق أصْلِهِ المنيف　　　يحكم بالجواز للتكليف

====================================
==================

كحركة الجماد الذي لا اختيار له أصلاً وهذا القدر كافٍ له، وأمّا أنّ ذلك الاختيار ليس من العبد لأنّه لا يوجد شيئاً فيكون مخلوقاً لله تعالىٰ فيلزم الجبر فالأشعري يسلمه ويقول أنّ العبد مجبور على الاختيار وهو جبر متوسّط لا يستلزم الجبر في الأفعال كذا قرّره المحقّق السيالكوتي (وقد صرّح به) أي بأنّ الاضطرار في الاختيار محقّق للاختيار (سعد نجوم العلماء) أي أنورها وأسعدها في سماء الفضل والنّماء العلّامة الثّاني سعد الدّين التفتازاني (في كتبه) الكلاميّة كشرح المقاصِدِ وشرح العقائد فقد قال في هذا الثّاني بعد جواب سؤال ما نصّه: فإنّ الوجوب بالاختيار محقّق للاختيار (وما به قد صرح) القاضي عمر (البيضاوي) رحمه الله (في فسره) أي تفسيره (لـ)جملة ما كان لهم (الخيرة) في أواخر سورة القصص حيث قال: وظاهره نفي الاختيار عنهم رأساً، والأمر كذلك عند التّحقيق؛ فإنّ اختيار العباد مخلوق باختيار الله ومنوطٌ بدواع لا اختيار لهم فيها. انتهى. (يداوي) من كان في صدره حرج من نسبة القول باضطرار العبد في الاختيار إلى الأشعري وأنّ قوله به ينافي الاختيار له؛ أمّا الأوّل فلأنّ الآية ظاهرة فيه وقد قرّر البيضاوي المفسّر الكبير كونها ظاهرة فيه، وأمّا الثّاني فلأنّ البيضاوي المقلّد للأشعري في أصول الدّين كما هو المشهور، المعتقد لاختيار العبد في الأفعال، قرر ذلك التّفسير وجعله أوّل التفاسير؛ فلو كان اضطرار العبد في الاختيار منافياً للاختيار لما قرّره بل عَدَلَ أو أوّله أو انتقل من عقده الذي اعتقده هذا وقوله: (مع أنّ) علاوة ذكرها لنصرة الأشعري أي مع أنّ الجدّ لتخليص الإمام عن القول بالجبر المحض شيء ظاهري اعتبرناه مماشاة مع النّاس الذين زعموا أنّ القول بالجبر ينافي

منه تعالى عبده بفرض	صحة قولهم بجبر محض
فكيف بالجبر الذي توسّطا	لكنهم قد تركوه مُسْقَطا
هذا وقد قال جناب السيّد	موافقاً لنا يقول الآمديّ
لَدَى أبي الحسن وصفُ القدرة	مُهَيّأُ مؤثّر بالقوّة
وذلكم كان بمعنى أنه	لولا جناب الحق قدّس شأنه

===

تكليف العباد وإلّا فالحقيقة أنّ الإمام غير مقيّد بما بيّناه لتخليصه فإن (نطق أصله المنيف) العالي في عقيدة أهل الدّين الحنيف وهو أنّ الحسن والقبح شرعيّان لا مجال لحكم العقل بهما (يحكم بالجواز للتّكليف منه تعالىٰ عبده بفرض صحة قولهم) أي الجبريّة (بجبر محض) لجواز التّكليف بما لا يطاق (فكيف) بجوازه عند القول (بالجبر الذي توسطا) بين الجبر المطلق والتّفويض كما سبق (لكنهم) أي الأشاعرة (قد تركوه) أي تركوا هذا الدّليل على صحّة قول الأشعري بما قاله (مسقطا) له عن البين لاشتراكه بيننا وبين الجبرية، والفرض بيان شيء خاص بأهل السُنَّة يدافع عن الأشعري في ما رأى وقال، وهو ما ذكرناه من أنّ الجبر في الاختيار لا يستلزم الجبر في الأفعال فلا مجال للجبر المطلق على قول الإمام (هذا) الذي سمعته من القول بأنّ القدرة الحادثة غير مؤثّرة لا بالفعل ولا بالقوة عند الإمام هو المشهور بين الخاص والعام (و)لكنه خلاف التّحقيق إذ (قد قال جناب السيد) المحقّق الشّريف العليّ الجرجاني في شرحه للمواقف (موافقاً لما يقول) المحقّق الأصولي سيف الدّين (الآمدي) في أبكار الأفكار أنّ (لدى) الإمام (أبي الحسن) الأشعري (وصف القدرة) من العبد (مهيّأ) للتّأثير و(مؤثّر بالقوة، وذلكم) التّأثير بالقوّة (كان بمعنى أنّه لولا جناب الحقّ قدَّس شأنه خلق ذا المقدور فضلاً) لا وجوباً (وحده)

خلق ذا المقدور فضلاً وحده   فالعبدُ بالقدرة قد أوجده

لكن إذا هيّأ للإيجاد   يخطفه الخالق للعباد

بين يديه دفعة لئلا   يشارِك الله العليَّ الأعلى

شخصٌ من الأشخاص في أخصّ   فعلِ الألوهيّة المختص

هو به في سائر الأفعال   لما مضى في سابق المقال

قد انتهى تحرير ما قالاه   أولاهما مولاهما إِلاهُ

====================================
===================

بدون اشتراك العبد فيه (فالعبد بالقدرة) الحادثة (قد أوجـده لكن إذا هيّأ) العبد قدرته (للإيجاد) أي إيجاد الفعل (يخطفه) أي يأخذ ذلـك الفعل (الخالق للعباد) من (بين يديه) أي يدي العبد (دفعة لئلّا يشارك اللـه العليّ الأعلى شـخص من الأشـخاص في أخص فعـل) الـذّات الموصوف بـ(الألوهيّة المختصّ هو) أي الله تعالىٰ (به في) بين (سائر الأفعال) وهو الخلق والإيجـاد (لمـا مضـى في سـابق الأقـوال) أعـني قوله: «ترتّب استحقاقه ليعبدا من بين الأفعال على الخلق بدا» (قــد انتهى تحريـر مـا قـالاه) أي السّـيد والآمـدي (أولاهمـا) أي أعطاهمـا (مولاهما) ومولى العالمين (إلاه) ونعمته بكرمه الذي لا يدرك منتهاه، وأفاض علينا رحمته الموصلة إلى لقاه.

رأي الإمام في بيان الأفعال الاختيارية

قال الغزاليّ عليه الرحمة	ما كان ما قلنا له كالترجمة
حركة لعضوك المرتعش	تحسّها بمثل ما للبَطش
من لم تكن فطنتُهُ مطموسة	تفرقةُ البينِ له محسوسة
بذلك الحس الذي قد حصلا	مذهب محض جبركم قد بطلا
وكان بالنقل وعقل العقلاء	مذهب اعتزالِكم اعتزَلا
وجب الاعتقاد بالضرورة	بأنّه أفعالنا مقدورة

==================================
==================

(رأي الإمام في بيان الأفعال الاختيارية)

(قال) الإمام الهمام حجّة الإسلام (الغزالي عليه الرحمة ما) من العبارة المنثورة (كان ما قلنا) هنا نظماً (له كالتّرجمة) لا ترجمة تامّة فإنّ النّظم لا يفي بحقّها ومقوله هو (حركة لعضوك المرتعش تحسّها) أي تدركها بحسّ البصر (بمثل ما) من الحركة (للبطش) و(من لم تكن فطنته مطموسة) بعمى الغباوة أو تعامي التغابي (تفرقة البين) أي الفرق بين الحركتين (له محسوسة) و(بذلك الحس الذي قد حصلا مذهب محض جبركم) في الأفعال الاختيارية (قد بطلا) لبداهة أنّها من قبيل البطش لا الارتعاش (و)الحال أنّه (كان بالنقل وعقل العقلاء) كما سردنا قليلاً منهما (مذهب اعتزالكم) الحاكم بالتفويض لها إلى العباد (اعتزلا) عن ساحة القبول ولمّا ثبتت المقدّمتان (وجب الاعتقاد بالضّرورة بأنّه) أي الشّأن (أفعالنا مقدورة بقدرة) الخالق (البارىء ذي الإبداع بوجه الإيجاد والاختراع و)كذلك مقدورة

بقدرة البارىء ذي الإبداع ... بوجه الإيجاد والاختراع

وقدرة العبد بوجه آخرا ... بالكسب الاصطلاح عنه عبّرا

كان لها بحاصل المذكور ... علاقة بذلك المقدور

وجودها بديهة وتوسم ... بالكسب في ما بينهم لا يلزم

علم بها بالكيف والحقيقة ... مدار تكليفه بالشّريعة

وهو في نهاية البهاء ... ملائم للسّنة الغرّاء

لأنه لا بد في المسألة ... كمثلها في الكنه والكيفية

من نوع تفويض يُضاهي ... لا مثلَ تأويل عريض كالخلف

===

(بقدرة العبد بوجه آخر) وذلك الوجه (بالكسب عنه الاصطلاح عنه) من أهل السُنَّة (عبّرا) و(كان لها) أي للقدرة الحادثة المنسوبة إلى العبد (بحاصل المذكور علاقة بذلك المقدور وجودها) أي وجود تلك العلاقة (بديهة) أي جلية لكلّ ذي فطرة زكيّة (وتوسم) تلك العلاقة (بالكسب في ما بينهم) و(لا يلزم) من وجودها لنا (علم) منّا (بها) أي بتلك العلاقة الموجودة فينا (بالكيف والحقيقة) وتلك العلاقة (مدار تكليفه) أي العبد (بالشّريعة) أي بأحكام الشّريعة. انتهى. وفي الحاشية قال الغزالي: إنّه لمّا بطل الجبر المحض ببداهة الفرق بين حركتي المرتعش وحركة المختار، وبطلت خالقيّة العبد بالأدلّة العقليّة والنّقلية المبسوطة في الكتب الكلامية وجب اعتقاد أنّ فعل العبد مقدور بقدرة الله تعالىٰ اختراعاً وبقدرة العبد على وجه آخر معبر عنه. انتهى بالمعنى. (وهو) أي ما قاله الغزالي (في نهاية) الحسن و(البهاء) و(ملائم للسُنَّة) السنيَّة (الغرّاء لأنّه لا بدّ في المسألة) الواقعة (كمثلها في الكنه والكيفية) أي مثل مسألة الأفعال الاختيارية في الغموض (من نوع

مع ربطها بقلبنا ووصلها	واعتقاد راسخ في أصلها
ومن هنا أجرى المقال	لما يكون مذهب القاضي
أيضاً، وذا عرفت في المذكور	مذّهب تابعي أبي منصور
ووجه مَنْ زَيَّفه وأنكرا	كونَه ذا توهُّمٌ مِنْ أن يَرى
تعلقَ القدرةِ للعباد	تأثيرَها من جهة الإيجاد
أو أن يرى تساوِياً في الخَطَر	وعدم السوغ لكون الأثر

==

تفـويض) إلى علم البـارىء العليم (يضـاهي) ويشـابه (بــ)تفـويض (السّلف) للعلم في المتشـابهات إلى خـالق الكائنـات (لا مثـل تأويـل عريض كالخلف) فيها (مـع ربطهـا) أي المسـألة (بقلبنـا ووصـلها) بـه (واعتقاد راسخ في أصلها، ومن) أجل ما (هنا) من حسن قول الإمـام الغزالي غاية الحسن (أجرى المقال) الصـادر منـه (بعضـهم لمـا) أي لمذهب (يكون مذهب القاضـي يعمّ أيضـاً) وذلـك بـأن تكـون العلاقـة الحاصلة للعبد بأفعاله أعمّ من مقارنة إرادتـه وقدرتـه لقـدرة البـاري ومن كون العبد سبباً لخلقه تعالىٰ الفعل بصرف إرادة العبد إليـه مـع الاقتـدار والاسـتطاعة عليـه، وهـو معـنى الاكتسـاب عنـد القاضـي والماتريديـة كمـا أفـاده المحقّـق الگلنبـوي عليـه الرحمـة (وذا) أي مذهب القاضي كما (عرفت في) البيان (المـذكور مـذهب تـابعي أبي منصور) الماتريدي. هذا. فـإن قلت إذا كـان مـذهب القاضـي محتملاً لأن يكون عين مذهب الماتريدي فما وجه التّزييف لمـذهب القاضـي. قلت (ووجه من زيفه) أي زيف مذهب القاضـي (وأنكـر كونـه ذا) أي أنكر كون مذهبه ذاك المذهب المؤيّـد هـو (تـوهم) من ذلـك المزيّـف ناشىء (من أن يرى تعلّـق القـدرة للعبـاد) عبـارة عن (تأثيرهـا) تلـك القدرة (من جهة الإيجاد أو) توهّم ناشىء من (أن يرى) ذلك المزّيف (تساوياً في الخطر) بين كون أثر قدرة العبد أمراً اعتباريّاً

أمراً من الأمرين أيّاً كانا	وقد عرفت لهما البطلانا
وعدمُ الصحة للتأثير	في الوصف كالأصل على تق
عبارة المحقِق الجلال	لأوّل التوهمين تال
وكان بالثاني من المأنوس	قولُ جناب العارف ال

==

كما هو مذهب القاضي وبين كونه موجوداً خارجيّاً كما هو مذهب الاعتزال وفسّر الخطر بقوله: (وعدم السّوغ) والتجويز (لكون الأثر) الناشىء من قدرة العبد (أمراً من الأمرين) أي الأمر الاعتباري والأمر الموجود الخارجي (أيّاً كانا) منهما (وقد عرفت لهما) أي لكلّ من ذينك التوهمين (البطلانا) أمّا الأوّل فلمّا مر غير مرة أنّ وصف الفعل بالطّاعة والمعصية من الأمور الاعتبارية، فلا يكون تعلّق القدرة الحادثة بكون الفعل طاعة أو معصية تأثيراً فيه بالإيجاد، بل عبارة عن أنّ للقدرة الحادثة المخلوقة له تعالىٰ في العبد مدخلاً في ذلك الوصف بصرف الإرادة نحو الفعل أو التّرك لا بمجرد المقارنة والمحلّية كما عند الأشعري. وأمّا الثّاني فلمّا مرّ أيضاً من الفرق بين التّأثير بالإيجاد والتّأثير في الأمر الاعتباري عقلاً ونقلاً، فلا حاجة إلى الإعادة فالتّأثير في الأمر الاعتباري صحيح لا غبار عليه (و)أمّا القول بـ(عدم الصّحة للتّأثير في الوصف) كعدم الصّحة في التّأثير في (الأصل) أي في ذات الفعل (على تقرير عبارة المحقّق الجلال) الدّواني حيث قال بعدما نقل مذهب القاضي ما نصه: إنّه لم يرد أنّ قدرة العبد مستقلّة في خلق وصف الطّاعة والمعصية وإلّا لزم عليه ما لزم على المعتزلة، بل أراد أنّ لقدرته مدخلاً في ذلك الوصف فهو بالنّسبة إلى العبد طاعة أو معصية. انتهى. فهو أي فذلك المقال من المحقّق الجلال (لأوّل التوهّمين) المذكورين تابع و(تالٍ) فلا عبرة به عند أهل الاعتدال (وكان با)التّوهّم (الثّاني) وهو توهّم

بأنه ما جاز كون الحال	أثرها بذاك لا تبال
مع أنه كما مضى مقدّما	ليس سوى الوجود إلا العدما
ويعرف العارف بالأقوال	وأهلها إن لم يقل بالحال
منهم سوى شرذمة قليلة	أكثرهم كانوا من المعتزلة

==================================
===================

تساوي التّأثير في الأمر الاعتباري والموجود الخارجي في الخطر (من المأنوس قول جناب العارف السّنوسي بأنّه ما جاز كون الحال) أي الواسطة بين الموجود والمعدوم (أثرها) أي أثر قدرة العبد والحاصل أنّ ما أوهمه عبارة المحقّق الدّواني من عدم صحّة التّأثير من القدرة الحادثة في وصف الفعل مبني على توهّم أن معنى تعلّق القدرة بكون الفعل طاعة أو معصية تأثير فيه بالإيجاد. وتصريح العارف السّنوسي بعدم جواز كون الحال أثراً لها مبني على توهّم أنّ كون أثرها موجوداً خارجيّاً وكونه أمراً اعتباريّاً متساويان في الخطر وعدم الجواز، وقد تبيّن فساد المبني عليه ومعلوم أن المبني على الفاسد فاسد فـ(بذاك) المذكور من القولين (لا تبال) ثمّ أتى بجواب آخر عمّا صرّح به السّنوسي على طريق العلاوة بأنّه ليس مبنيّاً على التوهّم الثّاني بل هو مبني على إنكار الحال يعني أنّه لا حال حتى يكون أثراً لها إذ ليس وراء الوجود إلّا العدم فقال بوجه لطيف (مع أنّه كما مضى مقدّماً) في الأمور العامّة (ليس سوى الوجود إلّا العدما، ويعرف) اللّطيف (العارف بالأقوال وأهلها إن لم يقل بالحال منهم) أي من المتكلّمين (سوى شرذمة قليلة أكثرهم كانوا من المعتزلة) فإذا كان وصف الأفعال من الأمور الاعتبارية ولم يكن موجوداً في الخارج فحظّه العدم فيه فكيف يتساوى التّأثير فيه والتّأثير في الموجود الخارجي في الخطر حتى يحترز عنه ويعلم ذلك كلُّ حَسَنِ الحال المنكر لسوء الأحوال والله الهادي في الحال والمآل.

البحث عن قول الاستاذ رحمه الله تعالى

والقول للأستاذ من زيّفه	أيضاً كمثل ما مضى مُوَجَّهُ
لأجل أن العلتين بدتا	مَعاً على مُشخَصٍ وردتا
وقول بعض السادةِ الأجِلَّة:	قدرته ليست بمستقلَّة
يُزجي من المطر للميزاب	تبعض لقدرة الوهّاب

==

(البحث عن قول الأستاذ رحمه اللَّه تعالى)

(القول للأستاذ) بأنّ الفعل بمجموع القدرتين (من زيفه) كالعارف السّنوسي (أيضاً كمثل ما مضى) من تزييف نسبة موافقة إمام الحرمين للفلاسفة (موجّه) ومقبول وذلك (لأجل أن) قول الأستاذ مستلزم لكون (العلّتين) المستقلّتين وهما قدرة الباري وقدرة العباد (بدتا معاً) حال كونهما (على) معلول واحد (مشخّص) وهو فعل الشخص (وَرَدَتا) وهو باطل كما قرّرنا قبل (وقول بعض السّادة الأجلة) في نصرة الأستاذ أنّ (قدرته) أي قدرة العبد (ليست بمستقلة) بالتّأثير بل التّأثير بقدرة الله تعالىٰ وقدرة العبد بعضٍ منها وبعضٍ منها وبكلا البعضين يوجد المقدور. وتبع النّاصر في ذلك السّعد في شرح المقاصِدِ حيث قال: وأمّا الأستاذ فإن أراد أنّ قدرة العبد غير مستقلة بالتّأثير، وإذا انضمّت إليها قدرة الله تعالىٰ صارت مستقلّة بالتّأثير بتوسط هذه الإعانة على ما قرره البعض، فقريب من الحق. وإن أراد أن كلًّا من القدرتين مستقلّة بالتّأثير فباطل. انتهى. وقوله: (يزجي) خبر لقوله: «وقول» أي وذلك القول يزجي ويجر الأستاذ (من المطر) أي من البلل بقطرات

وذا، كما قد قاله الجلال	وشيدت أركانه، محال
إن لبعضهم هنا إملالا	في السعي في تصحيحه ذا القالا
منتشياً عن غفلة الفؤاد	لما يكون فيه من فساد
وعدم امتيازه الموقوفا	عليه للتأثير والموصوف
بكونه مؤثراً، والميزُ لا	يخفى لأهله، فإن الأوّلا

===

المطر (لـ)سـيلان المـاء عليـه من (مـيزاب. تبعض لقـدرة) الإلــه (الوهّـاب وذا)ك التبعض (كمـا قـد قالـه الجلال) الـدواني (وشـيدت أركانه) أي أركان ما قاله (محال) كالتّوارد لاستلزامه إمكـان الزّيـادة والنّقصـان في تـأثير قـدرة الـواجب مـع أنّهمـا من خـواص الأجسـام والجسمانيّات القابلة للانقسام كما صرّح به المحقّق الدّواني في دفع مـا أورد على برهـان التّمـانع. ووجـه تشـبيه التّـوارد بـالمطر وهـذا بالميزاب هو أنّ التّوارد قد يتوهّم السّماح به بالقول بأنّ قدرة الباري مؤثّر مستقلّ في ذات العمل وقدرة العبـد مـؤثّر كـذلك في الوصـف كما أفاده من ادّعى إرجاع مذهب الأسـتاذ إلى مـذهب القاضـي، وإن كان بعيداً جداً. وأمّا التبّعض فلا مجال لقبوله قطعاً فإنّ قدرة البـاري بمحض تعلّقها بالشّـيء الممكن توجـده فلا مجـال بـأيّ نحـو للتّنقيص والتبعيض فيها. هذا.

ثم (إنّ لبعضهم هنا إملالاً) أي تطـويلاً يـوجب الملالَ (في السّـعي) والجهد منه (في تصحيحه ذا القال) المنسـوب إلى الأسـتاذ بظنّـه مـا يتوقف عليه التّأثير مـؤثّراً فـإنّ حاصـل كلامـه أنّ الأسـتاذ لم يـرد أنّ قدرة العبد تؤثّر كقدرة الباري ويوجد المقدور بهما، بل أراد أنّ قـدرة العبد لمّا كانت موقوفاً عليها للتّـأثير كـانت كـالمؤثّرة (منتشـياً) ذلـك التّطويل والإملال (عن غفلة الفؤاد) أي فـؤاد السّـاعي في التّصـحيح (لما يكون فيه من فساد) وفسر الفساد

لصادق حتى على الأعدام ... كما ترى وقدرةِ الإِمام

ولا كذا الثاني فلا يسلّم ... ذا القول من ذاك الإمام الأعلم

أو كان قد احتال في الجدال ... في الجذب للحق عن الضلال

ليفحم الخصم القوي الغالي ... هُدىً له بذاك الاحتيال

==

بقوله (وعدم امتيازه) أي عدم امتياز ذلك السّاعي الأمر (الموقوف عليه للتّأثير) كقدرة العبد وتحقّق سائر الشّروط وانتفاء الموانع (و)الأمر (الموصوف. بكونه مؤثّراً) وهو قدرة الباري (و)الحال أنّ (الميز) أي الامتياز بينهما (لا يخفى لأهله) أي أهل التميز اللّطيف (فإنّ) الأمر (الأوّل) أي الموقوف عليه للتّأثير (لصادق حتى على الأعدام) كانتفاء الموانع لدخولها في ما يتوقف عليه التّأثير (كما ترى و)صادق على نحو (قدرة) العبد عند (الإمام) الأشعري من نحو الوجودي الذي يتوقّف عليه خلق الله تعالىٰ لفعل العبد توقّفاً عاديّاً وإن لم يكن لها شيء من التّأثير (ولا كذا الثّاني) أي المؤثّر بالفعل لأنّه ليس بصادق على شيء منهما أمّا الأوّل فلأنّ الشّيء ما لم يوجَدْ لم يوجِدْ لأنّ مرتبة الإيجاد بعد الوجود. وأمّا الثّاني فلما مرّ من أنّ الكسب عند الأشعري عبارة عن مقارنة قدرة العبد وإرادته بالمقدور بشرط عدم تأثيرها بالإيجاد، فإذا لم يكن سعي هذا السّاعي في تصحيحه مفيداً، وكان مذهب الأستاذ فاسداً لاستلزام توارد العلّتين المستقلّتين على معلول واحد بالشّخص، ومعلوم أنّ الأستاذ من أكابر علماء السُنَّة المطّلعين على القول الفاسد لا سيّما إذا كان فساده جلّياً (فلا يسلم) من جانبنا ولا من جانب أحد المنصفين صحّة نقل (ذا القول) الفاسد الجلي (من ذاك الإمام) العليّ المرتبة (الأعلم أو) إذا سلّمنا صحّة النّقل منه فنقول إنّه (كان قد احتال في الجدال) وعمل بلطيف الاحتيال كما هو دأب المناظرين

لذا يقولون الذي قد ينقل	عن عالم في البحث ذا لا
مذهَبه، وإن يكن مسلّما،	فلا يؤاخذ به، إذ هو ما
قصر في الجهد، ولا يقلد	لخلل فيه ومنه يُوقَدُ
خطر حمل مذهب الإمام	أعني أبا منصورٍ الهمامِ
عليه ذلك كما قد فعله	بعض المؤلفين في ذي

===

من أهل الكمال (في الجذب لـ)خصمهم إلى ا(لحـقّ عن الضّـلال) وذلك (ليفحم الخصم القوي) على المراء (الغالي) في الضّلال وذلـك (هدى) وإرشاداً من الأستاذ (له بـذاك الاحتيـال) إلى طريـق الرّشـاد: يعـني أنّ الخصـم كـان غاليـاً في نسـبة التّـأثير إلى العبـد بـدعوى استقلاله فيه، فقال الأستاذ ما قال وأسند شيئاً من التّأثير إليه وشيئاً إلى رب العباد ليكسر سورة عناده بإراءة شـيء من طريـق رشـاده، لعلّه بعد ذلك يأخذ حاق الوسط ويجتنب الطّرف والشّطط، وإذا كـان مقاله على ذلك المنـوال فلا يعـدّ ذلـك مـذهباً لـه و(لـذا يقولـون) أي المشائخ من المتكلّمين، ومنهم العارف السّنوسـي أن القـول (الـذي قد ينقل عن عـالم في) مقـام (البحث ذا) أي ذلـك القـول (لا يجعـل مذهبه) لاحتماله لوجوه منهـا مـا ذكرنـاه (وإن يكن) صـحة نقلـه منـه وارتضائه مذهباً له (مسلّماً، فلا يؤاخذ) ذلك الحبر المجتهد (بـه إذ هـو ما قصر في الجهد و)الاجتهاد للفوز بالحق والرّشاد وليس الإصـابة إلّا بيد خالق العباد وهو مع ذلك مأجور كما في الخـبر المـأثور (و)كمـا لا يؤاخذ به (لا يقلد) فيه أيضاً (لخلل فيه) ولا يقلّد العلماء في الأخطـاء إذا كانت في تلك المرتبـة من الجلاء (ومنـه) أي ومن تقريـر الفسـاد في مذهب الأستاذ (يوقد) نار (خطـر) أي منـع (حمـل مـذهب الإمـام أَعني) به (أبا منصور الهمام عليه) أي على مذهب الأستاذ (ذلك كمـا قد فعله بعض المؤلّفين في ذي المسألة). هذا.

بهذا الامتياز أنت راض،	الأَسفراني، كذاك القاضي
كلاهما ذوا علوم باهرة	ومن رجال فرقة الأشاعرة
ولم تجد منهم فيها أحدا	قد اقتفى إياهما أو قَلّدا
لاتّباعهم جناب الأشعري	والقول منهما عليه يعترى
كما تراه انحراف سِمَةٍ	مذهبه الحق على التفاوتِ
والماتريدي يكون مقتدى	أكثرِ أهل سنة واهتداء

==

ولمّا كان هنا مظنّة أن يقال أنّ الأستاذ والقاضي كليهما من كبار العلماء فلِم حذّرت النّاس عن حمل مذهب أبي منصور على مذهب الأستاذ دون القاضي، فهل هناك امتياز بينهما يوجب ذلك الفرق؟ قال مخبراً به ومقرّراً له (بهذا الامتياز) بين القاضي والأستاذ (أنت راض) ولا بدّ أن ترضى لما يرشدك إليه فإنّ الأستاذ (الأسفراني) و(كذاك القاضي) أبو بكر الباقلاني (كلاهما ذوا علوم باهرة، ومن رجال فرقة الأشاعرة، ولم تجد منهم) أي من أولئك الرّجال (فيها) أي في فرقة الأشاعرة (أحداً قد اقتفى إيّاهما) أي الأستاذ والقاضي (أو قلّد) واحداً منهما وذلك (لاتّباعهم) أي أولئك الرجال وتقليدهم (جناب) الإمام (الأشعري) ولا يردّ عليه شيء مما يخالف الكتاب والسُنَّة (و)أمّا (القول منهما) أي من الأستاذ والقاضي فـ(عليه يعترى) ويرد (كما تراه انحراف) مذهبهما عن (سمة مذهبه الحق) لكن (على التفاوت) بينهما في ذلك الانحراف بحيث كاد القوم أن يجمعوا على فساد قول الأستاذ لخلل التّوارد أو التبعّض لقدرة خالق العباد وليس في مذهب القاضي ذلك كذلك وإن كانوا لم يرضوا بنسبة التّأثير إليه في وصف الفعل أيضاً لإنكارهم مطلق التّأثير لقدرة العبد كما هو مذهب إمامهم الأشعري (و)أمّا أبو منصور (الماتريدي) فهو (يكون مقتدى أكثر أهل سُنَّة واهتداء) أعني الفرقة (الحنفيّة) أي المقلّدة للإمام

الحنفية، وهم لم يثبت   أن خالفوه في ذِهِي المسألة
فكان أن جُعِلَ ذاك القال   مذهَبه وعقدَه إخلالٌ
بعَقْدِ ذلك السّواد الأعظم   والله يهدى للسبيل الأقوم
فآخِذٌ من الصراط الوَسَطا   عن طرفيه مائلاً ما سقطا
فالأمر بين ذينك الأمرين   وجب، إذ خير بما في البين

==

أبي حنيفة رضي الله عنه في الفروع (وهم لم يثبت) بنقل صـحيح (إن خالفوه) أي الإمام الماتريدي (في ذهي المسألة فكـان) في (أن جعل ذاك القال) أي القول المروي عن الأستاذ المعترى عليه الفساد بتفاوت كثير مع قول القاضي (مذهبه) أي مذهب الإمـام أبي منصـور (وعقده) أي اعتقاده الذي فيه أكثر أهل السُنَّة كما مرّ (إخلال بعقــد) عقيدة (ذلك السّواد الأعظم) من الحنفيّة المقلّدين له إذ يلـزم حينئـذٍ بحكم قيـاس المسـاواة اتبـاعهم وتقليـدهم للقـول المقـدوح الفاسـد المنحرف عن مذهب الحقّ وليس كـذلك، فـوجب علينـا أن لا نحمـل مذهب الإمام أبي منصور الذي تبعه فيـه أكـثر أهـل السُـنَّة، على مـا ذهب إليه الأستاذ والقاضي. (والله يهدي) من يشاء (للسبيل الأقـوم) هدانا الله بفضله إليه ووفقنا للثبّات عليه بجاه النّبي الأكرم صلى الله عليه وسلم.

وإذا تبيّنت المذاهب المختلفـة المسـتوية منهـا والمنحرفـة وامتـاز حاقّ الوسط الذي انتهجه السّلف عن الطّّرف الذي اختاره المبتدعــة من الخلف (فـ)من أراد اللـه بـه الخـير اختـار طريـق السّـلف إذ كـلّ (آخذ من الصّراط) حاقَّ (الوسط) فهو (عن طرفيه مـائلاً مـا سـقطا) وقد علمت أنّ الطّرف البعيد عن الوسط والاعتدال هـو مـذهب أهـل الجبر والاعتزال وما يناسبهما في الاختلال وأنّ الوسط الـذي اختـاره جمهور أهل السُنَّة هو ما ذهب إليه الإمامان الجليلان

ثبوت ذا الأمر من الميسور	فليكن الكنه من المعسور
شرعُ جنابِ حضرة الوهاب	سماه بالكسب والاكتساب
وبينَ شيخي أصولِ الدين	متفق عليه باليقين
فلنأتين هنا ببسط وافِ	لموضع الوفاق والخلاف:
العبد ذو كسب، وذا مدارُ	تكليفِهِ وفاعل مختار

==

الشّيخ الإمـام أبـو الحسـن الأشـعري والشّـيخ الإمـام أبـو منصـور الماتريدي رضي الله عنهما (فالأمر) الحقّ الواقع (بين ذينك الأمرين) الــواقعين في الطــرف وهــو مــذهب أهــل السُــنَّة من الأشــاعرة والماتريديـة (وجب) اختيـاره على الطّـالب التّـابع للهـدى (إذ) يوجـد (خير) كثير (بما) أي في ما وقع (في الـبين) أي بين طـرفي الإفـراط والتّفريط فإنّ خير الأمور أوسطها. ولا يقـال أنّ كنـه ذلـك الأمـر في غاية الغموض والخفاء فكيف وجب اختياره؟ لأنّا نقول (ثبوت ذا الأمر من الميســور) أي أنّ العلم بثبــوت ذات ذلــك الأمــر من السّــهل الميسور على كـل عاقـل لتفرقتـه بين حركـتي البـاطش والمـرتعش وفي ذلك كفاية للطلب ووجـوب الاتّبـاع (فليكن) العلم بــ(الكنـه) أي كنه ذلك الأمر (من المعسور) ومع أنّ العلم بذاتـه سـهل فقـد اتّضـح بالعنوان عند أهل العرفان فإنّ (شـرع جنـاب حضـرة الوهّـاب سـمّاه بالكســب والاكتســاب) في عــدة آيــات من الكتــاب (و)وجــوده (بين شيخي أصول الدّين) الشّيخ الأشعري والشّيخ الماتريدي (متّفق عليه باليقين) وإن كان بينهمـا خلاف في أمـور (فلنـأتيّن هنـا ببسـط وافٍ) بالمقام (لموضع الوفاق والخلاف) بينهما فإنّهما هما الإمامـان اللّـذان قلّدهما أهل السُنَّة وينبغي أن يكون مذهب المقلّد مدوّناً مضبوطاً.

موضع الوفاق بينهما

فاعلم أنّ موضـع الوفـاق بينهمـا أمـور الأوّل أنّ (العبـد ذو كسـب و)الثّاني

والاستطاعة بمعنى القدرة   إِنْ هي للشرائط استجمعت

كانت مع الفعل زماناً وخلا   هذا المقول عن خلاف

وَدُون أن كانَتْ لَها   معه قبله وبعده أتت

خلافه إن لم يكن مؤوّلاً   ما كان للضعف به معوّلا

===

أنّ (ذا) أي ذلـك الكسـب (مـدار تكليفـه) وإن كانـا مختلفين في معنى الكسب كما سيأتي (و)الثّالث أنّه أي العبـد (فاعـل مختـار) أي يفعل باختياره بمعنى صحّة الفعل والتّـرك (و)الرّابـع أنّ (الاسـتطاعة بمعـنى القـدرة) لا بمعـنى سـلامة الأسـباب (إن هي للشّـرائط) أي شـرائط التّـأثير (اسـتجمعت) فهي (كـانت مـع الفعـل زمانـاً) لا قبلـه لامتناع تخلّف المعلول عن العلّة التّامة وإن كـانت مقدّمـة عليـه ذاتـاً لاحتياج الفعل إليه (وخلا هـذا المقـول) المعقـول (عن خلاف العقلاء، ودون أن كـانت) الاسـتطاعة (لهـا) أي للشّـرائط (اسـتجمعت) فهي حينئذٍ (معه) أي مع الفعل و(قبله وبعده أتت) كما نقل عن أبي حنيفة رضـي اللـه عنـه من أنّ القـدرة صـالحة للضّـدّين حـتى أنّ القـدرة المصروفة إلى الكفـر هي بعينهـا القـدرة المصـروفة إلى الإيمـان ولا اختلاف إلّا في التعلّق، وخالفه أكثر الأشاعرة فـذهبوا إلى أنّ القـدرة الواحدة لا تصلح للضّدّين بناءً منهم على أنّ القدرة مع الفعل لا قبله، وإلّا لزم اجتماع الضّـدّين لوجـوب مقارنتهمـا لتلـك القـدرة المتعلّقـة بهما. و(خلافه) وهو أنّ الاسـتطاعة بمعـنى القـوّة مطلقـاً مسـتجمعة للشّرائط أولاً لا تكون إلّا مـع الفعـل لا قبلـه ولا بعـده، كمـا وقـع في النّسـفيّة والعمـدة وغيرهمـا ونقلنـاه آنفـاً عن الأشـاعرة (إن لم يكن مـؤوّلا) بحمـل الاسـتطاعة فيـه على الاسـتطاعة الجزئيّـة المصـادفة للفعل عند التّجدد كما قال بـه الكمـال في الـدّرر اللّوامـع، أو بحمـل قـول الأشـاعرة على الاسـتطاعة المسـتجمعة وقـول الحنفيّـة على غيرها (ما كان) ذلك الخلاف

وهي بمعنى صحة الأسباب	كذاك قبله بلا ارتياب
وتانِكم زمان ما إن وجدا	تكليفنا عليهما اعتمدا

==

(لـ)وجود (الضّعف به معوّلاً) عليه. ووجه الضّعف أنّه مبنيّ على شيئين الأوّل امتناع سبق الاستطاعة على الفعل، والثّاني أنّ العرض لا يبقى زمانين، ولم يثبت شيء منهما لأنّ مقدّمات أدلّتهما مقدوحة فإنّ من الأدلّة أنّ الاستطاعة لو كانت سابقة على الفعل لزم وجود الفعل بدون الاستطاعة لأنّها عَرَض والعَرَض لا يبقى زمانين، فنقول لا نسلّم استحالة بقاء العرض لأنّها مبنيّة على كون البقاء أمراً محقّقاً وكون القيام بمعنى التّبعيّة في التّحيز وعدم جواز قيام العرض ووصفه بمحلّ واحد، والكلّ ممنوع كما مرّ أوائل باب الأعراض. وإن فرضنا استحالة بقائه فلا نزاع في تجدّد الأمثال كما يتراءى في الأعراض المحسوسة فلا يلزم وجود الفعل بلا استطاعة. والخامس ما أفاده بقوله: (وهي) أي الاستطاعة (بمعنى صحّة الأسباب) والآلات والجوارح كالحواس والأعضاء كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (كذاك) أي كالاستطاعة بمعنى القوّة غير المستجمعة للشرائط كائنة (قبله) أي قبل الفعل (بلا ارتياب) فإن قيل الاستطاعة صفة المكلّف وسلامة الأسباب ليست صفة له فكيف تفسّر هي بها. قلت: قال السّعد: المراد سلامة أسباب المكلّف لا سلامة الأسباب مطلقاً وسلامة أسبابه صفة له غاية الأمر أنّها صفة سببيّة (وتانكم) أي الاستطاعة بمعنى سلامة الأسباب والاستطاعة بمعنى القوّة غير المستجمعة (زمان ما إن وجدا) معاً (تكليفنا عليهما اعتمدا) فلا يقع التّكليف من الله سبحانه لأحد من عباده إلّا بعد وجودهما هذا. وفي بيان هذا المعنى الثّاني جواب عمّا استدل به مَنِ ادّعى أنّ الاستطاعة قبل الفعل ضرورة أنّ الكافر مكلّف بالإيمان وتارك الصّلاة مكلّف بها فلو لم تكن الاستطاعة قبل الفعل

والفعل خلقه تعالى وحده   هو الذي منفرداً أوجده

لا جبرَ لا تفويضَ بل أمر   بعين ما من سلفٍ لنا نُبسطِ

===

لزم تكليف العاجز وهو باطل وحاصل الجواب أنّه إن أريد بـالعجز عدم الاستطاعة بمعـنى القـوّة المسـتجمعة فالملازمـة مسـلّمة لكن بطلان التّالي ممنوع. وإن أريد بـه عـدم الاسـتطاعة بـالمعنى الثّـاني فالملازمـة ممنوعـة لجـواز أن تحصـل حين التّكليـف وقبـل مباشـرة الفعل سلامة الأسباب والآلات. هذا.

(و)السـادس أنّ ذات (الفعـل خلقـه) أي مخلوقـه (تعـالىٰ وحـده) بدون اشتراك العبد له في الخلق أصلاً فإنّه تعالىٰ (هو) الخالق (الذي منفرداً) عن غيره في التّأثير (أوجده) والسـابع أنّ الحـقّ الـذي تـواتر عن السّلف الصـالحين هـو أنّـه (لا جـبر) من اللـه تعـالىٰ على عبـاده بجعل حركاتهم كحركـات الجمـاد و(لا تفـويض) منـه تعـالىٰ لأفعـالهم إليهم كما عند المعتزلـة المعـروفين بالقدريّـة لنسـبتهم الأعمـال إلى قدرتهم وإيجادهم (بل) هناك (أمرٌ وسط) معتدل بين طـرفي إفـراط القدريّـة بنسـبتهم التّـأثير إلى أنفسـهم وتفريـط الجبريـة بإهمـالهم لأنفسهم مطلقاً، وذلك الوسط هو أن يكون فعل العبد بإرادته تعـالىٰ وقدرته لكن بشرط تعلّق اختيار العبـد بـه أي صـرف إرادتـه وقدرتـه إليها، وبعبارة أخرى هو أنّ الخلق من الله تعالىٰ والكسب من العبـد، وهذا القدر متّفق عليه بين الإمامين وإن اختلفا في أنّ ذلـك الاختيـار مخلـوق للـه أيضـاً كمـا هـو رأي الأشـعري أو للعبـد كمـا هـو رأي الماتريدي وذلك ثـابت (بعين مـا) من الـدّليل النّقلي أو العقلي الـذي هو (من) منبع قلوب الـ(سلف) الصّـالحين (لنـا) أي لإحيائنـا (نبسـط) قال النّـاظم أي نبـع وانفجـر فـاعرف لطافتـه ومعنييـه. انتهى. وأحـد المعنيين هو الدّليل المار والثّاني ماء الفيض القدسي الذي وصل من عيون قلوب العارفين إلى قلوب الطّالبين المسترشدين الـذي شـرح الله به صدورهم للاعتراف بالحقّ والانقياد له، شرح الله صـدورنا بـه وبه كي

وخُصّ اسمُ خالقٍ بربّنا	وكاسبٌ وعاملٌ خصّا بنا
واسمُ فاعل ومُختار معا	إِسمَي قادرٍ مريدٍ وقعا
بين جناب حضرة الخلاق	وبيننا مشترك الإطلاق
لا في الحقائق وكلِ الأثرِ	كلّ بشاكلتهِ جِدّاً حريّ
وذاك الاختصاص والمقابل	كل لما يؤخذ منه مائل
وكسبنا من الوجود عاري	في خارج، بل أمر اعتباري

==================================
==================

نخلص في امتثال أوامره واجتناب مناهيه بمنّه ورحمته.

(و)الثّامن أنّه (خصّ اسم خالق بربنا) تعالىٰ (و)اسم (كاسب و)اسم (عامل خصّا) كلاهما (بنا و)العاشر أنّ (اسم فاعل ومختار معاً) وأنّ (اسمي قادر ومريد وقعا بين جناب حضرة الخلاق وبيننا) معاشر العباد (مشترك الإطلاق) لكن صورة (لا في) إرادة الاتّصاف بجميع (الحقائق وكل الأثر) المترتب على كل من مدلولات هذه الأسماء للعبد كالمعبود بل (كل) منهما بما هو مناسب (بشاكلته جدّاً حريّ) ولائق أمّا حضرة المعبود فبالإفاضة والإيجاد، وأما العبد فبالاستفاضة والاكتساب. وفي هذا المصرع اقتباس من آية: ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ ففي إطلاق الشّاكلة بالنّسبة إليه تعالىٰ صنعة المشاكلة معنى لأنّ الشّاكلة إمّا بمعنى الطّريقة التي تشاكل حال العبد في الهدى والضّلال أو بمعنى جوهر الرّوح أو بمعنى الأحوال التّابعة للمزاج وكل ذلك مستحيل في حقّه تعالىٰ حقيقة (وذاك الاختصاص) لكلّ من الأسماء المارّة بما اختصّ به (والمقابل) له أيّ والاشتراك للأسماء المشتركة (كلّ) ذلك (لما يؤخذ منه) أي لاختصاص ما يؤخذ منه من المبادىء واشتراكه (مائل) فاختصاص الخالق به تعالىٰ لاختصاص الخلق به، واختصاص الكاسب بالعبد لاختصاص الكسب به وقس عليهما (و)الحادي

موضع الاتفاق ما قد سلفا   فاصغ لما فيه هما اختلفا:

فاختلفا في الكسب ما   كلٌ خلافَ غيرهِ أبداه

وفي الذي تعلق القدرة به   وصف فقط أو ذا مع الفعل

وإنّها بغير تأثير وقع   هَلْ جازَ إن تعلقت أو امتَنَع

==

عشر أنّ (كسبنا من الوجود عارٍ في خارج) الأذهان (بل) هو (أمر اعتباري). وهذه أحد عشر وجهاً مشتركاً بينهما وتـزداد بتغيّـر الاعتبـار كمـا قـال (موضـع الاتفـاق مـا قـد سـلفا) من الوجـوه (فاصـغ) أيّهـا الطّالب للحقّ المستمع له بـأذن واعيـة (لمـا فيـه همـا) أي الإمامـان الهمامان (اختلفا) فإنّهما قـد (اختلفـا في الكسـب) الـذي هـو وصـف مختص بالعبـد (مـا معنـاه) و(كـل) منهمـا (خلاف غـيره) في معنـاه (أبداه) وأظهره؛ فقال الإمام الماتريدي الكسب هـو العـزم المصـمّم والتّوجّه الصّادق نحو الفعل وهو أثر قدرة العبد، والأشـعري قـال إنّـه مقارنة إرادة العبد وقدرته غـير المـؤثّرة لقـدرة البـاري المـؤثّرة في الفعل وتلك المقارنة ليست أثـر قـدرة العبـد وإنّمـا هـو محلّهـا فقـط (و)اختلفا (في) الأمر (الذي تعلّقت القدرة) الحادثة (به) فهو (وصف) الفعل (فقط) مع تأثيرها فيه عند الماتريديـة (أو) هـو (ذا)ك الوصـف (مع) ذات (الفعل) بلا تأثير لقدرته فيهما عند الأشعري فـ(انتبه) لـوزن الرّاجح (و)اختلفا في (أنّها) أي قدرة العبد (بغير تأثير) موصـوف بأنّـه (وقع) لهـا (هـل جـاز إن تعلّقت) تلـك القـدرة بالفعـل (أو امتنـع) إن تعلّقت أي هل يجوز تعلّق قدرة العبد بالفعل بغير تأثير حاصل لها في ذاته أو وصفه أم لا؟ اختار الأشعري الأوّل فقال بتعلّقها به بدون تأثير لها فيه مطلقاً، والماتريدية الثّاني فقالوا يمتنع تعلّقها به بدون التّـأثير بل هي متعلّقة به مع تأثيرها في وصـف كونـه طاعـة أو معصـية كمـا مرّ.

وفي صدورِ الفعل أيضاً قد خلفهما: هل جاز أولاً أن

بقدرة العبدِ بغير أن حَصَلَ تعلقٌ لقدرة الله الأجلّ

والقدرةِ الحادثةِ مؤثرة بالفعل أم كما لدى الأشاعرة

والصرفِ للإرادة الجزئية وكونِها معدومة، لا الكلية

====================================
===================

(وفي صدور الفعل أيضاً) كالأمور السّابقة (قد ظهر خلفهما) أي الأشعري والماتريدي وبين الخلف بقوله: (هل جاز أم لا) يجوز (أن) مصدريّة (صدر) والموصول والصّلة في تأويل المصدر ومتنازع فيه للفعلين، أي واختلفا في جواز صدور الفعل (بقدرة العبد بغير أن حصل تعلّق لقدرة الله الأجل) به فيجوز ذلك عند الأشعري بناءً على خلاف ما اشتهر من مذهبه كما حرّره السّيد في شرح المواقف والآمدي في الأبكار: من أنّ القدرة الحادثة عند الأشعري مؤثّرة بالقوّة بلا إنكار، فلو لم تتعلّق قدرته تعالىٰ بالفعل جاز لقدرة العبد التعلّق به والتّأثير فيه (و)اختلفا في أنّ (القدرة الحادثة مؤثّرة بالفعل) كما عند الماتريدية وإن كان تأثيرها في وصف الفعل (أم) لا (كما لدى الأشاعرة) تبعاً للأشعري في إنكاره تأثير قدرة العبد بالفعل مطلقاً سواء كانت غير مؤثّرة بالقوّة أيضاً كما هو مشهور مذهبه أو مؤثّرة بها كما ذكرناه آنفاً (و)اختلفا في (الصّرف للإرادة) الكلّية الذي هو العزم المصمّم والتّوجه الصّادق من العبد نحو المقدور المشهور بالإرادة (الجزئيّة) وبالقصد الجزئي كما مر كلّ ذلك، وبالاختيار كما أفاده الكلنبوي في حواشيه على شرح العقائد العضديّة للجلال الدّواني، واشتهر بالكسب عند الماتريدية وإن كان التّحقيق أن الكسب ليس صرف الإرادة الكلّية فقط بل هو صرف الإرادة والقدرة معاً نحو المقدور، فقول النّاظم «الإرادة الجزئيّة» بلام التّعريف فقط بيان للصّرف وتفسير له. وما في بعض النّسخ

==================================
==================

من دخول اللّام الجارّة غير صحيح لأنّ الصّرف صرف الإرادة الكلّية المسمّى ذلك الصّرف بالإرادة الجزئيّة، لا صرف الإرادة الجزئيّة كما هو واضح. اللّهم إلّا أن يكون قوله: «الجزئيّة» نعتاً للصّرف حملاً على المعنى أي الصّرف للإرادة الكلّية الذي هو الإرادة الجزئيّة فاختلفا فيه هل هو ناشىء عن العبد وأثر لقدرته كما هو عند الماتريدية، أو هو مقتضى نفس الإرادة الكلّية التي خلقها الله تعالىٰ في العبد ولذاتها بدون مدخل لقدرة العبد فيه كما هو عند الأشعري (و)اختلفا في (كونها) أي الإرادة الجزئيّة (معدومة) في الخارج كما هو عند الماتريدية فإنّها عندهم عبارة عن صرف الإرادة الكلّية وتعلّقها بالمقدور، وهو أمر إضافي معدوم فيه أو هي موجودة فيه كما هو عند الأشعري؛ حيث قال: ولا فرق بينها وبين الإرادة الكلّية في كون كل منهما موجوداً في الخارج عنده ولا صنع للعبد في شيء منهما فإنّ الإرادة التي هي صفة ذات إضافة تطلق تارةً أي تؤخذ بدون اعتبار تعلّقها بمطلوب معين فتسمّى بالإرادة الكلّية، وتقيّد أخرى أي تؤخذ باعتبار تعلّقها بمتعلّق جزئي، وتسمّى حينئذٍ بالإرادة الجزئيّة. ولا شكّ أنّ صفة الإرادة موجودة في الخارج وقوله: (لا الكليّة) يعنى أنّه ما اختلفا في وجود الإرادة الكلّية التي هي الصّفة ذات الإضافة لاتّفاق القائلين بها على أنّها موجودة.

(و)اختلفا في (ما هو المشروط عند السّادة) في المذهبين (بنوط) أي تعلّق (قدرة العباد عادة) أي شرطاً بحسب العادة أي واختلفا في أن المشروط عادة بتعلّق قدرة العبد بالمقدور هل هو خلق الله تعالىٰ لأصل الفعل وأمّا وصفه فليس بمخلوق له تعالىٰ لكونه أمراً اعتباريّاً صادراً من العبد بتأثير قدرته الحادثة بواسطة العزم المصمّم كما عند الماتريدية، أو أنَّ المشروط هو خلقه تعالىٰ للفعل ووصفه كليهما كما عند الأشاعرة، فإنّ كلّاً

فحبذا الوفاق قد اجتمعوا	على الهدى وللهدى استمعوا
ونعم الاختلاف كان رحمة	لنا، لهم، ولجميع الأمّة

===

منهما أثر لقدرته تعالىٰ عنده وتعلّـق قدرتـه تعـالىٰ بهمـا مشـروط بتعلّق قدرة العبد بهما من غير تأثير لها فيهمـا بالفعـل، وهـذه ثمانيـة أوجه للاختلاف بينهما (فحبّذا الوفاق) وفاقهم فـ(قد اجتمعوا) واتّفقوا (على الهـدى) وأشـار إلى دليلـه بقولـه: (وللهـدى اسـتمعوا) أي وهم استمعوا هدى النّبي صلى الله عليه وسلم بتلقّيه من أفواه أسـاتذتهم السّلف الصّالحين وكل من استمع هـداه وامتنـع عن هـواه فهـو على الهـدى (ونعم الاختلاف) اختلافهم إذ لم يكن عن الهـوى والاعتسـاف بل نابعاً عن ينبوع التّفقه في الدّين والاجتهاد في الكتاب وسنن سـيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، ولله الحكمة البالغة في توجيه كـلّ من الطّرفين إلى طريق من الطّريقين للتّوسـعة في الـدّين وإفسـاح المجال للمؤمنين فإنّ من غلب عليـه التفـويض يقلّـد الأشـعري ومن غلب عليه الأسباب يقلّد الماتريدي فـ(كان) الاختلاف (رحمة لنـا) لمـا ذكرنا و(لهم) بسبب نيل أجورهم (ولجميع الأمـة) المرحومـة المتّبعـة لأحـدهما. ثم ذلـك إشـارة إلى مـا روي عنـه عليـه الصّـلاة والسّـلام منقوله: «اختلاف أمتي رحمة»، ووجهـه مـا ذكرنـا. ومنهم من حملـه على اختلاف هممهم في الاتجـاه الخـاص نحـو الحـرف والصّـنائع المختلفة النّافعة للمسلمين في الدّنيا والـدّين كمـا أفـاده العضـد في المواقف يسر الله لنـا ولسـائر الأئمّـة المسـلمة التّوفيـق في الجهـد والعمل الخالص في مقتضى الحديث الشـريف بمنّـه وفضـله وكرمـه آمين. وفي بعض النسخ هنا بيت وهو قوله:

(حبيبُ تحرير مشى تقنعا * عليهما شنع من قد شنعا)

ومعناه أن التحرير السابق للمـذهبين تحريـر محبـوب وحسـن في غايـة الحسـن ومشـي في ميـدان العقلاء، حـال كونـه تقنـع وتسـتر بحجاب الاحتجاب

حبيبُ تحرير مشى، تَقَنَّعا	عليهما شُنّعٍ من قد شنّعا
فذان مذهبان راسخان	كقنن الجبال، شامخان
قد وقع الكل بحاقٍ للوسط	خُلّى عَنْ سَفسَطة وعن سقط
قالٍ لقالِ لأهلِ جبرٍ، خال	عن شركِ شِرذمةِ اعتزال
ومنهما ليس كمثل الأشعري	لأنه عن كلِ خَطْرَةٍ عرى
«كَرَبُنا لكسبنا مُريدُ... »	والله فعّال لما يُريدُ

==

فلم يدركه إلا أولوا الإدراك الثاقب، وإذا كان كذلك فمن قد شنع عليهما أي على المذهبين شنع هو من جانب جميع العلماء. (فذان) المذهبان الخاليان عن الأهواء (مذهبان راسخان) لا يتزلزلان بتأثير الأراجيف فيهما (كقنن الجبال) أي قممها (شامخان) عاليان وكيف لا و(قد وقع الكل) منهما أي من المذهبين (بحاق للوسط خلى عن سفسطة) أي الحكمة المموهة (وعن سقط) من القول وكل منهما (قال) أي باغض (مقال) أي قول (أهل جبر) لمخالفته لبداهة العقل وضروريات الدين و(خال عن) خلط (شرك) أي اشتراك بين الخالق القدير والمخلوق القصير في التّأثير اللازم لـ(شرذمة) أهل (اعتزال ومنهما) أي من الأمر الدائر بين مذهبيهما وهو مفهوم المذهب الحق (ليس كـ)مذهب (مثل) الإمام (الأشعري) رضي الله عنه (لأنه عن كل خطرة) ترد على الجبرية والمعتزلة، بل وعلى الأستاذ والقاضي وعما ترد ظاهراً على مذهب الماتريدي (عرى) برى وتلك الخطرات (كا)لخطرة الواردة على الماتريدي الموجهة في صورة المعارضة إليه بقولنا (ربنا) تعالىٰ وتقدس (لكسبنا مريد، والله) عزَّ وجلَّ (فعّال لما يريد) وتقريره كل كسب لنا شيء مما أراده الله تعالىٰ وكل شيء مما أراده الله فهو تعالىٰ فاعله فكسبنا الله تعالىٰ فاعله؛ أمّا الصّغرى فلأنّه لو لم يرد سبحانه وتعالىٰ كسبنا لم يتحقّق

وما يعمّ الشيء لا بمين قل إي وربي خالق المابين

بكل شيء علمهُ محيط فما سوى الموجود هل تميط

==

لكنه تحقّق، وأمّا الكبرى فلنص الآية الكريمة عليها، فثبت أنّ الكسب أثر قدرة الله تعالىٰ لا أثر قدرة العبد كما ادّعيتم (و)إن منعت تقريب دليلنا بأنّ اللّازم هو أنّ الله خالق لكلّ موجود مراد لاختصاص كلمة ما بالموجود، والكسب ليس بموجود خارجي لأنّه من الأمور الاعتباريّة، أثبتناه بأنّ (ما يعم الشّيء) الموجود الخارجي وغيره (لا بمين) أي بلامين وكذب، والشّيء وإن كان مختصّاً بالموجود الخارجي في اصطلاحنا لكن كلمة «ما» تعمّه وغيره، فيندرج فيه الكسب ولو اعتباريّاً، فارجع إلى قولي وصدّقني مؤكّداً بالقسم و(قل أي وربّي خالق المابين) كما نصّ عليه بأمثال قوله الكريم: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ إنّه ليس في عموم «ما» عيب ومين. قال في الحاشية وفي إيثار القسم بخالق المابين إيماءً إلى أنّ الشّيء في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ يعمّ الموجود الخارجي وغيره. انتهى. يعني أنّ اختصاص الشّيء بالموجود وإن كان مشهوراً في عرف أهل السُنَّة إلّا أنه يعمّه وغيره لغة حتى يساوي قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ الواقع في سياق بيان شمول خلقه تعالىٰ لقوله: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾ فإنّ عموم الموصول المبهم للموجودات والاعتباريات واضح، فلا بدّ أن يعمّه الشّيء أيضاً ليتوافقا معاً. قلت: وفيه لطيفة أخرى هي أنّ الكسب أمر بين الأمرين أي بين الجبر والتفويض، فهو مندرج في المابين، وإذا كان تعالىٰ خالقاً للمابين كان خالقاً له بلا مرية ومين. وكحظرة أن الشّيء في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ لو كان مختصاً بالموجود لكان في مثل قولنا الله (بكلّ شيء علمه محيط) كذلك فيلزم منه أن يخرج ما سوى الموجود من العلم (فما سوى الموجود) من المعدومات (هل) ترضى أن

يا خصمُ! يا تلميذُ! يا سقيمُ!   ما القاضي، ما الأستاذ، ما الحكيم؟

====================================

===================

(تميط) أي تزيله عن دائرة العلم؟ لا والعالم بالموجود والمعدوم هذا. ثم لمّا كان ما عدا المذهبين الحقّين من المذاهب المشهورة أربعة مذهب الجبر والاعتزال والأستاذ والقاضي وكان خطأ القول بالجبر واضحاً كل الوضوح والاعتزال من انتهاج منهج الفلاسفة فالمعتزلة متفلسفون في الحكم، ترك بحث مذهب الجبر وعبر عن المعتزلة بالحكيم، فالمقابل للمذهبين حينئذٍ إما تابع للحكيم إن أسند التّأثير إلى العبد استقلالاً، أو للأستاذ إن أسنده إليه بالاشتراك أو للقاضي إن قال بتأثير العبد في الوصف؛ فعبَّر عن المقابل للمذهبين التّابع للقاضي بالخصم لأنّ الخصم يلتجىء إليه، وللأستاذ بالتّلميذ، وللحكيم بالسّقيم، والمناسبة ظاهرة فقال (يا خصم! يا تلميذ! يا سقيم! ما القاضي ما الأستاذ ما الحكيم؟) أي يا خصم إذا تبين الحقّ عندك بدون القاضي فما القاضي وما المقصد منه؟ ويا تلميذ إذا أوتيت علماً نافعاً من أهل الحقّ فما الأستاذ وما الاستناد به؟ ويا سقيم إذا شفاك برحمته الحكيم العليم فما الحكيم وما الحاجة إلى التّشبث به؟ هذا. ثم رأي القاضي إنّما يكون من جملة الآراء غير المقبولة إذا لم يكن عين مذهب الماتريدي وإلّا فهو مقبول والله أعلم.

شدّ الحزام

إِلهُنا هو الجواد المطلقُ	الخير المحض الغني الحقُّ
لكنه لم يعط إلا ما سأل	السنة استعدادنا جَيْرِ، أجَل
فَسُؤل استعدادنا نوعان	وأمرُهُ جلّ علا أمران

==================================
===================

(شدّ الحزام) لكشف المقام والجواب عما يقال

فإذا كان الخلق منه تعالى فلم خص بعضاً منهم بتوجيهه إلى الخير

وخلقه له دون بعض ولم لم يجعل الجميع سامعين مطيعين

(إلهـنا) جلّ وتقدّس (هو الجواد المطلق) بخلـق الكائنـات وإفاضـة كل ما يناسب كلّاً من أجزائها عليه (الخير المحض) الـذي لا يفعـل إلّا ما هو خير من حيث إنّه عمل الحكيم السّليم و(الغني الحق) الذي له الملك وبيده مقاليد السّماوات والأرض يؤتي الملك من يشاء وينزعـه عمن يشاء ويختص برحمته من يشاء، لا مـانع لمـا أعطـاه ولا معطي لما منعه وأباه (لكنه) بحكمته البالغة (لم يعط) أحـداً منّـا ومن غيرنـا (إلّا ما سأله) عنـه تعـالىٰ (السُـنَّة) الحـال لا(سـتعدادنا) المـودع فينـا فكما نقول بذلك نجيب القائل به ونصدّقه بكلمة (جـير، أجـل) لتأكيـد الأمر منه (عزَّ وجلَّ)، وإذا علمت ذلك (فـ)اعلم أنّ (سؤل استعدادنا) أي مسؤوله (نوعان) فنوع منه سؤل الأمرين ونوع منـه سـؤل الأمـر الثّاني كما يأتي.

(وأمره جلّ، علا أمران) الأوّل أمر إيجادي ويقال له الأمر التّكويني وهو الذي يحصل به التّكوين والإيجاد، ويلزم منه وقوع المأمور بـه بلا اختيار من

فسائلُ الأَمرين قد يطيع	وسائلٌ لِأفْعَلْ فقط شنيع
فإنما الإطاعة كالعصيان	مِن مقتضى حقيقة الإنسان

===

المـأمور وهـو الأمـر المـذكور في قولـه تعـالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فالمأمور هو الشّيء الممكن أي الصّورة العلميّة الثّابتة له تعالىٰ، والمأمور به كونه ووجوده في الأعيان أو في الأذهان، فإنّ الوجود الذّهني أيضاً يحتاج إلى إيجاد وتكوين. لا يقال يلزم من هذا أن لا يكون إعدام الممكنات مرادة له تعالىٰ لأنّ الأمر التّكويني خاص بموجودات الكائنات، لأنّا نقول أنّ تلك الأعدام حاصلة بترك الأمر التّكويني، وكما أنّ نفس الأمر التّكويني تابع للإرادة كذلك تركه فيكون جميع الكائنات مراداً له تعالىٰ.

والثّاني أمر إيجابي ويقال له الأمر التّشريعي والتّكليفي يوضع بالشّرع والتّكاليف ولا يلزم منه وقوع المأمور به وهو الأمر المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ أَن نُّهۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا﴾ أي أمرنا متنعّميها بالطّاعة على لسان رسول بعثناه إليهم، فخرجوا عن الطّاعة وتمرّدوا في العصيان كما قاله البيضاوي. والمأمور هنا هو الشّخص العاقل، والمأمور به فعله الاختياري المتراخي عن صدور الأمر، وبين الأمرين عموم من وجه في التّحقق لتحقّقهما في إيمان المؤمن وإطاعة المطيع، وانفراد الأول في كفر الكافر ومعصية العاصي وسائر الممكنات من غير أفعال العباد المكلّف بها، وبالعكس في إيمان الكافر وطاعة العاصي. هذا. والاستعداد كما قلنا نوعان نوع يطلب الأمرين ويدعو إليهما، ونوع يطلب الإيجابي فقط (فـ)الاستعداد الذي هو طالب و(سائل) مولاه سبحانه (الأمرين) الإيجادي والإيجابي (قد يطيع) صاحبه الأمر إطاعةً مستمرة، والاستعداد الذي هو طالب (وسائل لأفعل) أي للأمر التّكليفي (فقط) لا للأمر الإيجادي أيضاً (شنيع) صاحبه

فالخيرُ من خصائص القديم	والشرُّ من نقائص العديم
وما ذكرنا هاهُنا سرّ القدر	هو الذي إذا تجلّى وظهر
يومَ القِيامَة لا يَلومَنّ أحد	أحداً إلا نفسَه كما ورد

===================================
==================

في الأحوال لتمرّده بالمعصية والإهمال (فإنّما الإطاعة كالعصيان من مقتضى) الاستعداد المودع في (حقيقة الإنسان) الصالح ذاتاً للإطاعة والمعصية، فإذا توجّه إلى الخير وتبيّن أنّه طالب للأمرين أثّرت قدرته تعالىٰ في الطاعات، وخلقها له. وإذا توجّه نحو الشّر وتبيّن أنّه طالب للأمر الثّاني فقط أثرت قدرته تعالىٰ في المعاصي وخلقها لها (فالخير) والشرّ كلاهما من الله تعالىٰ خلقاً فإنّه خالق كلّ شيء، وهو على كلّ شيء وكيل، ومن العبد كسباً لقوله تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ﴾، وإفاضة اللّطف والتّوفيق على الخير (من خصائص) ذات الإله (القديم) فإنّه أكرم الأكرمين وأرحم الرّاحمين (و)نزول الخذل من الله واكتساب (الشرّ من نقائص) نفس العبد الأمّارة بالسّورة على ذلك الشّخص (العديم) الوجود بالذّات وعديم الكمال في الصّفات هذا (وما ذكرناها هنا سرّ القدر) أي سرّ تأثير الباري تعالىٰ وخلقه لعمل كل أحد بحسب شاكلته و(هو الذي إذا تجلّى وظهر يوم القيامة) للعباد (لا يلومن أحدٌ أحداً إلّا نفسه) الأمّارة بالسّوء الصّارفة لاستعداده الصالح للأمرين ذاتاً كما مرّ إلى الأمر الثّاني فقط (كما ورد) في الحديث الشّريف بقوله المنيف: «فمن وجد خيراً فليحمد اللّٰه تعالىٰ ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلّا نفسه» الحديث، أي لأنّ نفسه هي التي أضاعت عليه استعداد الأمرين.

أقولُ في شرح كلام المولوي * لفهمك المقامَ بالقلب القوي* فإنّ استعدادنا قابلُ أن * يعصيَ أو يطيعَ واهب المنن * لكنّه قد يقتضى التكليفا * بدون خلق ما له أضيفا * فالأمرُ بالتّكليف يأتيه فقط * بدون خلق

=====================================
===================

الفعل، فالحال شطط * وقـد يـروم ذَينـك الأمـرين * تكليـف ربـه وخلـقَ الـزين * وكيفمـا اقتضـى يجيب ربـه * فـإنّ ذا عادتـه ودأبـهُ * فالشرُّ في استعدادك الكثيف * لا مِنْ إلـهٍ خـالق لطيـف * ولم يجب عليه للعباد * الجبرُ في توجيه الاستعداد * نعم له فضلٌ على العباد * رَبِّ اهدنا؛ إنّكَ أنتَ الهادي.

وإن إلى هذا السؤال تَلْتَج: أيّها الاستعداد من أين تجيء؟

فليس ذا بوارد علينا إذ الوجوب منتف لدينا

==

(غاية الشدّ للحزام)

في جواب السّؤال عن وضع الاستعداد للأنام

(وإنَّ) شرطيّة ومدخولها مقدّر يفسّره قوله الآتي: «تلتج» على طريق ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ وبه يتعلّق قوله: (إلى هذا السّؤال) أي وإن (تلتج) إلى هذا السّؤال وهو قولك (أيها الاستعداد من أين تجيء) بصفة سؤالك للأمرين في بعض العباد ومقارنتك للطف والتوفيق الدّاعي إليه وسؤالك للأمر الثّاني في بعض آخر، ولم لم تكن سائلاً لهما في الجميع مقارناً للتّوفيق الرّافع لصاحبك إلى المقام الرّفيع (فـ)نقول في جوابك إنّه (ليس) هـ(ذا) السّؤال (بوارد علينا) معاشر أهل الحقّ (إذا الوجوب) على الله تعالىٰ للأمر الأصلح للعباد (منتف لدينا) فله تعالىٰ أن يوفّق بعض عباده ويلطف به حتى لا ينقاد استعداده الصّالح لنفسه الأمّارة بالسّوء وأن لا يتفضّل على بعض آخر بذلك فينقاد استعداده لها وليس في ذلك محذور، أما أوّلاً فلأنّ للمالك أن يتصرف في ملكه كما يشاء، وأمّا ثانياً فلأنّه حباه استعداداً صالحاً بالذّات للأمرين ولم يمنعه منه مانع وهو الذي أضاع خيره واختار ضيره بانقياده لشهوته وجسارته على ربّه بعد الوعيد الشّديد والوعد الأكيد بقوله: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾، وإنّما يرد على المعتزلة القائلين بوجوب مراعاة الأصلح

فالمبدأ البعيد باضطرار	والمبدأ القريب باختيار
كفى لك الأوصاف وأنْتَ ذوها	ذَروُا الهوى وكلمَتي خذوها
زبدتهُ ظواهرُ الأحكام	مطمحُها ظواهرُ الأنامِ

==

فليجيبوا عن سؤالك هذا (فـ)خلاصـة مـا ذكرنـا أوّل الـوقر الثّـاني إلى هنا على طريقة أهل الحق أنّ (المبدأ البعيد) لأفعال العباد أعـني صـفة الحيـاة والعلم والإرادة والقـدرة مخلوقـة فيهم ومودعـة إيّـاهم (بالاضطرار) منهم بالنّسـبة إليـه (والمبـدأ القـريب) لـه وهـو التّصـور الجزئيّ والشّوق الجزئيّ المنبعث من ذلـك التّصـور والإرادة الجزئيّـة اللّازمة لذات الإرادة الكلّية بدون حاجة إلى خلق جديد على ما قـرّره عبد الحكيم في تحقيق مـذهب الشّـيخ الأشـعري والنّاشـئة من تـأثير العبد عند الماتريدية كما مرّ والقوّة المحرّكة التّابعة لها (باختيار) منه أمّا على مذهب الماتريدي فواضـح جلي وأمّـا على مـذهب الأشـعري فلكونـه مسـبوقاً بالقصـد والإرادة الكليّـة و(كفى لـك الأوصـاف) أي لاختيـارك الأوصـاف الأربعـة الـتي هي المبـادىء البعيـدة للأفعـال (و)الحال (أنت) أيّها العامل العالم بالتّكـاليف (ذوهـا) أي صـاحب لهـا ومحلّهـا ومتّصـف بهـا وإن كنت مضـطرّاً فيهـا فـإنّ الاضـطرار في المبادىء البعيدة لا يوجب الاضطرار في المبادىء القريبة بـل يحقّـق الاختيار فيها بمعنى كونها مسبوقة بالقصد والشّـعور فـ(ذروا الهـوى) الدّاعي للخلاف (وكلمتي) الملقاة إليكم إرشاداً على سـبيل النصـيحة (خذوها) بالإنصاف واشكروا الله عليه و(زبدته) أي وزبدة ما ذكـر من الاستعداد الموجود في العباد والمبادىء القريبة الحاصلة فيهم بمعنى زبدة التّكاليف المتوجّهة من الله سبحانه وتعالىٰ إليهم بواسطتها هي (ظواهر الأحكام) الشّرعية الإلـهية و(مطمحهـا) أي ومـا تنظـر إليهـا تلك الأحكام (ظواهر) أحوال (الأنام) فمن كـان مؤمنـاً ظـاهراً يجـري عليه ظواهر

وناط بالبواطنِ البواطنُ واختلفت في حكمها

وكل واحد من الأشياء مظهر واُحد من الأسماء

====================================
===================

الأحكام الـواردة على المؤمـنين، ومن كـان كـافراً ظـاهراً يجـري عليـه ظـواهر الأحكـام الـواردة على الكـافرين (ونـاط) أي وتعلّـق (بـالبواطن) والقلـوب من الأنـام (البـواطن) من الأحكـام، فمن كـان مُضمراً للكفـر والعيـاذ باللـه تعـالىٰ فيجـرى عليـه وتنـوط بـه أحكـام الكفرة باطناً في علم الله تعـالىٰ وإن كـان مؤمنـاً ظـاهراً (واختلفت في حكمها) أي حكم الظّـواهر والبـواطن (المـواطن) وهي العبـاد أو الأزمنة والأمكنة المصادفة للعباد المكلّفين، فمن العباد من هو مؤمن ظـاهراً وباطنـاً، ومنهم من هـو كـافر كـذلك، ومنهم من هـو مـؤمن ظاهراً وكافر باطنـاً، ومنهم من هـو بـالعكس كمن أكـره على الكفـر وقلبـه مطمئن بالإيمـان (وكـل واحـد من الأشـياء) الكائنـة في عـالم الحـوادث (مظهـر) لآثـار ذات البـاري يتجلّى عليـه بجلـوة (واحـد من الأسماء) الحسنى فهو تعالىٰ يتجلّى بجلوة اسمه القابض على الكافر الفقـير الغـبي العليـل الـذّليل ويتجلّى بجلـوة اسـمه الباسـط على المؤمن الغني الذّكي السّليم الجليل وكذا. ولمّا كان الواجب سـبحانه وتعالىٰ متّصفاً بالكمال المطلق كان من شأن ذلك الكمـال أن يتجلّى بالصّفات التي هي مبادىء للقبض والبسط والإحياء والإماتة والإعـزاز والإذلال حتى تتجلّى في الكائنات بمجـالٍ عديـدة ويعـرف بهـا الـذّات الإلـهي بحيث لا يكـون مجـال لتـوهّم العجـز فيـه، ولمّـا كـان حكيمـاً مطلقـاً لم يتوجّـه عليـه سـؤال في شـيء من الأعمـال إذ ليس في شيء منها تفاوت وفتـور بالنّسـبة إلى إيجـاد العزيـز العليم وإن كـان فيها تفاوت بالنّسبة إلى ذواتها أو بالنسبة إلى غيرها من الأشياء فـإنّ ذلك شـيء ومقارنـة أفعالـه للحكمـة في عامّـة شـؤونه شـيء آخـر، وكذلك لم يكن مجال لسؤال أحد: لم

حقائق الأسماء هل تُحَوَّلُ	فكيف بالمجلى لها لا يبدل!
شُدَّتْ هنا شكيمة الصبّابه	يا يوسفي لا تقصُصِ الغِيابه

====================================
===================

جعل الشّمس مشرقة والنّار محرقة والأرض جامدة والماء سيّالاً، فإنّك لو سألت (حقائق الأسماء) الحسنى التي يتجلّى الذّات الـواجب بمجاليها (هل تحول) إلى غيرهـا بـأن تحـوّل القـابض باسـطاً والغفـار قهّاراً وهكذا؟ لأَجبَت بالنّفي لامتناع تحوّل شيء إلى مقابلـه (فكيـف) الحال (بالمجلى لها) من حيث التّحول والتّبدل يعني أنه كما لا تحــوّل ولا تبـدّل حقـائق الأسـماء (لا يبـدل) المجلي والمظهـر لهـا فكمـا لا يتحوّل القابض باسـطاً لا يتحـوّل المقبـوض مبسـوطاً، فلا مجـال لأن يقال لم خلق الشّـمس مشـرقة والنّـار محرقـة وهكـذا. على أنّـه لـو عكس الحـال لانقلب السّـؤال فلم يبـق إلّا التّسـليم والتّفـويض إلى الملـك المتعـال، وعليـه (شـدت هنـا) بحـزام العقـل السـليم والنّقـل المستقيم (شكيمة) فرس (الصبابة) والهـوى ومنـع عن التّجـوال في مجـال النّقـاش والجـدال فـ(يـا يوسـفي) أي يوسـف قلـبي الحسـن الفطـرة والاسـتعداد الملقى في غيابـة ظلمـات المعصـية والفسـاد بخداع قرنائك النّفس الأمّـارة والطّبيعـة الغـدّارة والشّـيطان وذرّيتهـا المكارة (لا تقصص) عن (الغيابة) والأحوال الحادثة فيها بعـد أن أدلى عناية الإلـه دلو النّجاة ونجّاك عنها بالآيات البيّنات.

هذه هي الصبرة الرابعة ما أفرزت أوقارها
أضدادُ ما أوجبه الدليل نسبتُها إليه تستحيلُ

==

(هذه هي الصّبرة الرابعة ما أفرزت أوقارها)

وحاصل ما يستفاد منها أنّ (أضداد) جمع ضد بمعنى المقابل (ما أوجبه الدّليل) له تعالىٰ من الصّفات الكماليّة الثّبوتية ذاتيّة أو فعليّة والسّلبية (نسبتها) أي نسبة تلك الأضداد (إليه) تعالىٰ (تستحيل) فيمتنع أن ينسب إليه الموت والجهل والاضطرار والعجز والصّمم والعمى والبكم، وكذا الجوهريّة والجسميّة والحلول في المحلّ والحصول في المكان والزّمان والتبعّض والتجزّي وغيرها ممّا ينافي الاتّصاف بالصّفات الكماليّة، وما ورد مما يوهم ذلك من الكتاب أو السُنَّة بعد صحّة نقلها نؤمن بأنّه حقّ، ونفوّض العلم بالمراد منه إليه تعالىٰ كما هو دأب السّلف الصّالحين من الصّحابة والتّابعين رضي الله عنهم أجمعين الواقفين على كلمة الجلالة في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ أو نؤوّل بتأويلات توافق محكم الكتاب والسُنَّة كما هو دأب الخلف البارعين الواقفين على العلم في القول المذكور. جعلنا الله بفضله من الرّاسخين في العلم الواقفين عليه.

هذه هي الصبرة الخامسة فالوقر الأول منها

أما الذي يجوز للمهيمن ففعلُهُ وتركه للممكن

كخلقه الأصلحَ وَالثّوابا بطاعةِ، واللطف والعقابا

==

هذه هي الصبرة الخامسة فالوقر الأول منها

في البحث عما يجوز له تعالى

(أمّـا الـذي يجـوز لــ)لـواجب الوجـود (المهيمن) المسـيطر على المعـدوم والموجـود (فــ)هـو (فعلـه وتركـه للممكن) الخـاص وذلـك (كخلقه) تعالىٰ ما هو (الأصلح) للعباد فإنّه يجوز له فعله وتركه عنـدنا خلافاً للمعتزلة حيث ذهب معتزلة بصرة إلى وجوب خلق الأصلح لهم في الـدّين بمعـنى الأنفـع لهم فيـه، ولـذلك بهت الجبـائي في جـواب السّؤال المشهور الذي وجهه إليه الشّيخ الإمام أبو الحسن الأشـعري رضي الله عنه. وذهب معتزلة بغداد إلى وجوب خلق الأصلح لهم في الدّنيا والدّين بمعنى الأصلح في الحكمة والتّدبير فمرادهم به الأصــلح لله تعالىٰ بحسب مراعاة الحكمة بالنّسبة إلى العبد. ورد عليهما بأنّـه لو كان الأصلح واجباً عليه تعـالىٰ بـأي من المعنـيين لمـا خلـق كـافراً مبتلى بالآلام والأسـقام مـدّة العمـر واللّازم باطـل، أمـا بطلان اللّازم فبديهي، وأمّا ثبوت الملازمة فلأنّ الأصلح بحاله الأنفـع لـه في الـدّين أن لا يوجد أصلاً. وبما تقرّر من مراعاة الحكمة بالنّسبة إلى الشّخص يندفع ما ذكره المـولى الخيـالي رحمـه اللـه بقولـه: «وذهب معتزلـة بغداد إلى وجوب الأصـلح في الـدّين والـدّنيا لكن بمعـنى الأوفـق في الحكمة والتّدبير ولا يرد عليهم شيء». انتهى. وذلك لأنّه لما اعتــبرت الحكمة بالنّسبة إلى الشخص كان الأحكم له

بِزَلَّة أو عوضا عَلى البَلا   وتركه لما ذكرنا مثلا

==

أن لا يوجد الكافر السّابق وهو ظاهر (و)كخلقه تعالىٰ (الثوابا) بالإطلاق للعبد (بطاعة) أي بمقابل طاعة فإنّه يجوز له خلقه وتركه وأوجبه معتزلة بصرة فقط بحجّة أنّ العبد بفعله الطّاعة يستحق الثّواب فمنعه ظلم وهو عليه تعالىٰ قبيح. وردّ بأنّ الطّاعة التي كلّف هو بها لا تكافىء بعضاً من النّعم السّابقة الفائضة عليه لكثرتها وعظمها وحقارة أفعال العبد وقلّتها بالنّسبة إليها، فكيف يحكم العقل بوجوب ثواب الأعمال على ذي الجلال.

(هذه هي الصبرة الخامسة فالوقر الأوّل منها)

في البحث عمّا يجوز له تعالى

(و)كخلقه (اللّطف) أعني الأمر الملطوف به لهم وهو ما يقرّ العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية ولا ينتهي إلى حد الإلجاء، أو ما يختار عنده العبد الطاعة كالأرزاق وإكمال العقل ونصب الأدلّة وأوجبه المعتزلة بحجّة أن ترك اللّطف يوجب نقض الغرض من التّكليف وهو الإطاعة ونقضه قبيح فيكون خلقه واجباً، ورد بأن كون منعه موجباً لنقض الغرض إنّما يتمّ لو كان له تعالىٰ في التّكليف غرض، وهو ممنوع كيف وأعماله تعالىٰ ليست معلّلة بالأغراض، ولو سلّم أن له غرضاً فلا نسلّم أنّ نقضه قبيح لجواز أن يكون فيه حكم ومصالح على أنّ اقتضاء منع اللّطف لنقض الغرض إنّما يتمّ في اللطف المحصّل لا في المقرب لإمكان حصول الطّاعة بدونه فلا يلزم وجوب اللّطفين كليهما بل المحصّل فقط، وهو خلاف ما ادّعوه من وجوبهما. وقد يقال أقصى اللّطف واجب عندهم وهو المحصّل فلا يندفع كلامهم بذلك، ولذا عارضتهم الأشاعرة بأنّه لو كان اللّطف واجباً لكان في بلد بل في كل قرية، وفي كل عصر رسول مؤيد بالمعجزات الباهرة مشدود العضد بالعلماء والوعّاظ والعاملين المخلصين وليس كذلك.

(و)كخلقه (العقاب) والعذاب (بزلة) من الزّلات ومعصية من المعاصي فيجوز فعله وتركه عندنا. وأوجب المعتزلة والخوارج عقاب صاحب الكبيرة إذا

====================================
===================

مات بلا توبة، وحرّموا عليه العفو له، واستدلّوا عليـه بوجـوه منهـا أنّ العبد بالمعصية يستحقّ العقاب تفرقة بين العاصي والمطيع وترك العقاب تسـوية بينهمـا وهـو قـبيح، ورد بأنّـه مبـني على اعتبـار القبح العقلي وليس بشـيء على أنّ لـزوم التّسـوية بينهمـا بـالعفو ممنـوع لجواز التّفرقـة بينهمـا بحيـازة المطيـع لـدرجات عاليـة دون العاصـي المغفور؛ فإنّ غايـة مـا ينالـه بـالعفو بعض درجـات المطيعين. ومنهـا عموم آيات الوعيد وأحاديثه ورد بأنّا لا نسـلّم عمومهـا، ولـو سـلّم فلا نسلّم بقاءها عليه لجواز كونها مخصوصة بالكفّار وبالمسـلمين الـذين لم تشملهم المغفرة بقرينة آيات المغفرة ولو سلّم بقاؤها عليه فهي إنّمـا تـدلّ على الوقـوع لا على الوجـوب، ثم هي معارضـة بالآيـات والأحاديث الدّالة على العفو والغفران. ومنها أنّه وعد صاحب الكبيرة بالعقاب فلو لم يعاقبه لزم الكذب في أخباره تعالىٰ وهو محـال، وردّ بعد تسليم أنّها غير مخصوصة بالكفرة أو بالفسقة الذين لم تشـملهم المغفرة وغير مقيّـدة بالمشـية، وإن الإخلاف في الوعيـد كـذب قـبيح في حقّه تعالىٰ بأنّ غاية ما يدلّ عليه هذا الدّليل هو الوجوب لعـارض الأخبار ولا يلزم منه وجوب العقاب في حدّ ذاتـه وهـو المطلـوب (أو) بمعنى الواو خلقه (عوضـاً) للمبتلين (على البلاء) فعنـدنا يجـوز فعلـه وتركه وأوجبته المعتزلة محتجّة بأنّ تركه قبيح لأنّه ظلم فيكون فعلـه واجبـاً عليـه وأجـاب عنـه الأشـاعرة بـأنّ القبح العقلي منتـف والقبح الشّرعي لا يتصوّر في حقّه تعالىٰ. هذا. واختلف القائلون بوجوبه هل يجب كونـه في الآخـرة، فقيـل لا لأنّـه لا يجب دوامـه، وقيـل نعم لأنّ انقطاعــه يــوجب الألم فيســتحقّ عوضــاً آخــر عليــه وهلمّ، فتــدوم الأعواض والـدّنيا لاتسـع ذلـك، وردّ بجـواز أن لا يشـعر بالانقطـاع فلا يحصل به الألم وقوله: (وتركه) معطوف على قوله كخلقـه أي وذلـك الممكن كتركه (لما ذكرنا مثلاً).

الوقر الثاني

ليس على مُوجدنا شيء فبينوا معنى وجوبكم نُجب

===================================
===================

(الوقر الثاني)

في نفي وجوب شيء عليه تعالى

(ليس على موجدنا) الـواجب الوجـود الـذي أنعم فضـلاً علينـا بـأن أخرجنا من العدم إلى الوجود وأفاض علينا نعماً غير محدودة بالتّعداد (شيء)، من الأشياء (يجب) وإن أنكرتم ذلك (فـبينوا)، أيّهـا المنكـرون القـائلون بوجـوب بعض أشـياء عليـه (معـنى وجـوبكم)، أي الوجـوب المعتقد لكم (نجب) عنه ونفهمكم أنّكم اشتبهتم وأنّه لا وجـوب عليـه ولا عنه تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً؛ فإنّـه إن كـان بمعـنى مـا يسـتحقّ تاركه الذّم كما قاله بعض المعتزلة فلا وجه لـه في حقّـه تعـالىٰ لأنّـه المالك على الإطلاق وله التّصرف في الأنفس والآفاق فكيـف يتوجّـه إليه الذّم على مـا لـه بالاسـتحقاق. وإن كـان بمعـنى مـا يكـون مخلًّا بالحكمة كما قاله بعض آخر منهم، فلا معنى له في حقّـه تعـالىٰ فـإنّ من اعترف بأنّ الله واجب الوجود وموصوف بالكمال المطلـق لزمـه الاعتراف بأنّ كل فعـل من أفعالـه متقن ومشـتمل على الحكم على الوجه الأحقّ، وإن كانت خفيّة علينا، فإنّا لا نحيط علماً بالحكم الثّابتـة في أفعال السّاسة النّوابغ من البشـر فكيـف بخـالق القـوى والقـدر. وإن كان بمعنى ما قدّره الله تعـالىٰ على نفسـه أن يفعلـه ولا يتركـه وإن جاز تركه في حـدّ ذاتـه كمـا قـال بـه بعض الصّـوفيّة والمتكلّمين فهو أيضاً باطل لأنّه لمّا قـال بجـواز تركـه في حـدّ ذاتـه فـات معـنى الوجوب إلّا بمعنى أنّه تعالىٰ أجرى عادته بأن

فحكمه علا على كلِّ ملا　　　ما ترك الناس سدى ومهملا

==

يفعله ولا يتركه، وإطلاق الوجوب على ذلك مجـرد اصـطلاح هـذا. قيل إن ترك ما فيه الحكمة جهل أو بخل تعالىٰ عن ذلك علـوّاً كبـيراً فلا بدّ أن يُراعى فعل ما فيه الحكمة فكيـف يقـال إنّـه لا يجب عليـه شيء؟ وأجيب بأنّه إن أراد رعاية مطلق ما فيه الحكمـة بـأن لا يخلـو فعل من أفعاله عنها أيّـاً كـان فهـو لازم لـذات العليم الحكيم ويرجـع مراعاته إلى لزوم الصّفة الذّاتيّة الكماليّة له تعالىٰ، وقد التزمـه أهـل السُنَّة وقالوا بأنّ لزوم الكمال كمال. وإن أراد رعاية خصوصـيّات مـا فيـه الحكمـة الـتي نازعتنـا المعتزلـة في وجوبهـا عليـه فنحن ننفي وجوبها ونقول إنّه تعالىٰ مختار في فعل أيّة واحدةٍ منها وتركها لكونها ناشئة من القدرة والإرادة فلا معنى للقول بالوجوب فيها. وقال بعض المحقّقين كل فرد من أفراد ما يثبت ويدخل تحت تّأثير قدرته تعـالىٰ لا يقال في حقّه إنّه حكمـة إلّا بعـد صـدوره منـه تعـالىٰ بنـاءً على أن ليس للأفعال جهة مصلحة ذاتيّة، فهو قبـل الصّـدور منـه لا يقـال إنّـه حكمة حتى يقال بوجوب فعله عليه تعالىٰ لكونه حكمة يجب رعايتها، فمعنى ما يقال أنّه تعالىٰ يفعل ما فيه الحكمة هو أنّه يفعـل مـا يثبت كونـه حكمـة بسـبب صـدوره منـه تعـالىٰ لا قبلـه فـدقّق فإنّـه أنيـق وبالتّدقيق حقيق.

(فـ)بعد ما ثبت أنّه لا وجوب عليـه ولا عنـه تعـالىٰ وأنّـه مختـار في شـؤونه وأفعالـه يفعـل مـا يشـاء ويحكم مـا يريـد، وأنّـه حكيم على الإطلاق فإنْ أفاد بسطاً أو أثاب شخصاً فبالفضل، وإن أفـاد قبضـاً أو عاقب أحداً فبالعدل تـبيّن أن (حكمـه علا) وفـاق (على كـل) جماعـة و(ملأ) ولو كـانوا من أهـل الملأ الأعلى وأنّـه (مـا تـرك النّـاس سـدى ومهملاً) بل خلقهم للمعرفة بقدر الطّاقة، وللطّاعة بقدر الاسـتطاعة، فيترتّب عليها حسن النّظام والانتظام لسعادة الأنام إلى لقـاء الملـك العلّام و(كلّ) ما خلقه (أتى) إليه طائعاً (مسخّراً لديه)

كلٌ أتى مُسَخَّراً لديه لا موجبَ لا حاكمَ عليهِ

====================================
===================

وعنت الوجوه للحيّ القيّوم و(لا موجب) عليه بشيء و(لا حاكم عليه) وكل ما سواه مغلوب ولكل أمّة حساب مقرّر وأجل مقدّر محتوم ولكل أجل كتاب معلوم.

==

(الوقر الثالث)

في نفي القبح والظّلم والغرض عن أفعاله تعالى

(لا قبح) في شيء من أفعاله تعالىٰ فلا يتّصف بفعل قبيح وإن أوجده في العباد لأنّ المتّصف هو الذي يقوم به الفعل لا من أوجده في غيره؛ فإيجاد القبيح ليس قبيحاً لجواز اشتماله على حكم ومصالح وإنّما القبيح هو الاتصاف به و(لا ظلم) منه على أحد في أفعاله لأنّ الظّلم إن كان بمعنى التّصرّف في ملك الغير فللّه الملك جميعاً فله التّصرّف فيه كيف يشاء وإن كان بمعنى وضع الشّيء في غير موضعه المناسب فبعد ثبوت أنّ الله تعالىٰ أعلم العالمين وأقدر القادرين وأحكم الحاكمين فكلّ فعل من أفعاله فهو واقع في مقامه اللّائق ومجاله الموافق وإن لم نطّلع على وجه حسنه صنع الله الذي أتقَنَ كلّ شيء إنّه خبير بما تفعلون

(ولا علّة) و(لا غرض في أفعاله جلّ علا).

الغرض والعلّة الغائية ما لأجله أقدم الفاعل على الفعل، والغاية والفائدة ما تترتّب عليه سواء كان باعثاً على الإقدام أو لا، إلّا أنّ الغاية يعتبر فيها وقوعها في نهاية الفعل بخلاف الفائدة. وعليه الغرض والعلّة الغائيّة بحسب الوجود الذّهني، وكون الشّيء غاية وفائدة بحسب الوجود الخارجي. وبين الغرض والفائدة عموم وجهي حملا

راعى جنابُ عالِمِ الغيوب بالفضل لا من جهة الوجوب

حكمتَه في نظمه ونثرِهِ في خلقه وأمرِه بأسرِه

==

لتصادقهما في ما كان باعثاً على الإقدام وترتب على الفعل، وافتراق الفائدة والغاية في ما ترتب عليه ولم يكن باعثاً على الإقدام، وافتراق الغرض والعلّة الغائيّة في ما كان باعثاً للإقدام ولم يترتّب عليه هذا. وإذا كانت العلّة الغائيّة والغرض هو الباعث لإقدام الفاعل على الفعل كان هو المحرّك الأوّل له ويكون علّة لفاعليّة الفاعل، كما أنّ الإرادة الجازمة والعزم المصمّم هو المحرّك الثاني فيكون للغرض نوع تأثير في الفاعل، وكذلك كل من يفعل شيئاً لغرض فوجود ذلك الغرض بالنّسبة إليه أولى من عدمه فيكون مستكملاً بذلك الغرض، والله تعالىٰ أجلّ من أن يتأثّر بشيء من جهة الممكنات أو مستكملاً بشيء منها فلا يكون لأفعاله تعالىٰ غرض وعلّة بالمعنى المذكور. نعم لا يخلو شيء من أفعاله تعالىٰ عن حكمة ومصلحة بالمعنى المارّ، وإن خفيت علينا. وعلى ذلك تؤوّل الآيات والأحاديث المشعرة بالعلل والأغراض، هذا ما عليه الأشاعرة. وأمّا المعتزلة فقد أثبتوا لأفعاله تعالىٰ العلل والأغراض متمسّكين بأن الفعل الخالي عن الغرض عبث وهو نقص على الله. ورد بأنّ العبث هو الفعل الخالي عن الحكمة لا الخالي عن الغرض، وأفعاله تعالىٰ مشتملة على حكم ومصالح لا تحصى. والحاصل أنّهم إن أرادوا بالتّعليل أنّ أفعاله معلّلة بالعلل والأغراض كما مرّ فتعالىٰ الله عن ذلك وكلّا، أو أنّها لا تخلو عن حكم ومصالح وغايات عالية وإن لم يصل إليها عقولنا فمرحباً وأهلاً فقد فرغنا من أنّه تعالىٰ أحكم الحاكمين وأنّه (راعى جناب عالم الغيوب) على الأبصار والقلوب (بالفضل لا من جهة الوجوب حكمته في نظمه) للأشياء المزدوجة المتآلفة (ونثره) للأمور المتباينة المتخالفة (في خلقه) للممكنات

فقدانُ دركِ عقلنا بالحِكَم لم ينفِ حكمة الحكيم الأعظم

==================================== ===================

من عوالم الغيب والشهادة الماديّات (وأمره) الإيجاديّ للمجرّدات بأسره شرّه وخيره ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ أو في خلقه للمكلف وغيره وفي توجيه أمره وحكمه بأسره نهيه وأمره وما على منهجه وسيره ولا يخلو شيء منها عن حكمة على النّظام الأقوم. و(فقدان درك عقلنا بالحكم لم ينف) وجود (حكمة الحكيم الأعظم) وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً وإذا اهتديتم إلى شيء منها سبيلاً فاشكروا فائض نعمته والله يختصّ من يشاء برحمته، بل ومن شأن الجبروت والجلال أن لا تصل العقول إلى درك أسرار ملكوته وقدرته. وقوله: «بالفضل» إشارة إلى أنّ رعاية الحكمة في الخصوصيّات ليس بطريق الوجوب والإيجاب بل بمحض اختيار التفضّل من الله الوهّاب.

الوقر الرابع

فلم تجد حكماً لعقل عاقل بحسن أو قبح لفعل فاعل

بأن ذا يستوجب الثوابا وأن ذا يستوجب العقابا

ما قَبَّحَ الله هو القبيح ما حَسّنَ الحسنُ والمليحُ

إن عكس الأمر فقد انعكسا من نسخِهِ ذو نُهْيَةٍ اقتبسا

==

(الوقر الرابع)

في حصر الحكم فيه سبحانه

إذا تقرّر ما سبق علم أنّه تعـالىٰ هـو الحـاكم الفـرد المطلـق وهـو الذي قرّر الطاعة والمعصية ووضع بإزائهـا الثّـواب والعقـاب والمـدح والعتاب (فلم تجد) بالنّظر لما هناك من الدّلائل (حكمـاً لعقـل عاقـل بحسـن أو قبح لفعـل فاعـل) مقـرّراً للحسـن (بـأن ذا) العمـل (يستوجب) المدح في الدنيا و(الثوابا) في الآخرة (و) للقبح بــ(أن ذا) العمل قبيح (يستوجب) الذّم في الأولى و(العقابا) في الأخـرى؛ فـإن (ما قبح الله) بذلك المعنى (هو القبيح) لا غيره و(مـا حسـن)ه بـه هـو (الحسن والمليح) لا ما سواه ومـا ذلـك إلّا بجعلـه وتحسـينه وتقبيحـه فــ(إن) بـدّل الوضـع و(عكس الأمـر) في التّحسـين والتّقـبيح (فقـد انعكسا) أي الحسن والقبح وصار الحسن قبيحاً والقبيح حسناً. وأشار إلى الاستدلال على ذلك بوجوه: الأوّل ما أفاده بقوله: (من نسخه ذو نهية اقتبسا) أي استدلّ وأخذ قبس الهدى أصحاب العقـل من نسـخه تعالىٰ للشّرائع السّابقة بشريعة خاتم الأنبياء محمّـد صـلى اللـه عليـه وسلم ومن نسخه بعض أحكام في

ما كان للفعل على اليقين من جهة التقبيح والتحسين

إذ ما لذات الشيء لا يزول إلينا بُعِثَ الرّسول؟ !

===

شريعته ببعض آخر، على أنّ المحسّـن والمقبّح للأفعـال هـو اللـه المتعال وأنّه (ما كان للفعل على) وجه (اليقين من جهة) لازمة لذات الفعل توجب (التقبيح) للفعل إن كـانت مفسـدة و(التّحسـين) لـه إن كانت مصلحة إذ لو ثبتت الجهتان له لما وقع النسخ (إذ ما) هـو ثـابت (لـذات الشّـيء) منهمـا (لا يـزول) فلا يـزول التّحسـين والتّقـبيح المتفرعـان عنهمـا لكن النسـخ واقـع ومعلـوم من الـدّين بالضّـرورة. الثّاني ما أفاده بقولـه: (لم إلينـا بعث الرسـول) أي لـو كـان للأفعـال جهة محسّنة أو مقبّحة ذاتيّة لازمـة لهـا لمـا بعث اللـه تعـالىٰ الأنبيـاء والمرسلين إلى البشـر لإيضـاح السّـبل وتشـريع الأحكـام على الكـل لكن التّالي باطل. أمّا ثبوت الملازمة فلاكتفائهم إذ ذاك بعقــولهم في أخـذ الأحكـام بـدون حاجـة إلى الرّسـل وأمّـا بطلان التّـالي فلبديهـة الإرسال في الواقع لتشريع الشّرائع.

ومن تعليقات حضرة مولانا خالد ذي الجناحين في تفصيل الحُسـن والقُبح ونقلها النّاظم حرفيّاً مـا نصـه: ولمّـا وقـع البحث عن الحُسـن والقُبح أحببت أن أفصّله لك لنفاسته وبناء أصول كثـيرة عليـه وخفـاء تفصيل الفرق بين مذهبي الحنفيّة والمعتزلـة في المسـألة وفروعهـا عنـد كثـير من النّـاس: اعلم أنّ للكلام في الحسـن والقبح مقامـات أربعة المقام الأوّل كل منهما يطلق على ثلاثـة معـانٍ أحـدها الحسـن صـفة الكمـال كالعـدل والقبح صـفة النّقص كـالظّلم. ثانيهـا الحسـن ملاءمة الغرض كموت العدو والقبح منافرته كموت الصّديق وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفسدة. ثالثها الحسن تعلّق المدح عاجلاً والثواب آجلاً، والقبح تعلّق الذّم عاجلاً والعقاب آجلاً، وهو المتنـازع فيـه إذ هـو عندنا شرعي، وعند المعتزلة وجمهور الحنفيّة عقلي. المقام الثّاني

====================================
==================

معنى القبح شرعاً النّهي تحريماً وتنزيهاً والحسن بخلافه فالمباح حسن. وقيل القبيح المنهي عنه والحسن المأمور به، فهو واسطة كفعل البهيمة، وفعل الصبي مختَلَف فيه؛ فالقبح الشّرعي قد يصير حسناً وبالعكس لجواز تعاون الأمر والنهي على شيء واحد بالنسخ. المقام الثّالث الخلاف مبني على أنّ الفعل هل له جهة يحكم العقل بسببها بحسنه أو قبحه ويقتضي كونه مأموراً أو منهيّاً سواء أدركها العقل بنفسه بداهة أو بالنّظر أو لم يدركها إلّا بعد ورود الشّرع، أو لا حكم للعقل فيهما لأنّ الفعل لا يقتضي في نفسه المدح والذّم والثّواب والعقاب وإنّما يصير كذلك بالشّرع، ويبنى عليه نجاة أهل الفترة وأن لا حكم قبل الشّرع، الثّاني مذهب الأشاعرة والأوّل مذهب المعتزلة وجمهور الحنفيّة كما مرّ.

ثم اختلفوا في أنّ السّبب المقتضي لها ذات الفعل، أو صفة حقيقيّة له، أو اعتباريّة، أو المحتاج إلى المقتضي هو القبح، والحسن يكفيه انتفاء موجب القبح قال بكلّ بعض. المقام الرّابع الحنفيّة قاطبة في أصل المسألة وبعض فروعها كمنع التكليف بما لا يطاق وافقوا المعتزلة وخالفوهم في أكثرها؛ وقالوا بأنّ الله تعالىٰ حاكم على الإطلاق ولا حاكم عليه، فنفوا وجوب نحو اللّطف والأصلح والثّواب والعقاب عليه تعالىٰ لأنّ أضدادها لا تخالف الحكم، وبأنّ العقل ليس موجباً للعلم بالحسن والقبح لا مباشرة كما في البداهة ولا توليداً، بل آلة عاديّة يخلق الله تعالىٰ عندها العلم في الإنسان ابتداءً عقب التفاته المجرّد أو مع الفكر كسائر الأسباب العاديّة واختلفوا في بعض الفروع فقالت البخاريّة منهم بجلّ ما قالت به الأشاعرة شرعاً: قالوا لا يجب قبل البعثة إيمان ولا غيره ولا يحرم كفر ولا غيره ولا يجب شكر النعم بلا إذنه لأنّه تصرّف في ملك الغير، بل قالوا قد يجوز

علاوة

بفضله ثوَّبَ مَنْ ثوّبا	بعدله عذّب مَنْ قد عذّبا
ففضلُهُ يقول: لا كبيرة	وعدلُهُ يقول: لا صغيرة

==

العقاب عليه عقلاً. وقالت السّمرقندية وفاقاً للماتريدية بوجوب شكر المنعم قبلها، وأرادوا به وجوب الإيمان به تعالىٰ، ووجوب تعظيمه، وحرمة نسبة القبيح إليه، ووجوب تصديق نبيّه على نبيّنا وعلى كلهم الصّلاة والسّلام.

(علاوة) في بيان مباحث نفيسة

بعضها معلوم مما تقدّم وذكره هنا تصريحاً للاهتمام وبعضها لا

(بفضله) وكرمه الشّامل (ثوّب) الله تعالىٰ (من قد ثوّبا) من غير وجوب عليه أو وجوب عنه ولا استحقاق من العبد و(بعدله) الكامل (عذب) الله تعالىٰ (من قد عذّبا) من عباده لأنّه لا حقّ لأحدٍ عليه والكلّ ملكه فله التّصرف فيه كيف يشاء (ففضله) ورحمته التي وسعت كلّ شيء (يقول) منادياً في العالم (لا) جريمة (كبيرة[3]) لديه فلا ذنب يهتمّ به بالإضافة إلى

---

3 [] قوله (كبيرة) اختلف العلماء في تعريف الكبيرة؛ فقال بعضهم: هي ما توعّد عليه بخصوصه في الكتاب أو السُنَّة. وبعضهم: هي ما فيه حد. والمختار أنّها كل جريمة تؤذن بقلّة مبالاة مرتكبها بالدّيانة. وهي كثيرة جدّاً بحيث لو أراد واحد منا استقصائها وإحصائها لاستصعبت عليه، فقد قال سعيد بن جبير رضي الله عنه : إنّها إلى السّبعمائة أقرب. والحقّ أنّ السّبعمائة أيضاً وضعفها لاتفي بها؛ فإنّها تكثر بكثرة الأهواء واختلاف المشارب والنزعات وكثرة الشّهوات والأسباب والدّواعي. لكنّه يمكن ضبط أنواعها أو أصنافها، وهي متفاوتة في الإثم حسب ترتيب الأضرار الدّينيّة والدّنيويّة النّاشئة منها للمرتكب وغيره. وتفصيل أساسها وما يتفرّع عليها، ومضرّاتها والأخطار النّاتجة منها وكيفيّة المعالجة لمن ابتلى بها، والتّخلص منها موكول إلى الكتب المعتمدة المفصّلة المدوّنة في هذا الباب لا سيّما كتاب إحياء علوم الدّين للإمام الهمام حجّة الإسلام الغزالي رضي الله عنه . الشّارح.

وله أن يُعَذِّب المطيعا	وله أن يُثوّب الشنيعا
وجاز أنْ عاقَبَ ذا الصغيرة	وأن عفا عَنْ صاحب الكبيرة
إن لم يكن ذاك عن استحلال	لأنه كفرٌ بلا جدال
يغفرُ دون الشرِك من ذَنب نشأ	ولو بغير توبةٍ لمن يشاء

===

تلك الرّحمة الواسعة، بل كل ما وقع فهو حقير ما لم يقع المجرم في شَرَك الشِّرك المقيّد به المرء بمقتضى تقييده لـه تعـالىٰ بقولـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ (وعدله) البريء عن كلّ خلل واتهام (يقول لا) جريمة (صـغيرة) بالنّسـبة إلى عظمـة من عصـى بهـا هـذا (و)جاز (له) تعالىٰ (أن يعذّب) العبد (المطيع) له كمال الإطاعة بقـدر الاستطاعة (وله أن يثوب) العبد (الشّنيع) العمل غاية الشّناعة (وجـاز إن عاقب) بجلوة قهره (ذا) الجريمة (الصّغيرة) سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا (و)جاز (إن عفا) بلطفه (عن) جريمة (صاحب الكبــيرة) مع التّوبة أو بدونها لأنّ العقاب حقّه المطلق فله إسقاطه وإثباته (إن لم يكن ذاك) الذّنب الصّغير أو الكبير (عن استحلال) من مرتكبـه لـه أي عدّه له حلالاً معارضة مع الشّارع أو استخفافاً واستحقاراً له إهانة بمقامه (لأنّه) أي الاستحلال وكذا الاستخفاف له (كفـر بلا جـدال) أي والكفـر لا يجـوز العفـو عنـه. هـذا مقتضـى سـياق النّظم، ولكنّـه لا يتمشّى إلّا على قول المعتزلة حيث قالوا بعدم جواز العفو عن الكفر بحجّة أنّه مخالف لحكمة التّفرقة بين من أحسن غايـة الإحسـان ومن ساء غاية الإساءة. وأمّا أهل السُنَّة فقالوا بجواز العفو عنه أيضاً عقلاً، وإنّما لا يقع لإخبـاره تعـالىٰ بعدمـه في قولـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِـرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ وهذا الذي ذكر مقام الجواز، وأمّا الوقوع فهو أنّه تعالىٰ (يغفر) ما (دون الشِّرك من) أيّ (ذنب) صغير أو كبير (نشأ) فعله من العباد المكلّفين (ولو) جرى (بغير توبة) من

=================================
==================

مرتكبه عنه ويتعلّق قوله: (لمن يشاء) بقوله يغفر أي وهذا الغفران إنّما هو لمن يشاء الله مغفرة ذنوبه وذلك لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ فإنّ ظاهر الآية الكريمة شمول المغفرة لما عدا الشّرك من الصّغائر والكبائر مع التّوبة أو لا بشرط تعلّق مشيئته تعالىٰ بها. والمراد بالشّرك فيها الكفر مطلقاً، وإنّما عبّر عنه بالشّرك لأنّ الكافرين الذين نزلت فيهم الآية كانوا مشركين فلا مفهوم للشّرك، على أنّه تظاهرت الآيات والأخبار، ووقع الإجماع قبل حدوث أهل البدع والمتطرّفين على أنّ الكفّار الذين وصلتهم البعثة والتّبليغ للدّين المبين خالدون في النّار ولا يخفّف عنهم العذاب المقرر لهم ولا ينصرون. وفي إيثار النّاظم إضافة «دون» إلى «الشّرك» على نهج ما في الآية إشارة إلى ذلك لإفادته أن المغفور من الذّنب ما هو أدون رتبة من الشّرك من الذنوب غير المكفّرة، لا ما يساويه من الذّنوب المكفّرة، أو أعظم منه كإنكار وجوده تعالىٰ بناءً على أنّه أعظم من الشّرك. هذا ما عليه أهل السُنَّة. وأمّا غيرهم فقد ذهب بعض المعتزلة إلى أنّ مرتكب الصغائر إذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه لا عقلاً، بل لقيام الأدلّة السّمعية على أنّه لا يقع لقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾، وكذا مرتكب الكبائر مع التّوبة، وأمّا الكبائر بدونها فيجب عندهم العقاب عليها واستدلّوا عليها بأدلّة كما ذكرتها قبل مع ردّها، وأمّا الصّغائر لمن لم يجتنب الكبائر فداخلة تحت المشيئة. وذهب جمهور الخوارج إلى أن مرتكب الكبائر بل الصّغائر أيضاً كافر لأنّ الإيمان عندهم مجموع التّصديق والعمل وعدمه كفر لا يغفر عنه، وأمّا إذا تاب عنهما فهو مؤمن مغفور بالتّوبة. هذا.

ليس بخارج من الإيمان أو داخلاً في الكفر والحرمان

===

(ومؤمن ارتكب) الجريمة (الكبيرة) التي هي غـير الكفـر (كمـؤمن اكتسب) الجريمة (الصغيرة ليس بخارج عن الإيمان) خلافاً للمعتزلة، حيث زعموا أنّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن لانتفاء العمل الـذي هـو الكـفّ عن المحرّمـات، كمـا أنّـه ليس بكـافر أيضـاً لأنّـه ليس بجاحـد والكفـر هـو الجحـود، وهـذا هـو إثبـات المنزلـة بين المنزلـتين أي الواسطة بين الإيمان والكفر، لا المنزلة بين الجنّة والنّار لـزعمهم أنّ صاحب الكبيرة إذا مات بدون توبة فهو مخلّد في النّار، وإذا تاب فهـو في الجنّة، وكذا مرتكب الصّغائر مع الاجتناب عن الكبائر وبدونه واقع تحت المشيئة فلا منزلة بين الجنّة والنّار وقولـه: (أو) يعطـف (داخلاً) على محـل قولـه: «بخـارج» أي وليس داخلاً (في الكفـر والحرمـان) من رحمته تعالىٰ خلافاً للخوارج حيث زعموا أنّ مـرتكب الكبـيرة بـل الصّـغيرة أيضـاً، كمـا هـو رأي جمهـورهم، كـافر لـدخول العمـل في الإيمان، وأنّ الكفر عبارة عن عدمه وأن لا واسطة بينهما. لنا وجـوه: الأوّل الآيات الدّالة على أنّ الإيمان هو التّصديق فقط والإقرار شرط لإجـراء الأحكـام الإسـلاميّة والأعمـال خارجـة عنـه، وكـلّ مـا ورد من الآيات والأحاديث الدّالّة على كفر أرباب الكبـائر فمـؤوّل بحملـه على مـا إذا صـدرت من الكفّـار أو من المـؤمن على وجـه الاسـتحلال أو الاستحقار والاستخفاف، أو على أنّ من صدرت هي منه يشبه الكافر في اقتراف ذلك العمل الشّنيع، وعبّر عنه بالكافر للتّغليـظ زجـراً لـه عنها وإرجاعاً له إلى الطّاعة، وقد فصّل ذلك كبار العلماء في مواضع شتّى ومنهم الإمام أبـو يحيـى زكريّـا النّـووي رحمـه اللـه في الجـزء الأوّل من شرحه على صحيح مسـلم. هـذا في مـا لم يجعلـه الشّـارع أمارة للتّكذيب كالسّجود للأصنام وتحقير الكلام المجيـد وشـدّ الزّنـار والتّلفظ بكلمات الكفر اختياراً أو غيرها من المكفّـرات والعيـاذ باللـه تعالىٰ منها. الثّاني

======================================
===================

الآيــات والأحــاديث الدّالّــة على إطلاق المــؤمن على العاصــي ومـرتكب الكبـائر كقولـه تعـالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ﴾، وقولـه تعـالىٰ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ الآية. الثّالث الإجماع المنعقد قبل ظهور أهل البدع والأهواء على عدّ أهل الكبائر من المؤمنين والصّلاة عليهم بعد الموت ودفنهم في مقابر المسلمين.

وأمّـا المعتزلـة فاسـتدلّوا على مـذهبهم بوجـوه منهـا أنّـه اتفــق المسلمون على أن أرباب الكبائر فسـقة، واختلفـوا في أنّـه هـل هـو مؤمن أو كـافر، وذهب إلى الأوّل أهـل السُـنَّة وإلى الثّـاني الخـوراج، فأخذنا بالمتفّق عليه وتركنا المختلـف فيـه. قلنـا وفي مـذهبكم تـرك للمتفّـق عليـه من المسـلمين والسّـلف الصّـالحين وهـو أنّ المكلـف الواصل إليـه الـدّعوة إمّـا مـؤمن أو كـافر ولا واسـطة بينهمـا. ومنهـا الآيات والأحاديث الدّالة على نفي الإيمان عن مرتكب الكبـائر كقولـه عليه الصّلاة والسّلام: «لا يزني الزّاني وهو مـؤمن حين يـزني» فإنّـه يدلّ على نفي الإيمان عن الزّاني مـع أنّـه ليس بكـافر ويجـري الحـدّ عليه طهرة له. قلنا المنفي هناك وفي أمثاله الإيمان الكامل والآيـات والأحاديث على سبيل التّغليظ للزّجر عن المعاصـي كمـا أشـرنا إليـه قبل هذا، وجعل المتأخّرون منهم النّزاع لفظيّاً وقالوا نحن لا ننكـر أنّ الفاسق موصوف بالإيمـان بمعـنى التّصـديق وإنّمـا ننكـر وصـفهم بـه بالمعنى المستوجب لجميل الثّنـاء، وأنتم لا تنكـرون أنّـه ليس مؤمنـاً الإيمان الكامل المشتعل في القلب بحيث يستولي على حاله ويترتّب عليه الطّاعة الخالصة لوجهه الكريم؛ فقولنا بنفي الإيمان عنـه معنـاه نفي الإيمان الكامل، وقولكم بثبوته له معناه ثبوت الإيمان الضّـعيف، ولا شك أن الأعمال تزداد وتنقص بحسب زيادة نـور الإيمـان ونقصـه فارتفع النّزاع، ولكن هذا نشأ من إنصاف المتأخّرين منهم، وأمّا

والكل في الجحيم لا يخلَّدُ بل مخرَجٌ بفضله ومُسْعَدُ

فاعتزِلَنْ من أهل الأعتزال واخْرِجا الخارجَ ذا الزلزال

===

المتقدّمون فقد صـرّحوا بـأنّ من أخـلّ بالطاعـات فليس بمـؤمن شرعاً وأصّروا عليه. وأما الخـوارج فـاحتجوا على معتقـدهم من كفـر أصحاب الجرائم بظواهر النّصوص الدّالة عليـه كقولـه عليـه السـلام: «من ترك الصّلاة متعمّداً فقد كفر» والجواب أنّهـا متروكـة الظـواهر جمعاً بينها وبين النّصوص الدّالّة على أنّ مرتكب الكبيرة ليس بكافر.

(والكل) أي وكلّ مـرتكب للصّـغائر أو الكبـائر ومـات بلا توبـة ولم يعف عنه بل دخل النّار فهو (في الجحيم لا يخلد، بل مخرج) عنها بعد قضـاء مـدّة عذابـه (بفضـله) العميم (ومسـعد) إذ ذاك بـدخول جنّـة النّعيم للنّصـوص من الكتـاب والسُـنَّة الدّالّـة على خـروج المـؤمن المعذب من النّار ودخوله الجنّة كقوله تعالىٰ: فَمَن زُحزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدخِلَ ٱلجَنَّةَ فَقَد فَازَ، وقوله صلى الله عليه وسلم: «يخرج من النـار قوم بعد ما صاروا فحماً»، وقوله: «من مات ولم يشـرك باللّـه دخـل الجنة وإن زنى وإن سرق»، وخـالف المعتزلـة في من مـات بلا توبـة عن كبيرة ارتكبها وزعموا خلوده في النّار واحتجّوا بعمومـات الوعيـد بـالخلود فيهـا كقولـه تعـالىٰ: وَمَن يَقتُل مُؤمِنا مُّتَعَمِّدا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدا فِيهَا، ويرد بحملها على الكفّار والمؤمن المستحلّ وحمل الخلــود على المكث الطّويــل أو على التّغليــظ جمعــاً بين الأدلّــة المتعارضة في الظاهر، وكذلك الخوارج زعماً وردّاً. فإذا علمت الحقّ الذي تقرّر بالأدلّة السّـاطعة عنـد أهـل السُـنَّة (فـاعتزلن) جـدّاً (من) مـذهب (أهـل الاعـتزال) في المسـائل السّـابقة مسـتندين بالشّـبه الواهية (وأخرج) قطعاً عن ساحة الحضور والقبـول القـوم (الخـارج) عن سـواء الصّـراط المسـتقيم المعـروف بـالخوارج لخـروجهم على سـيّدنا عليّ كـرّم اللـه وجهـه حـال كونـه (ذا الزّلـزال) في البـال والاختلال

نادى «وإن منكم» مع «يجز	يا مُرْجِئاً أنْتَ بِهِ، انتبه
وداًخلوا نعيمِه الموعودِ	تشرفوا بشرفِ الخلود
وكافرٌ بالَغَ أو يُعانِدُ	في زمهريرٍ وسعيرٍ خالدِ

===

في الحـال، وتجنّب عن مـزاعم سـائر الفـرق المبتدعـة الضّـالين المضـلّين كالفرقـة المشـهورة بالمرجئـة لإرجـائهم وتـأخيرهم لآيـات الوعيد عن الاعتبار وحملها على التّهديـد فقـط القـائلين بـأنّ صـاحب الكبيرة لا يعـذّب بالنّـار، وإنّ العـذاب بهـا مختصّ بالكفّـار، مسـتدلّين بالآيات الدّالّة على تخصيصه بهم كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا قَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡنَآ أَنَّ ٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، وقولـه ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى * ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾، وقوله صلى الله عليه وسـلم: «من قـال لا إلـه إلا اللّه دخل الجنة وإن زنى وإن سرق»، إلى غـير ذلـك فـإنّ زعمهم فاسد وما ساقوه من الأدلّة لا حجّة لهم فيها فإن نحو الآيتين إنّما هـو في عذاب الخلود، والحديث الشّريف إنّما ينفي الخلود لا الدخول مـع أنّها معارضة بآيات وأحاديث عديـدة تـدلّ على عقوبـة العصـاة، فإنّـه (نادى) نحو قوله تعالىٰ: (وَإِن مِنكُم) إلّا واردها، كان على ربـك حتمـاً مقضيّاً، ثم ننجي الذين اتّقـوا ونـذر الظـالمين فيهـا جثيـاً (مـع) قولـه تعالىٰ ومن يعمل سوء (يجز به) أولئك القوم المرجئين لآيات الوعيـد عن الاعتبار نداءَ رجل نكـرة الهويّـة نـائم في نـوم الغفلـة من كسـل القـوّة الشّـهويّة، قـائلاً (يـا مرجئـاً أنت بـه) أي بنحـو ذينـك القـولين الصّادقين السّابقين منه تعـالىٰ إلــهاً جليلاً ومن أصـدق من اللـه قيلاً (انتبـه) عن منـام الغفلـة الـتي ذهلتـك طـويلاً، واتّخـذ من الصّـراط المستقيم مع الرسول سبيلاً.

(وداخلـوا) دار (نعيمـه الموعـود تشـرّفوا بشـرف الخلـود) لقولـه تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ الآيـة (وكـافر) بشيء ممّا جاء به

=====================================
===================

النّبي صلى الله عليه وسلم من الله تعالىٰ وعلم من الدّين بالضّرورة سواء لم يبالغ في الاجتهاد لتحصيل الحقّ أو (بالغ) فيه ولم يصبه (أو) أصابه ولكنّه (يعاند) عن الاعتراف والتّصديق والإذعان له (في) عذاب برودة (زمهرير و)حرارة (سعير خالد) بمقتضى اعتقاده الأبدي وعناده السّرمدي كما أفاده تعالىٰ بقوله: ﴿وَلَو رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾، ولهم فيها دركات متخالفة كما أفهمه قوله تعالىٰ حكاية للطّلب المقرون بأمارة الإجابة: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا﴾، على أنّ عذاب الكبراء المضلّين من الكفرة أشدّ من غيرهم، وقوله صلى الله عليه وسلم في كتابه الذي بعثه إلى كسرى: «أسلم يؤتك اللّه أجرك مرتين وإن توليت فعليك إثم الإريسين» أي الدّهاقنة والضّعفاء، وكما أفاده الإمام الهمام حجّة الإسلام محمّد الغزالي قدّس سرُّه في الفرق بين المبالغ في الاجتهاد الذي لم يصل إلى الحقّ وبين الواصل إليه المعاند له، وكذلك بين الجهلة الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً وبين قدوتهم الضّالين المضلّين مسلكاً ودليلاً. فيا ربنا اهدنا الصّراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضّالين، ولا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا إنّك أنتّ الوهّاب وأنت أرحم الرّاحمين.

الوقر الخامس

وليس تكليفُ جنابِ الهادي   إلاّ بما في وِسعةِ العِباد

===================================
=================

(الوقر الخامس)

في مباحث هامة منها مبحث التكليف

واعلم أولاً أنّ التّكليف إن كان بمعنى إلـزام مـا فيـه كلفـة فعلاً أو تركاً فهو الإيجاب والتّحريم لا غـير، أو بمعـنى طلبـه مطلقـاً فيعمهمـا والكراهـة والنّـدب، وعليهمـا فالإباحـة خـارج، وانـدراجها في الأحكـام الخمس التكليفيّة كالكراهة والنّدب على المعنى الأول للتّكليف مبني على أنّ الحكم خطـاب اللـه المتعلّـق بفعـل المكلّـف من أجـل أنّـه مكلّف ولو بغير هذا الخطاب. ثم مراتب التّكليف ثلاثة أبعـدها تكليـف الغافل وهو من لا يدري بالتّكليف وهذا التّكليف محالٌ في نفسه، وما يسمّى بالتّكليف ممّا يتوجـه إلى الغـافلين فهـو بحسـب الصّـورة وإلّا فليس منـه لأنّـه لا يتحقّـق إلا بـالإعلام وهـو منتـف فيهم. ثم تكليـف الملجأ وهو من يدري بالتّكليف ولكن لا مندوحة لـه عن الفعـل أصـلاً كتكليف السّاقط من مرتفع، وهذا ليس محالاً في نفسه لأنّ المكلّـف عالم ولكنه محـال من حيث المكلّـف بـه؛ فـإنّ المكلّـف بـه يلـزم أن يكون ممّا للمكلّف فيه صلاحية الفعل والتّـرك والسّـاقط ليس كـذلك فإنّ الإلجاء أسقط عنه الاختيار والرّضاء معاً. ثمّ تكليف المكـره وهـو من يعلم به وله القدرة على فعل المكلّف بـه لداعيـة الإكـراه وتركـه بالصّبر على ما هدد به، فله العلم والاختيار في الفعل والتّرك، ولكنّـه لا رضـاء لـه بالفعـل الـذي يفعلـه لهـا ولا ينظـر في شـيء من هـذه المراتب إلى الأمر المكلّف به ممتنعاً

=====================================
===================

أو ممكناً صعباً أو سهلاً، وإنّما ينظر إلى حال نفس المكلّف من العلم والاختيار والرّضا. وأمّا في مسألة التّكليف بما لا يطاق فينظر إلى الأمر المكلّف به.

ومراتب المكلّف به أيضاً ثلاث الأولى مرتبة الممتنع بالذّات كجمع النّقيضين ورفعهما. الثّانية مرتبة الممكن الذّاتي الذي يمتنع فعله عادة كالمشي على الماء وطيران الإنسان في الهواء. والثّالثة مرتبة الممكن الذّاتي الذي لا يمتنع فعله عادة، ولكنّه امتنع لتعلّق علم الله بعدم وقوعه بمعنى أنّ المكلّف لو صرف إليه قدرته واختياره لخلقه الله تعالىٰ له، ولكنّه علم أنّه لا يصرفهما إليه فلا يخلقه له فبما أنّ علمه تعالىٰ تابع للمعلوم، والمعلوم له هو عدم صرف العبد للإرادة والقدرة إليه يحكي علمه تعالىٰ ذلك، فعدم الفعل ناشىء من سوء صرف العبد لهما لا لإيجابه تعالىٰ التّرك عليه ولا لاقتضاء علمه بعدمه لأنّ العلم صفة كشف وتنوير لا صفة الإيجاب والتّأثير. وإذا علمت ذلك فاعلم أنّ الصّواب امتناع تكليف الغافل والملجأ، أما الغافل فمن جهة غفلته فإنّ من لا يفهم كيف يقال له افهم، لا من حيث عدم صلاحية قدرته للمكلّف به إذ قدرته صالحة له، وإنّما المانع غفلته عن الطّلب حتى يمتثل. وأمّا الملجأ فمن جهة أنّه أزيل اختياره ورضاه وصار بحيث لا قدرة له أصلاً. وأمّا المكره فالصّواب أنّه يجوز تكليفه لأنّ شرط تكليف المكلّف السّماع والفهم وهما موجودان فيه، وفعله في حيّز الوجود لقدرته على تحقيقه وتركه، فإنّه إن أكره على أن يقتل شخصاً جاز أن يكلّف بترك القتل لقدرته عليه، وإن كان فيه خوف الهلاك. وإن كلّف على وفق الإكراه فهو أيضاً جائز بأن يكره بالسّيف على قتل حية همّت بلدغ مسلم.

وخالفت فيه المعتزلة وقالوا إنّ ذلك محال لأنّه لا يصحّ منه إلّا فعل

=====================================
==================

ما أكره عليه، فلا يبقى له خيرة. وهـذا فاسـد لأنّهم إن أرادوا أنّـه لم يبق للمكره اختيار لمـا سـوى الفعـل المكـره عليـه فليس كـذلك لوضوح بقاء اختياره وكثيراً ما يترك ما أكره عليه صابراً على ما هـدّد به. وإن أرادوا أنّ الفعل الذي فعله لداعية الإكراه من حيث إنّه يفعل بتلك الدّاعية لم يبق له مجال التّرك لأنّ الفعـل والتّـرك لا يجتمعـان، وكذلك ليس له مجـال الفعـل لغـير الإكـراه لأنّ الغـرض أنّـه مفعـول للإكراه، فهو كلام لا محصّل له لأنّ المراد أنّه هل يكلّف بالصّـبر على ما هدد به والكفّ عمـا يفعلـه أو هـل يكلّـف بـأن يصـرف عنايتـه من الفعل للإكـراه إلى الفعـل للامتثـال، وكـلّ ذلـك ممكن وليس المـراد الكفّ عن الفعـل بشـرط الفعـل ولا الفعـل لداعيـة الامتثـال بشـرط كونها داعية الإكراه كذا حقّقه المحقّقون وعليه الإمـام حجّـة الإسـلام الغـزالي ولـذلك يقتصّ المكـره على القتـل وقطـع الأطـراف ويغـرم المتلف لمال الغير ولو أكره على الإتلاف.

وأمّـا عـدم نفـاذ عقـود المكـره كـالبيع والنّكـاح والإجـارة، وحلولـه كالطّلاق والفسخ في بعض المـذاهب فلأنّ الشّـارع جعـل الرّضـا من شرائط نفوذها على ما وصل إليه اجتهاده ولا رضـا مـع الإكـراه وهـو ظـاهر مـع أنّـه لا يـترتّب على القـول بإلغائهـا ضـرر على أحـد، وفي التّنفيذ لها تضرّره بدون أي مبرّر. هذا حال المكلّف بالنّظر إلى نفس التّكليف (و)أمّا بالنسبة إلى المكلّف بـه فقـد علمت أن مراتبـه ثلاثـة فأما المرتبة الأولى والثّانيـة فلم يقـع التكليـف بهمـا اتّفاقـاً إذ (ليس) وقوع (تكليف جنـاب) اللـه (الهـادي إلّا بمـا) هـو (في وسـعة العبـاد) وطاقتهم لقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وهما خارجـان عنـه. وأمّـا جـواز التّكليـف بهمـا فنحن قـائلون بـه بنـاءً على عـدم التّحسـين والتّقـبيح العقلي عنـدنا، وأنّ أفعالـه تعـالىٰ ليسـت معللـة بالأغراض

==================================
==================

حتى يقال لا عـرض متصـوّر في التّكليـف بهمـا، على أنّ الغـرض ليس منحصراً في الإتيان بالمكلّف به، لم لا يجوز أن يكون هو اختبـار المكلّف هل يشرع في المقدّمات أو لا؟ أو هل يتأثّر ويتحسّر على أنّ الإتيان بهما ليس في وسعه؟ وأمّا المرتبة الثّالثة فـالتّكليف بـه جـائز وواقع اتفاقاً، ومنه كلّ ما كلّـف بـه من الأحكـام ولم يمتثلـه المكلّـف هذا. واعـترض بأنّـه قـد وقـع التّكليـف بالمرتبـة الأولى فإنّـه سـبحانه وتعالىٰ أخبر عن عدم إيمان جماعة من قـريش بشـيء ممـا جـاء بـه النبي صلى الله عليه وسـلم بقولـه تعـالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَـرُواْ سَـوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، وقد كلّفه بالإيمان به عليه السلام. وقـرّروا التّكليـف بـالممتنع الـذّاتي هنـا من وجـوه الأوّل أنّـه تعالىٰ أخبر عنهم بأنّهم لا يؤمنون بشيء مما جاء به النبي صـلى اللـه عليه وسلم فلو آمنوا انقلب خبره تعالىٰ كذباً، وذلك ممتنع. الثّاني أنّه شـمل إيمـانهم بمـا جـاء بـه الإيمـان بآيـة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَـرُواْ﴾ الآيـة المستلزمة لكونهم لا يؤمنون بشيء ممّا جاء بـه، فلـو آمنـوا لاجتمـع الضّدان أعني إيمانهم بتلك الآية في جملة ما آمنوا به، وعدم إيمـانهم بشيء مما جـاء بـه المسـتفاد من قولـه تعـالىٰ: ﴿لَا يُؤۡمِنُـونَ﴾ وهـو جحود، وإن كان في صياغة الأعدام؛ فيكون ضدّاً للإيمان وقد اجتمعـا واجتماعهما ممتنع بالذّات. الثّالث أنّ أبا لهب مثلاً كلّـف بـأن يصـدقه صلى الله عليه وسلم في أنّه لا يصدّقه أي كُلِّف بأن يؤمن بالنّبي في جميع ما جاء به، ومن جملته أنّه لا يؤمن به وهـذا ممتنـع؛ لأن إذعـان الشّخص بأمر علم في باطنه خلاف ذلك مستحيل قطعـاً، وذلـك لأنّـه لمّا صدق بآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية حصل له علم بذلك التّصديق علماً ضرورياً فلا يمكنه حينئذٍ التّصديق بعدم حصول التّصديق له لأنّـه يجد في باطنه خلاف ذلك بل يكون علمه بتصديقه موجباً لتكذيبه في الأخبار بأنّه لا يصدّقه، والحاصل أنّ الممتنع الذّاتي هنا

والله هادٍ ومضلٌ، خالقٌ مُحْيٍ، مميتٌ قابضٌ ورازِق

===

هو طلب شيء يستلزم وجوده عدمه. الرّابع أنّ أبا لهب كلّف بالتّصديق بآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية، والتّصديق بهذا يستلزم سلب التّصديق له، وفي هذا التّصديق تناقض حيث اشتمل على إثبات تصديق جزئي وهو التّصديق بهذه الآية، وانتفاء التّصديق مطلقاً على وجه السّلب الكلّي بمقتضى قوله: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ الذي مدلوله هو أنّه لا يحصل منهم تصديق ما بشيء من الأشياء هذا. وأجيب عنه بوجوه: أقومها أنّ أولئك القوم إنّما كلّفوا بالإيمان بما جاء به النّبي صلى الله عليه وسلم ولمّا تنزل إذ ذاك آية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ الآية فكان ما كلّفوا به من جملة الممتنع لتعلّق علم الله بعدم وقوعه وممكناً ذاتيّاً في حد نفسه، ثم بعد مداومة النّبي صلى الله عليه وسلم على التّبليغ والإرشاد البليغ والاجتهاد وإصراره على الكفر والجحود والعناد نزلت تلك الآية لييأس النّبي صلى الله عليه وسلم من إيمانهم ولا يتعب نفسه الشّريفة في إرشادهم على وزان قوله تعالىٰ لنوح عليه السلام: ﴿أَنَّهُۥ لَن يُؤۡمِنَ مِن قَوۡمِكَ إِلَّا مَن قَدۡ ءَامَنَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ﴾ الآية والتّكليف بالممتنع لتعلّق العلم بعدم وقوعه جائز وواقع اتّفاقاً هذا والله أعلم بالصواب.

ومنها مباحث

إسناد بعض الأفعال إلى اللَّه تعالى

كالهداية والإضلال والإحياء والإماتة والرّزق والتّسعير

والقبض والبسط

ووجه ذكرها مع الاستغناء بما تقدّم من أنّ الله خالق كل شيء كونها من المباحث التي كثر فيها الجدال من أهل الاعتزال (والله) تعالىٰ (هاد) لمن يشاء (ومضل) لمن يشاء و(خالق) لمن يشاء (محيٍ) للأموات و(مميت) للأحياء (قابض) للأرواح والأرزاق (ورازق) لكلّ مرتزق في الآفاق

ونحن كاسبون، حقّ صِدقٌ فالرزقُ منه، والحرام رزق

===

(ونحنُ) معاشر العباد (كاسبون) للأعمـال والأرزاق وهـذا المقـرر (حق) يطابقه الواقع و(صدق) يطابقه، فلنأتِ على مبحث الهداية وما يقابلهـا، ثم على مبحث الـرّزق ومـا وراءه؛ فنقـول شـاع في الكتـاب الإلهي المجيد والحـديث الشّـريف نسـبة الهدايـة والإضـلال إلى اللـه تعالىٰ فتـارة بـالإطلاق وأخـرى مـع التقييـد بالمشـيئة وكـذلك نُسـبت الهداية إلى القـرآن العظيم والنّـبي الكـريم كمـا نسـب الإضـلال إلى شياطين الجنّ والإنس.

فعند المعتزلة الهداية بمعنى بيـان طريـق الحـقّ، والإضـلال ضـدّه فهو بيان طريق الضّلال، وعند الأشاعرة خلـق الاهتـداء والضّـلال لأنّ العبـاد هم الخـالقون لهـداهم وضـلالهم، فاعترضـت المعتزلـة على الأشـاعرة بأنّـه لـو كـان الهدايـة بمعـنى خلـق الاهتـداء وجب تـرتّب الاهتـداء عليهـا فكيـف يصـح قولـه تعـالىٰ: ﴿وَأَمَّا ثَمُـودُ فَهَـدَ يۡنَـٰهُ مۡ فَ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡعَمَىٰ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ﴾ إذ لا يعقل الضّلال بعـد الوصـول إلى الحقّ، ولو كان الإضلال بمعـنى خلـق الضّـلال لـزم أن يكـون البـاري تعالىٰ خالقاً للأمر القـبيح وخلـق القـبيح قـبيح، وكـذلك لوكانـا بمعـنى خلق الله تعالىٰ للاهتداء والضّلال لمـا جـاز إسـناد الهدايـة إلى النّـبي والقــرآن، ولا إســناد الإضــلال إلى الأصــنام والشّــياطين. فأجــابت الأشاعرة عن الاعتراض الأوّل بأنّ المعنى أنّا خلقنا الاهتداء في ثمود فاهتدوا، ولكنّهم ارتدّوا بعد الهدى واختاروا عليـه الضّـلال، أو الهدايـة فيها مجاز عن الدّلالة. وعن الثّاني بأنّ القبيح هو الاتّصاف بالضـلال لا خلقه، لا سيّما إذا كان مشتملاً على حكم ومصـالح. وعن الثـالث بـأنّ الهداية والضّلال المنسوبين إلى غـيره تعـالىٰ بطريـق التجـوّز وإرادة البيان الذي هو السّبب العادي لهما. واعترض على المعتزلة بأنّهما لو كانا بمعنى البيان لم يجـز تقييـدهما المفيـد للتّخصـيص بـالبعض فـإنّ البيان لطريقي الحقّ والضّلال عم كل مكلّف، ولم

====================================
==================

يجز نفي الهداية عن النّبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعـالىٰ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ﴾ لأنّ النّبي كـان شـأنه بيـان الحـقّ وإراءة الطّريق، فأجاب بعضهم بـأنّ البيـان عنـدنا هـو الدّلالـة الموصـلة إلى المطلوب ويلزمه خلق الاهتداء فيجوز تقييده بالمشيئة كما يجوز نفيه عن النّبي صلى الله عليه وسلم فإنّ مـا هـو موكـول إليـه هـو البيـان المحض والبيـان الموصـل ليس موكـولاً إليـه، وبعضـهم بحملهـا على التجوّز واعتبار الخلق، وبالجملة فكـل من المعنـيين معـترض ويحتـاج في جواب ما ورد عليه إلى التجوّز. وقال السّعد في شـرح المقاصـد الهداية هي الدّلالة على الطّريق الموصل سـواء كـانت موصـلة أو لا، والعدول إلى المجاز إنّمـا يصـحّ عنـد تعـذّر الحقيقـة ولا تعـذّر. انتهى. يعني أنّه حيث علقت الهداية بالمشيئة أو خصّـت بـه تعـالىٰ يـراد بهـا الدلالة المتحقّقة في ضمن الشّقّ الأوّل، وحيث استعملت في من لم يهتد كثمود يراد بها الدلالة المتحقّقة في ضمن الشقّ الثّاني. وكـذلك إذا أسـندت الهدايـة إلى القـرآن الكـريم أو النّـبي الـرّؤوف الـرّحيم؛ فالمراد بها الدّلالة والبيان فحسب ولا تجوز هناك قطعاً لأنّه استعمال العام في فرده وذلك حقيقة وقس عليها معنى الإضلال. هذا.

ولمّا قرّرنا أنّ الرّازق هو الله تعالىٰ (فالرّزق) وهو مـا سـاقه اللـه إلى الحيوان فانتفع به مـأكولاً أو مشـروباً أو غيرهمـا إنّمـا هـو (منـه) حلالاً كان أو حراماً (والحرام) الـذي تناولـه الشّـخص (رزق) وإلّا لـزم أن لا يكون الشّخص الـذي انتفـع بـالحرام مـدّة حياتـه مرزوقـاً، وهـو مخالف لظاهر قوله تعالىٰ: ﴿وَمَـا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا﴾ ولمّا اعتبرنا في الرّزق أن ينتفع به المرزوق فعلاً فـ(أكل) أي يتناول (كل) أحد (رزقه) لأنّ معنى انتفاعه به تناوله وصـرفه (تمامـاً) بدون أي نقص (لا غيره) أي لا غير رزقه سواء كان الرّزق (حلالاً) بأن أخذه على الوجه المشـروع (أو حرامـاً) بـأن أخـذه على غـير وجهـه، واعتبر المعتزلة في تعريفه أنّ لا يكون لأحدٍ منعه فيخرج منه الحرام واستدلّوا عليه بأنّ الإضافة إلى الله تعالىٰ معتبرة فيـه، وأنّـه لا رازق إلّا الله وأنّ العبد يستحقّ الذّم والعقاب على أكل الحرام ومـا اسـتند إليه تعالىٰ لا يكون قبيحاً ومرتكبه لا يسـتحق الـذّم والعقـاب. وأجيب بأنّ استناده إليه تعالىٰ من جهة الخلق ولا قبح في خلق القبيح، وإنّما القـبيح كسـبه كمـا مـرّ والـذّم والعقـاب المتوجّهـان إلى العبـد على اكتسابه له بالطّريق غير المشروع.

يأكلُ كلٌ رزقَهُ تماما	لا غيرَه حلالاً أو حراما
على العباد يقدرُ الرزقَ، ولو	بَسَطهُ الله تعالى لَبَغوْا

=================================
=================

(أو حراماً) بأن أخذه على غير وجهه، واعتبر المعتزلة في تعريفه أنّ لا يكون لأحد منعه فيخرج منه الحرام واستدلوا عليه بأنّ الإضافة الى الله تعالى معتبرة فيه، وأنّه لا رازق إلا الله وأنّ العبد يستحق الذموالعقاب على أكل الحرام وما استند إليه تعالى لا يكون قبيحاً ومرتكبه لا يستحق الذم والعقاب. وأجيب بأنّ استناده إليه تعالى من جهة الخلق ولا قبح في خلق القبيح، وإنما القبيح كسبه كما مرّ والذمّ والعقاب المتوجهان إلى العبد على اكتسابه له بالطريق غير المشروع.

ثم له تعالىٰ حكمة باهرة في كيفيّة تقسيمه الأرزاق فهو تعالىٰ (على العباد يقدر الرزق) إمّا في تمام حياته أو في برهة منها، وفي بعض الأزمنة والأمكنة ويبسطه على بعض كذلك (ولو) قدّره على الكل لأصابهم العجز واختلّ النّظام، ولو (بسطه الله تعالىٰ) على الجميع (لبغوا) في الأرض على ضعفاء الأنام ومع ذلك فليس معنى قبضه وبسطه سلب اختيار العبد في الموضوع، فإنّ الرّزق أيضاً ممكن من الممكنات وله أسباب كسائر المسبّبات، فعلى المكلّف الجهد التّام بالوجه المشروع في طرق المكاسب والمتاجر، وأن لا يجعل نفسه كلًّا على الناس بشبهة التّوكّل الذي ليس له حظّ منه إلّا بالخيال والوسواس، ولا يقيّد شخصه بالاعتبارات اللّاغية بشبهة أنّه محترم عند النّاس، فإنّ المهاجرين الكبار رضي الله عنهم لمّا وصلوا المدينة المنوّرة زادها الله شرفاً وقدراً اشتغلوا بالعمل حتى لا يكونوا كلّا على إخوانهم الأنصار بالرّغم من أنّهم كانوا يشاركونهم في ما ملكوا، بل ومنهم من كانوا يؤثرونهم ويرجّحونهم على أنفسهم، فإنّ الكاسب حبيب الله، واليد العليا خير من اليد السّفلى والغني الشّاكر أفضل من الفقير الصابر، فإذا

لمن هُو القابضُ والمسعِّرُ		خَدَّ فؤادكم لا تُصَعِّروا

====================================
====================

سعى وجدّ ولم يجد فليصبر إن الله مع الصّابرين. وليتوجّه إلى الله بمباشرة الأسباب التي قررها، فإنّه هو القابض للأرزاق بقبض الأسباب والباسط لها ببسطها، كما أنّه هو المسعّر للأرزاق المقرّر للغلاء أحياناً وللرّخص أخرى بأسباب يخلقها ممّا لا اختيار فيه للعبد كتقليل المواد عند تكثير الرّغبات أو بالعكس، أو لهم فيه اختيار كسوء الإرادة واختلال النّظام وادّخار الأجناس وجور الحكام ونحوها مما يرد على الأنام، فباشروا إذ ذاك أسباب النّجاة بالدّعاء والتّضرّع إلى الله والتّصدّق لكشف المصائب والبلوى ومباشرة الأعمال المفيدة التي أذن الله لكم فيها وانصروا الله تُنصروا و(لمن هو القابض) والباسط (والمسعّر، خدّ فؤادكم) إلى غيره (لا تصعروا) من فر من إلههِ إلى الهوى * لا شك أنه سقيم قد غوى * ومن سعى فاز ببعض ما ادّعى * فليس للإنسان إلّا ما سعى.

وقائم بالميِّتِ الموت، ولا صنعٌ مِن العباد فيه حصلا

وَألَمٌ، وانكسارٌ، وَشَبَع عقيب ضربٍ، كسرٍ، أو أكل ةٍ

==

ومنها مباحث (الآثار المتولدة) من بعض الأفعال

كالموت، والألم، والانكسار، والشّبع وغيرها

(وقائم بالميت الموت) أي والموت الحاصل في الشّخص من الأفعال التي هي من الأسباب العاديّة له قائم به ومخلوق لله تعالىٰ (ولا صنع من العباد فيه حصلا) لا تخليقاً ولا اكتساباً، أما الأوّل فلأنّ كل أثر حاصل في أيّ محلّ مخلوق لله تعالىٰ، وأمّا الثّاني فلاستحالة اكتساب العبد ما ليس قائماً بمحلّ قدرته، ولذلك لا يتمكّن الشّخص من عدم حصول المتولّدات بخلاف الأفعال المباشرة فإنّ لنا فيها اكتساباً. هذا في المتولّدات القائمة بغيرنا. ولمّا علم بالضّرورة الوجدانيّة أنّ حالنا بالنّسبة إلى المتولّدات فينا كحالنا بالنّسبة إلى المتولّدات في غيرنا علمنا أنْ لا اكتساب لنا في شيء من المتولّدات. هذا. وردّه المحقّق الخيالي بأنّه إن أراد عدم تمكّن العبد منها قبل مباشرة السّبب المتولّد هو منه فممنوع، وإن أراد عدمه بعدما يوجب حصولها فمسلّم لكن عدمه بعدها لا ينافي كونه مكتسباً للعبد، فإنّ الأفعال الاختياريّة لا يمكن تركها بعد حصول ما يوجبها من صرف الإرادة والقدرة مع أنّه مختار فيها. فالحقّ أنّ مباشرة السّبب المستعقب بمنزلة مباشرة المسبّب فكما أنّ الأسباب كسبيّة فكذلك المسبّبات. هذا (وألم) في مضروب (وانكسار) في مكسور (وشبع لشبعان) الحادثة (عقب ضرب)

ومَوت مقتول بقتل قاتل وشبه ذا خلق العليم الجاعِلِ

كلٌ من القتلى، أو الحريق وصاحبِ الطاعون، والغريقِ

يموت إذ جاء زمان فوتِه بأَجَلٍ مقدَّرٍ لموتِه

===

و(كسر أو أكل وقع، وموت) شخص (مقتول بقتل قاتل) له (وشبه ذا) المذكور من المتولّدات كل ذلك (خلق) الإله (العليم) بأعماله (الجاعل) لها من العدم ولا صنع للعبد فيها بالخلق ولا بالكسب وأمّا الأفعال المباشرة فهي مكسوبة له ومخلوقة لله كما سبق قبل.

(ومنها مبحث الأجل)

وهو الوقت المقدّر في علمه تعالىٰ لموت الحيوان أو لفناء أي حادث (كلّ من) الحيوانات (القتلى أو الحريق و)من (صاحب الطاعون) وهو الوباء المعروف (و)من (الغريق) فهو (يموت إذ جاء زمان فوته بأجل) وهو آخر مدّة حياة (مقدر لموته) في علمه تعالىٰ خلافاً لما ذهب إليه جمهور المعتزلة من أنّ نحو المقتول ليس ميتاً بأجله بل الله تعالىٰ قطع عليه[4] الأجل بإقدار

4 () قوله: «بل الله تعالىٰ قطع عليه الأجل» اعلم أنّه رأي الأستاذ (الإسفرائيني) من الأشاعرة وكثير من المحقّقين أنّ الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة في أنّ المقتول ميت بأجله أولا لفظي؛ فإنّه إذا كان الأجل زمان بطلان الحياة في علم الله تعالىٰ كان المقتول ميتاً بأجله قطعاً. وإن قيّد بطلان الحياة بأنْ لا يترتّب على فعل العبد لم يكن قطعاً من غير تصوّر خلاف فكان الخلاف لفظيّاً. وردّ ذلك بأن الأجل عبارة عن زمان بطلان حياته في علم الله تعالىٰ، لكن لا مطلقاً، بل ما علمه وقدره بطريق القطع بحيث لا مخلّص عنه ولا تأخّر، فاختلف الفريقان في أنّه هل تحقّق ذلك في حقّ المقتول بأن كان لو لم يقتل لمات حينذاك، أم المعلوم في حقّه أنه إن قتل مات وإن لم يقتل كان يعيش، فاختار أهل السُنَّة الأوّل، وجمهور المعتزلة الثّاني. ولا يلزم من عدم تحقّق ذلك في المقتول تخلّف العلم عن المعلوم لجواز أنْ يعلم تقدّم موته بالقتل مع تأخّر الأجل الذي لا يمكن التخلّف عنه. كذا في حاشية عبد الحكيم على الخيالي. وفي القلب من ذلك دغدغة؛ إذ لا يتصوّر بعد اعتبار علم الله تعالىٰ بوقت الموت التّردّد في أنّه هل قطع القاتل الأجل على المقتول أم لا، فإنّ كون الأجل بحيث لا يتقدّم ولا يتأخّر لا يبقي مجالاً لهذا التّرديد عند موافقة جمهور المعتزلة لأهل السُنَّة في وحدة الأجل. اللّهم إلّا أن ينتهجوا نهج الكعبي والفلاسفة في تعدّده، مع أنّه لا يخفى أيضاً أنّه لا معنى لتعدّد الأجل حينئذٍ إلّا بحسب الفرض والتّقدير بالنّسبة إلى الشّخص لا بالنّظر إلى علمه تعالىٰ، لأنّا إذا قرّرنا أنّ الله هو العليم بكل شيء ولا تبدّل في علمه فالأجل هو الآن الذي علم الله بطلان حياة الشّخص فيه قطعاً، فلا يبقى معنى لقول الكعبي والفلاسفة، فالحق هو قول أهل السُنَّة من حيث أنّ الأجل واحد، وأن المقتول وسائر الحيوانات المعروضة للهلاك مقتول بأجله ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ والله أعلم بالصواب. الشّارح.

====================================
===================

القاتــل مثلاً على قتلــه. واســتدلّوا بالأخبــار الــواردة في أنّ بعض الطّاعات تزيد في العمر والمعاصي تنقص منه، وبأنّ المقتول لو كان ميتاً بأجله لما استحق القاتل الذّم والعقـاب. والجـواب عن الأول من وجوه الأول أنّها أخبار آحاد لا تعـارض النّص الظّـاهر في أنّ المقتـول مثلاً ميت بأجله. الثّاني أنّ المراد بزيادة العمر بركته وتلـذّذ الشـخص بحياته وتمتّعه بطيب العيش وفراغ البال وبنقصـه خلافهـا. الثّـالث أنّ معنى زيادته بالطّاعات ونقصه بالمعاصي هو أنّ الله تعالىٰ كـان يعلم أنّه لو فعل الطّاعة كان عمره سبعين سنة ولـو فعـل المعصـية كـان أربعين لكنّه علم بفعله للطّاعة فكان عمره سبعين سنة هذا، وتــوهّم بعض الناس أنّ في هذا الجواب القول بتعدّد الأجل المخالف لمذهب المجيب، وهو تـوم فاسـد لأنّ الشّـرطيتين المـارّتين تفسـران تـرتّب المسبّبات على الأسـباب من كـل من الجهـتين المتقـابلتين وإن كـان المتحقّق

==
=================

منهما في الواقع إحداهما فقط وهما تجريان في كلّ مادة من أشباه الطّاعة والمعصية، مثلاً لو تداوى المريض لكان عمره سبعين سنة ولو كفّ عنه لكان عمره أربعين سنة، لكنّه علم أنه يتداوى فكان عمره سبعين سنة، ولو اتجر زيد لتوفر له المال ولو رعى المواشي لضاقت به الحال، لكنه علم برعيه للمواشي فضاقت حاله وهكذا. وحاصله أنّ الله تعالىٰ لمّا جرت عادته بترتيب المسبّبات على الأسباب رغب في مباشرة أسباب الخير وحذّر عن مباشرة أسباب الشّر، وهو سبحانه عليم بأنّ فلاناً ممّن يباشر أسباب الخير أو يباشر أسباب الشّر والنّاس عاملون وكل يعمل على شاكلته. ومن هنا تبيّن أنّ المقدّر المقرّر واحد لا يتبدّل فإنّ علمه تعالىٰ يستحيل أن ينقلب جهلاً، وإنّ عدم تبدّله مبني على حكاية المعلوم الذي سيحدث من العبد في ما لا يزال ولا علاقة لعلمه بالتّأثير في وجود ذلك الشّيء الحادث، وإن وجود أحاديث التّرغيب والتّرهيب من جملة الأسباب الدّاعية لأعمال العباد وأنّ الذي يمحوه الله ويثبت مكانه شيئاً آخر هو صورة المقدّم والتّالي المقرّران في اللّوح ويردّهما التبدّل بحسب تحقّق طرفي الشّرطية السّابقة في أوان مباشرة العبد للأسباب، مثلاً كتب في اللّوح أنّ فلاناً لو ترك صلة الرّحم لكان عمره أربعين سنة، أو وصلها لكان عمره خمسين، ولمّا جاء عمله تحقّق أنّه باشر الصّلة فكان عمره خمسين، ويكتب في اللّوح أنّ فلاناً وصل الرّحم فوصل عمره خمسين سنة، فخذه فإنّه تحقيق جيّد من بعض نوابغ المحققين. هذا.

والجواب عن الاعتراض الثّاني هو أنّ تعيين الوقت لانقضاء العمر في علم الله تعالىٰ لا ينافي تعلّق علمه تعالىٰ بأنّ ذلك الانقضاء للاكتساب المذموم من ذلك القاتل السّفاك المعلوم، فاستحقاقه للذّم والعقاب إنّما هو لارتكابه ما نهى عنه وكسبه الفعل الذي يخلق الله تعالىٰ عقبه موت فلان عادة. هذا. أو معنى ما مرّ من موت المقتول بمجيء أجله هو أنّ (أجلنا)

====================================
==================

بالمعنى المارّ (معيّن) في علم الله تعالىٰ (وواحد) ونحن نعتقد أنْ لا شيء هناك يقطع ذلك الأجل ويعارضه بإفناء الشّخص قبل مجيئه. وجمهور المعتزلة على أنّ القتل ونحوه من العوارض لمهلكة يقطعه ويعارضه ولا يمكن الشّخص من الوصول إليه كما رأيت شبههم وأجوبتها. ووحدة الأجل عندنا وعند جمهور المعتزلة واقع على (خلاف من) هو (عن السّبيل) السّليم والطّريق المستقيم (لأحد) أي مائل كالكعبي من المعتزلة وكجمهور الفلاسفة، حيث زعموا أنّ للإنسان مثلاً أجلين الأوّل الأجل الاخترامي بالعوارض الواردة كالقتل ولدغ الحية. والثّاني أجل بالموت في وقت علم الله تعالىٰ أنّه لو لم يقتل أو لم يلدغ لمات فيه. هذا عند الكعبي. وأمّا عند الفلاسفة فالأجل الثّاني هو وقت موته بتحلّل رطوبته وانطفاء حرارته الغريزيّتين.

وخلاصة الباب أنّ أهل السُنَّة اتّفقوا على أنّ الأجل واحد، وهو لا يقطع ولا يعارض وعبارة عن الزّمان الذي علم الله بطلان حياة الشّخص فيه والمقتول ميت بأجله. وجمهور المعتزلة على أنّ الأجل واحد كأهل السُنَّة إلّا أنّهم قالوا بقطع العوارض الواردة للأجل، وأنّ المقتول لو لم يقتل لعاش إلى أمد هو أجله الذي قرر لموته بتاتاً. وأما الكعبي من المعتزلة وجمهور الفلاسفة فعلى أن للشخص أجلين فالمقتول ميت بأجله الاخترامي على التفصيل المذكور. والحقّ الحقيق بالقبول الموافق للعقل السّليم الذي اعترف بوجود الباري وشمول علمه هو أنّ الأجل عبارة عن الوقت الذي علم الله انقراض الحياة فيه بأيّ سبب كان وأنّه واحد وأن لا شيء يقطعه ويعارضه. وما قاله جمهور المعتزلة من قطع القتل للأجل الواحد المقرّر، والكعبي والفلاسفة من تعدد الأجل فإنّما هو شيء فرضي وبالنّظر إلى ملاحظة ذات الشخص، لا علمه تعالىٰ الذي لا فيه صرف ولا تبديل. هذا والله الهادي إلى سواء السّبيل.

علاوة

يُضِلّ، يَهدى رَبّنا، ونَهدي نُضِلّ، يُبْدي رّبنا ونبدي

يمحو ويثبِتُ، وما يبدّل والكل بالتوفيق لا يستشكل

===================================
==================

(علاوة) على ما سبق

لإطلاق الهداية والإضلال والإبداء على العباد

بغير المعنى الذي تطلق به عليه تعالى وللتّوفيق بين قوله تعالى:

يمحو اللَّه ما يشاء ويثبت}

وبين نحو قوله: وما يبدل القول لدي}

(يضل، ويهدي ربنا) أي يخلق ربنا الضّلال في من شاء أو يــدلّ من لم يرد الرّشد دلالـة يحصـل بعـدها الغوايـة، ويخلـق الاهتـداء في من يشاء أو يدلّه دلالة موصلة إلى البغية (و)نحن معاشر العلماء (فهدي) العباد أي ندلّهم على طريق الحقّ ونرشدهم إرشـاداً صـرفاً و(نضـل) إذا كنّـا والعيـاذ باللـه من أعـوان السّـوء عبـاد اللـه بـالتّلبيس وإراءة الباطل حقّـاً، وأمّـا خلـق النّتيجـة فمن اللـه و(يبـدي ربّنـا) الممكنـات بالإحداث والإيجاد (ونبدي) نحن الأعمال بالكسب والاجتهـاد و(يمحـو) الله ما يشاء محوه (ويثبت) ما يشاء إثباتـه في لـوح المحـو والإثبـات بالطّريق المـذكور قبـل (ومـا يبـدل) شـيء ممـا تعلّـق علمـه الأزلي بوجوده أو عدمه (والكلّ) من الأفعال المختلفة المعاني بالنّسـبة إلى الله وإلى عباده ومن الآيات المتعارضة ظاهراً (بـالتّوفيق) أي بسـبب التّوفيق بينها وحمل كل على معناه المناسب اللّائق أو بفيض التّوفيق من الله الهادي على قلوب الموفقين (لا يستشـكل) كمـا رأيت وجـه التّوفيق. ربّنا وفّقنا باللّطف الفائق إلى معرفة الحقـائق، والاسـتفادة منها كما هو اللّائق. آمين.

الوقر السادس

تراهُ عينُ ساكن النعيم	تلذَّذَتْ بوجهه الكريم
من غير كيفية أو مُقَابلة	أو جهةٍ فنعمَتِ المعامَلة
لدى فطانةٍ لحقٍ جائزة	رؤيتُه عقلاً ونقلاً جائزة

==================================
=================

(الوقر السادس) في الرّؤية له تعالى

(تراه) أي ذات البـاري (عين سـاكن) الجنّـة الـتي هي دار (النّعيم) و(تلذّذت) تلك العين الباصرة أو ذات الشّخص الرّائي لـه تعـالىٰ على طريق الاستخدام (بوجهه الكريم) أي برؤية وجهه الكريم رؤيـة ثابتـة (من غير) اكتنـاف (كيفيـة) عاديّـة لـه تعـالىٰ (أو مقابلـة) بينهمـا (أو) وجـود (جهـة) للمـرئي فتكـون الرّؤيـة منزّهـة عن الشّـروط العاديّـة المشروطة في رؤية الأشياء المادّية (فنعمت المعاملة) التي اقتضت بالفضل كشف حجاب الكبرياء عن وجـه جمـال صـاحب الآلاء، وفـوز المعاملين المخلصين المجاملين بالفوز ونـور اللّقـاء. رزقنـا اللـه مـع الأحباب في دار البقاء ولا تسـتعظم ذلـك الأمـر من فضـله وإن كـان عظيمـاً في ذاتـه، فـإنّ فيضـه يشـمل من رحمـه من برياتـه و(لـدى فطانـة) وذكـاء هي (لحـق حـائزة) أي مسـتولية على معرفـة الحـقّ بالحقّ (رؤيته) تعالىٰ أي كونه مرئيّاً لنا ومنكشفاً انكشـافاً تامّـاً بحسّ البصر انكشاف القمر في ليلة البدر (عقلاً ونقلاً جائزة) كما أنّهـا نقلاً واجبة وللوقوع حائزة.

والحاصـل أنّ هنـا مقـامين: الجـواز وهـو ثـابت بـوجهين عقلي وسمعي، والوقوع هو ثابت بالدّليل النقلي فحسب والمقصود بالجواز العقلي هنا هو

وفيه خلفُ صحبهِ الممتاز ليلة الإسِراء حجه الجواز

===

الإمكان الذّاتي المقابل للوجوب والامتناع الذي هـو جهـة القضـيّة الممكنة الخاصّة: يعني أنّ العقل إذا خلى ونفسه يحكم بعـدم امتنـاع رؤيته تعالىٰ هو الذي نازعتنـا فيـه المعتزلـة، وقـالوا إنّ العقـل يحكم بامتنـاع رؤيتـه تعـالىٰ لانتفـاء شـروطها من المقابلـة وغيرهـا، وليس المراد به الإمكان الذّهني المفسّر بتجويز الذّهن وفرضه للشّـيء مـع عـدم المـانع فإنّـه ليس محلًّا للخلاف لانـدراج الممتنعـات فيـه حيث يصدق فيها تجويز العقل عند فـرض عـدم الموانـع والخصـم معـترف بذلك إذ ذاك، ولكنّه بعد ملاحظة أنّه تعالىٰ مجرّد عن المكان والجهـة والجسميّة والشّرائط المعتبرة في الرؤيـة عـادة يحكم بامتنـاع رؤيـة ذاته الكريم. أما الوجه العقلي للجواز فهو أنّ الرؤية أمر مشترك بين الأعيـان والأعـراض والحكم المشـترك لا بـدّ لـه من علّـة مشـتركة، والعلّة المشتركة هي الوجود، وهو مشـترك بينهمـا وبين ذاتـه تعـالىٰ أمّا الصغرى فلأنّا نرى الأعيان والأعـراض ونفـرّق بالبصـر بين جسـم وآخر وعَرَض وآخر، وأمّا الكبرى الأولى فلأنّ الممكن لا يكـون بـدون علّـة، وأمّـا الكـبرى الثّانيـة فلأنّ المشـترك بين الأعيـان والأعـراض الصّالح لكونه علّة للرّؤية إما الوجود أو الحدوث أو الإمكان، إذ لا رابع مشترك بينهما، والحدوث والإمكان لكونهما عـدميّين لا يصـلحان علّـة للرّؤية الوجوديّة، على أنّه لو كان العلّة هو الإمكـان لـزم صـحة رؤيـة المعدومات الممكنة فتعيّن الوجود، وهو مشترك بينهمـا وبين البـاري فلزم صحّة رؤيته تعالىٰ أيضاً.

وبعد التّدقيق في المقدّمات ترد عليها اعتراضات ولذا قالت الأئمّة العلمـاء إن المعتمـد في الجـواز هـو الوجـه السّـمعي (و)أمّـا الوجـه السّمعي فيقرّر بوجـوه الأوّل أنّ (فيـه) أي في رؤيتـه تعـالىٰ وتـذكير الضّمير باعتبار

إن لم تَجُزْ فالأنبياء جَهَلَة بما يجوز له، لا والمسألة

======================================
==================

الإبصار (خلف) أي واختلاف (صحبه) أي أصحاب النّبي صلى اللــه عليه وسلم (الممتـاز) بـالعلم والعرفـان في رؤيتـه صـلى اللـه عليـه وسلم لذات ربّه الكريم (ليلة الإسراء) والمعراج إلى ما شاء الله من الدّرجات العليّة فقال بعضهم برؤيته له، وقال بعضـهم بعـدمها (حجّـة الجواز) العقلي للرّؤية، إذ لـو كـانت ممتنعـة لعلمـوا ذلـك من صـحبة النّـبي صـلى اللـه عليـه وسـلم وسـماعهم لمواعظـه وإرشـاداته في شؤون ذات الله تعالىٰ، ولم يختلفوا على طـرفي النّقيض. الثّـاني أنّ الرّؤية أمـر طلبـه سـيدنا موسـى بن عمـران عليـه السـلام من اللـه تعالىٰ، وكل ما طلبه هـو وأمثالـه من الأنبيـاء والمرسـلين فهـو جـائز فرؤيته تعالىٰ جائزة. أمّا الصّـغرى فلقولـه تعـالىٰ حكايـة عنـه: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ أي يا ربي ومنعمي تفضّـل عليّ بـإبراز جمـال ذاتـك الكريم لابتهج بالنظر إليـه ورؤيتـه. وأمّـا الكـبرى فلأنّـه (إن لم تجـز) رؤيته تعالىٰ وقـد طلبـه ذلـك النّـبي العظيم والرّسـول الـذي هـو من أولي العزم الصّميم (فالأنبياء جهلة) أي لزم أن يكون الأنبياء والرّسل الكرام جهلة (بما يجوز له) تعالىٰ ويليق بـالطّلب ومـا لا يجـوز لـه ولا يليق به (ولا) يجوز القول بورود ذلك الجهل على سادة أهـل الفضـل قسماً بذات ذي العظمة (و) أسرار آية (المسـألة) وفي إيثـار النّـاظم القسم بها إثبات جوازها بجملة جميلة مجملة.

الثّالث إنّ الرّؤية له تعالىٰ معلّقة بأمر ممكن وكلّ معلق بـالممكن ممكن فالرّؤية ممكنة أمـا الصّـغرى فلأنّهـا معلّقـة باسـتقرار الجيـل، واستقراره في حدّ ذاته أمر ممكن، وأمّا الكبرى فلأنّ معـنى التّعليـق إفادة تحقّق المعلّق عند تحقّق المعلّق عليه والممتنـع لا يتحقّـق على شيء من التّقادير الممكنة. فإن قلت لا يلزم من إمكان المعلّق عليه إمكان المعلّق، ألا ترى إلى قولنا كلّما انعدم المعلول انعـدمت العلّـة حيث يمكن انعدام المعلول مع أنّ انعدام العلّة

ألا يُرَى أنه قد يرىَ الورَى من غير كيفٍ، فيُرى كما يرى

==

وهو الباري تعالىٰ ممتنع بالذّات، وسرّ جواز تعليق الممتنع بالممكن هو أنّ الارتباط بين المعلق والمعلَّق عليه إنما هو بحسب الوقوع أي إن وقع ذلك وقع هذا، والمعلَّق عليه الممكن بالذّات قد يكون ممتنع العدم بالغير، فلا يتحقّق عدمه حتى يلزم من انعدامه انعدام الأمر المعلّق وهو العلّة الواجب وجودها، فيجوز على هذا المنوال أن يكون استقرار الجبل ممكناً في نفسه وممتنع الوقوع بالغير كلزوم اجتماع الضّدين منه والرّؤية ممتنع الوجود ولا يقع استقرار الجبل حتى تقع الرّؤية. قلنا كلامنا في المعلّق عليه الذي هو ممكن مطلقاً أي بالذّات وبالغير واستقرار الجبل كذلك فيلزم من إمكانه إمكان المعلّق أعني الرؤية. فإن قلت يجوز أن يكون المراد باستقرار الجبل في الآية استقراره عند تحرّكه بظهور تجلّي الباري تعالىٰ عليه بل هو الظّاهر بقرينه قوله تعالىٰ: فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وهو ممتنع. قلنا استقراره حينئذٍ أيضاً ممكن بخلقه تعالىٰ الاستقرار له بدل الحركة. والممتنع هو الاستقرار بشرط الحركة ولا كلام فيه وليس هو معلّقاً عليه على ما هو ظاهر الآية الشّريفة.

الرّابع ما أفاده بقوله: (ألا يرى أنّه) تعالىٰ (قد يرى) بالاستمرار جميع (الورى من غير كيف) يكتنفه، كيف لا وهو السّميع البصير (فيرى) هو تعالىٰ من جانب عباده الذين شملتهم الرّحمة (كما يرى) هو تعالىٰ عباده جميع الممكنات الجمّة فإن الشّرائط العادّية لو وجبت في الرّؤية لوجبت من الجانبين، وإذ لم تجب في الرّؤية من جانبه لم تجب فيها من جانبنا أيضاً فـ(لم) ولأي شيء (عليك) أيّها المشتبه بشبهات ألقيت إليك (الأمر) الحقّ من جواز رؤية ذات الحق (كان يشتبه) بالأمر الممتنع لديك بزعم أنها براهين وردت عليك (كلّا) إنها توهّمات من نفسك لا براهين من

لِمَ عليك الأمر كان يشتبه؟	كلاّ! أَجِز رؤيته كالعِلم به
أَلَمَ يَعُدّوا من عِداد العَيب	صِرْف شَهادة ومحضَ الغيب؟

==================================
==================

عقلك فلا تتّبع الوهم وبغيته و(أجز) بصريح العقـل (رؤيتـه كـالعلم به) أي بوجهه وإدراك كنهه على مـا اختـاره المحقّقـون ممّن خصـهم الله بفضله ورحمته (ألم يعدّوا) أولئـك المنكـرون لرؤيتـه تعـالىٰ (من عـداد) النّقص و(العيب صـرف شـهادة) أي كـون الشّـيء مشـهوداً حاضراً لا يمكن أن يغيب (ومحض الغيب) أي كونه غائباً مستوراً دائماً لا يمكن أن يشاهد، بلى وذلك لا يناسب عموم رحمته وشمول كرمـه ولا يوافـق محبتـه لمعرفتـه وتجلّيـه من حجـاب الخفـاء وسـترته، فالأحسـن الغيـاب في دار الحجـاب والشّـهود والتّجلّي في دار بقـاء الأحباب والفوز بالحسنى وزيادة لقاه في دار الثواب ولمحة من عين حِبّ إذ أرى * أفدي بها بين الثّرى * إحساننا رؤيتنا رؤيته * من فضله بغيتنا بغيته * وذاك ذا فلسفة العرفان * ألا فما عداه دانٍ فانٍ *

هذا هو الكلام في الجواز وأمّا وقوعها فقد استدلّ عليه أهل السُنَّة بالكتاب والسُنَّة والإجماع أمّـا الكتـاب فقولـه تعـالىٰ: ﴿وُجُـوهٌ يَو مَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَـاظِرَةٌ﴾ وكن تقـديم الصّـلة للاختصـاص والإشـارة إلى اسـتغراق المؤمـنين النّاضـرين بهـذه الصّـلة العظيمـة بحيث يسكرون باللّذة الحاصلة من تجلّي جماله ولا يبقى لأحدٍ منهم أيُّ حدّ ومقـامٍ في اللّمج إلى شـيء آخـر من لذائـذه وأحوالـه. وأمـا السُـنَّة فلقوله عليه السلام لأصحابه: «هل تضـامون في القمـر ليلـة البـدر؟ إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» وهذا الحديث مشهور رواه واحد وعشرون من أكابر الصّحابة. وأمّا الإجمـاع فهـو مـا أفـاده بقوله: (على و قوعها) أي وقوع رؤيتهم لله سـبحانه في دار الآخـرة، وهـو خـبر لقولـه: (اجتمـاع الأمّـة) أي وإجمـاع الأمّـة المحمّديـة المعصومة التي لا

على وقوعها اجتماعُ الأمّةِ	قبلَ حدوثِ منكَرٍ وبدعة
جزاك، يا مطرِب، ربّي خيرا	وما لقيتَ، ما بقيتَ، ضَير
فمِن نداء بلالِنا سِرْ سَيرا	نحوَ نَدى تكَلُّمِ الحُمَيرا

==================================
==================

تجتمع على الضّلالة ثابت على وقوع رؤية الله تعالىٰ في الجنّة مستندة بظاهر الآية ونصّ السُنَّة الدّالتين عليه، وذلك (قبل حدوث منكر) مقالة المخالفين (وبدعة) تأويلاتهم المضللة المنحرفة عن طريق السّلف الصالحين. ولا يقدح في الإجماع بعد انعقاده إنكار المنكرين ومخالفة المخالفين، لا سيّما إذا كانوا من المبتدعة المتطرفين. هذا.

ولما ضاق صدره من عناد أهل الخلاف واشتد عليه أثر الاعتساف، ومن قاعدة المتألّمين المتوجّعين أن يستمّدوا من ألحان المغنّين ونغمات المطربين لتسكين ما بهم من الآلام وتنشيط قلوبهم بعد متاعب الأيّام، نادى مطربه الضارب على يراع البراعة بنغمات تهيج محبة حضرة الوسيلة ذي الفضيلة فاتح باب الشّفاعة، والوصول في إقدامه إلى مقام الملوك بلا مادة وبضاعة وقوّة واستطاعة، فقال (جزاك يا مطرب ربي خيراً) جزاء من سار لحق سيراً (وما لقيت) في هوى الوجه الحسن مدة (ما بقيت ضيراً، فمن نداء بلالنا) بالتّوحيد اللّاهوتي الدّاعي إلى لقاء ذي الجلال والبقاء بالله الموصوف بالكمال (سر سيراً) لطيفاً كالمطرب الأوحدي (نحو ندى) المقام النّاسوتي المحمّدي والكمالات البشريّة الدّاعية لإفاضة الخير على البريّة المقتضية للألفة مع الورى والـ(تكلّم) بالمودّة والرّحمة مع عائشة (الحميرا) فإنّه لولا التّراجع من عالم الحقّ إلى النّاس لما حصل الإفادة والاستفادة للعام من الخاص فـ(أنزل) من فوق منار البحث الصّمدي (وَمِل عن المقام) الواجب (الأحمدي) متوجّهاً (إلى) منزل (غناء المشهد المحمدي) يريد بذلك أنّه لما

إنْزِل ومِلْ عن المقام   إلى غِناء المشهد المحمّدي

===============================
=================

تِّم الكلام على ذات الملك العلام وصفاته بقـدر طاقتنـا المناسـبة للأفهام آن أو أنّ التوجّه إلي البحث عن ذات النّبي الكريم، والشّهادة على تبليغه العميم، وما يتعلّق بذلك إلى مقـام التّتميم للكلام والفـوز بحسن الختام.

الثانية من الكلمتين وهي الجنة الثانية جعل الله لنا
ولكم لجميع المسلمين قطوفها دانية ومنها صبر صفيت
لأرباب الصفا، فمن أراد أن يمير أهله فليكتل أولاً
من الصبرة الأولى بالمكيال الأوفى
المكيال الأول

نوبةُ ذا المشهدِ، نعمَ المشهد	أؤمِن قلباً ولساناً أشهد
بأنه سيدنا ذو الجاه	محمد هادٍ رسول الله
يفادُ مما كان فيه يستتر	أضعاف ما يكون منا يُستطر

==

(الثانية من الكلمتين وهي الجنّة الثّانية جعل اللَّه لنا
ولكم ولجميع المسلمين قطوفها دانية ومنها صبر صفيت
لأرباب الصفا، فمن أراد أن يمير أهله فليكتل أوّلاً من
الصّبرة الأوّل بالمكيال الأوفى، المكيال الأوّل)

(نوبة) الدّخول في (ذا المشهد) المقدّس المحمّدي (نعم المشهد) فاخلع نعال الكدر وتوضّأ وتطهّر، وادخل ذلك المشهد الأنور وقل (أؤمن) أي أصدّق وأذعن (قلباً ولساناً أشهد) أقول قولاً يوافق فيه قلبي لساني (بأنّه) أي الشأن (سيدنا ذو الجاه) الرّفيع (محمّد) بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، الذي أمه آمنة بنت وهب بن زهرة بن عبد المناف، القرشيّ المكيّ المدنيّ من نسل إسماعيل بن إبراهيم الخليل (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين) (هاد) للأنام بما أوتي من الكتاب والأحكام و(رسول الله) إليهم

المكيال الثاني

بعثته للأنبياء والرسل	من جهة الإحسان والتفضلِ
لِحِكَمٍ جليّة خفيّة	يشمّها ذو طِينةٍ صَفيّة

==================================
==================

وخاتم الأنبياء والرّسل الكرام، على ما اتضح لنا نقلاً وعقلاً وظهـر كالشّمس في رابعة النّهار، وخلقه العظيم لا تحويـه الكتب والأسـفار فهو بحيث (يفاد مما كان فيه يستتر) من الفضائل والأخلاق (أضـعاف ما يكون منا) معاشر العلماء الإسلاميّة (يستطر) وينتشر في الآفاق.

(المكيال الثاني)

في بعثته تعالى للأنبياء والمرسلين

صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين

زعمت طائفــة أنّهــا ممتنعــة ولا اعتــداد بهم. وذهبت الفلاســفة والمعتزلة إلى أنّها واجبة، فالفلاسفة قـالوا إنّ النّظـام الأكمـل الـذي تقتضيه العناية الأزليّة لا يتمّ بدون وجود النّبي الواضع لقوانين العدل. والمعتزلة قالوا إنّ تركها قبيح لأنّه مخـلّ بالحكمـة وكـل قـبيح فيجب على اللـه تركـه وفعـل مـا يقابلـه. وأمّـا أهـل السُـنَّة فمتكلّمـو أهـل الحـديث على أنّهـا ممكنـة يسـتوي طرفاهـا بلا تـرجّح لأحـدهما على الآخر. وسائرهم على أنها وإن كـانت ممكنـة ذاتـاً لكنهـا واجبـة عـادة بمعنى أنّ قضية الحكمة ترجّح جانب الوقـوع وتخرجـه عن المسـاواة كاستقامة أحد الطّريقين مـع قربـه، وعليـه قـال النّـاظم رحمـه اللـه تعــالىٰ (بعثتــه) تعــالىٰ (للأنبيــاء والرّســل) الكــرام ثابتــة (من جهــة الإحسان) منه بعباده (والتفضّل) عليهم بإرسال مرشدين أمنـاء منهم يعلّمونهم الكتاب والحكمة ويرشـدهم إلى الخـير والرّحمـة يوضـحون لهم سبيل الصّلاح والفساد،

فيرغبونهم في الأوّل ويبشرونهم بالثّواب الخالد عليـه، ويحـذرّونهم عن الثّاني وينذرونهم بالعقاب. وتلك البعثـة (لحكم) ومصـالح كليّاتهـا (جلية) وجزئيّاتهـا (خفيـة) و(يشـمّها) أي تلـك الحكم بشـامة الفكـرة الوفيّـة شـخص (ذو طينـة صـفيّة) عن الموانـع النّفسـيّة الدّاخليّـة والخارجيّة (من تلكم) الحكم والمصالح الجليّة (الرّحمـة) والكـرم من الله تعالىٰ (للعباد) بإظهار (مصلحة المعاش) في الدّنيا (والمعاد) في الآخرة على أيدي هداة العباد الآتين من الله بشريعة تـوجب الرّشـاد، وذلـك لأنّ الإنسـان مـدني بـالطبع ومحتـاج في حياتـه إلى الاجتمـاع والتّعاون مع بني نوعه.

وبما أنّ كـل إنسـانٍ لـه قـوة نطقيّـة بهـا يـدرك المنـافع والمضـار بحسب أفقِ فكرته، وقوّة شهوية تقتضي جذب كل ما تشتهيه نفسه، وقوّة غضبية توجب دفع كل ما يؤذيه، ولكل منها درجات في الإفراط والتّفريـط تهلـك أصـحابها، ومـراتب في التّوسّـط والاقتصـاد تسـعد أربابها، وكلّ واحـد منهم يحب مصـالح نفسـه وخاصّـته ويقـدّمها على غـيره فيقـع التّنـازع والتّجـاذب بينهم وتحـدث الـويلات للبشـريّة بـل للحيوانـات الأرضـيّة والسّـماويّة، مسّـت حـاجتهم أشـد مسـاس إلى شريعة يوجبِ الأخذ بها فوز الكلّ في الكلّ، فبعث الله تعالىٰ بفضـله أنبياء ورسـلاً كرامـاً، وأوحى إليهم شـريعة كافيـة وافيـة: منهـا عقائـد توجّـه العبـاد إلى اللـه الـذي خلقهم ورزقهم ويميتهم ثم يحـييهم فيسألهم عن أعمالهم ويحاسبهم عليها ويجازيهم إن خيراً فخـيراً وإن شراً فشراً، وبذلك يتّحد مبدأهم. ومنها نظم تعبّديـة لتصـفية القلـوب بمناجاة ذلك الخالق الواجب الوجود والتّضرع والابتهال إليه في كافـة الحوائج والتوكل والاعتمـاد عليـه، ولتزكيـة النّفـوس عن الرّذائـل من الشّهوات الحيوانيّـة والأخلاق الكثيفـة والتّقاليـد السّـخيفة، وتمـرينهم على حد وسط يتناسب مع

====================================
==================

حياة طيّبة وعيشة مرضية بـالتّجنّب في كافّـة الأوضـاع والأحـوال عن الإفـراط والتّفريـط الموجـبين للاختلال والفسـاد. ومنهمـا نظم حيويّة لاكتساب العلوم والمعـارف وتعلّم الصـنائع ووجـوه المكاسـب الموافقة لعمران البلاد ومدافعة الأعداء الباغين بالفساد، ومنهـا نظم إدارية لإيتاء كلّ ذي حـقّ حقّـه ومحبّـة الخـير وبغض الشّـر والتّعـاون والسّعي التّام والجهد لجلب المنافع ودفع المضـار عن الأنـام فكـانوا بذلك مصابيح منيرة منـوّرة للآفـاق، ورحمـة تعمّ الأرض والسّـماوات بحسن الأعمال والأخلاق.

فإن قلت لم لا يكتفى في تنظيم تلك النّظم بعقول البشـر، بـدون حاجة إلى الأنبيـاء والمرسـلين. قلنـا لوجـوه: الأوّل أنّ الإنسـان، وإن كان لـه عقـل يـدرك بـه الخـير والشّـر في الجملـة، ووجـدان يـوجب الانقبـاض والتـأثّر من الآلام والبسـط والانشـراح ممـا يـوجب راحـة للأنـام، لكن عقـولهم لا تفي بمعرفـة المنـافع والمضـار على الوجـه الـوافي، ووجـدانهم لا يكفي لتطـبيق الحـقّ على النّهج الكـافي؛ فـإنّ أفراد الفلاسفة بل الهيئـة القانونيّـة، بـل الحـذّاق منهم ربّمـا يضـعون قوانين، ولا تمـرّ عليهـا مـدّة إلّا ظهـرت عليهم أنفسـهم فسـادها من وجوه عديـدة وتـرتّب مضـار عديـدة عليهـا فضـلاً عن عـدم ملاءمتهـا لأوضاعهم إذ ذاك وللمستقبل؛ فيعـدّلونها بـالطّرح والنّقص والزّيـادة، ولا تمرّ عليهم برهة من الزّمان إلّا ظهرت فساد التّعديل أيضاً، ويعلم ذلـك كـل عـالم مطّلـع على القـوانين الأرضـية المصـطنعة في الأمم الرّاقيـة. ثم لـو أدركـوا الأمـور الماديّـة فلا اهتـداء لهم في الشـؤون الرّوحية والمعنويّـة الـتي لهـا أثـر فعّـال في تحسـين الآداب والأخلاق وتطبيق الحقّ والعدل في الآفاق.

الثّاني أنّ البشر، وإن كان في درجة عالية من النّبوغ والثّقافـة، إلّا أنّه

====================================
===================

يقدّم مصالح نفسه وأهله وبلده ووطنه وبني عنصـره على غـيره، وقد أظهر التاريخ أنّه كلّما رقت أمّة ووصلت درجة عاليـة وسـيطرت على طبقـة أو طبقـات من البشـر نظـرت إلى أنفسـها كأنّهـا هياكـل ذهبيّة وأمّة خاصّـة ولهـا مزيـة طبيعيّـة، وإلى غيرهـا من الأمم نظـرة الهــوان والاســتحقار فتســتعبدها وتســتحقرها وعلى الأقــل تقــدّم مصالحها على مصالح غيرها فكلّ أمّة ظهرت بمظهر الاسـتواء التّـام مع سائر الأمم بـدا بعـد مـدّة وجـيزة خلاف ذلـك منهم بحيث يفهمـه الخاص والعام، ولا ينكر هذه الحقيقة إلّا مكابر مـع الواقـع والطّبيعـة، وأنّى قوانين تلك الأمّـة الرّاقيـة من قـانون سـماوي على أيـدي نـبي مؤيّد بالوحي من الله، مصـفى قلبـه وروحـه بـأنوار تجلّياتـه واتّصـف بالكمالات العلميّة والعمليّة، وينظر إلى الله بعين أنّه هو الله وحده لا شريك له، وإلى عباده بأنّهم عباد لله لا فـرق بين أسـودهم وأبيضـهم إلّا بتقــوى اللــه وأنّ أكــرمهم عليــه أتقــاهم، وخـيرهم على الإطلاق أنفعهم فينادي على رؤوس الأشهاد أنّ عبـداً حبشّـياً مطيعـاً خـير من أمير قرشي عاصٍ وأن التّعويل على الأحساب لا على الأنساب، فـإذاً لا يبقى مجال للنّزاع في أنّ القوّة النّفسيّة ما لم تكتسب القدسيّة لا تفي بحقّها وحقوق غيرها على وجـه يرتضـيه العقـل السّـليم والطّبـع المستقيم.

الثّالث أنّ غير الأنبياء بالغاً عقله مـا بلـغ فليس لـه السّـيطرة على روحيّـة البشـر وإنّمـا هم يشـرعون ويقننـون قـوانين تفي بالحاجـات المادّية بقدر الإمكان، وأما الأنبياء فإنّهم كما تكفى شـريعتهم بـالأمور المادّيــة ففيهــا تعبّـدات تسـيطر على أرواح العبــاد بإفاضــة الأنــوار المعنويّة التي كل قبس منها يغني في الحضور والخلـوة عن الحـرس المراقب للأعمـال. ألا تـرى أنّ الشّـاب المـثري السـالم الجسـد في الخلوة عن كل أحد تمتنع عن الشّهوات النّفسيّة

=====================================
===================

التي يقتدر عليها بمحض خوفه من الله ومراقبة حضوره وأنّه يراه وعمله، ولا مجال لعاقل من إنكار التّـأثير الـرّوحي في كافّـة الأمـور، حتى إنّ فيلسـوفاً نابغـاً لـو نصـح إنسـاناً شـهويّاً فارغـاً بمـا لديـه من العقل والإرشاد لا يصل إلى ما يراه ذلـك الإنسـان في منـام بطريـق الرّؤيا من روح يبشّره بشيء أو ينـذره بشـيء فيتضـح بـذلك ويصـلح أعماله في حاله وماله، وكل ذلك معلوم لمن يراجع نفسه ووجدانه.

الرّابع أنّ الأنبيـاء الكـرام بعـدما لهم من الشّـريعة الوافيـة بحاجـة الأنـام والسّـيطرة الرّوحيـة الـتي تـوجب الانقيـاد والاستسـلام، فهم مؤيَّدون من اللـه سـبحانه بمعجـزات قـاهرة وخـوارق بـاهرة تقهـر الأنفس وتقنع الأرواح، فـإنّ من رأى خارقـاً من خـوارق العـادة ظهـر على أيدي رجل سليم الحـال مسـتقيم الأفعـال انجـذبت إليـه نفسـه وقواه ويتّبع دينه وهداه بل يفديـه بكـل مـا لديـه من النّفس والنّفيس والولد وما والاه. ومَنِ الذي رأى في تـاريخ البشـريّة ظهـور قـوم من البوادي لا مساس لهم بالثّقافة وعلم الأرض وسياسـة الأمّـة، واتّبعـوا رجلاً أميّاً من أنفسهم ليس له مـال ولا ثـروة ولا قبيلـة ذات قـوّة ولا شأن ذاتي وشوكة مع أنّهم فدوه بجميع مالهم، كالتّفدية التي حصلت من أصـحاب سـيّدنا محمّـد لذاتـه الكـريم. فعلى ضـوء هـذه الوجـوه ظهرت أنّ الحاجة البشريّة لا تتمّ بالقوانين الأرضيّة وأنّهم في شـقاق دائم ونزاع مستمر ما لم يستسلموا لقانون الحقّ والعـدل الـذي أتى به الأنبياء الكرام، وأكملت ببعث سيّد الأنبياء محمّد صـلى اللـه عليـه وسلم، وأنّ الأنبياء لهم عقول صافية كسائر البشر بل أولى وأصـفى، وفوق ذلك فهم مؤيَّدون بالوحي الإلهي الذي لا يأتيه الباطـل من بين يديه ولا من خلفه، ولهم قوة قدسيّة تعين على إدارة الحـق وتطـبيق العدل في جميع البشر على حد سواء، وأنّ في قلـوبهم أنـواراً إلهيّـة تسيطر

إذ عقلُنا المشوبُ بالعجاج	في أَمْر نشأتيهِ ذو احتياجِ
وعُرّف الرسولُ، من نوع البشر	بأنّ ذاك مُجتبىً، حُرٌّ ذكرَ
أكملُ أهلِ العصر غيرِ الأنبياء	عدلاً، وعقلاً، فطنةً، ورأياً

==

على أرواح الأمّة المجيبة المهتدية، ويظهر لهم بمحض فضل اللــه وتأييده معجزات قاهرة وخوارق وكرامات باهرة، ولا يخرج من حيطة أنوار شريعتهم إلّا من جهل وبخل وتابع الفساد واتّبع العناد. هدانا الله تعالىٰ بفضله إلى أنوار شريعة من به ختم النّبوّة وإليــه ترجــع الفتـوّة آمين.

وإلى بعض ذلك أشار النّاظم بقوله: (إذ عقلنا المشوب) المخلـوط (بالعجــاج) أي الغبــار الــدّاخلي الحاصــل من ســوء اقتضــاء النّفس والطّبيعة للفساد وقلّة الصفاء والاستعداد والجهل بحقيقة ما ينفــع أو يضــر العبــاد، والخــارجي الــوارد من ســوء التّعــاليم والتّقاليــد وتهــوّر الأعــداء المتغلّـبين المــروّجين لمــا يوافــق آمــالهم الدّنيئــة (في أمــر نشأتيه) أي نشأتي العقل أي صاحبه في الآخـرة والأولى (ذو احتيـاج) إلى سراج النّبوّة الوهّاج (وعرف الرّسول من نوع البشر) احتراز عن الرّسول في الملائكة (بأنّ ذاك) الرّسول العالي الشأن البعيد المقام (مجتبى) مختار من الأنام (حرّ) طليـق عن قيـد الـرّق إلّا اللـه الملـك العلّام فــإنّ العبيــد مــع هــوانهم وحقــارتهم في الأنظــار على العــادة مشغولون بخدمة السّادة وغير متفرّغين لتهذيب الأنام بتبليغ الأحكـام (ذكر) للقوّة الطبيعيّـة المخلوقـة في الـذّكور دون الإنـاث، ولاقتضـاء النّزعة الجنسيّة إلى الزّواج الموجب للاشـتغال بحقـوق الـزّوج بحيث يبقى أسيراً بحمل الجنين ووضعه وتربيته والأوضاع الخاصّـة المترتّبـة عليه (أكمل أهل العصر) الذي هو فيه خير إخوانه الأنبياء والمرسـلين عنـد تعـدّدهم فيـه (عـدلاً) لتطـبيق النّظـام وإيتـاء كـلّ ذي حـقّ حقّـه (وعقلاً) لدرك الحقّ وإدارة شؤون

خَلْقاً، وعقدةٌ لموسى حُلّتِ   أو أن ما أرسلَهُ، بالدعوة

سَلِمَ مِنْ دناءة الآباء   وعَهْرِ الأمهاتِ والخِناءِ

ومِن مُنَفّرٍ لطبعِ العامِ   مُقارنٍ كبرص، جُذام

فلم يرد بلاءُ ايوبَ، وما   لنحو يعقوب بدا من العمى

ومن عيوب قِلّةِ المروءة   وخسّةٍ، وقلّة الفتوّة

==

أمّته وتربيتهم و(فطنة) لسرعة فهم الأشياء بحيث يكون له مـيزة اصطفاء واختيار (ورأيـاً) أي رجحانـاً في الفكـر لـترجيح السّـليم على السّقيم و(خلقاً) بالفتح أي صـورةً إذ أنّ لتناسـب الأعضـاء واعتـدالها ووجاهة البشر وسلامة حواسها أثراً فعّالاً في التّوجّه إليه والإصغاء له والاجتماع حوله والانقياد لأوامره.

(و)أمّا (عقدة لموسى) أن للسان سيّدنا موسـى (على نبينـا و(ع)) فإنّها (قد حلّت) أو أنّ ما أرسله الله تعالىٰ إلى فرعون بالدّعوة التي حكاها تعـالىٰ بقولـه: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ وقـد أجابـه اللـه (سلم من دناءة الآباء، و)من (عهر الأمّهـات) أي فجـورهن (والخنـاء) أي الفحش والرّذالة لهنّ، فإنّ كل ذلك عارٌ على البشر وله تـأثير في نقص البشر عند العامّة، وإن لم يكن لـه اعتبـار واقعي عنـد الخاصّـة الفهّامـة (و)سـلم (من) كـل عيب (منفـر لطبـع العـام) من الأنـام (مقـارن) ذلـك العيب للنّبـوة (كـبرص، جـذام) فـإنّ أربـاب الأمـراض والعاهات يحترز عنهم ويسـتكرهون طبعـاً، وذلـك ينـافي الغـرض من وجــود الأنبيــاء الكــرام من التفــاف النّــاس حــولهم ومــواجهتهم ومخاطبتهم للاستفادة من إرشـاداتهم القيّمـة (فلم يـرد) على البيـان بسبب زيادة المقارنة (بلاء) سيدنا (أيّـوب) عليـه السـلام في جسـده المكروب (و)كذا لم يـرد (مـا لنحـو) سـيّدنا (يعقـوب) كشـعيب عليـه السلام (بدا) أي ظهر (من العمى) لعروضها بعد

وجِنَّةٍ، وحرفة دنيئة وخصلة رذيلة رديئة

ذو عصمة عن الذنوب مطلقا وَذا لَدى الأصح قد تحققا

==

استقرار النّبـوّة (و)سـلم (من عيـوب قلّـة المـروة) حسـب عـادة أوساط النّاس (وخسّـة) الطّبـع (وقلّـة الفتـوّة) أي الشّـهامة والكـرم وسلم من (جنة) أي جنون وهو اختلال العقل ويدرك باختلال الأقــوال والأفعال (و)من (حرفة دنيئة) لاقتضائها تعاطي المسـتقذرات، وليس منها الرّعي لا سيّما إذا كان رعي مواشيه وحواشيه فإنّ فيـه الخلـوة عن النّـاس، والتفـرّغ للتّفكّـر في عظمـة اللـه تعـالىٰ، والتمـرّن على إدارة القوي مع الضّعيف، وإحساناً بضعاف خلـق اللـه تعـالىٰ. (و)من (خصلة رذيلـة رديئـة) اعتقاديّـة أو عمليّـة فـإنّ كـل ذلـك يتنـافى مـع الغرض من بعث الأنبياء الكرام فإنّهم إنّما بعثـوا للاقتبـاس من أنـوار أفكارهم والاقتداء بأعمالهم والجهد للاتّصاف بملكـات أحـوالهم، ومن كان في نفسه خالياً عن الصّلاح لا يناسـب للإفـادة والإصـلاح، وكيـف يستفاد العلو من السفيل، والفضل من الرذيل، والشّهامة والأنفة من الخمول والكسل والنّشاط من صاحب الخلق العليل؟ (ذو عصمة عن الـذّنوب) بعـد النّبـوّة (مطلقـاً) سـواء كـانت كبـيرة أو صـغيرة عمـداً وسهواً (وذا) المذكور من عصمتهم عنها مطلقاً (لدى) القول (الأصحّ) من القـولين أو الأقـوال (قـد تحقّقـا) وهـذا مبـني على الـذي اختـاره المحقّقـون كمـا في المواقـف وشـرحه وغيرهمـا، فقـد قـالوا انعقـد الإجماع على أنّ الأنبياء عليهم السـلام معصـومون عن عمـد الكـذب في الأحكـام التّبليغيّـة الـتي تـدل المعجـزة على صـدقهم فيهـا، وعن سـهوه على المعتمـد كمـا أفـاده المحقّـق الهنـدي في حاشـيته على الخيـالي. وأمّـا سـائر الـذّنوب فهي إمّـا كفـر أو غـيره، أمـا الكفـر فمعصومون عنه قبل النّبوّة وبعدها إجماعاً. وأمّا غيره فهو إمّـا كبـائر أو صغائر، وكل إما عمد أو سهو. أمّـا الكبـائر عمـداً فمنعـه الجمهـور من المحقّقين والأئمّة بدليل السّمع وإجماع

إذ فضلُهُ على الملائك جزم	فكونُهُ ذا عصمةٍ لذا لَزِم
وما يخالقه مما وُجدا	في قصصٍ عليه لا تعتمدا
وذا الذي تراهُ في كتاب	مِن نسبة العصيان والعتاب
يُحملُ ذا عَلى خلاف الأولى	وربنا مالكُنا ومَولى

==

الأمّة قبل ظهور المخالفين في ذلـك، وكـذلك الكبـائر سـهواً على المختـار كمـا أفـاده السّـيد في شـرح المواقـف. وأمّـا الصّـغائر فهم معصومون عن صغائر الخسّـة منهـا وهي مـا تلحـق فاعلهـا بـالأراذل كسرقة لقمـة والتّطفيـف بتمـرة. وأمّـا غيرهـا من الصّـغائر عمـداً أو سهواً فقد نقل عن الأسـتاذ أبي إسـحاق الإسـفرائني والشّهرسـتاني والقاضي عياض المنـع، وحكـاه ابن برهـان عن اتّفـاق المحقّقين من الأشعرية وغيرهم. هذا كلّه بعد النّبوّة. وأما قبلها فهم معصومون عن تعمّد الكبـيرة الـتي تـوجب النّفـرة عنهم. وأمّـا غيرهـا فلا دليـل على امتناعه على ما صرح به السّعد. هذا.

واستدلّ الناظم على ما قاله بقوله: (إذ فضله) أي فضل الرّســول (على الملائك) الكرام (جزم) أي جـزم بـه كمـا هـو مقـرّر في محلّـه وهم معصومون عن الذّنوب مطلقاً (فكونه) أي الرّسول (ذا عصــمة) عنها (لـذا) المـذكور من المقـدّمتين (لـزم) وتقريـر الـدّليل الرّسـول أفضل من الملائكـة المعصـومين وكـلّ من هـو أفضـل من المعصـوم معصوم فالرّسول معصوم وذلك معلوم (وما يخالفـه) أي يخـالف مـا ذكرناه من عصمتهم عنها على التّفصيل المارّ (مما وجدا في قصص) الأنبياء فـ(عليـه لا تعتمـدا) فمـا نقـل منهـا آحـاداً فمـردود، ومـا نقـل متواتراً كذلك الذي تراه في الكتـاب العزيـز من نسـبة العصـيان إلى سيّدنا آدم عليه السلام كقولـه تعـالىٰ: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾، ومن العتاب المتوجّه إليه على قربانـه الشّـجرة المنهيّـة عن قربانهـا بقول:

وحسناتُ فرقةِ الأبرار	سيئة الحُفّاظِ للأسرار
وفي المعاتبة للأكابر	حكمةُ زجر زمرة الأصاغرِ
وقال مَنْ مقولُهُ دقيقٌ:	هذا الذي أقولُه يليق
حَصَل ذا مِنْ ذا كما قد حَصَلا	موتٌ من الشُرب لسمٍّ مثلا

====================================
==================

﴿أَلَمۡ أَنۡهَكُمَا عَن تِلۡكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ الآية فيجاب عنه بوجوه: الأوّل أنّه كان قبل النّبوة ومن يدّعي أنّه ما كان قبلها فعليه البيان. الثّاني أنّه (يحمل ذا على) فعل ما هو (خلاف الأولى) والنّهي عنه كان للتّنزيه (و)إنما عوتب عليه لأنّ (ربّنا) تعالىٰ وتقدّس (مالك) رقابـ(نا) و(مولانا) ومولى العالمين فله أن يعاتب أحبّ الأحباب المقرّبين على أدنى شيء كيف لا (وحسنات فرقة الأبرار) المحسنين تعد (سيئة) بالنّسبة للمقرّبين (الحفاظ للأسرار) القدسيّة من الأنبياء والمرسلين (و)مع ذلك فـ(في المعاتبة للأكابر حكمة) وهي (زجر زمرة الأصاغر) عن اقتراف الجرائم، فإنّ الخادم لمّا رأى الأمير معاتباً على خلاف الأولى يرى نفسه معاقباً على اقتراف الكبائر من باب الأولى بالأولى. الثّالث أنّه كان بطريق النّسيان كما قال تعالىٰ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا﴾، فإنّ القرآن الكريم يفسر بعضُه ببعضاً، ولكنّه عوتب بترك التّحفظ عن أسبابه أو بالسببيّة كما أفاده بقوله: (وقال من) مَنَّ علينا بمقوله و(مقوله رقيق) بقوت الرّوح حقيق (هذا الذي أقوله) في الجواب عن العتاب على ما فعله ناسياً (يليق) وهو أنّه (حصل ذا) العتاب (من ذا) العمل الذي فعله على وجه النّسيان لا بطريق المؤاخذة بل على طريق السّببيّة المقدّرة (كما قد حصلا موت) لشخص (من الشّرب) منه (لسم) قاتل (مثلاً) بطريق التّسبب العادي. الرّابع أنّه عليه السلام أقدم عليه بسبب اجتهاد أخطأ فيه فإنّه ظنّ أنّ النّهي للتنزيه أو الإشارة إلى عين الشّجرة فتناول من غيرها من نوعها وكان المراد بها

بلغ غاية التقى والورع أوحى إليه ربُّنا بشرع

أَمَر بالتبليغ والإرشاد وكما يحب خالق العباد

====================================
====================

الإشارة إلى نوعها. وإنّما جرى ما جرى عليه تفظيعاً لشأن الخطيئة ليتركها أولاده كما قاله البيضاوي رحمه الله (بلغ) ذلك الرّسول الرّفيع الدّرجات (غاية التّقى) وهو لغة فرط الصّيانة، وشرعاً وقاية النّفس عمّا يضرّها في الآخرة. وله درجات: الأولى التوقّي من العذاب المخلّد بالتبرّي عن الشّرك وهم براء منه قبل النّبوّة وبعدها كما تقدم. الثّانية التجنّب عن كل ما يؤثم من فعل أو ترك حتى الصّغائر وهم معصومون عنها كما سبق نقلاً عن مشاهير الأئمّة. الثّالثة التوقّي عمّا يشغل السّر عن الحقّ والتوجّه إلى جناب القدس بتمام الرّوح والنّفس ومن غاية التّقوى التي بلغها الأنبياء والرّسل الكرام، وهذه الغاية إن كانت نقطة شخصيّة فهي مختصة بخاتم الأنبياء والظّاهر أنّها نقطة نوعية لاعتبارها في بيان أحوال الرّسول أيّاً كان فلها حينئذٍ امتداد عريض، ولكلّ نبيّ منه حدّ معلوم، وأعلاها لحبيب الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والوصول إليها وصول إلى مقام العبوديّة الخالصة التي ذكره الله بها في مواضع من كتابه الكريم، وعلى الاتصاف به قرّر الله تعالىٰ له المقام المعروف المحدود بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاما مَّحۡمُودا﴾ (والورع) أي الاحتفاظ عما لا ينبغي من الشّبهات ومما هو خلاف الأولى إلّا ما أمروا بفعله بياناً للجواز فإنّ فعله حينئذٍ من حيث أنّه تشريع للأنام واجب عليهم صلوات الله تعالىٰ وسلامه عليهم أجمعين (أوحى إليه) أي إلى الرّسول الكريم (ربنا) تعالىٰ وتقدس (بشرع) وهو لغة الإيضاح والطّريق، وعرفاً وضع إلهي سائق لذوي العقول إلى السّعادة باختيارهم المحمود (أمر) ذلك الرّسول البليغ (بالتّبليغ) للشّرع الموحى إليه إلى الأنام (والإرشاد) لهم حسب ما فيه من الأحكام (كما يحب) ويرضى (خالق العباد، وعرف النّبي بالذي ذكر) في تعريف

وعُرِف النبي بالذي ذكُر		من غير أنه بتبليغ أمرِ

المكيال الثالث

فآمنوا بأنهم قد صَدَقوا		وبَلَّغوا الموحى لهم وحققوا

وَبَّينُوا الأصولَ والأحكاما		كُلّ كما أمِرَ إستقاما

فهم حُماةُ ديننا، وصَانَة		ذووا دِيانةٍ أوُلوا أَمانة

===

الرّسول تماماً لكن (من غير) شرط (أنّه بتبليغ) للشّرع إلى الأنام (أمر) أي أمر به أوّلاً فيكون أعمّ من الرّسول، وعليه فترك الأنبياء في حديث الإيمان إما لشهرة الرسل أو لزيادة فضلهم أو لأنّ الإيمان بالأنبياء مشهور معلوم من عدّة آيات وأحاديث أخر، وللانتفاء بفهم العام من الخاص.

(المكيال الثالث)

في بيان الإيمان برسالة سيّدنا محمد صلّى اللَّه عليه وسلم

وسائر الرّسل الكرام عليهم السَّلام

(فآمنوا) أيّها المكلّفون وصدّقوا (بأنّهم قد صدقوا) في دعواهم النّبوة والرّسالة وفي كلّ ما جاؤوا به من الله (و)أنّهم (بلغوا) الشّرع (الموحى لهم) أي إليهم من الله تعالىٰ إلى عباده بدون نقص وزيادة (وحقّقوه) أي بيّنوه بقدر الحاجة أو أعلنوا أنّه الحقّ من الله (وبيّنوا الأصول) الاعتقاديّة (والأحكام) العمليّة و(كل) منهم (كما أمر) به (استقاما) وقبلوا المتاعب والآلام في سبيل تبليغ الدّين حتّى نصرهم الله تعالىٰ وأظهر دينهم (فهم) عليهم السلام (حماة) جمع حام بمعنى حافظ (ديننا) معاشر أمم الإجابة في أي عصر (و)هم (صانه) جمع صائن أي حافظ، وأصله صونة كطلبة قلبت الواو ألفاً. وهم (ذووا ديانة) في أنفسهم اعتقاداً وعملاً بل وأخوف النّاس

أَيَّدهم بمعجزات باهرة	قالعة قاطعة وقاهرة
دلّت على الصدق لهم تحقيقا	وأوجبت في حقهم تصديقا
كأنّه، جلَّ علا، يقول:	صدق في ما بلّغ الرسولُ
ما نافتِ المحتملات البادية	عُلومَنا القواطعات العادية

==

من اللــه وأتقـاهم وأعبـدهم وأسـعدهم و(أولـوا أمانـة) في تبليـغ أحكام الدّيانة وسائر ما ائتمنوا عليه و(أيّدهم) اللـه تعـالىٰ (بــ)ظهـور (معجزات باهرة) ظاهرة على أيديهم (قالعة) لجـذور سـيّئات النّفس والطّبيعة (قاطعة) للآداب والتّقاليد والأعمال الشّنيعة (وقاهرة) لأهل المكر والخديعة. هذا.

والمعجزة اسم فاعل من الإعجاز وحقيقته إثبات العجز ثم استعير لإظهاره ثم أسند مجازاً إلى ما هو سببه وجعـل إسـماً فالتّـاء للنّقـل، وعرفت بأنّه أمر خارق للعادة مقرون بالتّحـدي يظهـر على يـدي من يدّعي الرّسالة من اللـه ولا يعـارض، فـالأمر جنس، ويخـرج بالخـارق الأمـور العاديّـة، وبقولـه مقـرون بالتّحـدي كرامـات الأوليـاء وخـوارق الأنبياء الصّادرة من غير تحدّ، وبعدم المعارضـة السّـحر و(دلت) تلـك المعجزة (على الصّـدق لهم) أي للرّسـل (تحقيقـاً وأوجبت في حقّهم تصديقاً) من المكلّفين غـير المعانـدين لهم، ووجـه دلالتهـا عليـه أنّهـا بمنزلة صريح تصديق الله تعالىٰ لهم و(كأنّه جلّ) و(علا يقول) للنّـاس (صدق في ما بلغه) إليكم هذا (الرّسول) وكلامـه مقبـول كمن يقـول إنّي رسول هذا الملك إليكم، والدّليل عليـه أن يخـالِف الملـك عادتـه باقتضائي لذلك منه، فاقتضاه منـه وأجابـه إليـه، فكمـا يحصـل هنـاك العلم الضّروري للنّاس بأنّ ذلك الرجل رسول الملك فكـذلك يحصـل العلم الضّروري القطعي العادي للنّاس بصدق من يدّعي الرّسالة من الله عند إظهاره للمعجزات، وإذا حصل لنـا العلم بصـدقه في دعـواه منها علمنا أنّه (ما

وهذه واجبة الثبوت ... لهؤلاء الشريفة النّعوت

برهان ذا لأنّهم لو كانوا ... لم يصدقوا في قولهم، أو خانوا

بفعلهم مكروهاً أو محظورا ... والاقتداء كان به مأمورا

للَزِمَ الكَذِبُ والفرية في ... خبره، سبحانه، عنه نُفِي

لصار ذلك الفِعالُ طاعة ... ولم يجد أمرُه بالشناعة

==

نـافت المحتملات الباديـة) أي الظّـاهرة عنـد صـدور المعجـزات المخالفـة للدّلالـة على صـدقه فيهـا. وتلـك المحتملات كـأن يكـون صدورها منه لخاصّية في نفسه أو بدنه لا نطلع عليها، أو لخاصـيّة في بعض الأجسام يطلع هو عليها ويجعلها ذريعة إلى حصـول مأمولـه، أو أن يستند ذلك إلى وضع فلكي أو إلى ملـك أقـدره اللـه تعـالىٰ عليـه عند ذلك صـدفة، أو أن يكـون ظهورهـا ابتـداءً عـادةً من اللـه تعـالىٰ وستستمر في الدّنيا، أو أنّه مما يعارض ولكنّه تركت معارضـته لعـدم بلوغه إلى من يقدر عليها، أو بلغ إليه وتركها لمانع وهكـذا. وذلـك لأنّ العلوم القطعيّة العاديّة لا تزول بالاحتمالات العقليّة.

(وهذه) الأوصاف والنّعـوت الشّـريفة المـذكورة في هـذا المكيـال (واجبه الثّبوت لهؤلاء) الأنبياء والمرسلين (الشّريفة النّعوت) و(برهان ذا) ما ذكرته بقولي (لأنّهم لو كانوا لم يصدقوا في قـولهم) بالرّسـالة ومـا جـاؤوا بـه منـه (أو) كـانوا (خـانوا) اللـه وعبـاده (بفعلهم) أمـراً (مكروهـاً) كراهـة تنزيـه (أو) أمـراً (محظـوراً) محرّمـاً (و)الحـال أنّ (الاقتداء) بهم (كـان بـه مـأموراً، للـزم) على تقـدير كـذبهم (الكـذب والفريـة في خـبره) تعـالىٰ بصـدقهم وهـو الخـبر النّاشـىء من خلـق المعجـزات على أيـديهم لتأييـدهم في دعـواهم وتوجيـه النّـاس إليهم (سبحانه) عن الكذب وهو (عنه نفي) بالأدلّـة القاطعـة و(لصـار) على تقدير خيانتهم بالأفعال المكروهة والمحرمة (ذلـك الفعـال) الصّـادرة عنهم من حيث

وَأَجْرِ ذا في عدم الإبلاغ، فذاك أيضاً فاسدٌ ولاغ

المكيال الرابع

جازَ لهم ما قد بدا من عرض غير منقِّص كنحو المرض

==================================
==================

الصّدور عنهم ووجوب اتباعهم أو ندبه (طاعة) وعبادة لمن صدرت هي منه مأموراً بها (و)التّالي باطل لأنّه (لم يجد أمره) تعالىٰ ولم يصدر بالعمل الموصوف (بالشّناعة) وذلك ظاهر (وأجر ذا) البرهان (في) منع (عدم الإبلاغ) منهم بشيء ممّا أوحى إليهم من الأحكام (فذاك) أي عدم الإبلاغ (أيضاً) كعدم الصّدق منهم في دعاواهم وأقوالهم وكصدور الخيانة منهم في ما ائتمنوا عليه (فاسد) قطعاً (ولاغ) بلا شبهة ولو لم يكونوا ذوي ديانة لصدر عنهم الذّنوب والآثام، ولو صدرت هي منهم لوجب حرمة اتّباعهم وردّ شهادتهم ووجب زجرهم عنها وتوبيخهم عليها واستحقّوا الذمّ في الدّنيا والعقاب في العقبى، وللزم أن لا ينالوا عهد النّبوّة لأنّ المذنب ظالم ولا ينال عهده الظالمين، ولكانوا غير مخلصين، وغير مسارعين في الخيرات، وغير معدودين من المصطفين الأخيار، واللّوازم منتفية بالأدلّة القطعيّة النّقليّة والعقليّة الدّالة على أنّهم عباد أمناء مخلصون مستقيمون من زبدة الأبرار، وأنّهم عنده لمن المصطفين الأخيار عليهم الصّلاة والسَّلام.

(المكيال الرابع)

في بيان ما جاز على الأنبياء وما استحال

بعد ذكره ما وجب لهم من النّعوت السّابقة

(جاز لهم) أي للأنبياء والرّسل ورود (ما قد بدا) عليهم (من عرض) أي أمر عارض حادث (غير منقص) لمقامهم وذلك (كنحو المرض) غير

لِحِكم تفصيلُها تطويل وضدّ ما وجب مستحيل

==

المنقّر مطلقاً والمنقّر بشرط أن لا يكـون مقارنـاً لهـا وذلـك كمـا عرض على سيّدنا يعقـوب ويـونس وأيّـوب على نبينـا وعليهم الصَّـلاة والسَّلام، وإنّما يرد عليهم (لحكم) جمّـة في (تفصـيلها تطويـل) منهـا رفع درجاتهم عنـد اللـه ببلـواهم والصّـبر عليهـا أو على قـدح الأعـداء فيهم بها فإنّ رفعـة الـدّرجات لا تنـال إلّا بالمصـائب والآفـات. ومنهـا عدم افتتـان النّـاس بهم فـإنّهم إذا أمنـوا من الحـوادث فربّمـا تـوهّم بعض البسطاء الضّعفاء العقول أنّهم خارجون عن أحوال عامّة البشر ويمتنع أن يرد عليهم ما يرد عليهم، وأما إذا أصيبوا فحينئذٍ يظهر على رؤوس الأشهاد أنّهم عباد ضعفاء لسيطرة الحقّ صـابرون على بلـواه شاكرون لنعماه. ومنها بيان لزوم انتهاج النّاس لمنهج سُنَّة الله الــتي خلت في العـالم من ربـط المسـبّبات بالأسـباب، فالصّـحة والمـرض يتعاوران على البنية الإنسانية ويحتاج البشر إلى التّداوي والاستشـفاء وليس في ذلـك أي نقص لمقـام الرّسـالة، وكـذلك الهزيمـة والظّفـر يتناوبــان على القــادة المصــلحين، فالرّســول، ولــو كــان في أوج الدّرجات العالية، إذا اضـطر إلى الحـروب وجب عليـه تنظيم الجيش وإعداد العـدّة وكمـال التّضـحية، وهم مـع ذلـك إمّـا يفـوزون بـالظّفر والفتح والغنيمة أو بالشّهادة في سـبيل اللـه أو بالهزيمـة، وعلى كـل فهم على أبواب إحدى الحسنيين ومنها اقتداء الجيل اللّاحـق بـآدابهم وأعمالهم والتأسّي بسُننهم في الحرب والسّلم والعلم والعمل والألم والأمـل والنّصـر والهزيمـة والزّحـف والغنيمـة والاعتمـاد على الجهـد والإخلاص حتى لا يحيق بهم الهلاك والدمار، وليعلمـوا أنّ نفـاذ الحـقّ بالقوّة. والانتفاع بالقوّة مـع الحـقّ. إلى غـير ذلـك من الحكم الـتي لا تخفى على أرباب البصيرة، وممـا جـاز عليهم الأحـوال الاعتياديـة من الرّغبــة في المأكــل والمشــرب والملبس والمنكح، فــان الدولــة السليمانية لا تنافي الرسالة

المكيال الخامس

لا تقتصر في عَدَد مُعَيَّن   إذ عندَ ذا خَطَرُ أنْ لم تؤمنِ

أَنْ يدخلَ الخارجُ في الكثيرِ   أو يخرجَ الداخلُ في اليسير

==

الربانية كما ان القناعة والزهد المحمدي لا يخالفها، غاية الأمــر أنّ الأنبيـاء الكـرام لا يشـغلهم شـاغل عن كمـال العبوديّـة والتّوجّـه إلى الملك العلّام، ولا ينتفعون بالدّنيا إلّا على وجه يرتضـيه الـدّين المـبين (وضدّ ما وجب) لهم من النّعوت الشّـريفة المـذكور (مسـتحيل) كمـا أخذ من بيان ما مرّ مع الدّليل.

(المكيال الخامس)

في الكفّ عن الاقتصار على عدد معيّن لهم

(لا تقتصر في) ذكر عددهم على (عـدد معين إذ عنـد ذا) الاقتصـار (خطر إن لم تؤمن) أيّها المقتصر من (أن يدخل الخـارج) من الأنبيـاء (في) العدد (الكثير) الذي فـاق عـددهم (أو يخـرج الـدّاخل) من عـدد الأنبياء (في) حالة ذكر (اليسير) الذي عيّنته. وقد قـال تعـالىٰ: ﴿مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّن لَّمۡ نَقۡصُصۡ﴾ ما روي عن أبي ذر الغفّاري رضي الله عنه أنّه قال: قلت لرسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم: كم الأنبياء؟ فقال: مائـة ألـف وأربعـة وعشـرون ألفـاً، فقلت: وكم الرّسل؟ فقال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جمّاً غفيراً، خـبر واحـد وهـو على تقدير ثبوته وتحقّـق شـرائطه لا يفيـد إلّا الظّنّ ولا يعتـبر إلّا في العملّيات دون الاعتقاديات. هدانا الله تعالىٰ إلى سبيل الرّشاد لفوزنا في المعاد.

المكيال السادس

لا فرقَ في عطية النبوة	خذوا هدي أولئكم بقوّة
فلا تكونوا كالذين كَفَروا	ببعض، آمَنوا ببعض، تُؤْجرَوا
لكنه جلّ علا قد فضّلا	بعضاً على بعض، كما قد نزلا
بأصله وفرعه في الفطرةِ،	وقربه ورفعِ ذكرٍ، شهرِة

===

(المكيال السّادس)

في عدم الفرق بين الأنبياء عليهم السَّلام

في أصل وصف النّبوّة والرّسالة ووجوب الإيمان بجميعهم على المكلّفين وإن كان بينهم فرق في بعض أوصاف ومميّزات خصّت ببعضهم فضلاً من اللّه تعالى

(لا فرق في) أصل (عطيّة النّبوّة) بين الأنبياء لأنّها صفة لا تقبل الزّيادة والنّقصان (خذوا) أيّها المكلّفون (هدي أولئكم) الأنبياء (بقوّة) وجدّ واهتمام من شريعة خاتمهم الذي هو فصّ لخاتم النّبوّة والرّسالة، وآمنوا بجميعهم لتكونوا من المؤمنين الذين نعتهم الله تعالىٰ في قوله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾ الآية، واعتقدوا أنّهم عباد كرام معصومون من الذنوب، وبلّغ الرّسل منهم أحكام الله إلى عباده حقّ التّبليغ، وتحمّلوا المشاق في أداء الرّسالة الواجبة (فلا تكونوا كالذين كفروا ببعض) منهم و(آمنوا ببعض) لكي (تؤجروا) من الله جزاءً لإيمانكم. ولمّا توهم ممّا مرّ مساواتهم في الخصائص والفضائل استدركه بقوله: (لكنّه) أي لكنّ الله (جلّ) ذاته و(علا) قدره (قد فضلا) رحمة وتفضّلاً منه (بعضاً) من الأنبياء (على بعض) منهم

بصفوة لقلبه، بلُوُجِهِ،	عرفانِه، تُقاتِهِ، عُرُوجِهِ
وبعموم دعوة وبعثة	وكثرة الأحكام للشريعة

===

(كما قد نزلا) في نحو قوله تعالىٰ: تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعضٍ الآية. ثم فصل وجوه التّفضيل بقوله: (بأصله) صلة لقوله: «فضل» أي فضّل الله بعضهم على بعض كسيّدنا ومولانا محمّد صلى الله عليه وسلم حيث فضّله على غيره بكمال شرافة أصله من الآباء والأمّهات كما روي أنه عليه السلام قال: «لم يزل اللّه ينقلني من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة مصفى مهذباً لا تتشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما» (و)شرافة (فرعه) كأشراف آل البيت النّبوي الناتج من الزّهراء البتول رضي الله عنها (في الفطرة) أي الخلقة الخالصة من كدر الأدناس والأرجاس.

(و)فضله بـ(قربه) منه تعالىٰ بتوفيقه على دوام الجهد في طاعته (و)فضله بسبب (رفع ذكر) و(شهرة) له في العالم، فإنّه تعالىٰ قرن بين اسمه واسم حبيبه محمّد صلى الله عليه وسلم في الأذان والإقامة والتشهّد في الصّلاة وكلمتي الشّهادة الموجبة للسّعادة. وفضله (بصفوة) بالغة (لقلبه) الشّريف عن كل كدر كثيف. وفضله بـ(بلوجه) أي سعة جبهته وضياء طلعته فخلق فيها ملاحة جاذبة للقلوب بحيث لم يقدر أحد من أحبّائه على اختيار مفارقته. وعليه ما روي أنّه قال يوسف أحسن منّي وأنا أملح منه. و(عرفانه) بربه وصفاته وأفعاله وإدراك دقائق حكم أودعها في خليقته وفضله بسبب (تقاته) مصدر وأصله تقية بضم الفاء وفتح العين واللّام قلبت الياء ألفاً، ومعناها هنا التنزّه عن كدر الشّرك والمعاصي والتعلّق الفاسد بغيره تعالىٰ كما روي عنه عليه السلام أنه قال: «أنا أعلمكم باللّه وأتقاكم». وفضله بسبب (عروجه) في معارج السّماوات إظهاراً لفضله على البريّات (و)فضله (بعموم دعوة) منه صلى الله عليه وسلم للنّاس (و)عموم (بعثة) من الله له إليهم كما قال تعالىٰ:

ديمومة الشرائع الرصائص	وميزه بنعم الخصائص
وكثرة للأمة المطيعة	وفوزه بالرتبة الرفيعة
وبدئه في الإذن للشفاعة،	وخشية الله والضراعة
وميزِهِ بكونه شهيدا	على الورى شقياً أو سعيدا

==

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ وذلك يقتضي أن تكون مشقّته أكثر فيكون جزاؤه عليها أوفر ودائرة فضله أوسع (و)فضله بسبب (كثرة الأحكام للشّريعة) التي بعث بها إليهم وفضله بسبب (ديمومة) مصدر بمعنى الدّوام (الشّرائع) أي الأحكام المشروعة (الرّصاص) جمع رصيص بمعنى مرصوص أي محكم متين بحسب الحكم التي اشتملت هي عليها وموافقتها للعقل السّليم كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وقال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، وقال عليه السلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر اللّه».

(وميزه) أي فضله بتمييز الله تعالىٰ وتخصيصه إياه (بنعم) جمع نعمة (الخصائص) بمعنى الفضائل الخلقيّة والعمليّة التي خصّها الله تعالىٰ به ممّا ذكر في كتب السّير (وكثرة للأمّة المطيعة) له كما روي في الصحاح أنّه صلى الله عليه وسلم أُرِيَ أمّته وقد ملأت الخافقين وبشّر بأنّه يدخل الجنة سبعون ألفاً منهم بغير حساب (و)فضله بـ(فوزه بالرّتبة الرّفيعة) في الدّنيا فلم يتوفّه الله إلّا وقد أظهره على أعدائه وقهرهم، وطهّر الله بسيل رحمة دعوته جزيرة العرب من أرجاس الشّرك وأدناس الضّلال ثمّ نشر شريعته في الآفاق وبلغت أمّته في أقصر مدّة ما لم تبلغه أمّه نبيّ قبله في قرون عديدة، وكذلك في الآخرة ببعثه إياه مقاماً محموداً (و)فضله بـ(بدئه) صلى الله عليه وسلم أي ابتدائه (في الإذن) منه (للشّفاعة) كما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه قال:

عُلوِّهِ بهمة سنية،	سلوّهِ عن نشأة دنيّة
زيادة السيادة السعادة	على أنفس وقَّادةٍ، وقادةٍ
وكثرة لمعجزات بارت	جماعة ذوي تحدٍّ حارتِ
بساطع اللَوامع النقلية	ولامع القواطع العقلية

===

«أنا سيّد ولـد آدم يـوم القيامـة وأوّل من ينشـق القـبر عنـه وأوّل شـافعٍ وأول مشـفّع»، (و)فضـله بكمـال (خشـية) منـه (للـه) تعـالىٰ (و)بكمال (الضّراعة) والابتهال إليه والعبوديّة له (و)فضله عن طريـق (ميزه) أي تمييزه عن غيره من الأنبياء (بكونه شهيداً على الورى) أي كل فرد من أفراد خليقته المكلّفين يوم القيامة (شقيّاً) كان المشهود عليه (أو) سعيداً و(فضـله) بـ(علـوه بهمـة سـنيَّة) أي مضـيئة رفيعـة المنـال وسـيعة المجـال بحيث لا تتـنزّل لسفاسـف الأمـور ورذائـل الصـدور (و)فضـله بـ(سـلوه) أي فراغـة قلبـه الشّـريف (عن) كـل (نشـأة) أي ناشـئة (دنيّـة) منحطّـة القـدر من الـدّنيا ومـا فيهـا إلّا مـا أوجب الله عليه النّظر إليه والطّموح لـه وفضـله بـ(زيـادة السـيادة) التي توجب (السّعادة) الأبديّة لـه (على أنفس) منـوّرة (وقـادة) بنـور فضـله تعـالىٰ (و)على أنفس (قـادة) جمـع قائـد لأولي الألبـاب إلى طريق الحقّ والصّواب كما روي أنه صلى الله عليه وسلم قـال: «أنـا سيد ولد آدم ولا فخـر»، فقـد كـان صـلى اللـه عليـه وسـلم شـجاعاً مقداماً عندما يحجم الأبطال، واثقاً بعصمة اللـه تعـالىٰ لـه في جميـع المخـاوف والأهـوال ثابتـاً على الحـقّ والحقيقـة صـابراً على البلـوى والمصـيبة في كافـة الأوقـات والأحـوال وفضـله عن طريـق (كـثرة لمعجزات بارت) أي أهلكت (جماعـة) من الأعـداء والمعانـدين (ذوي تحدٍّ) أي معارضة له في دعواه النّبوة بحيث (حارت) أي تحيّرت تلـك الجماعة المجمعة على العـداء لـه صـلى اللـه عليـه وسـلم (بسـاطع اللّوامع النقليّة) الـتي هي معجـزات الآيـات البيّنـات (ولامـع القواطـع العقليّة) التي هي سائر المعجزات

وكونِ معجزاتِهِ ذات بقاء	ورسمِهِ من بعدِهِ ذا ارتقاء
والشكر في الرخاء والسراء	والصبرِ في البأساء والضراء
وقوةِ الإيمان والإحسان	ونسخِه لسائر الأديان

==

التي اعترف بإعجازها لهم أولو العقول السّليمة. هذا على أن يكون قوله: «بساطع» صلة لقوله: «حارت» ويجوز أن يكون متعلّقاً بالثّبوت المستفاد من المقام أي وحيرتهم بمعجزاتهم ثابتة بالأدّلة اللّوامع النّقليّة والأدلّة القواطع العقليّة. هذا وكثرة معجزاته صلى الله عليه وسلم تظهر بملاحظة أنّ مقدار أقصر سورة من القرآن الكريم معجز فيشتمل على أكثر من ألفي معجزة فضلاً عن سائر معجزاته المشتهرة بين العلماء بسيرته المباركة (و)فضله بسبب (كون معجزاته) التي ظهرت على يديه (ذات بقاء) على مرّ الأيّام، وذلك كمعجزات آيات الكتاب الكريم فإنّها كما قلنا معجزات عديدة كثيرة أعجزت فصحاء الأنام وبلغاء الأيام عن معارضتها من جهة بلاغتها ومخالفة أسلوبها لسائر الكتب المنزلة من السّماوات، ولأساليب كلام البشر من كافّة الطّبقات، وشدة تأثيرها في القلوب السّليمة من آفات العناد وقيود الخرافات، ووقوعها بين طرفي الإفراط والتّفريط في كل مدح أو ذم أو سائر أصناف العبارات، وهو بهذا الوصف السّاطع البارع باقٍ على ممر الأيام إلى يوم القيام (و)فضله بكون (رسمه) وحدود دينه المبين (من بعده) أي بعد وفاته (ذا ارتقاء) وانتشار في الآفاق مع أنّ معادية ومعانديه بلغوا ذرى أوج العناد والعداء لإمحائه بكلّ وجوه الإمحاء (و) فضله بصدور (الشّكر) منه له تعالىٰ (في) حالة (الرّخاء والسرّاء، والصّبر) منه (في) أوقات ورود (البأساء) من الأعداء (والضرّاء) الخارجة من الأرض والنّازلة من السّماء (و) فضله بـ(قوّة الإيمان) الواصل إلى مقام الاطمئنان (و)قوّة (الإحسان) في عبادة الرحمن

لذا لذاتِ سيّد الأنام على جميع الأنبياء الكرامِ

ولأولي عزم على رسلهم، لمرسل على النبي، لِكُلِّهم

على الملائكة فضل تام عليهم الصلاة والسّلامُ

===

(و)فضله بـ(نسخه) بشريعته الوافية بحاجة البشر في كافة النّواحي الدينيّة والدنيويّة الآتية بالعدل المطلق على الوجه الحقّ والتيسير على العباد، بحيث لا يقعون بها في حرج من أمر المعاش والمعاد المكلفة بما لا يخرج عن دائرة الاستطاعة والطّاقة الآخذة بالتّوسّط في جميع الأحكام القابلة للتّطوّر المعقول بحسب مصالح الأنام إلى آخر الزّمان (لسائر الأديان). هذا.

(لذا) أي لذلك المقرّر المذكور من الوجوه العديدة حصل (لذات) حضرة (سيّد الأنام) محمّد صلى الله عليه وسلم (على جميع الأنبياء الكرام) عليهم الصَّلاة والسَّلام (و)حصل (لأولي عزم) وحزم ومتانة من الرّسل وهم الخمسة المشهورون نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمّد (عليهم صلوات الله الصمد) (على رسلهم) أي على الرّسل من الأنبياء وحصل (لكلهم) مرسلين أوّلاً (على الملائكة) الكرام (فضل تامّ عليهم الصَّلاة والسَّلام) وقد يستدلّ على أفضلية الأنبياء على خواص الملائكة بوجوه: منها أنّ الله تعالىٰ أمر بسجود الملائكة لآدم والحكمة تقتضي الأمر بسجود الأدنى للأعلى. ومنها أنّ الأنبياء الكرام حازوا مراتب الكمالات العلميّة والعمليّة مع موانع النّفس والطبيعة، ولا ريب أنّ الطّاعة والدوام عليها مع الدّوافع والموانع أشقّ وما كان أشقّ كان الجزاء عليه أوفى وأكثر. هذا. وأمّا غيرهم فخواص الملائكة أفضل من عوام البشر، وعوام البشر العدول أفضل من عوام الملائكة. وما يتوهّم من بعض الآيات من أفضليّة الملائكة على رسل البشر فضلاً عن عامّتهم فمدفوع ومؤوّل بما يناسب المقام.

المكيال السابع

ليس نبوةٌ بالاعتمال ... بل محضُ فضلِ الله ذي

منصبُهم عديمُ الانعزال ... جسدُهم في الرَمس غيرُ بال

المكيال الثامن

أولهم عالِم الأسماء آدم ... وكونه من هؤلاء يُعْلَم

من سنة إجماع أو كتاب، ... إنكارُه كفرٌ بلا ارتياب

===================================
===================

(المكيال السابع)

(ليس) وصف (نبوّة) لأحد من الأنبياء حاصلاً (بالاعتمال) والاكتساب (بل) هو (محض فضل) من (الله ذي الجمال) يختصّ بها من شاء من عباده، وأمّا سائر الأوصاف وإن كان أيضاً بفضله تعالىٰ على مذهب أهل الحقّ لكنّه يوجد فرق بين الفضلين فإنّه أجرى في الكون سُنَّة للأمور المكتسبة بترتيبها على الأسباب وقرر أن من باشرها نال المسبب، وأمّا النبوّة فلم يقرّر لها سبباً وطريقاً تكتسب هي بها وإنّما تنال بمحض رحمته وفضله و(منصبهم) أي الأنبياء كما هو المستفاد من المقام (عديم الانعزال، جسدهم) بعد الوفاة والدّفن (في الرّمس) أي التّراب (غير بال) فقد ورد الخبر بأن الله تعالىٰ حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء. هذا.

(المكيال الثامن)

(أولهم) أي أوّل الأنبياء هو (عالم الأسماء) أبو البشر (آدم) عليه السلام علّمه الله الأسماء كلّها إثباتاً لشرفه وكرامته على الملائكة (كونه من هؤلاء) الأنبياء الكرام (يعلم من سنة) فقد روى التّرمذي من حديث أبي سعيد الخدري

آخرهُم مؤخَّرٌ، مقدَّمٌ	له افتقارٌ وغنىً متمِّم
مُكَمَّلٌ مُكَمِّلٌ نَفّاع	عبدٌ مطيعٌ، سيّد مُطاعُ
مجسّم، مكيّف، كثيف،	روح، ونور، جوهر لطيف
سجنجلُ الوصفين ذو الجلاء	محمّدٌ خاتَمُ الأنبياءِ

===

وحسّنه مرفوعاً: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي» ومن (إجماع) أئمة الأمّة على نبوته (أو) بمعنى الواو أي ويعلم من (كتاب) فإنّه ناطق بأنّه أمر ونهي للتّبليغ ولم يكن في زمنه نبيّ آخر فهو بالوحي ويكفي للتّبليغ بادىء بدءٍ وجود زوجه حواء أم البشر و(إنكاره) أي إنكار نبوّته كما هو عند البراهمة (كفر بلا ارتياب) ثم المشهور أنّ عدد الرّسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر والمذكور منهم في الكتاب آدم وإدريس ونوح وهود وصالح وإبراهيم ولوط وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وأيوب وشعيب وموسى وهارون وداوود وسليمان وعزيز وإلياس واليسع وذو الكفل ويونس وعيسى وسيدنا محمّد صلوات الله وسلامه عليهم و(آخرهم) أي آخر الأنبياء ذات (مؤخّر) في الظّهور بجسمه (مقدّم) في الشّهود بروحه (له افتقار) مطلق إلى الله (وغنى متمّم) عما سواه (مكمّل) من فضل مولاه الكريم بحلية الخلق العظيم (مكمّل) لمن أجابه من الإنس والجن بفيض إرشاده العميم (نفّاع) لأهل كافّة البقاع بتبليغ دينه الكثير الانتفاع (عبد مطيع) لله العلّام و(سيّد مطاع) للمسلمين من الأنام (مجسم) في الخلقة و(مكيف) بالكيفيّات اللّائقة (كثيف) جسمه الموجود في عالم المادّة وهو (روح ونور) و(جوهر لطيف) في عالم المعنى وهو بقلبه المنير (سجنجل الوصفين) أي مرآة ومظهر لوصف الجمال الرّحماني والجلال الصمداني (ذو الجلاء) والضياء لاستغراق

مولدُهُ بمكة المطهّرة　　　مدفنُهُ المدينة المنورة

وبعدَ الأربعين فيها بعثُهُ　　　عَشرَةٌ أخرى صحيحٌ لَبْثُه

وبالمدينة ثلاثة عشر　　　أخرى بنصر وبفتح وظفر

ما كان في حرب له هزيمةٌ　　　ذو الحُسن والشمائل

======================================

قلبه وروحه في استفاضة النّور والفيض من الله المعبود وهو نبيّ زكيّ لـه في كتب العهـود القديمـة ألقـاب وأسـماء واسـمه العلم المشهور المذكور في القرآن (محمّد) صلى الله عليـه وسـلم (خـاتم الأنبياء) والرّسل الكرام.

(مولـده) عـام الفيـل سـنة خمسـمائة وسـبعين من ميلاد المسـيح قبيل فجر ليلة الإثـنين الثّانيـة عشـر من شـهر ربيـع الأوّل المصـادف لليوم العشرين من نيسان الرّومي (بمكّـة المطهّـرة) و(مدفنـه) بعـد وفاته يوم الإثنين حين زاغت الشمس من أوائل ربيع الأوّل عن عمـر بلغ ثلاثاً وستين سنة (المدينة المنوّرة، وبعد الأربعين) سنة من ولادته (فيها) أي في مكّة المكرّمة (بعثـه) من اللـه رحمـة للعـالمين، وكـان بغـار حـراء وفي اليـوم الثـامن عشـر من شـهر رمضـان و(عشـرة) سنوات (أخرى) بعد الأربعين (صحيح لَبْثُهُ) صلى الله عليه وسلم بعـد بعثته في مكة (و)لبثه (بالمدينة) المنوّرة بعد هجرته منها إليهـا (ثلاثـة عشر) أي ثلاث عشـرة سـنة (أخـرى) والـرّاجح عنـد أهـل السّـير أنّ الأمر بالعكس ولبثه بعد البعثة في مكّة كان ثلاث عشـرة سـنة، وفي المدينة بعد الهجرة عشر سنوات، وكان صلى الله عليـه وسـلم فيهـا مؤيّداً من الله لإخلاص أصحابه المهاجرين والأنصار وجهادهم لله حقّ الجهـاد وبـذلهم النّفس والنّفيس في سـبيل الـدّين والإرشـاد (بنصـر) على الأعداء (وبفتح) لبقاع عديدة من جزيرة العرب (وظفر) بمرامـه السّامي (وما كان) صلى الله عليه وسلم (في حرب له) من الحروب التي حضـرها بذاتـه المقـدّس وهي عشـرون حربـاً على مـا في كتب السّير (هزيمة) أبداً (ذو

بعضَ أصولهِ الكرام الشُرفاء　　　تبركأ نأخذ من «ذاتِ

محمد نبينا إن ينتسب　　　فهـو ابنُ عبـد اللـه عبـدِ

هاشمُ من عبدِ مناف بن قُصَي　　　كلاب مَرَّةَ بنِ كعب بنِ لؤي

غلبِ فهرٍ مالكِ بنِ نضرِ　　　كنانةٍ خذيمةٍ ذِي الفخر

==

الحســن) والجمــال والكمــال في الخَلــق والخُلــق الكريمــة (والشّــمائل) العاليــة (النّظيمــة) وإن أردت الاقتبــاس من أنــواره الكريمــة فراجــع كتب السّــير المعتــبرة لا ســيّما كتــاب «المــواهب اللّدنيّة» للشّيخ الإمام المحـدّث الشّـهير ابن حجـر العسـقلاني ففيهـا دراية وكفاية.

و(بعض أصوله الكرام الشّرفاء، تبرّكـاً نأخـذ)هـا (من) كتـاب (ذات الشّفاء) المنظوم في بيان سيرة سيّدنا محمّد المصطفى صـلى اللـه عليه وسلم، وهو قوله: (محمّد نبينا إن ينتسب فهو ابن عبـد اللـه)بن (عبد المطلب) ويدعى شيبة الحمد لأنّه ولـد وفي رأسـه شـيبة وكـثر حمد الناس له وهو ابن (هاشم) وهو عمرو العلاء لقّب به لعلو مرتبته وهو: ولد (من) صلب (عبد مناف) واسـمه المغـيرة، ويقـال لـه قمـر البطحاء، لحسن وجهه وجماله، وهـذا هـو الجـدّ الثّـالث لرسـول اللـه صلى الله عليه وسلم، والجدّ الرّابع لعثمان بن عفـان، والجـدّ التّاسـع لإمامنا الشّافعي رضي الله عنهما (بن قصي) واسمه زيد وقيـل يزيـد وقيل مجمـع، وقيـل لـه قصـي لأنّـه قصـي أي بعـد عن عشـيرته إلى أخوالــه بـني كلبٍ في نـاديهم (بن كلابٍ) واســمه حكيم ولقب بكلاب لأنّه كان يحبّ الصيد وأكثر صيده كان بالكلاب، وهو الجد الثالث لآمنة أمّ النّبي صلى الله عليه وسلم فإنّها آمنة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن (مَرَّة) وهو الجدّ السّادس لأبي بكر رضي الله عنه والإمام مالك يجتمع معه صلى اللـه عليـه وسـلم في هـذا الجـدّ (ابن كعب) وهو الجدّ الثّامن لعمر رضـي اللـه عنـه (بن لـؤي) بن (غـالب) ابن (فهر) سمّاه أبوه فهراً، وقيل هو لقب واسمه قريش والغالب أن

مُدْرِكةِ بن الياس نجلِ مُضرا	نِزار مِن مَعَد عدنانِ انبرى
إلى هنا متفق عليه	واختلفوا مِنْ آدَمَ إليه
وأمّه آمِنةُ مِن وهبٍ من،	عبدِ منافٍ زهرةٍ كلابِهنّ
وَبعدَ أخذ ذا المقول نحن	إلى الصّلاةِ والأصولِ نحنو
فأفضل الصلاة والتسليم	عليه من حيثية التعظيم

==

يكون لقباً لقولهم إنّما سمّي قريشاً لأنّه كان يقرش أي يفتش عن خلّة المحتاج فيسدها بماله ابن (مالك بن نضر) ولقّب لنضارته وحسنه واسمه قيس وهو جماع قريش عند الفقهاء، فلا يقال لأحد من أولاد من فوقه قريش بن (كنانة) قيل له كنانة لستره على قومه وحفظه على أسرارهم ابن (خذيمة ذي الفخر) بن (مدركة) واسمه عمرو، وسمي مدركة لدرك كل عزّ وفخر في آبائه (بن إلياس نجل مضراً) وقيل له مضر الحمراء؛ لأنّه لمّا اقتسم هو وأخوه ربيعة مال والدهما أخذ مضر الذّهب فقيل له مضر الحمراء وأخذ ربيعة الخيل وقيل له ربيعة الخيل. وفي رواية لا تسبّوا مضر فإنّه كان على ملّة إبراهيم، وممّا حفظ عنه من يزرع شرّاً يحصد ندامة ابن (نزار) بكسر النّون والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه يجتمع معه صلى الله عليه وسلم في هذا الجدّ (من معد) بن (عدنان انبرى) بَرَى القلم نحته فانبرى. ونسبه الشّريف من عبد الله (إلى هنا) أي عدنان (متّفق عليه) بين علماء الأنساب كما أنّهم اتّفقوا على اتّصال السّلسلة المذهّبة بسيدنا إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام (و)لكنّهم (اختلفوا من) سيّدنا (آدم إليه) إلى عدنان في أفراد السّلسلة وأسمائهم (وأمّه) صلى الله عليه وسلم (آمنة) وهي ولدت (من وهب) وولد هو (من عبد مناف) بن (زهرة) بن (كلاب) الجدّ الخامس للنّبي صلى الله عليه وسلم وإنّما أضيف إلى (هن) الراجع إلى من تقدّم باعتبار الجماعة للوزن (وبعد أخذ ذا المقول) المنقول للتبرّك

المكيال التاسع

أصوله الشرِافُ، من أبيه	وأمّهِ لآدَمَ النبيه،
جماعة خُلُقُها مُهَذبَة،	سلسلة حِلَقُها مُذَهَّبَة،
طَهَرَةٌ عَن دَنَسِ الإشراك	وافق جمعٌ من أولي الإدراك
في ذلك الامامَ فخرَ الدّين	حِجَجُهم كالعَلَمِ الرّصين

===

(نحن) ضمير المتكلّم مع الغير (إلى) تقديم (الصّلاة) والسّلام التّامين (و)بحث طهارة (الأصول) لحضرته (نحنو) أي نميل وفيه جناس (فـ)نقول (أفضل الصّلاة والتّسليم عليه) وعلى آله وصحبه (من حيثيّة التّعظيم) والتّكريم.

(المكيال التاسع)

(أصوله الشّراف) جمع شريف (من أبيه وأمّه) صلى الله عليه وسلم (لآدم النّبيه) الوجيه (جماعة) أولو فضل وبراعة (خلقها) أي أخلاقها (مهذّبة) ممّا ينافي طبائع الأحرار الأخيار وهي (سلسلة حلقها) المتداخلة (مذهبّة) بذهب الفضل والحسب (طهرة) جمع طاهر (عن دنس الإشراك) بالله العظيم، وهذا ما ذهب إليه الإمام فخر الدّين الرّازي و(وافق جمع من أولي) الفضل و(الإدراك في ذلك) المذهب رأي (الإمام فخر الدّين) رحمهم الله و(حججهم) عليه (كالعَلَم) والطّود الرّزين (الرّصين) منها أحاديث مرويّة تدلّ على فضل أصوله وكونهم أخياراً كقوله صلى الله عليه وسلم: «لم يزل اللّه ينقلني من الأصلاب الطيبة إلى الأرحام الطاهرة مصفى مهذباً لا تتشعب شعبتان إلا كنت في خيرهما» ومنها أن المشركين نجس ولا يليق بمقام النبي الكريم أن يخرج من أصلٍ مدنّس بدنس الكفر والإشراك. ولا بعد، فضلاً عن الاستحالة والامتناع

لا سيّما أصلاه والداه	لَنِعْمَ ما اجتهادُهُمْ أبداه
أنهما كانا زمان الفترة	ما بلغت إليهما من دعوة
وزحزحا عن ظلمة التشريد	كانا لدى مشعلة التوحيد

====================================
===================

العـادي، أن يعيش الموحـد في قـوم مشـركين محتفظـاً بمبدئـه وعقيدتـه، فإنـا نـرى رجـالاً مخلصـين مسـلمين يعيشـون بين أظهـر الكفرة ويحافظون على مبادئهم ومعتقداتهم عشـرات السـنين، ولهم في عين الحال مداراة ومعاشـرة معهم في الأوضـاع الاعتياديـة ومن ذهب إلى هذا ادعى أن آذر عم إبراهيم الخليل لا أبوه، وإنما دعاه أبـا علي حسـب التقاليـد المرسـومة بينهم، أو لمـوت أبيـه حين طفولتـه وتربيته في حجر عمـه (لا سـيما أصـلاه والـداه) الكريمـان عبـد اللـه وآمنة فإنهما كانا طيبين طاهرين عن دنس الإشراك لما أفاده بقوله: و(لنعم مـا اجتهـادهم) أي اجتهـاد أولئـك العلمـاء الـذاهبين إلى طيب أصله صلى الله عليه وسلم (أبداه) أي أظهره فمنه (أنهما كانا زمـان الفترة) أي انقطاع الوحي والرسالة من الله إلى الخلق فإنـه لم يكن بين سيدنا المسيح وسيدنا محمد صلّى الله عليهما وسلّم رسول إلى النـاس لا من أولاد إسـماعيل ولا من بـني إسـرائيل وأتبـاع المسـيح شــردوا وبعــدوا بظلم الجبــابرة فلم يكن إذ ذاك رســالة ولا تبليــغ لشريعة الرسول السابق ولـذلك (مـا بلغت إليهمـا) أي إلى الوالـدين شيء (من دعوة) إلى التوحيد فكانا في حكم المؤمنين لقوله تعـالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾(و)منه أنهما (زحزحا) أي أخرج الوالدان الماجدان وبعدا (عن ظلمـة) الإشـراك و(التشـريد) والنفـور عن التوحيد لأنّهما (كانا لدى) طلوع (مشعلة) شمس (التّوحيد) وكان النّـاس إذ ذاك في بدايـة يقظـة وطليعـة نهضـة اعتقاديّـة ولم يكن للشّرك دعاية قوية بين النّاس. ولمّا كانا هما في أوائل نشأة الشّباب لم يتتبّعا القدماء المعتنقين لعبادة الأصنام وتقاليد الوثنيّة وكان

أحياهما تفضّلُ الرّحمن	مَيزاً عن أهل ذلك الزمان
ليُتْحَفا بشَرَف الإيمان	بحضرة النبي ذي الفرقان
وما يخالفهُ ذاك مهملٌ	ضعيف أو منسوخ أو مؤول
فلا ترم ضعيفة الدلائل	إذ نحن في الإثباتِ للفضائل

==

لهما حال صاف وقلب فارغ. ومنه أنّه (أحياهما تفضل) الإله (الرحمان ميزا) أي تمييزاً لهما (عن أهل ذلك الزّمان) وإنّما أحياهما (ليتحفا بشرف الإيمان) والإذعان (بـ)نبوّة (حضرة النّبي ذي الفرقان) وإن كانا من أهل النّجاة، ولو لم يكن ذلك الإحياء، لتصادفهما لزمان الفترة كما مرّ آنفاً (و)كلّ (ما يخالفه) أي يخالف ما ذكرنا كما روي أنّه سئل عن حال أبويه فقال إنهما في النّار فـ(ذاك مهمل) عن الاعتبار لا يعول عليه لأنّه إما مروي (ضعيف) السّند لا يوثق به ولا يليق بالاستدلال به (أو) الإخبار به (منسوخ) بالإخبار بمنافيه (أو مؤوّل) بأنّه كان قبل واقعة خارقة الإحياء أو قبل علمه صلى الله عليه وسلم بواقع حالهما (فلا ترم) أيّها المدّعي لشركهما (ضعيفة الدّلائل) واقتنع بما أتينا به في بيان براءتهما عنه ولو كان ضعيفاً أيضاً (إذ) أنت في مقام إثبات رذيلة الشّرك والأصل عدمها فوجب أن يكون الدّليل المثبت لها قويّاً قطعيّاً و(نحن في) مقام (الإثبات للفضائل) الموافقة لأصل البراءة فيكفينا الدّليل الضّعيف. هذا. ولمّا كان في قوله السّابق محمّد خاتم الأنبياء دعويان إحداهما أنّه صلى الله عليه وسلم نبيّ الله والثّانية أنّه خاتم الأنبياء ذيل المقام بإثباتهما فقال تتمةً للمكيال التّاسع.

بقية الصبرة

مع أنّ في سيرته دلالة قد ادّعى النبوة والرسالة

والمعجزات الباهرات أظهرا كلاهما إلى الورى تواتَر

==

(بقيّة الصّبرة) الأولى

(مع أنّ) أي لاحظ ما تقدم من بيان شمائله الكريمة المناسبة لمقام نبوّته صلى الله عليه وسلم مع هذا الدّليل وهو أنّ (في سيرته) وأحواله الشّريفة لمن لاحظها بعين الإنصاف (دلالة) جليّة على كونه صلى الله عليه وسلم نبيّاً ورسولاً من الله تعالىٰ إلى كافّة البشر فقد علم أنّه صلى الله عليه وسلم (قد ادّعى النبوّة والرّسالة. والمعجزات الباهرات) من القرآن الكريم وغيره (أظهرا) على المتحدين، وكل من كان كذلك فهو نبيّ الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. أمّا الكبرى فبالبديهة. وأمّا الصّغرى فلما أفاده بقوله: (كلاهما) أي كلا الأمرين من دعوى النّبوّة والرّسالة وإظهار المعجزة نقل (إلى الورى تواتراً) أما دعواه للنّبوّة والرّسالة فتواتره ظاهر. وأما إظهاره للمعجزة فلأنّ من جملة ما أتى به من المعجزات القرآن الكريم وهو معجز. أمّا أنّه أتى بالقرآن فبالتواتر وهو موجود محسوس ملموس بيننا. وأمّا أنّه معجز فلتواتر أنّه تحدّى به بلغاء العرب بل بلغاء الإنس والجنّ وهم مع كون بلاغتهم في درجة عالية، بحيث تخضع لها الرّقاب عجزوا عن معارضة أقصر سورة من سوره حتى رموه بالسّحر المدهش للألباب وانتقلوا من المعارضة بالحروف إلى المقارعة بالسّيوف، ولو عارضه أحد بالمثل لنقل إلى النّاس لتوفّر الدّواعي على النّقل. هذا فضلاً عن سائر المعجزات التي أتى بها وبلغ القدر المشترك منها حد التّواتر. ثم ما ذكره كان دليلاً على

دليلُ كون ذلك الجناب	خاتمَهم «ما كان» في الأحزاب
لذلك المطلوب أيضاً يهدي	قولُ النبيّ «لا نبيّ بَعْدي»
قال ذووا معرفة الحقائق	فائدة الشرع هدي الخلائق
إلى جناب الحق والإرشاد	ليصلح المعاش والمعاد
إعلامهم ما يعجز العقول	عنه ومنه بَهَت الفحول
تحريرُ تقرير لأسنى الحجج	إزالة الشُّبَه ذات العوج

===

أصل نبوّته ورسالته وأمّا (دليل كون ذلك الجناب خاتمهم) أي خاتم الأنبياء (عليهم الصَّلاة والسَّلام) فمن الآية (ما كان في) سورة (الأحزاب) من قوله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَد مِّن رِّجَالِكُم وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّنَ﴾ ولا يخفى ما في قوله ما كان من اللّطافة. ومن الخبر ما أفاده بقوله: (لذلك المطلوب) وهو كونه صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء (أيضاً) كالآية المذكورة (يهدي قول النّبي) صلى الله عليه وسلم (لا نبي بعدي) ومن الطّريق العقليّ ما أفاده بقوله: (قال ذووا) أي أصحاب (معرفة الحقائق) أنّ (فائدة الشّرع) المبعوث به الرّسول الكريم أمور منها (هدي الخلائق إلى) معرفة (جناب الحقّ) سبحانه وتعالىٰ (و)منها (الإرشاد) للعباد إلى آداب وأخلاق وأفعال وتروك تقوم الإنسان من كافّة نواحي الإنسانية (ليصلح) بها أمر (المعاش) في الدّنيا (والمعاد) في الآخرة ومنها (إعلامهم) أي العباد (ما) من الخفيّات التي يعجز العقول بالاستقلال (عن) إدراكه (ومن) جهته (بهت العلماء) والفلاسفة (الفحول) كأحوال بعض الأدوية والسّموم النّافعة والضّارة وأوضاع البرزخ وأهوال النّشأة الأخرى. ومنها (تحرير وتقرير لأسنى الحجج) وأوضحها في مسائل الذّات والصّفات فإنّه لم تبلغ الفلاسفة في القرون السّابقة إلى معلومات تستفاد من نحو آيتين أو ثلاث كقوله تعالىٰ:

إكمالُ ديننا وإتمامُ الألى   رضاه الإسلام وقد تكفلا

شرع نبينا الكريم الأفضل   بذيك بالوجه الأتم الأكمل

يفصح عما قد مضى يقينا   «اليوم أكملت لكم» لدينا

===

﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، وقوله: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾، وقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلٗا وَنَسِيَ خَلۡقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٞ * قُلۡ يُحۡيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾، وقوله: ﴿أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ * إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ * فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾، ومنها (إزالة الشّبه ذات العوج) الواردة على قلوب الناس في مواضع الرّيب والالتباس. ومنها (إكمال ديننا) معاشر المكلّفين علماً وعملاً أصلاً وفرعاً بالتّنصيص على قواعد العقائد والتّوقيف على أصول الشّرائع وقوانين الاجتهاد (وإتمام الألى) بالقصر أي النعمة التي هي الهداية والتّوفيق و(رضاه) أي المولى سبحانه (الإسلام) ديناً لنا بعد أن هدى الأنام إليه ووفقهم عليه (وقد تكفّلا شرع نبيّنا الكريم الأفضل بذيك) الأمور المذكورة (بالوجه الأتمّ الأكمل) الذي لا مزيد عليه (يفصح عما قد مضى) إفصاحاً (يقيناً) آية (اليوم أكملت لكم لدينا) أي إلى قوله تعالىٰ: «ديناً» وهي قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾، (ما) بقي بعده (بالخلائق) المكلّفين (من افتقار) إلى شريعة أخرى (فكان) صاحب ذلك الشّرع الأتمّ وهو سيدنا محمّد صلى الله عليه وسلم (ختم الأنبياء) والمرسلين (الأبرار) يقيناً ولا يردّ عليه نزول سيدنا المسيح من السّماء بعده مع أنّه من المرسلين لأنّه (بدا) وظهر (نبوة المسيح قبله) أي قبل سيّدنا محمّد صلى الله عليه وسلم (وبعده) أي

ما بالخلائق من افتقار ... فكان ختمُ الأنبياء الأبرارِ

بدا نبوة المسيح قبله ... وبعده كان متابعاً له

يُدفن عنده بمن اكتنفا ... بالبَصَرين هَل ترى أهل

==

بعد وفاته ونزول المسيح (كان متابعاً له) في أحكام دينه ثم يموت و(يدفن عنده) صلى الله عليه وسلم وإن تسألني قائلاً: (بمن اكتنفا) هذان الرّسولان العظيمان عيسى المسيح ومحمّد المليح، قلت جواباً: اكتنفا بالخليفتين الشّريفين اللّذين عبّر عنهما النّبي العربي صلى الله عليه وسلم وعن منزلتهما (بالبصرين) في ما روي من الحديث الشّريف ف(هل ترى) يا (أهل الصّفا) حسن موضع مدفن الخليفتين من الرّسولين الكريمين. ومن حواشيه هنا: فأمعن النّظر في هذا الشّطر بل في الشّطر بالبصرين واستنبط المعنيين بل المعاني.

(هذه هي الصّبرة الثّانية منها فالمكيال الأول)

الإيمان بالملائكة له مراتب أربع: الأولى الإيمان بوجودهم. والثّانية الإيمان بعصمتهم عن الذنوب. الثّالثة الإيمان بأنّهم وسائط عاديّة بين الله وبين عباده وأن كل قسم منهم موكل على قسم من الأعمال. الرّابعة الإيمان بأن كتب الله إنّما وصلت إلى الأنبياء والمرسلين بواسطتهم وكلّ ذلك يؤخذ ممّا سيأتي (لله عزّ) شأنه (وعلا عباد) يسمّون في عرف الشّرع بالملائكة (جبل) أي خلق (في طبعهم) وحقيقتهم (الرّشاد) والوصول إلى الحق علماً وعملاً (نوريّة أجسامهم لطيفة وغير ذا) المذكور وهو كونهم عقولاً مجرّدة عن المادّة أو نفوساً مجرّدة متعلّقة بالأفلاك كما ذهب إليه الفلاسفة (مقالة ضعيفة) ليس عليها شبهة فضلاً عن حجّة، ومخالفة لعرف الشّرع المبعوث به النّبي الكريم وهم (جماعة صفية العرائك) جمع عريكة بمعنى الطّبيعة أي

هذه هي الصبرة الثانية منها فالمكيال الاول

لله عزّ وعلا عبادٌ	جُبِلَ في طبعهم الرّشادُ
نوريةٌ أجسامُهم لطيفة	وغير ذا مقالة ضعيفة
جماعةٌ صَفيَّة العرائك	اشتهروا في الشرع بالملائك

المكيال الثاني

ما يأمرون يفعلون ما عَتَوا	وما عَصوا، وبخلافٍ ما خطَوا
بحسبِ الرّتبة ذو الجَناح	ذو عصمةٍ عن وصمة الجناح

==

أنّ طـبيعتهم صـافية عن الأجـرام الظّلمانيّـة والآثـام النّفسـانيّة و(اشتهروا في الشّرع) الشّريف (بالملائك) جمع ملاك بمعنى ملكٍ.

(المكيال الثاني) في عصمتهم عن الذّنوب

اتفـق أهـل السُـنَّة على أنّهم عبـاد معصـومون عن الـذّنوب (مـا يؤمرون) به (يفعلون) وما ينهون عنه ينتهون عنه (ما عتـوا) عن حكم ربّهم بنقير ولا قطمير (وما عصوا) أمره في صغير ولا كبير (وبخلاف) لمسلك الحقّ (ما خطوا) خطوةً في المسير، وقـد بيّن ذلـك سـبحانه وتعالىٰ في عدّة آيات منها قوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾ وكلّ منهم (بحسب الرّتبـة) وتفـويض الأوامـر إليه (ذو الجناح) قال تعالىٰ: ﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، وأكّد ما مضـى بقولـه: (ذو عصـمة عن وصـمة) أي عيب (الجناح) بضمّ الجيم أي الإثم. وأمّا المنكرون لعصمتهم فتمسّكوا

وفي جواب قولهم «أتجعل»	مَنْ عَلِمَ الحكمة لا يُعَطّلُ
ولم يكن إبليس مِنْ أولاء	تغليبهم علّة الاستثناء
قصّةُ مَنْ ببابل الشهيرة	يردّها جماعة كثيرة
ما عُذّبا كفرقة الأعداء	بل عوتبا عتابَ الأنبياء

==

بوجوه منها أنّه لما قال تعالىٰ لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةً﴾ اغتابوا آدم وأولاده، واستبعدوا خلق الله لهم استبعاد استنكار، وأعجبوا بأنفسهم من حيث إن لهم التّسبيح والتّقديس. ومنها أنّ إبليس مع كونه منهم بدليل الاستثناء أبى أمر الله تعالىٰ بالسّجود واستكبر وكان من الكافرين. ومنها قصّة هاروت وماروت فإنهما كانا ملكين نزلا إلى أرض بابل وقد روي أنّهما معذّبان لارتكابهما العمل بالسّحر. وأشار النّاظم إلى ردّ الأوّل بقوله: (وفي جواب) الإثم المستفاد من (قولهم أتجعل): ﴿فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ الآية (من علم الحكمة) وأدرك حقيقة الأمر كما هي، أو أدرك أنّ سؤالهم كان استفساراً عن حكمة خلق آدم وأولاده مع أنّ الظّاهر من طبائعهم ارتكاب الآثام والأجرام وهناك جمع يعبدون الله كما أمروا، لا عرض الشّبهة وإيراد الاعتراض ولا اغتيابهم فإنّ الغيبة للموجود على موجود (لا يعطل) وإلى ردّ الثّاني بقوله: (ولم يكن إبليس من أولاء) الملائكة بل كان من الجنّ ففسق عن أمر ربّه و(تغليبهم) أي تغليب الملائكة عليه حيث كان فرداً واحداً مغموراً في ما بينهم (علّة الاستثناء) له عنهم ومن دخل قوماً فهو منهم. وإلى ردّ الثّالث بقوله: (قصّة من) أي الملكين اللّذين نزلا (ببابل الشهيرة) نعت للقصة وهي أنّهما نزلا لتعليم السّحر فعملا به وعذبهما الله عليه (يردها جماعة كبيرة) من المحقّقين، حيث قالوا إنّهما كانا يعلّمان النّاس السّحر لإدحاض دعاوي السّاحرين إذ ذاك

وبالقراءة بكسر اللاّم		يندفع الإيرادُ بالتّمام

المكيال الثالث

ليس بهم شيء بأيّ صورة		مِن صفةِ التأنيث والذكورة

إذ لم يرد بذاك أصلاً نقلُ		ولا على ذلك دَلّ عقلُ

==================================
==================

للنّبوّة ببث علم السّحر بين النّاس؛ حتى يعلموا أن السّحر في مكتسب لا معجزة موهوبة ويعارض السّحر بالسّحر وتنجلي حقيقته، وهما ما عملا به أبداً وما عذّبهما الله قطعاً، ولو سلّمنا أنّهما عملا به في صورة المثال تكملة لتعليم التّلامذة الجهّال فليس ذلك ذنباً كبيراً ولا صغيراً وإنّما هو خلاف الأولى (وما عذّبا) والضّمير راجع إلى من باعتبار الملكين (كفرقة الأعداء) المرتكبين للذّنوب (بل عوتبا) على ذلك (عتاب) الله تعالىٰ (الأنبياء) على خلاف الأولى والمحبوب. وهذا كلّه على قراءة مَلَكين بفتح اللّام (و)أمّا (بالقراءة) له (بكسر اللّام) المفيدة أنّهما من البشر فـ(يندفع الإيراد بالتّمام) ولو عملا بالسّحر وعذّبا عليه لأنّ الكلام في عصمة الملائكة وقد ذكر ذلك البيضاوي في تفسيره بقوله وقيل رجلين سمّيا ملكين باعتبار صلاحهما، ويؤيده القراءة بالملكين بكسر اللّام انتهى. قلت ويفسّر حينئذٍ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ بالإنزال بطريق الإلهام أو بالتّوفيق لنبوغهما في علم السّحر.

(المكيال الثالث)

(ليس بهم) أي بالملائكة الكرام (شيء بأي صورة من صفة التّأنيث والذكورة، إذ لم يرد أصلاً) لا في الكتاب ولا في السُنَّة (بذاك) الوصف المسلوب (نقل، ولا على ذلك) المذكور (دل) دليل مأخوذ من (عقل) وما

المكيال الرابع

يصدر منهم عمل عجاب	«لا ريب فيه ذلك الكتاب»
بأي شكل قصدوا تشكلوا	بغير أمر ربهم ما نزلوا
سَفَرةٌ بَرَرَةٌ كرام	بدا لكل واحد مقام

===

لم يكن بديهيّاً ولا دلّ عليه دليل ينفي البتّة.

(المكيال الرابع)

(يصدر منهم عملٌ عجاب) وهو ما يتعجّب منه ويقال لمّا جاوز حــدّ العجب (لا ريب فيــه) أي في صــدور العمــل العجــاب واســتأنف للاستدلال عليه بقوله: (ذلك الكتاب) والمحسوس الحاضر عندكم هو الكتاب الذي يحكي ما فعلوا بقوم عاد وثمود وما صنعوا لسـليمان بن داود عليه السلام وهم (بأي شكل قصدوا) التّشـكّل بـه من الأشـكال المناسبة لكرامتهم (تشكّلوا) فقد ثبت تشكّل سيّدنا جبريل في بعض أحيان نزوله بالوحي على النّبي صلى الله عليه وسـلم بصـورة دحيـة الكلبي. وهم (بغير أمر ربّهم ما نزلوا) عن مقامهم المعلوم لأيّ مقام لا بـالوحي ولا بغـيره. ومنهم (سـفرة) أي كتبـة ينتسـخون الكتب من اللّوح المحفوظ على أنّه جمع سافر من السّفر وهو الكتابة، أو رسل يسـفرون بـالوحي بين اللــه وبين الأنبيـاء على أنّـه جمـع سـفير من السّـفارة بنـاءً على أنّـه كمـا يـنزل جبريـل بـالوحي يـنزل غـيره من الملائكـة التّـابعين لـه في ذلـك، ويجـوز أن يكـون المـراد السّـفارة بالإلهام في قلوب العباد الكرام (بـررة) جمـع بـار بمعـنى المطيـع أو الصّادق (كرام) عند الله (عزَّ وجلَّ) أو متعطّفون على المؤمنين (بـدا لكل واحد) منهم (مقام) قـال تعـالىٰ حكايـة: ﴿وَمَـا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَـامٌ مَّعۡلُومٌ﴾ أي مرتبة أو وظيفة خاصة لا نتعداها.

المكيال الخامس

منهم مَنْ بالوحي كان ينزل	ومَنْ بأرزاق الورى يوَكلُ
وَمَنْ بَأعْمال الورى يُقَيَّضُ	وَمَنْ به أَرواحُنا قد تُقْبَض
ومن به عُلِّقَ نفخُ الصّور	لموتِ الأنفس وللنشورِ
وبضهم عَراهم الشهودُ	فما دَرَوْا هل عالمٌ موجود؟
أربعةٌ منهم ذوو المعالي	حَمَلَةُ العرش العظيم العالي
وإذ تجلّى الهيبةُ العلانية	«يحمله يومئذٍ ثمانية»
وبعضهم خَزَنَةُ الجنان	وأمرهم بحضرة «الرّضوان»

===

(المكيال الخامس)

في بيان وظائف بعض منهم

(منهم من بالوحي) من الله إلى أنبيائه (كان ينزل) قبل ختام النّبوّة كجبريل (و)منهم (من بأرزاق الورى يوكل) كميكائيل (و)منهم (من بأعمال الورى يقيض) يقدّر ويسبّب (و)منهم (من به أرواحنا قد تقبض) إذا جاء الأجل المسمّى (و)منهم (من به علق) وربط (نفخ الصور) مرّتين مرة (لموت الأنفس) الأحياء (و)مرة (للنّشور) أي إحياء الأموات وبعثهم من القبور إلى ساحة الحساب (وبعضهم عراهم) أي عرض عليهم (الشّهود) أي ظهور تجلّيات الحقّ سبحانه واستغرقوا فيها وذهلوا عن غيرها (فما دروا هل عالم) من العوالم (موجود) و(أربعة) أشخاص (منهم ذووا المعالي) أي الدرجات العالية وهم (حملة العرش العظيم العالي) على غيره (وإذ تجلّى الهيبة) الصمدانية (العلانية) على كل ذي بصيرة (يحمله) أي العرش (يومئذٍ ثمانية) الأربعة السّابقون وأربعة أخرى لاحقون (وبعضهم خزنة الجنان)

بعضهم خَزنَة للنّار	وأمر «مالكٍ» عليهم جار
منهم الزبانية على سَقر	أو منهم العدة تسعة عشر
منهم «المنكَرُ والنكير»	وبعضُهم مبشّر بشير

المكيال السادس

ما يلفظ العابدُ والعنيدُ	إلا لَدَيهِ المَلَك العتيد
إن كل من يكسب أو يكتسب	لمّا عليه ملك محتسِبُ

==

الخزنـة جمـع خـازن من يتـولّى حفـظ الشّـيء (وأمـرهم بحضـرة الرّضوان) اسم لرئيسهم (وبعضهم خزنة للنّار، وأمر مالكٍ) وهـو علم لرئيسهم (عليهم جار، ومنهم) أي من خزنة النّار (الزّبانيّة) جمع زبنيّة بمعنى الشّديد ومتمرّد الجنّ والإنس والشّرطي (على سقر) وسـمّى بها ملائكة العذاب لدفعهم أهـل النّـار إليهـا (أو منهم) أي من مطلـق الملائكة كالأبعـاض السّـابقة و(العـدّة) لهـا (تسـعة عشـر) شخصـاً أو صنفاً (ومنهم المنكر والنّكـير) وهمـا الملكـان اللّـذان يسـألان الميت الشّقي عن ربّه وعن نبيّه وعن دينه (وبعضهم مبشر) و(بشـير) وهمـا الملكان اللّذان يسألان السعيد عما ذكر.

(المكيال السادس)

في مراقبة الملائكة للأعمال وفي تصرّفاتهم في ما أذنوا فيه

(مـا يلفـظ) أي مـا يتلفّـظ الإنسـان المكلّـف (العابـد) للـه تعـالىٰ (والعنيـد) أي العاصـي المعانـد لـه بكلام (إلّا) حضـر (لديـه الملـك) الـرّقيب على أعمالـه (العتيـد) أي المعـدّ لـذلك (إن) نافيـة (كـل من يكسب) بدون اعتمال (أو يكتسب) به عملاً ما من الخير والشّر (لما) بمعنى إلّا (عليه) أي على ذلك

بل كلّ ما أوْجده تعالى	كان عليه مَلكاً أحالا
تصّرفوا بإذنه ودبَّروا	وَصَدَقوا في ما اخبروا
كثرتهم في غاية لا يَعلم	إلا جنابه تعالى الأعلمُ

==

الكاسب أو المكتسب (ملك) حافظ لأعماله (محتسب) عليها ويكتب ما فيه ثواباً أو عقاباً في كتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها وفي الحديث كاتب الحسنات أمين على كاتب السّيئات فإذا عمل حسنة كتب ملك اليمين عشراً، وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشمال دعه سبع ساعات لعله يسبّح أو يستغفر (بل) ترق عما سبق (كل ما أوجده) الله (تعالىٰ كان عليه ملكاً) من ملائكته (أحالا) لتربيته وحفظه إلى أجله (تصرّفوا) أي الملائكة الموكلون على الأشياء (بإذنه) تعالىٰ (ودبّروا) أمورها (وصدّقوا) الله تعالىٰ فيما فوّض إليهم فإنّهم لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون فـ(صدّقوا) أئمّة الدّين (في ما أخبروا) به من أحوال الملائكة فإنّه من الممكنات وقد أخبروا الصّادق قال تعالىٰ: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾، وقال: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾، وقال: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾، وقال: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا﴾، وقال: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾، وقال: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا﴾ إلى آخر الآيات الحاكية عن أعمال الملائكة وقال عليه السلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، وكل ذلك جار على قاعدة ربط المسبّبات بالأسباب العاديّة، فكما أنّ وجود الأسباب المعلومة في الماديّات لا ينافي حصر الإيجاد والتّأثير في الإله القدير، فكذلك وجود الأسباب المعنويّة لا ينافيه و(كثرتهم) أي الملائكة (في) حدّ و(غاية لا يعلم) عددها (إلّا جنابه تعالىٰ الأعلم) كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ.

هذه هي الصبرة الثالثة منها فالمكيال الأول

كلامه المنّزه النفسيُّ متّصِفٌ بقدمٍ قدسيّ

واحدة قائمة بالذات بسيطة كسائر الصفات

===

هذه هي الصّبرة الثّالثة

فالمكيال الأول منها في الإيمان يكتبه

وهـو عبـارة عن التّصـديق بأنّهـا وحي من اللـه تعـالىٰ إلى رسـله، وليســت من بــاب الكهانــة والسّــحر، ولا من بــاب إلقــاء الشّــياطين والأرواح الخبيثة، وأنّها لم تتأثر بشيء من الضّلالات، وأنّ القــرآن من بينها لم يغير ولم يحرّف ولم يزد فيه شيء ولم ينقص، وأنّه مشــتمل على المتشابه والمحكم والثّاني يكشف عن الأوّل. ولمّا كـانت الكتب راجعة إلى الكلام قال (كلامه) الموصوف هو تعالىٰ بــه (المــنزه) عن سمات العيب والنّقص (النفسي) القديم القائم بذاتــه (متصــف بقــدم قدســـي) للزومــه لذاتــه المقــدّس أزلاً وأبــداً وهــو صــفة (واحــدة) بالشخص (قائمة بالذّات) الأقدس و(بسـيطة) لاحـظ لهـا من التبعّض والتجزّي (كسائر الصّفات) الذّاتية الثّابتة له تعالىٰ، والعقل قاصر عن إدراك كنهها كما هو قاصر عن إدراك كنه ذاتـه؛ فلنـؤمن بهـا ونفـوّض العلم بها كما هي إلى ذاته العليم الخبير.

المكيال الثاني

بمقتضى وجوده في العين ... صُقِلَ عَنْ صَدَءٍ كلّ شينِ

نُزّه عن عَيْبِ سُكوتٍ سابِق ... قدّس عن نقص صموتٍ لاحق

صفا عن التنزيل والإِنزال ... عن حالٍ أو ماضٍ او استقبال

عن قصص، أحكام، أو أمثالٍ ... وعد، وعيد، نسخ، أو إبدال

عن أن يكون صحفاً، تبياناً ... توراة، أو زبوراً، أو فرقانا

==

(المكيال الثاني)

لذلك الكلام النّفسي كسائر الموجودات وجودات أربع: الوجود العيني والوجود الذّهني والوجود اللّفظي والوجود الخطّي فهو (بمقتضى وجوده في العين) قديماً بسيطاً قائماً بذاته تعالىٰ (صقل) ونزّه (عن صدء) مادة لونها يأخذ من الحمرة والشّقرة تتكوّن على وجه الحديد ونحوه بسبب رطوبة الهواء (كل شين) وعيب و(نزه عن) عروض (عيب) مقابله (سكوت سابق) عليه إذ لا سبق على القديم و(قدّس عن نقص صموت لاحق) إذ لا لاحق للأبدي. والمراد بالسّكوت والصّموت ما هو النّفسي بمعنى عدم وجود صفة الكلام صفة له تعالىٰ، فإنّه كما أن الكلام نفسيّ ولفظيّ فكذلك السّكوت المقابل له، ومقابل الكلام النّفسي هو السّكوت النّفسيّ بالمعنى المار، كما أنّ مقابل الكلام اللّفظي هو السّكوت اللّفظي بمعنى عدم النّطق به فعلاً و(صفا) أي خلص (عن التّنزيل) تدريجاً (والإنزال) دفعة و(عن) اختصاصه أو حلوله في زمان (حالٍ أو ماضٍ أو استقبال) وصفا (عن) وجود (قصص) فيه و(أحكام أو أمثال) أو(وعد) بالخير أو (وعيد) على الشرّ أو (نسخ) لحكم (أو) بمعنى الواو (إبدال) تفسير للنّسخ وصفا (عن أن يكون صحفاً

عن خبرٍ، نهيٍ، أو استفهام	أمر، كذاك سائر الأقسام

المكيال الثالث

لكنّ حِبَّ حُسْنه الممدود	باعتبار سائر الوجود
سعدى، لها كل أوان برقع	شمسٌ، لها كلّ زمان مطلعُ
فبصنوف حِلْيةٍ تَحَلَّتِ	في مظهر الأنواع قد تَجَلَّتِ
بجهةٍ أمرٌ، بأخرى خبر	من جهةٍ أخرى بنهيٍ يذكر

==

تبياناً) نازلة أو (زبوراً أو توراة) أو إنجيلاً (أو فرقاناً) وصفا (عن) الاتصاف بأي وصف من (خبر، نهي، أو استفهام) أو (أمر) و(كذاك) المذكور من الأوصاف والأقسام (سائر) الأوصاف و(الأقسام) الملحوظة كالنّداء والتمنّي والتّرجّي وذلك لأنّ كلها من الأوصاف العارضة للألفاظ أو المعاني الأوّليّة، وذلك الوصف البسيط القديم القائم بذاته تعالىٰ ليس من قبيلها قطعاً.

(المكيال الثالث)

في أنّ الكلام وإن كان منزّهاً عمّا ذكر

باعتبار الوجود العيني فقد يوصف بها باعتبار سائر الوجودات

(لكن حِب) بكسر الحاء صفة مشبّهة بمعنى الحبيب وإضافته إلى (حسنه) من إضافة الموصوف إلى الصّفة، أي ولكن الكلام الحبيب المتّصف بالحسن (الممدود) الدّائم (باعتبار سائر الوجود) أعني الوجود الذّهني واللّفظي والخطّي (سعدي) كناية عن المحبوبة المطلوبة أي كسعدي (لها في كلّ أوان برقع) ونقاب غير ما انتقبت به في الآن الآخر و(شمس لها كل زمان مطلع) غير ما كان لها في الزّمان الآخر (فـ)تلك الصّفة (بصنوف حلية) لجمالها

وهكذا الباقي فقسن عليه	وانسب بكلٍ صفةً إليه
نقرؤهُ، نحفظُهُ، نسمعهُ	نمسُّهُ، نكتبه، نجمعُهُ
فباعتبار ذلك الظهور	سمِّه بالتوراةِ، والزبور
بالصحف، الإنجيل، والفرقان،	حزب، وجزء، بهدىً، بيانِ،
ذي كثرة، تعدد، لفظي	مُنَزَّلٍ ومُنْزَلٍ جَزِيّ

==

(تحلّت) وفي نفسها وإن كـانت واحـدة شخصـيّة وفريـدة قدسـية لكنها (في مظهر الأنواع) الاعتباريّة (قـد تجلّت) فهي (بجهـة) إفادتهـا الطّلب للفعل (أمر) فاعلم أنّه لا إله إلا هو و(بأخرى) أي بجهة أخرى كالإخبـار عمّـا مضـى (خـبر) واللـه خلقكم ومـا تعملـون و(من جهـة أخــرى) كإفادتهــا طلب التّــرك (بنهي يــذكر) ولا تكن من الغــافلين (وهكـذا البـاقي) من أنواعــه الاعتباريــة كالنّــداء والتّمنّي والتّــرجّي وغيرها (فقسن عليه، وانسب بكل) جهة (صـفة) تناسـبها (إليـه) كمـا نقــول نحن (نقــرؤه) بألفــاظ مقــروءة و(نحفظــه) بصــور خياليــة و(نسمعه) بأصوات آليـة و(نمسّـه) في الصـحيفة و(نكتبـه) بـالنّقوش الرّقميّة عليها و(نجمعه) بين دفّتيهـا (فباعتبـار ذلـك الظهـور) حسـب المذكور (سمه) باعتبار التّزول على موسى (بالتّوراة و)سمه باعتبـار التّزول على داوود (الزّبور) وعلى إبـراهيم الخليـل (بالصّـحف) وعلى عيسـى ابن مـريم بــ(الإنجيـل و)على سـيّدنا ومولانـا محمّـد الجليـل بـ(الفرقان) وقيل: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ و(حزب) أي سمّه حزباً باعتبار كونه ربع جزء (وجزء) أي سمّه جزءاً من حيث إنّه جـزء من ثلاثين جـزء و(بهـدى) من حيث تمكّنـه في إرشـاد العبـاد و(بيـان) من حيث إيضـاحه لحكم المعـاش والمعاد و(ذي) كثرة من جهة كثرة الألفاظ والأحكام المستفادة منـه، أو من جهـة كـثرة اللّغـات الـتي نـزل بهـا من اللـه إلى رسـله وبـذي (تعدد) باعتبار أعداد الأسفار، وسمّه بــ(لفظي) للتّعبـير بألفـاظ دالّـة على المعاني

لوازماتُ قدَم، وأزلِ كانت له بالاعتبار الأوّل

ومِن لوازم الحدوث ما ظهر كانت له بالاعتبارات الأخر

===

و(منَزَّل) من التّنزيل باعتبار كثرة مرات النّزول تـدريجاً (ومنْـزَل) من الإنزال باعتبار مرّة النّزول دفعةً وسمّه بـ(جزي) فعيل من الجزء قلبت الهمزة ياء وأدغمت اليـاء الزائـدة فيهـا وذلـك باعتبـار كونـه ذا أجزاء كما علم. وإذا عـرفت ذلـك فـاعلم أنّ كـلّ صـفة من الصّـفات التي هي (لوازمات) شيء موصوف بـ(قدم وأزل) كالبساطة والتّـنزّه عن الحـرف والصّـوت (كـانت لـه) أي للكلام (بالاعتبـار الأوّل، ومن لوازم الحدوث ما ظهر) كالملفوظ والمحفوظ (كانت لـه بالاعتبـارات الأخـر) المناسـبة للحـوادث. هـذا مـا ذكـره العلمـاء في هـذا المقـام المفيد ظاهره أنّ الأوصاف المناسبة للقديم باعتبـار وجـوده العيـني، والأوصاف المناسبة للحادث باعتبار سائر وجوداته كما ذكرنا. والحـقّ كما أفـاده المحقّقـون أنّـه ليس كـذلك وأنّ ألفـاظ القـرآن مثلاً ليس وجوداً لفظياً للصّفة الأزليّة ونقوش حروفـه ليسـت وجـوداً خطّيّـاً لـه كما أنّ صورته الذّهنيـة ليسـت وجـوداً ذهنيّاً لـه، بـل الوجـود العيـني للصّفة الأزليّة ما قام بذاته تعالىٰ ووجودها الذّهني صورة تلك الصّـفة إذا تعقّلها عاقل ووجودها اللّفظي لفظ صفة الكلام النّفسي، كمـا أنّ وجودها الخطّي خطّ صفة الكلام، فحـقّ المقـال في هـذا المقـام أنّ لفظ الكلام مشترك بين معنيين: الأوّل الصّفة القديمة القائمـة بذاتـه تعالىٰ وهي ليست من جنس الحروف والأصوات ولا يناسـبها الإنـزال والتّنزيل وغيرهما من توابع الحدوث. والثّاني نوع اللّفظ المـنزل على الأنبياء الكرام وكلّ ما هو من توابع الحـدوث يرجـع إلى هـذا المعـنى فإنّـه الـذي كتب برقومـه في اللّـوح المحفـوظ ومنهـا بينّ دفّـتي المصاحف ونطق به الأنبياء الكرام وأممهم، وهو المسـمّى بالصّـحف وبالتّوراة والزّبور والإنجيل والقرآن، ونحن نقرؤه ونكتبه

المكيال الرابع

فقد علمتم أنّه قسمان عليهما الكلام كالقرآن
حقيقة بالاشتراك أطلقا كما لدى أئمة قد حققا

==

ونحفظه، ووجه إضافة المعنى الأوّل إلى الله ظاهر ضرورة أنّه صفته القديمة القائمة به، وأمّا وجه إضافته بالمعنى الثّاني إليه فهو أنّه مما اختص به ذاته بدون علاقة الملك والجنّ والإنس، فخلقه برقومه في اللّوح وألقى ألفاظه إلى جبريل وأرسله بها إلى الأنبياء الكرام. والعلاقة بين المعنيين أنّ الثّاني من آثار الأول فهو مبدأ والثّاني بادىء منه فكان الأوّل مؤثراً والثّاني أثراً، فإنّه لولا صفة الكلام القائم بذاته تعالىٰ لم يكن مرقوماً في اللّوح وما تلقّاه جبريل ومن هنا يسمّى الثّاني دالًّا والأوّل مدلولاً أي بالدّلالة العقليّة من دلالة الأثر على المؤثّر لا بالدّلالة الوضعيّة، فإن جملة قُل هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ تدلّ وضعاً على الأمر بالقول بأنّ ذات الله متّصف بالأحديّة، وأمّا دلالتها على الوصف القديم فليست بالوضع بل بالعقل. وبالجملة فالكلام يطلق على الكلام النّفسي وعلى الكلام اللّفظي، والأوّل قديم يرجع سمات القدم إليه والثّاني حادث تؤوّل أمارات الحدوث إليه، ولكنّه ليس وجوداً لفظيّاً للكلام النّفسي كما عرفت، فخذ ما شرحناه لك والله حفيظ عليك.

(المكيال الرّابع)

(فقد علمتم أنّه) أي ما أطلق عليه الكلام (قسمان عليهما) لفظ (الكلام كالقرآن) أي كلفظه (حقيقة بالاشتراك) أي بطريق الاشتراك اللّفظي (أطلقا، كما لدى أئمّة) ثقات (قد حقّقا) وقد علمت تحقيق المقام منّا وأنّ المعنيين من بابين وأنّ الأوّل قديم والثّاني حادث.

المكيال الخامس

ما جاء من كتبه المطهّرة ... من ذلكم وَرَقة مختصرة

مَنْ قلبُه بذلكم لم يهدأ ... «لنفد البحر» عليه اقرأ

==

(المكيال الخامس)

(ما جـاء من كتبـه المطهـرة) النّاشـئة (من ذلكم) الكلام النّفسـي شيء قليل فكأنّها (ورقة مختصرة) من كتـاب مـبين لا يعلم مـداه إلّا ربّ العالمين و(من) كـان (قلبـه) المضـطرب (بـذلكم) المـذكور من كون الكتب بالنّسبية إليه كالورقة (لم يهدأ) أي لم يسكن، فآية: ﴿قُل لَّوْ كَـانَ الْبَحْرُ مِـدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ (لنفـد البحـر) قَبْلَ أَن تَنفَـدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (عليه اقرأ) حتى يهدأ قلبه، فإنّه صريح في أنّ البحر لو صار مداداً لكان قاصـراً عن الإحاطـة بكلماتـه تعالىٰ، وهذا مبني على تفسير الكلمات بالكلمات المترتّبة على صفة الكلام النّفسي، وقد فسّرها بعض المفسّرين بعلمـه تعـالىٰ وحكمتـه، وعلى كل فقصوره عنها معلوم ضـرورة قصـور المتنـاهي عن ضـبط اللّامتناهي.

(لطيفة) جرى البحث بين أصدقائي يومـاً عن آيـة ﴿وَلَـوْ أَنَّمَـا فِي الْأَرْضِ مِن شَـجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُـدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُـرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾. فقلت: لا عجب في ذلك، بل في التّعجّب منــه؛ فإنّ كل جزء من الشّجرات التي تجعل أقلاماً، وكـل قطـرة من ميـاه البحور التي تجعـل مـداداً موجـود حـادث ولـه تـاريخ حـدوث وأحـوال عارضة في مدّة دوامه، فهي لا تفي بشـرح حـال أنفسـها، فضـلاً عن أنْ يفي بشــرح كلماتــه تعــالىٰ ومعلوماتــه اللّامتناهيــة؛ فاستحســنوا بأسرهم المقال بدون مراءٍ وجدال.

المكيال السادس

تلكم على ما نقلته النقلة	مائة وأربعة كُتبٍ منزلة
على أولاء الأنبياء العظامِ	بيّن فيها خالق الأنام
من أمرِه ونهيهِ تهديدهِ	ترغيبهِ ووعدِه وعيدِ
ما هو مصلحة ذا الزمان	وشيمة الإسلام والإحسان
أجلُّها أفضلُها القرآن	أعظِمْ به فإنه برهان
بروجُهُ مرصوصةٌ مشيّدة	مُعْجزَةٌ، محفوظةٌ، مؤبّدة

=================================
==================

(المكيال السّادس)

في عدد الكتب المنزلة وما يتبعه

و(تلكم) الكتب (على ما نقلته النقلة) للأحاديث الشّريفة (مائة وأربعة كتب منزلة على أولاء الأنبياء العظام) فقد رووا أنّه نزلت عشرة منها على سيّدنا آدم وخمسون على شيث وثلاثون على إدريس وعشرة على إبراهيم هذه مائة وسمّيت بالصّحف، كما ثبت أنّه نزّل التّوراة على موسى، والزّبور على داوود، والإنجيل على عيسى، والقرآن على سيّدنا خاتم الأنبياء محمّد صلى الله عليه وسلم (بين فيها) أي في تلك الكتب (خالق الأنام من) بيان للموصول الآتي (أمره ونهيه) و(تهديده) و(ترغيبه ووعده) بالثّواب على الخير (ووعيده) بالعقاب على الشّر (ما هو مصلحة) المكلّفين في (ذا الزمان) الذي نزلت فيه تلك الكتب (و)ما هو (شيمة الإسلام) للمسلمين (والإحسان) للمحسنين و(أجلها) أي أجل تلك الكتب قدراً و(أفضلها القرآن) المنزل على سيِّدنا محمّد صلى الله عليه وسلم (أعظم به فإنّه برهان) بل براهين على صدق محمّد بل على صدق سائر الأنبياء والمرسلين (بروجه) في سماء رفعته وحكمته وبلاغته

معجونة لكل داءٍ نافعة	عاملةٌ، خافضةٌ، ورافعة
كاشفة، نادفةٌ للحُجُب	راسخة، ناسخة، للكتب
بدرٌ بدا في ليلة القدر طلع	على الورى شيئاً فشيئاً التمع

==

وحسن أسلوبه ومخالفته لأسلوب كل بشر في بيانه ولهجته واعتدال طريقته وبيان المغيّبات بصراحته وبحثه عن الكون وأسراره ومبدأ خليقته ودعوته للأمم إلى منهجه وشريعته وإيقاظهم إلى العلم الصّحيح والعمل على حقيقته (مرصوصة) لا تتزلزل و(مشيدة) لا تتنزّل، وبمقتضى ذلك فهو (معجزة) أعجز أفضل الحكماء الفاضلين وأفصح الخطباء الكاملين (محفوظة) عن المعارضة من المعارضين والتّبديل من المحرّفين. قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (مؤبّدة) إلى يوم الدّين والله متمّ نوره ولو كره الكافرون (معجونة) تألّفت بالحكمة البالغة (لكلّ داء نافعة) مادّي أو معنوي لمن تداوى بها (عاملة) بالتّأثير في القلوب لكشف المحن والكروب (حافضة) لمن كفر بها (ورافعة) لمن آمن بها وعمل بها (كاشفة) عن حقائق يظهرها العلم يوماً فيوماً بحسب تطورات العلوم (نادفة) من ندف القطن إذا نفشها (للحجب) على السّر المكتوم (راسخة) كالطّود العظيم من الحديد لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (ناسخة للكتب) المنزلة في العهد القديم والجديد بما فيها من الأحكام المناسبة لمعاش العباد ومعادهم في كلّ زمان ومكان قريب أو بعيد، وإذا نظرت إلى ما فيها بمنظار العلم المستقيم والعقل السّليم وجدتها وافية كافية شافية لكلّ من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (بدر بدا في) سماء الهدى وفي (ليلة القدر) من شهر رمضان المبارك (طلع) بتمامه من اللّوح إلى السّماء الدّنيا، أو ابتدأ طلوعه منه إلى الأرض ثم (على الورى شيئاً فشيئاً) في مدة ثلاث

المكيال السابع

شجرة مثمرة للزلفى — إلى الإله ليس خلف يلفى
في الوعدِ بالإجماع، والوعيدِ — لَدى نُهى ذَوي الحجى
ما يوهم الخلفَ له تأويلٌ — تفصيله في هذه تطويل

==================================
==================

وعشرين سنة (التمع) مفتتحاً بالأمر بالقراءة والخروج عن دور الغفلة والبداوة باستعانة اسم الله الذي خلق الإنسان الكامل الذي هو أكمل المادّيات والمعنويّات الحادثة من قطرة ماء، ومختتماً بالأمر بتقوى الله سبحانه والاتّقاء عن عذابه في يوم لقائه في آية: ﴿وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ وكان نزولها بعد رجوعه عليه السلام من حجّة الوداع وقبل وفاته بعدّة من الأيام.

(المكيال السّابع)

في عدم الخلف من اللَّه لا في الوعد ولا في الوعيد

فقال (شجرة مثمرة للزّلفى) أي للقربى (إلى الإله) سبحانه وتعالىٰ اعتقادنا بأنّ (ليس خلف يلفى) من الله، إمّا (في الوعد) منه تعالىٰ بالثّواب على الطّاعات أو بمغفرة الذّنوب والسيّئات أو برفع الدّرجات ف(بالإجماع) من المتكلّمين (و)أمّا في (الوعيد) ف(لدى نهى) جمع نهية بمعنى العقل أي فعلى مقتضى عقول (ذوي الحجى) أي أصحاب الرّأي (السّديد) لا بالإجماع، حيث زعم بعضهم جواز الخلف فيه بحجّة أنّ الخلف فيه كرم، لكنه مردود كما أفاده المحقّقون لأنّه تبديل للقول وهو عليه مستحيل لإخباره عنه بقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ فلا خلف في شيء منهما أصلاً، وكل (ما يوهم الخلف له تأويل) يصرفه عن ظاهره كالتّقييد بالمشيّة جمعاً

بين الأدلّة، وتفصيله في هذه المنظومة المختصرة تطويل لا يليق بها فليطلب في ما أعدّ لمثله.

(المكيال الثامن)

(نصوصه) أي الكتاب (كالسّنن) أي كنصوص السّنن (الزواهر) جمع زاهرة بمعنى المضيئة (ما أمكن) حملها على المعنى الظاهر منها بأن لم يمنع عنه مانع (احملها على) المعاني (الظواهر) منها لأنّها وردت لإرشاد العباد إلى مصالح المعاش والمعاد فيجب الأخذ بالمعاني الظّاهرة منها ما أمكن حتى لا تتعطّل المصالح ولا يقع النّاس في التباس. والمراد بالنّص هنا المعنى الأعمّ. وهو مطلق ما نزل من الله تعالىٰ المتعبّد بتلاوته، ومطلق ما ورد على لسان النّبي الكريم لإرشاد أمّته لا المعنى الأخصّ، حتى يقال كيف يتأتّى فيه الحمل على المعنى الظاهر وعدمه. وتفصيل المقام أنّ اللّفظ إذا ظهر منه المراد فإنْ لم يحتمل النّسخ فمحكم كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ وقوله عليه السلام: «الجهاد ماض إلى يوم القيامة» فإنّ قوله: «يوم القيامة» سد باب النّسخ، وإلّا فإن لم يحتمل التأويل فمفسّر كقوله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾ فإنّ قوله: «كافّة» سدّ باب التّخصيص لكنّه يحتمل النّسخ لكونه حكماً شرعيّاً، وإلّا فإنْ سيق لأجل ذلك المراد فنصّ كقوله تعالىٰ: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ فإنّه سيق لبيان العدد فهو نصّ فيه، وإلّا فظاهر كهذه الآية فإنّه ظاهر في حل النّكاح لأنّه قد علم الحلّ من آية أخرى، أعني قوله تعالىٰ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمۡ﴾ وإذا خفي المراد منه فإن خفي لعارض فخفي كقوله تعالىٰ:

كسَلَفٍ فَوِّض في نحو المشكلا أو فَصّلَن كخلَفٍ، وأَوِّل

==

﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ فإنّه قد خفي في النّباش والطّرّاد لاختصاصهما باسم آخر، وإن خفي لنفسه وأدرك عقلاً فمشكل كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ فإنّه وقع الإشكال في الفم فإنّه باطن من وجه حتى لا يفسد الصّوم بابتلاع الرّيق، وظاهر من وجه حتى لا يفسد بدخول شيء في الفم فاعتبرنا الوجهين، أو أدرك نقلاً فمجمل كقوله تعالىٰ: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ لأنّ الرّبا في اللّغة الفضل وليس كل فضل حراماً بالإجماع ولم يعلم أنّ المراد أيّ فضل، ثم لما بيّن النّبي عليه السلام بالأشياء السّتة احتيج بعد ذلك إلى الطّلب والتّأمّل ليعرف علّته ويحكم في غير الأشياء السّتّة، أو لم يدرك أصلاً فمتشابه كالمقطعات في أوائل السّور واليد والوجه ونحوها. هذا ما في حاشية الخيالي وتعليقات المحقّق الهندي نقلاً عن التّوضيح. وأمّا إذا لم يمكن حملها على الظواهر وهو المشكل ويسمّى بالمتشابه فلك فيه طريقان طريق السّلف وهو تفويض معناه إلى الله الموافق للوقف على الله في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وطريق الخَلف وهو التّأويل بمعنى يناسبه وهو موافق للوقف على العلم في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ وقد أفادهما النّاظم في قوله: (كسلف فوّض في نحو المشكل) كقوله تعالىٰ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ (أو فصّلن) ذلك المشكل (كخلف) من العلماء (وأوّل) بتأويل لائق بذاته موافق للمحكم من الآيات، فأوّل اليد بالقدرة، والعين بالعلم، والجنب بالكنف والحماية، والاستواء على العرش بالاستيلاء، وهكذا.

المكيال التاسع

وردّ ما دل على الأحكام	كفر كالاستحلال للحرام

المكيال العاشر

في مدعى محض معان باطنة	صفةُ إلحادٍ وكفرٍ كامنة
والقول بالظاهر والإشارةِ	من صفوة الباطن واستنارة

===

(المكيال التّاسع)

(ورد ما دلّ على الأحكام) الدّينيّة دلالة قطعيّة من نصوص الكتاب والسُنَّة الدّالّة على نحو وجوب الإله ووحدته وثبوت بعث الرّسل وبعث الأموات وجزاء الأعمال ووجوب الصّلوات الخمس وصيام رمضان والزّكاة وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً (كفر) لأنّه لا ينشأ إلّا عن جحود الشّارع والشّرع وذلك كما مرّ من الأمثلة و(كالاستحلال للحرام) القطعي كشرب الخمر والغصب والتّحريم للحلال كالذّبيحة الإسلاميّة ونحوها.

(المكيال العاشر)

يجب حمل النّصوص على ظواهرها ما لم يكن هناك مانع كما مرّ، ويكفر من أهملها عنها بدعوى أنّ لها معانٍ أخر هي المرادة منها كما قال (في مدعى محض معانٍ باطنة) غير ما يستفاد من ظواهر النّصوص أي في دعوى ذلك المدعى كالطّائفة المشهورة بالباطنية المدّعية أنّ النّصوص ليست على ظواهرها بل لها معانٍ أخر لا يعرفها إلّا الإمام المعصوم بزعمهم (صفة إلحاد) أي ميل عن الحقّ إلى الباطل (وكفر) بالله والرّسول وأحكام الدّين (كامنة) أي مستترة (و)قوله محض معانٍ باطنة يفيد أنّ (القول بالظاهر) أي

==================================
==================

بالمعنى الظّاهر المستفاد منها (والإشارة) معه إلى معانٍ خفيّة على العامّة من العلماء وجليّة على أرباب البصائر منهم كالإشارة بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا﴾ إلى أنّ النّفس الأمّارة بالسّوء إذا استولت على قلب أفسدته وسخّرت القوى لأهوائها، ليس فيه بأس وفساد وإنّما هو (من صفوة الباطن واستنارة) و(وسم) أي علامة (كمال نعمة العرفان، وانجلاء حقيقة الإيمان) وفوق كل ذي علم عليم. هدانا الله بلطفه إلى معرفة الأسرار وجعلنا من العارفين الأبرار.

هذه هي الصبرة الرابعة، فالمكيال الاول منها

دَعْ مذهبَ الفلسفة الخِداجِ مصدّقاً بليلة المعراج

مُبَسْمِلاً ومُعْرِضاً عن ذا وذي مَسبِّحاً روحاً بسبحان الذي

أسرى بعبده بلا رقيب ليلاً زمان خلوة الحبيب

==

هذه هي الصّبرة الرّابعة

فالمكيال الأوّل منها

في بيان الإسراء من مسجد الحرام إلى المسجد الأقصى

والمعراج منه إلى السّماوات

(دع مـذهب الفلسـفة) ذات (الخـداج) أي النّقصـان وكـذا مـذاهب المبتدعة ومن أنكر معراج سيّد ولد عدنان حال كونك (مصـدّقاً بليلـة المعراج) من الإسراء والمعراج إلى السّـماء فـإلى مـا شـاء اللـه من العليّ (مبسـملاً) قـائلاً بسـم اللـه الـرحمن (ومعرضـاً عن ذا) القائـل (وذي) القائلة كما روي عن معاوية رضـي اللـه عنـه أنّهـا كـانت رؤيـا صالحة، وعن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت مـا فقـد جسـد محمّـد صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج، وذلك لأنّ عائشة رضي الله عنها لم تحدّث بما حدّثت به عن مشاهدة، فإنّها لم تكن في زمان الإسراء والمعراج عند النّبي، وقول معاوية رضي اللـه عنـه على تقـدير ثبوتـه منه لا يعبأ به في مقابلة مـا ورد من الآيـات والأحـاديث وأقـوال كبـار الصّحابة، على أنّ الإسراء والمعراج لـو كانـا بالرّؤيـا لمـا كـان لإنكـار المنكرين مجال إذ لا بعد في سير تمـام الـدّنيا بأسـرع وقت بحسـب الرّؤيا و(مسبّحاً روحاً) ولساناً (بـ)آية

في غاية العزة والاحترام	سرا من أهل المسجد الحرام
للمسجد الأقصى، ومنه السماء	على براق الاشتياق والظماء
ما شاءه إلى علاما عقلا	منه إلى الجنة من ذيك إلى

المكيال الثاني

وقد رأَى اللَّه بعين رأسه	يَقَظةً بشخصه ونَفْسه

==================================
==================

(سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ)المختصّ بـه بفيضـه (بلا رقيب) يمنعه (ليلاً) أبهى بالأنوار من النّهار (زمان خلوة الحبيب) المصـطفى المختـار مصـادفاً السّـابع والعشـرين من رجب في السّـنة الحاديـة عشرة من بعثته صلى الله عليه وسلم إلى العجم والعرب وكان ذلك الإسراء (سرّاً من) الأغيـار ومن مـوطن (أهـل المسـجد الحـرام، في غايـة العـزّة والاحـترام، على بـراق الاشـتياق والظّمـاء) أتى بـه إليـه جبريل عليه السلام مع جماعة من الملائكة الكرام كما روي أنّه صلى الله عليه وسـلم قـال: بينـا أنـا في المسـجد الحـرام عنـد الـبيت بين النّائم واليقظان إذ أتاني جبريل بالبراق إلى آخـر الحـديث (للمسـجد الأقصى) الذي هو المعروف بـبيت المقـدس وأولى القبلـتين ووصـفه بالأقصى إذ لم يكن وراءه إذ ذاك مسجد آخر (و)عرج بـه صـلى اللـه عليه وسلم (منه) أي المسجد الأقصى (للسّماء، ومنه إلى الجنّة، من ذيـك) الجنّـة (إلى مـا شـاءه) اللـه أي (إلى علامـا عقلا) من العـوالم وأراه سـبحانه في مـدّة الإسـراء وفي المسـجد الأقصـى وفي السّماوات وما فوقها ما شاء من الأنبيـاء الكـرام والملائكـة وعجـائب صنعته وآثار قدرته ما لا يحصى ولا يستقصى.

(المكيال الثّاني)

أُسـري بـه صـلى اللـه عليـه وسـلم (يقظـة) لا بالرّؤيـا في المنـام و(بشخصه) أي جسده (ونفسـه) أي روحـه الشّـريفة كمـا هـو ظـاهر الآية الشّريفة وما ورد من

ما كَذَب الفؤادُ في ما قد رأى | وقد خلَا عما سواه ونأى
عن لوحه الأعلى انمحىٰ الأدنى | بقابِ قوسين دنَى أو أدنى
عليه قد أفاض فوحاً روحاً | أوحى إليه رحمةً ما أوحى

====================================
==================

الأحاديث في الباب، ولو كان رؤيا مناميّة أو إدراكاً روحيّاً لم يبلغ عند العقل مبلغاً يليق بالإنكار وقد علا فوق السّماوات إلى ما شاء الله من درجات العلى (وقد رأى اللهَ) تعالىٰ إذ ذاك (بعيني رأسه) كما روى عن الشّيخ الأشعري وصححه القاضي في شرح لبّ الأصول وقوله: (ما كذب الفؤاد في ما قد رأى) إشارة إلى أنّه يستدلّ على أنّ رؤيته لله تعالىٰ كانت بعيني رأسه بقوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ على أحد التّفسيرين في معناه وهو أنّه ما كذب فؤاده الشّريف المدرك لربّه ما رآه ببصره من ذاته سبحانه وتعالىٰ، بل وافق قلبُه بصره وأدرك قلبه كما رآه بصره وأدّاه القلب إلى البصر حقيقة فإنّ الأمور القدسيّة تدرك أوّلاً بالقلب ثم تنتقل منه إلى البصر (وقد خلا) أي جاوز حضرة الرّسول في ساحة القبول (عمّا سواه) تعالىٰ (ونأى) أي بعد عنه فإنّ حقيقة القرب مع الحقّ تكون بالبعد عن علاقة الخلق وانسلخ عن مناسبة الخلائق بحيث (عن لوحه) أي عن لوح قلبه الشّريف المحفوف بأنوار اللّطيف (الأعلى) من الممكنات (انمحى والأدنى) فإنّه ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ فمتى تعلّق بشيء تعلّق استغراق وشهود انقطع عمّا سواه من كلّ موجود، وكان صلى الله عليه وسلم في درجة ومقام من القرب الرّباني يعبّر عنه تعبيراً عن المعقول بالمحسوس بأنّه (بقاب قوسين) أي قدرهما (دنى) من رسوله الحبيب المختار (أو أدنى) أي أقرب من ذلك في المقدار وهناك (عليه) صلى الله عليه وسلم (قد أفاض) الإله الفيّاض المطلق من فراديس روحه وريحانه ما يفوح منه شميم الأنس (فوحاً) وتتنسّم منه

المكيال الثالث

بعض أئمة لنا قد قرّرا　　　معراجَه إلى العلا مكرّرا

==

ريحان القدس (روحاً) و(أوحى) الله (إليه) أي إلى عبده المخصوص بنعمه وإلٰه رحمة، ما أوحى من فرض الصّلوات أوّلاً خمسين ثم نزّلها بالمراجعات إلى خمس صلوات في كل يوم وليلة عليه وعلى أمّته المرحومة لنيل الدّرجات المعلومة. وقال السّعد التفتازاني الصحيح إنّه عليه السلام إنّما رأى ربّه بفؤاده لا بعينه. انتهى. وبالجملة فالإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى نبت بالنّص وإنكاره كفر. وأمّا معراجه من المسجد الأقصى إلى السّماء فبالخبر المشهور ومنه إلى ما شاء الله من العُلا بالآحاد والتّصديق به من عقيدة أهل السُنَّة وإنكاره بدعة. وأمّا مسألة رؤيته صلى الله عليه وسلم لربّه بعينه ففيه خلاف مختلف التّرجيح لا بأس في اعتقاد أي طرف من ذلك والتّفصيل موكول إلى المطوّلات كالمقاصد وشرحه.

(المكيال الثالث)

(بعض أئمّة لنا قد قرّرا معراجه) صلى الله عليه وسلم (إلى العلا مكرّراً فمرّة بشخصه) الشّريف أسرى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ومنه إلى ما فوق السّماء وما شاء الله من العلا (ومرّة) وقع جميع ذلك (بروحه) الشّريفة وكان استغراقاً وشهوداً روحياً وترقّى فيه على الكائنات بدون أيّ انتقال وتحرّك لجسمه وروحه الشّريفة، وبذلك يجمع بين الأقوال المتعارضة والأحاديث المختلفة وقول عائشة رضي الله عنها حكاية عن الكرة الثّانية كما تحمل الرّؤيا في قول معاوية رضي الله عنه عليها أيضاً بناءً على إطلاق الرّؤيا على الاطّلاع الرّوحي مجازاً وقوله: (الكرّة بعد الكرّة) تفسير لما مرّ و(عاد) النّبي صلى الله عليه وسلم (لنا) أي إلينا أو لنفعنا وإرشادنا (عن ذلك المقام) المقرّب المعبر عن قدر قربه بقاب قوسين

فمرة بشخصه، ومرّة بروحه، الكرة بعد الكرة
عادلَنا عن ذلك المقام عادِلُنا بغاية المرام

====================================
===================

أو أدنى (عادلنا) بصيغة اسم الفاعل المضـاف إلى ضـمير المتكلّم مع الغير أي نبيّنا الذي هو عادِلنا أي أَعْدَلُنا متلبّساً (بغاية المرام) من الملك العلّام.

هذه الصبرة الخامسة فالمكيال الأول

فرشحة من هذا الارتقاء رشّ على أسرار الأولياء

رتبتهم سنية عليّة كان لهم كرامة جليّة

المكيال الثاني

وليس مشروطاً بها الولاية لدى ذوي الدراية والرواية

تظهر ذي لهؤلاء السادة على طريقة انتقاض العادة

==================================
==================

هذه الصّبرة الخامسة فالمكيال الأوّل

في أنّ فيوضات الأولياء الكرام وأنوار أسرارهم

مستفاضة من بحر نور النّبي العربيّ صلى اللّه عليه وسلم

(فرشحة) أي قطرة لطيفة (من) بحر فيض (هذا الارتقاء) والمعراج الحاصل لحضرة خاتم الأنبياء (رشّ على أسرار) جمع سر بمعنى القلب (الأولياء) جمع ولي وهو العارف بذات الله وصفاته بقدر الإمكان المواظب على الطّاعة والإحسان المعرض عن الانهماك في الشّهوات النّفسيّة ومطامع الدّنيا الدّنيّة و(رتبتهم) عند الله بفيض ما رشّ على أسرارهم (سنيّة عليّة، وكان) أي حصل (لهم) بذلك (كرامة) وسيأتي تعريفها (جليّة) بحيث يعرفها الخواصّ والعوام.

(المكيال الثاني)

(وليس مشروطاً بها) أي بالكرامة تحقّق (الولاية) للوليّ (لدى ذوي الدّراية) بأحوال الأولياء وذوي الرّواية لها عن العلماء، وإنّما هي مشروطة باتّباع شريعة النّبي الذي كان الوليّ من أفراد أمّته (وقد تظهر ذي) الكرامة

المكيال الثالث

وقوعها منهم كان حقّا	وبظهورها الكتاب نطقا
وبعد ذا الوقوع والعيان	هل يقتضي الإثبات للإمكان

المكيال الرابع

تواترت من زمرة الصحّابة	وتابعيهم ذوي صبابة
لا سيّما القدرُ المشترك	ويل لمن إنكارهم ما تركوا

==================================
==================

(لهؤلاء السّادة) الأولياء (على طريقة انتفاض العادة) وهذا إشارة إلى تعريفها، واكتفى بشهرته عن تمامه وهي أمر خارق للعادة يظهر على يدي شخص متّبع للشّريعة غير مقارنة لدعوى النّبوة؛ فخرج بالخارق الأمور الاعتياديّة، وبقوله متّبع للشّريعة ما يظهر على أيدي الفسقة من الاستدراج، وبقوله غير مقارنة لدعوى النّبوّة المعجزة.

(المكيال الثالث)

(وقوعها) أي الكرامة (منهم) أي من الأولياء (كان حقّاً وبظهورها) عن بعضهم (الكتاب نطقاً) كوجود الرّزق عند مريم عليها السَّلام بطريق خرق العادة كما بين في التّفاسير وكنقل صاحب سليمان عليه السلام لعرش بلقيس من سبأ إلى القدس في آنٍ وبقاء أصحاب الكهف ثلاثمائة وتسع سنين في حال المنام مصونين عن الآلام والأسقام وغير ذلك (وبعد ذا الوقوع) للكرامات في أوقاتها (والعيان) أي المشاهدة من الشّاهدين لها (هل يقتضي) ذلك الوقوع (الإثبات للإمكان) والجواب لا فإنّ الوقوع فرع الإمكان ووجود الفرع دليل على وجود الأصل وما يوجد عليه الدّليل لا يحتاج إلى إقامة دليل آخر عليه.

(المكيال الرّابع)

(تواترت) الكرامة (من زمرة الصّحابة و)من (تابعيهم ذوي صبابة) ومحبّة

قال بذلكم شهوب ثاقبة إنكارهم موجب سوء العاقبة

المكيال الخامس

كل وليّ رشحة أفاضا فمن هدى نبيه استفاضا

كرامة تبدو لذا الوليّ معجزة لحضرة النبيّ

=====================================
===================

مـع اللـه سـبحانه ومـع رسـوله عليـه السـلام وكـذلك من تـابعي التّابعين وهكذا وثبت تواترها عند من له إلمام برواية أحوالهم ودرايـة منـاقبهم وآثـارهم (لا سـيّما القـدر المشـترك) بين المرويّـات فـإنّ التّفاصيل وإن كانت آحاداً لكن المعنى المشترك المجمل وهـو وجـود الكرامة لهم متواتر فـ(ويل لمن) هم مع المبتدعة اشتركوا و(إنكارهم ما تركوا) فليحذروا عن ذلك إنْ لم يريدوا بأنفسهم المهالك فإنّـه قـد (قال بذلكم) الذي يأتي في الشّطر الأخير علماء هم (شـهوب ثاقبـة) في العـالم كالشّـهاب أحمـد ابن حجـر الهيتمي ومـا قـالوه هـو أنّ (إنكارهم) والدّوام عليه بدون مـبرّر شـرعي (مـوجب سـوء العاقبـة) والعياذ بالله منها؛ وذلـك لأنّ إنكـارهم كـذلك إن كـان لإنكـار شـمول قدرته تعالىٰ على خلقها لهم فهو كفـر، وإن كـان لمحض العنـاد فهـو معاداة للأولياء ومعاداة الأولياء من حيث إنّهم أولياؤه معاداة مع الله، وجـزاء أعـداء اللـه معلـوم. ومـا تشـبث بـه المبتدعـة من أنّ ظهـور الكرامة منهم، لا سيّما مـا هـو مسـتبعد جـدّاً، يـوجب التبـاس الـوليّ بالنّبيّ، فليس بشـيء لأنّ الفـارق بينهمـا هـو أنّ الخـارق الواقـع من الولي غير مقرون بدعوى النّبوّة كما مرّ.

(المكيال الخامس)

(كل وليّ) كان (رشحة) من رشحات فيوضـاته القلبيـة (أفاضــ)هـا على من سـلك في آداب الطّريقـة المقرونـة باتّبـاع السُـنَّة السـنيَّة (فمن هدى نبيه استفاضـ)هـا لنفسـه ثم أفـاض منهـا شـيئاً منـه على قلوب المسلمين إذ النّبي ينبوع الحكم وبحر

ولم يكن وليّنا وليّا		من غير أن يتابع النبيا
وأن يصون النفس عن خيانة		ذا صفوة وقوة الديانة

المكيال السادس

ولم يحم أحد الأولياء		حول حمى رتب الأنبياء

====================================
==================

الكرم فكلّ (كرامة تبدو لذا الـوليّ) فهـو (معجـزة لحضـرة النّـبيّ و)ذلك لأنّه (لم يكن وليّنا وليّاً من غـير أن يتـابع) في أقوالـه وأفعالـه وأحواله (النبّيا و)من غير (أن يصون النّفس عن) كل (خيانة) مع اللـه ومـع الرّسـول ومـع المسـلمين بـل ومـع أهـل الذّمـة والمعاهـدين والمستأمنين من الكافرين حال كونـه (ذا صـفوة) للقلب بتزكيتـه لـه عن كلّ ما يخالف الدّين الذي أتى به نبيّـه (و)ذا (قـوّة) في (الدّيانـة) فيؤوّل أمره إلى أنّه شخص بلغ الكمال في متابعته له، وكمـال التّـابع كمال للمتبوع فكرامته حينئذٍ معجزة لنبيّـه. هـذا والتّحقيـق أنّ الكلام جار على التّشبيه أي أنّها تشبه معجزة النّبيّ في الدّلالـة على صـدقه في دعـوى النّبـوّة، وإلّا فشـرط المعجـزة أنْ تظهـر على يـد النّـبيّ مقرونة بدعوى النّبوّة وفي مقام التّحـدي، وأمّـا الكرامـة فتظهـر من الولي بشرط عدم مقارنتها بدعواها كما سبق والأمر في ذلـك سـهل لمن هو أهل.

(المكيال السّادس)

(ولم يحُم أحـــد) من (الأوليـــاء حـــول حمى رتب الأنبيـــاء) عليهم السـلام لأنّ الأنبيـاء معصـومون ومـأمونون عن سـوء الخاتمـة، وهم الذين اختـارهم اللـه بفضـله ومحض رحمتـه، وخصّـهم بالإيحـاء إليهم وإلقـاء شـريعته، وغـير الأنبيـاء إنّمـا اسـتفاد فيضـاً لإطـاعتهم فكيـف يصلون إلى مقامهم ودائرتهم؛ فالقول بوصـولهم إليهـا كفـر وضـلال. نعم وقع الاختلاف في أنّه هل تفضّل ولاية

المكيال السابع

وما دنا وضيع أو شريف | من حيث عنه يسقط التكليف

المكيال الثامن

أفضل ذي العصابة الكرام | شرذمة الصحابة العظام

سادتنا قادتنا خير الملاء | أولوا الحلى ذوو العلاء هم الأ...

===

النّبي على نبوّته مع كونه حائزاً للمرتبتين أم لا؛ فقال بعضهم بالأوّل تمسّكاً بأنّ الولاية محض ولاء ومحبّة مع الله والنّبوّة سفارة بينه وبين العباد وتعلّق مع الخلق بالتبليغ والإرشاد، وقال الجمهور بالثّاني وهو الصّحيح لأنّ مرتبة النّبوّة موهبة محضة ولطف محض من الله سبحانه وتعالىٰ.

(المكيال السّابع)

(وما دنا) أي ما قرب شخص (وضيع) المنزلة (أو شريف)ها عند الملك العلّام (من حيث) صلة دنى أي من مقام (عنه بسقط التّكليف) المتعلّق به وذلك لعموم الخطابات الواردة بالتّكاليف وإجماع الأمّة على ذلك ولأنّ كمال القرب من الله بكمال العبوديّة وكمالها بكمال الإطاعة في الإتيان بالأحكام التّكليفيّة، فسقوطها عنه بقربه من الله يؤدّي إلى التّناقض. ألا ترون أنّ خاتم الأنبياء مع كونه أفضل العباد بالإطلاق كان أتقاهم وأعبدهم وأطوعهم لله سبحانه وتعالىٰ.

(المكيال الثّامن)

(أفضل ذي العصابة الكرام) أي أولياء الله الأعلام (شرذمة الصّحابة العظام) رضوان الله عنهم أجمعين وهم (سادتنا) حيث أعتقوا رقابنا من النّار بالجهد في نشر الدّين والجهاد لإعلاء كلمة الله في الدّيار وهدايتنا إليه

بأي شخص منهم اقتديتم لكونهم نجوماً اهتديتم

كن خالصا ومخلصاً مطيعهم معدّلاً مزكيّاً جميعهم

هل يوهم الشيء من الرذائل مع وجود هذه الفضائل

كشرف الرضاء والثناء ومدحهم من خالق السماء

وفوزهم بصحبة الرسول وحوزِهم درجةَ القبول

===

بتبليغه إلى الصّغار والكبار و(قادتنا) في ميدان اكتساب الكمالات و(خير الملاء) أي الجماعة من كافّة البريّات سوى الأنبياء عليهم الصلوات (أولوا الحلى) من الفضائل الأخلاقية و(ذوو العلا) بالهمم السنيَّة والمراتب الصّدقية و(هم الأولى) أي الذين (بأيّ شخص) يؤمّ الناس (منهم اقتديتم) في الآداب والأعمال اهتديتم (لكونهم نجوماً) في سماء العرفان ورجوماً للشّياطين من الإنس والجان (اهتديتم) وهذا مأخوذ من قوله عليه السلام: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم» فـ(كن خالصاً) إزاءهم عن كدر العناد (ومخلصاً) بالقلب لأولئك الأولياء الأمجاد و(مطيعهم) في ما بلغوه إليك من الأوامر والنّواهي لكونهم أمناء الله على العباد و(معدّلاً) و(مزكيّاً جميعهم) عن المفسقات إمّا لأنّهم كانوا محفوظين عنها أساساً أو لأنّهم تابوا عنها وأدّوا حقّها على تقدير وقوعها منهم قضاءً ميسوراً فإنّ أمر الله كان قدراً مقدوراً و(هل يوهم) وجود (الشّيء) المعدود جريمة باقية عليه (من) الآثام و(الرّذائل مع وجود هذه الفضائل) الثّابتة لهم وذلك (كشرف الرّضاء) من الله تعالىٰ عنهم وطلبه الرّضا منهم حيث قال: رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ (و)كورود (الثّناء، ومدحهم من خالق) الأرض و(السّماء) في عدّة آيات منها قوله تعالىٰ:

وجاهدوا، جادُوا بتلك الحضرة	بنفسهم ومالهم والعترة
إذ مالهم، بل ما لهم كما ترى	قد بذلوا والله ربنا اشترى
أعظم بذا اليقين والتصديق	وذلك البذل بذا الطريق
لو لم يرد شيء لهم هنالكا	كفى لنا استدلالنا بذلكا
أَلَم تكُنْ كاشفةً لِغمةٍ؟	في حَقِّهم «كنتم خيرَ أمة»

==

﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ (و)كـ(فوزهم بصحبة) حضرة (الرّسول) تلك الصّحبة الصّحيحة التي كانت تؤثّر في قلوب النّاس بأقلّ مدّة ما لا يحصل بدراسات مديدة في أزمنة عديدة، بحيث يصير قلب صاحبه ينبوع الرّحمة ولسانه قلم الأدب والحكمة (وحوزهم) أي جمعهم وحيازتهم (درجة القبول) عند الله وعند الرّسول (وجاهدوا) حقّ الجهاد و(جادوا بتلك) الصّحبة الجسميّة والرّوحية مع (الحضرة) النّبويّة (بنفسهم ومالهم والعترة) أي نسلهم ورهطهم (إذ مالهم) من النّقود والعروض (بل ما) كان موصولاً (لهم) ومختصّاً بهم منهما ومن الاختصاصات والاعتبارات (كما ترى) في سيرهم بعين الإنصاف (قد بذلو)ه لابتغاء مرضاة الله (والله ربنا اشتراه) منهم كما أخبر عنه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ الآية، فنعم البيع لمن فاز فوزاً، ونعم السّلم لمن بقي دوراً (أعظم بذا اليقين والتّصديق) منهم بما تلقّوه من الرّسول (و)ما أعظم (ذلك البذل) للنّفس والنّفيس والغالي والرّخيص (بذا الطّريق) المقبول و(لو لم يرد شيء) من المدح والثّناء (لهم هنالكا) أي في الكتاب أو في السُنَّة النّبويّة (كفى لنا) في إثبات أفضليّتهم على جميع الأمم المهتدية (استدلالنا بذلك) الجود والبذل لما ذكر عنهم بتلك الطّريقة المرضية ثم عقب ما ذكره بأدلّة أخرى تأكيداً

وغيرِها من آيِهِ النواطق   وسننٍ كالقنن الشواهِقِ

لدى الذي ليسَ له عُدُول   ذوو اجتهادٍ، كُلّهم عُدُول

ليسَ لهمْ من أحدٍ مُعادل   لِما جَرى بينهم مَحامِلُ

وبِهَوى النفس وبغُضٍ ما   بَلْ كان للحق، على الحق،

لمخطىءٍ أجرٌ، وللمصيب   أجرانِ ذا بقدَر النصيب

===

لإثبات مدعاه فقال: (ألم تكن كاشفة لغمّة) الرّيب في سلب الرّذائل عنهم، بل وجود الفضائل الجمّة فيهم، بل في أفضليّتهم على من سواهم قوله تعالى (في حقهم) بالدرجة الاولى (كنتم خير امة) اخرجت للناس الاية وقوله ((وكذلك اخرجناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس)) (وغيرها من آيه) جمع ايه اضيف الى ضميره ونعت بقوله (النواطق) بمدعانا كقوله تعالى ((والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه)) (وسنن كالقنن الشواهق) منها ما اخرجه احمد بسند حسن او صحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم الله الله في اصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن احبهم فبحبي احبهم ومن ابغضهم فببغضي ابغضهم ومن اذاهم فقد اذاني ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله يوشك ان ياخذه الى غير ذلك من الايات والاحاديث المروية في فضائلهم بطريق العموم او الخصوص ثم (لدى) المؤمن (الذي ليس لديه عدول) وتجاوز عن الحق ان علماء الصحابة (ذوو اجتهاد وكلهم) مجتهدون اولا (عدول) اخيار ابرار (وليس لهم من احد معادل) في الفضائل و (لما جرى في بينهم) من المشاجرات (محامل) صحيحة (و) ما وقع بينهم (بهوى النفس وبغض) بعضهم للبعض (ما) نافية (التحق بل كان) ذلك (ل) مرضاة (الحق) سبحانه و (على) وجه الدفاع عن الحق والصواب و (ب) طريق (حق) هو

فالاجتهاد للجميع جُنَّة	قاتِلُهُمْ، قتيلُهُمْ في الجنَّةِ
ذرني ومن قد عمِشت عقولهم	في عشٍ غشٍ عششت نقولهم
حارت بغمرة شقا الشقاق	انفسهم مغشوشة الزقاق
حتى اذا بلغت التراقي	والتفت الساق لهم بالساق

==

الاجتهاد ف (ل) كل (مخطئ) منهم في اجتهاده (اجر) واحد على جهده (وللمصيب اجران) على الجهد والاصابة و(ذا) الاجر (بقدر انصيب) المقرر من الله الحسيب قال عليه السلام اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اخطئ فله اجر واحد (فالاجتهاد) الواقع منهم (للجميع) من المصيب والمخطئ واتباعهما (جُنه) بضم الجيم وهو ما يتوقى به المحارب عن نحو السيف وتلك الجنه تحفظ المخطئ عن الوزر بل تاتي له بالاجر والمصيب عن حبوط الاجر حيث لم يحكما بالهوى بل بالاجتهاد وللظفر بالحق والهدى واذا كان كذلك ف (قاتلهم) اي فالقاتل منهم و (قتيلهم) اي والقتيل منهم (في الجنة) التي فتحت ابوابها للمطيعين المتقين والحمدلله رب العالمين ثم لما نظم فرائد فضائلهم في سلك الانتظام اتى على تنقيص المخالفين الطالبين لتنقيصهم واطفاء انوار تقديسهم فقال (ذرني ومن قد عمشت عقولهم) فلا يبصرون الحقائق او يبصرونها لكنهم يتعامون عنها عنادا ومن (في عش) اي وكر غش وخداع (عششت) طيور (نقولهم) ف (حارت بغمرة شقا الشقاق) اي حارت في موج تعب المخالفة مع الحق (انفسهم) فاعل حارت حال كونها (مخشوشة الزقاق) اي خرجت ريح الروح والرحمة منها فلا يليق بركوبها في سباحة بحر الحقائق (حتى اذا بلغت) انفسهم (التراقي) جمع ترقوة عظم تحت الحلق (والتفت الساق لهم بالساق) وآن رحيلهم الى دار الجزاء الوفق (ترهقها) اي تخشى انفسهم (غبره) اي غبار

ترهقها غبره وقتره　　　　اولئكم كفرة فجرة

ويَدَّعون عصمَة النَقَلةِ　　　　لو سُلّمِتْ حجّتُهم للحُجَّة

===

المكافئة على العناد (وقتره) المجازاة على الافساد (اولئكم) الاشخاص (كفره) ان آلت بهم الحال الى انكاري المجمع عليه من الدين كبرائة عائشة ام المؤمنين (او فجره) وفسق ان انكروا غيره هذا ثم ذكر بعض شبههم التي شوشت عقائدهم فقال (ويدعون) اي الجماعة المعادية للصحابة الكرام الموالية بزعمهم للسيدنا عليّ واولاده العظام انه يجب (عصمة النقلة) للكتاب والسنة ولامعصوم عندهم الا الائمة الاثنى عشر عليّ واولاده وهم نقلوا النص على خلافة علي رضي الله عنه عن النبي فالدين الصحيح الحق ما هو لديهم والامامة والخلافة الصحيحة موكولة اليهم ونحن معاشر اهل السنة نقول اولا. لانسلم ان العصمة من شروط الناقل للدين ولا للأمام للمسلمين فان من له المام باحكام الاسلام يعلم ان الشهادة من مهمات الاحكام ولم يشترط في مؤديها الا العدالة قال تعالى ((واشهدوا ذوي عدل منكم)) وانه عليه السلام كان يبعث الاحاد الى الامم للتبليغ الدين ولم تكن فيهم العصمة. وثانيا ان الائمة الذين يعتمدون عليهم لم تثبت عصمتهم لانها اما ان تثبت باقوالهم او بقول المخبر الصادق اما الاول فلا حجة فيه اذ لاتثبت دعوى الشخص بقوله واما الثاني فلم يثبت في عصمتهم اذ لو كان واردا لما خفى على خير الامة مع توفر الدواعي على النقل وثالثا انه لو سلمت حجتهم المزعومة على عصمة الائمة الاثنى عشر (للحجة) اي للاحتجاج باقوالهم في الدين. ويجوز ان يكون المراد بالحجة الثاني الامام محمد بن الجواد الملقب بالحجة اي لو ثبت وسلمت حجتهم على عصمة الائمة الى الامام الملقب بالحجة المختفي بزعمهم في بلدة سامراء ف (من) للاستفهام

مَنْ ذلك المعصوم مِن ثاني مُبلَّغ الدينِ إليهم مِنْ بَشر؟
حَسْبُكم السنةُ والكتابُ فأَمْسِكوا إذ ذكِرَ الأصحابُ

===

اي فمن هو (ذلك المعصوم) الناقل من الامام ال (ثاني عشر) او (من) هو (مبلغ الـدين الى) كـل من (هم من) ال (بشـر) غـير ابـائهم الكرام ولاشك ان المبلغ الناقل من الحجة هو من احـاد المسلمسـن الغير المعصومين كمـا ان المبلـغ اليهم من غيرابـائهم كـان من احـاد المسلمين من الصحاب او التابعين او تابع التابعين ولم يوجد في احد منهم العصـمة (فطعنهم) في الصـخابة بحجـة انهم غـير معصـومين فضـلا عمن يليهم من التـابعين (في الـدين) متعلـق بمـا بعـده وهـو (طعن)اي فطعنهم في سائ الصحابة طعن في الدين حيث لم يثبت نقله من المعصومين ولا عـبرة بنقلـه من غـيرهم ف (افهمـوا اذ بلـغ الـدين) المـبين (الينـا منهمـوا) واذ لم يوثـق بنقلهم لم يثبت الـدين و (تنقيصهم) للصحابة (الى الرسول) الكـريم (آيـل) لانـه مـدحهم في عدة احاديث بمدايح يبلغ القدر المشترك بينهـا حـد التـواتر واذا كـانوا مطعونين فيلزم مخالفة الاخبار المروية عنه عليه السلام في مدحهم وحاشـا عن ذلـك (بـل) تنقيصـهم آيـل الى تنقيص (الالـه) لانـه اثـنى عليهم ومدحهم في عدة احاديث و(ذاك) التنقيص (سم قاتل) فيا ايها المؤمنـون المتبعـون للحـق (حسـبكم السـنة) الناطقـة بالصـواب (والكتـاب) الهـادي لاولي الالبـاب المحتوبـان على المـدح والثنـاء للاصـحاب (فامسـكوا اذا كـر الاصـحاب) الا عن الترضـي لهم وطلب الثواب يوم المآب ورضوان الله عليهم اجمعين

المكيال التاسع

أفضلُهم الخلفاء الأربعة	مع النبي في عزّةٍ ومنعَةٍ
مِنْ عنَ يمين عرشِ ذي الإنعام	من قبلِ آدم بألف عام
إذْ رُمتَ للدماغ استراحة	شُمْ شمّةً مِن خبر التفاحة

==

(المكيال التّاسع)

في أفضليّة الخلفاء الأربعة

(أفضلهم) أي أفضل الصّحابة (الخلفاء الأربعة) وهم ابـوبكر وعمـر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم اجمعين فقد ورد أنّهم كانوا في عـالم الأرواح قبل خلق الأجساد، كمـا ذهب إليـه الكثـيرون ومنهم السّـبكي (مع النّبي) محمد صلى اللـه عليـه وسـلم (في عـزّة ومنعـة) تفسـير للعـزة وكـان مكـانهم (من عن)اي جـانب (يمين عـرش) الالـه (ذي) الطول و (الإنعام من قبل) خلق سيّدنا (آدم) عليه السـلام (ب) مـدة (الف عام). هذا ثم (اذ رمت) اي قصدت (للدماغ اسـتراحة) من روح تحقيـق افضـليتهم ف(شـم شـمة من خـبر) فيـه بيـان (التفاحـة) المعصورة

قال الشّيخ أحمد بن حجر: روى المحبّ الطّبري في رياضه، والعهـدة عليه، أنّ جبريل أخبر النّبي عليهما السـلام أنّـه تعـالىٰ لمّـا خلـق آدم وأدخل الرّوح في جسده أمرني أن آخـذَ تفّاحـة من الجنّـة وأعصـرها في حلقـه فعصـرتها فيـه بقطـرات فخلقـك اللـه تعـالىٰ من القطـرة الأولى، وأبا بكر من الثّانية، وعمـر من الثّالثـة، وعثمـان من الرّابعـة، وعليّاً من الخامسة إلى آخر الحديث. وهذا الخبر، وإن كان من الآحاد وتبرأ من عهدته الشّيخ الهيتمي، لكنه مذكور في إثبات الظّنّ بفضائل أولئك الكرام، وليست المسألة من أمّهات العقائـد حـتى يطلب فيهـا اليقين، وليس الدّليل على

=====================================
==================

فضائلهم منحصراً في ما ذكـر حـتى يضـعف فيـه إذعـان الطـالبين؛ فهناك أحاديث كثيرة يبلغ القدر المشترك منها حد التـواتر، فضـلاً عن الآيات النّاطقـة الصّـريحة في الثّنـاء عليهم. رضـي اللـه تعـالىٰ عنهم أجمعين.

هذه هي الصبرة السادسة، فالمكيال الأوّل منها

خلافةُ الكلِّ من الأشراف   حقٌ بالإجماع والاستخلاف

على ذهي النهجةِ والترتيبِ   لدى حَجى المجتهدِ المصيب

استُنبطت من النصوص   رواسيات في قلوب راسخة

انظُرْ إلى كلٍّ لكلِّ واحد   فإن فقدَتها فلا تجاحِدِ

==

هذه هي الصّبرة السّادسة

فالمكيال الأوّل منها

(خلافة الكلّ) أي كلّ واحد (من) الخلفاء الأربعة، بل الخمسة (الأشراف) بخاتمة الحسن رضوان الله عليهم اجمعين (حقّ) ثابت (بالإجماع) من الأمّة المرحومة المحفوظة عن الاجتماع على الضّلال (والاستخلاف) لبعضهم من الخليفة الحقّ (على ذهي النّهجة) المرضيّة التي مضت في الاسلام (والتّرتيب) الذي تقرّر (لدى حجى) أي عقل (المجتهد) المستنبط باستفراغ وسعه احكام الدين من الكتاب وسنة سيد المرسلين (المصيب) بالحقّ من رب العالمين فقد (استنبطت) الخلافة على ما مضى (من النّصوص الشامخة) العالية وتلك النصوص (رواسيات) اي ثوابت (في قلوب) للعلماء الرّاسخين و (راسخة) مستحكمة فيها (فانظر إلى كلّ) من الدلائل المستنبطة منها (لكلّ واحد) من الخلفاء منها قوله تعالى ((قل للمخلفين من الاعراب ستدعون الى قوم اولي بأس شديد تقاتلونهم او يسلمون فان تطيعوا يوتكم الله اجرا حسنا وان تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذابا اليما)) فقد استنبط العلماء من هذا النص خلافة ابي بكر رضي الله عنه فان القوم هم بنو

==================================
==================

حنيفة والداعي الى قتالهم ابوبكر رضي الله عنه ومن كـان داعيـا في كتاب الله بحيث فاز من اطاعه بالاجر الحسن وخـاب من عصـاه يكـون داعيـا بـالحق وامـرا مطاعـا لاهـل الـدين. ومنهـا قولـه تعـالى ((للفقراء المهاجيرين)) الى قوله تعالى هم الصادقون. ووجه الدلالة فيه ان الله تعالى سماهم صادقين ومن شهد الله له بالصدق لايكذب فيكون قولهم لابي بكر ياخليفة رسول الله صدقا وحقـا. ومنهـا قولـه تعالى ((اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم)) ووجـه الدلالة ان صراط الـذين انعم اللـه عليهم بالهدايـة والمكـارم صـراط مستقيم ومن جملة من انعم عليهم الصديقون كمـا في قولـه تعـالى ((اولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين)) وابـوبكر من الصديقين بـل سـيدهم فيكـون صـراطه مسـتقيما وطريقـه حقـا قويما. ومنها ما اخرجه الشيخان عن جبير بن مطعم قال اتت امــرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها ان ترجـع اليـه فقـالت ارأيت ان جئت ولم اجدك كأنها تقول الموت قـال ان لم تجـديني فـأتي ابـا بكر. ومنها ما اخرجـه ابوالقاسـم بسـند حسـن عن عبداللـه بن عمـر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يكون بعدي اثنا عشر خليفة ابوبكر لايلبث الا قليلا وقال ائمة الحديث صدر هذا الحـديث مجمـع على صـحته وارد من طـرق عـدة. اخرجـه الشيخان وغيرهما. ومنها ما اخرجه احمد وحسـنه والحـاكم وصـححه عن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا باللـذين من بعد ابي بكر وعمر. ومنها ما اخرجه مسلم عن عائشة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مـات فيـه ادعِ لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً فـإني أخـاف أن يتمنّى متمنّ ويقـول أنا أولى ويأبى الله والمؤمنون إلّا أبا بكر. ومنها مـا أخرجـه الشّـيخان عن أبي موسى الأشعري قال مرض النّبي فاشتد مرضه فقـال مـروا أبا بكر فليصلِّ بالنّاس، قالت عائشة يا رسول الله إنّ

كفى لنا الإجماع وهو معتمد	ولم يكن إجماع إلا عن سند
وذا هُنا مفادُهُ قطعي	هب أنَّ غير ذلكم ظني
مع أنها ليست من الأصول	فظنّنا بها من المعمول

===

أبا بكر رجل رقيق إذا قامَ مقامك لم يستطع أن يصلّي بالنّاس، فقال مري أبا بكر فليصلِّ بالنّاس، فعادت، فقال مري أبا بكر فليصلِّ بالنّاس إنّكن صواحب يوسف، فأتاه الرّسول (صلى الله عليه وسلم فصلّى بالنّاس في حياة رسول الله، ومنها ما أخرجه أصحاب السّنن وصحّحه ابن حبّان قال سمعت النّبي صلى الله عليه وسلم يقول الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تصير ملكاً عضوضاً، وقال العلماء لم يكن في الثّلاثين بعده إلّا الخلفاء الأربعة وايام ووجه الدّلالة فيه أنّه حكم بحقيّة الخلافة عنه في أمر الدّين هذه المدّة دون ما بعدها، فيكون ذلك دليلاً واضحاً في حقيّة خلافة كل من الخلفاء الأربعة. هذا.

(فإن فقدتها) أي دلالتها على خلافة الخلفاء الرّاشدين على النّهج السّابق (فلا تجاحد) حقية خلافتهم وترتيبها (إذ وقع الإجماع) من الأمّة عليها كما هو معلوم لمن أنصف وكفى دليلاً لنا الإجماع عليها (وهو معتمد) عليه ومعتبر الدّلالة، أمّا أوّلاً فلحديث: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» (و)أمّا ثانياً فلأنّه (لم يكن إجماع إلّا) ناشئاً (عن سند) من الكتاب أو السُنَّة أو القياس، فوجوده دليل على وجوده، ولو خفي عليك، وعدم وجدانك إيّاه ليس دليلاً على عدم وجوده. (وذا) الإجماع (هنا مفاده) من الخلافة المارّة (قطعي، هب أن غير ذلكم) الإجماع من النّصوص (ظنّي) فلا يقدح في مطلوبنا لأنّ وجود الدّليل القطعي كافٍ لإفادة المدلول، وضمّ الظّني إليه يقوّيه (مع أنّها) أي مسألة الخلافة عندنا (ليست من) مهمّات (الأصول) الاعتقادية حتى تحتاج إلى الدّليل القطعي بل من الفروع العمليّة فإنّ مرجعها إلى أنّ نصب الإمام واجب

المكيال الثاني

وعندنا تعارضُ الظنون والجزمُ عند ذاك لا يكون

هذه البينة الجلية ليس بذا الترتيب الأفضلية

وجوزت إمامة المفضول مع وجودِ الفاضل المقبول

المكيال الثالث

لكنه أئمةٌ كثيرةٌ كالسلف الصفيّة السريرة

==

على المكلّفين (فظننا بها) بواسطة الأدلّة الظّنيّة (من) الدّليل (المعمول) به المقبول عند أولي العقول هذا. والله الهادي لخير المأمول. ***

(المكيال الثّاني)

في بيان أنّ المقدّم في الخلافة ولو لم يكن أفضل

أهل عصره جازت خلافته لجواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل

حقيقة أو على طريق التّسليم الجدلي

(وعندنا تعارض الظّنون) الحاصلة لنا من الأدلّة الظنيّة المتعارضة في أنّ الخلفاء أيّهم أفضل؟ (والجزم) به (عند ذاك) التّعارض (لا يكون) ولا يتحقّق (فبذه البينة الجلية) وهي تعارض الأدلّة الظّنية (ليس بذا الترتيب) المقرر في الخلافة (الأفضليّة و)مع ذلك فلا قدح في خلافة من صار مقدّماً على غيره إذ (جوّزت إمامة) الإمام (المفضول) أيْ المغلوب في الفضل (مع وجود) الإمام (الفاضل المقبول) فخلافة الخلفاء على ما وقعت حقّ كامل.

(المكيال الثّالث)

في العود للانقياد والتّسليم لكون الأفضليّة على ذلك المنهج القويم

(لكنّه) أي الشّأن (أئمّة كثيرة) من الأئمّة المجتهدين (كالسّلف الصّفيّة

قد حكموا بهذه الوتيرة	وهذه طريقة جديرة
فحسن ظنٍ ظاهراً أنهم	لولا يكون سند ما حكموا
فلزم اتباعهم خير السبل	ففوِّض الحقّ إلى الحقِ، وقُلّ

المكيال الرابع

أفضلُهم مَنْ مِنْ رياض الأزل	خيشومُهُ شمَّ شذا «لا يأتلِ»

==

السّريرة، قد حكموا) بالأفضليّة بينهم (بهذه الوتيرة) أي بمنهج تحقّق الخلافة (وهذه) الوتيرة عندهم (طريقة جديرة) بالاختيار (فحسن ظن) منّا بهم (ظاهراً أنّهم لولا يكون سند) معتمد ودليل مستند لهم على ترتيب الأفضليّة بينهم كالخلافة (ما حكموا) بها (فلزم) لزوماً عاديّاً من ذلك أنّ حكمهم بأنّ أفضل الخلفاء أبو بكر فعمر فعثمان فعلي حكم مصيب بالحقّ وأنّ (أتباعهم) في ذلك (خير السّبل) المتّبعة للجميع (ففوّض) حقيقة (الحقّ) والصّواب (إلى) ذات (الحقّ وقل).

(المكيال الرّابع)

(أفضلهم) أي أفضل الخلفاء الرّاشدين (من) أي الذي قد خصّه الله بفضائل، منها ما أفاده بقوله: (من رياض) الكلام الأزل خيشومه (شم شذا) الرّائحة الطيبة الفائحة من ورد جميل جملة ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الوارد في شأن بي بكر الصّدّيق رضي الله عنه حين حلف أن لا ينفق على «مسطح» وهو صحابي مهاجر ومن أقاربه لما عاتبه فيه، وقد روي أنّه لمّا قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ووصل جملة: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾، قال أبو بكر: بلى أحب، ورجع إلى مسطح نفقته؛ فإنّ هذه الآية الكريمة تدلّ على فضله بنص ﴿أُولُوا الْفَضْلِ﴾

ومِن سما الرسالة التمعتِ	وطلعت عليه ما طلعت
وَجَبَ شكرُهُ على الأنام	وَسَبَّه مَسَبَّةُ الإسلام
واسمه مع اسم خيرِ الكرماء	مُرتدفاً كُتِبَ في كلِ سما
هاجرَ عن نفسه، لا يُبالي	إلى فِناء غار الامتثال
بدا الفنا بِذا الفِنا بِذِي الفنا	في ربّه، نبينا، ثم دنى

=====================================
==================

فإنّ الفضل فيه بمعنى الشّرف والكرامة، وحمله على الفضل في المال يردّه لزوم التّكـرار في قولـه تعـالىٰ: وَلسَّـعَةِ ومعلـوم أنّ التّأسيس خير من التأكيد، وبعرضه تعالىٰ حب المغفرة عليه، وبإقبال أبي بكر عليه بقوله: «بلى أحب» وإرجاع النّفقة إليه. ومنها ما أفـاده بقولــه: (ومن ســماء) أي أنّ أفضــلهم هــو الــذي من أفــق ســماء (الرّسالة التمعت، وطلعت عليه) بارقـة جملـة (مـا طلعت) الشّـمس ولا غربت بعد النبـيين على أفضـل من أبي بكـر الصّـديق. ومنهـا أنّـه (وجب شــكره) على ذمــة خدمتــه للــدّين المــبين ولحضــرة ســيّد المرسـلين في حياتـه وبعـد وفاتـه (على الأنـام) ومن جملتهـا جمعـه لكتاب الله، وتسخير الأعراب المرتدّين لإطاعة الله وقهـره مسـيلمة الكذّاب وأعوانه، وآخر خدماته الجسام استخلافه لعمـر بن الخطـاب، كما اشـتهر أنّ عمـر حسـنة من حسـنات أبي بكـر، ومن كـان كـذلك فإكرامه وتعظيمه إكرام وتعظيم للإسلام (وسـبّه) وتنقيصـه (مسـبة) وتنقيص (الإسلام) والدّين الحنيف.

(و)منها أنّ (اسم مع اسم خير الكرماء) عليه السلام (مرتـدفاً) أي تابعاً لاسمه الشّريف (كتب في كل سـما) ومنهـا أنّـه (هـاجر) لابتغـاء مرضاة الله وتأييد دينه (عن) ملاحظة (نفسه) وحياتـه (لا يبـالي) بهـا وبما يـرد عليهـا (إلى فنـاء) أي سـعة (غـار) وإضـافته إلى (الامتثـال) لملابسة أنّ الامتثال ظهر بما عالجه فيه فقد (بدا) أي ظهـر (الفنـاء) بفتح الفاء والقصر للضّرورة أي المحو والتّضحية

ليس سوى مرتبة التصديق   بعد نبوّة على التحقيق

==

بالذّات (بذا الفناء) بكسر الفاء أي في سعة ذلك الغار (بذي الفناء في ربه) الجار الأوّل متعلّق بالفناء الأوّل والجار الثّاني متعلّق بالفناء في قوله: «بذي الفناء» وقوله: «نبيّنا» عطف بيان لذي الفناء وقوله: (ثم دنى) معطوف على الفناء. والمعنى أنّه قد ظهر الفناء والمحو لأبي بكر في سعة الغار المشهور في محبّة نبيّنا الذي هو صاحب مرتبة الفناء في الله وصاحب جملة ثم دنى فتدلى على الوجه السّابق ذكره، فإنّه كان يطهر الغار عن كل أذى لصيانة النّبي صلى الله عليه وسلم، ويسدّ الثقبات هناك مخافة خروج الهوام المؤذية عنها حتى بقيت ثقبة في الغار فوضع عقبه عليها فلدغته الحيّة التي كانت فيها، والمشهور أن سبب وفاته كان من عود أثر تلك اللّدغة إلى جسمه الشّريف. ومنها ما رواه ابن عساكر قال: خصّ الله أبا بكر بأربع خصال لم يخصّ بها أحداً من النّاس سماه الصّديق ولم يُسم أحداً الصديق غيره، وهو صاحب الغار مع رسول الله، ورفيقه في الهجرة وأمره صلى الله عليه وسلم بالصّلاة والنّاس شهود.

ومنها ما أفاده النّووي في تهذيبه من مناقبه وفضائله فقال: من جملتها أنّه أجمعت الأمّة على تسميته بالصّديق لأنّه بادر إلى تصديقه صلى الله عليه وسلم ولازم الصّدق فلم يبقع منه هناة ما ولا وقفة في حال من الأحوال، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله: (ليس سوى مرتبة التّصديق) أي ومنها أنّه ملقّب بالصّديق بإجماع الأمّة على ذلك لإلهام الله تعالىٰ إياهم لتلقيبه بذلك اللّقب الرّفيع وليس سوى مرتبة التّصديق الكامل على الوجه الأتمّ الأبلغ المستفاد من لقب الصّديق صيغة مبالغةٍ مرتبة أخرى (بعد) مرتبة الـ(نبوّة على التّحقيق) وإلى ذلك أشارت الآية الكريمة: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ ومنها توصيفه تعالىٰ إياه بالأتقى في قوله الكريم:

مع أنه الأتقى والأتقى الأكرم	والأكرم الأفضل والمعظم
وذاك عبدالله والعتيقُ	ابن أبي قحافة الصديق
فأين وصفي مِن حلاه، لكن	في ذكرِ مَن صلح فيض

==================================
==================

﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتقَى * الَّذِي يُؤتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ الـوارد في شـأن أبي بكر على ما ذكره المفسّرون فأفاد النّاظم ذلك بقولـه: (مـع أنّـه الأتقى) بنص الآية (والأتقى الأكرم) بنصّ أنّ أكرمكم عند الله أتقـاكم (والأكرم) هـو (الأفضـل والمعظّم) بـالعرف واللّغـة و(ذلـك) الأفضـل المتّصف بالمراتب الحميدة والمناقب العديدة هو المسمّى (عبد اللـه و) الموصوف بـ(العتيق) أخرج الحاكم عن عائشة رضي الله عنهـا أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر يا أبا بكـر أنت عـتيق اللـه من النّـار فمن يومئـذٍ سـمّي عتيقـاً وهـو (ابن) عثمـان المكـنى بـ(أبي قحافة) والملقّب بـ(الصّديق) بإجماع الأمّة وإلهامه تعالىٰ إياهم جزاءً على مبادرته لتصديق النّبي صلى الله عليـه وسـلم في كـلّ مـا أخبر به بلا توقّف وتـردّد (فـأين وصـفي) وثنـائي لـه (من حلاه) جمـع حلية أي من حلية المناقب الفضائل المتّصف هو بها فإنّه لا يبلغ عشر معشاره (لكن) ذكرت نبذة منها تبرّكـاً لأنّ (في ذكـر من صـلح) ومن أفضـلهم الصّـديق (فيض) ربّـاني مسـتتر و(مسـتكن) وبـذلك الفيض قلب الإنسان يطمئن وذلك إشارة إلى الأثر المشهور: تـنزل الرحمـة عنـد ذكـر الصـالحين، اللّهم اجعلنـا منهم ومن أحبـابهم واجعلنـا متمسّكين بآدابهم آمين.

المكيال الخامس

واذ ذكرتَ الصّالحين الكبراء	حيهلا حينئذٍ بعمرا
ثاني أولاء الأفضلين الأربعة	أوّل مَن يُصافح الحق مَعَه
هل غيرُهُ مَنْ وافقَ الآيات	وسننَ الرسولِ كالتوراةِ

==

(المكيال الخامس)

في فضائل الخليفة الثّاني عمر الفاروق رضي اللَّه عنه

(وإذ ذكرت الصّالحين الكبرا) جمع كبير (حيهلا حينئذٍ بعمرا) وهذا مأخوذ ممّا أخرجه الطّبراني عن علي رضي الله عنه قال إذا ذكر الصّالحون فحيهلا بعمر ما كنّا نبعد أنّ السّكينة تنطق على لسان عمر وهو (ثاني أولاء) الخلفاء (الأفضلين الأربعة) وذكر له مناقب منها: ما أفاده بقوله: (أوّل من يصافح الحقّ معه) وهو مأخوذ ممّا أخرجه ابن ماجة والحاكم عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أوّل من يصافحه الحقّ عمر»، والمصافحة هنا كناية عن مزيد الإنعام والإقبال. ومنها أنّه وافق رأيه حكم الكتاب قبل نزوله، وحكم السُنَّة قبل ورودها، وحكم كتب العهود السّابقة الصحيحة غير المحرفة فأفاده بقوله: (هل غيره) أي غير عمر (من وافق) رأيه (الآيات) قبل النّزول وذلك في بضعة عشر موضعاً ذكرها المفسّرون وأهل السّير النّبويّة بالمناسبة: منها اتّخاذ مقام إبراهيم مصلّى، واحتجاب أمهّات المؤمنين وإنذارهن بالتّطليق حين اجتمعن في الغيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعدم أخذ الفدية من أسرى بدر الكبرى إلى غير ذلك (و)من وافق رأيه (سنن الرسول) كما في مسألة الأذان: روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ بلالاً كان يقول في الآذان «أشهد أن لا إله إلّا الله، حيّ على الصّلاة» فقال له عمر قل في أثرها أشهد أنّ محمّداً رسول الله فقال رسول الله له: قل كما قال عمر،

سبحان ربي من ذهي المنزلة ... لفظ بآية قبل أن نزلت

لو لم يكن شمساً ضياها ... خفاش! أين ذا وأينَ سارية؟

وُجودُه وَجوُدُه بحرٌ خِضم ... منه، لذا تلاطمت نيل الحِكم

===

وقوله: (كالتّوراة) أي كما وافق رأيه ما في التوراة، وذلك كما روي عن سالم بن عبد الله أنّ كعب الأحبار قال: ويل لملك الأرض من ملك السماء، فقال عمر: إلّا من حاسب نفسه، فقال كعب الأحبار والذي نفسي بيده إنّها في التوراة فخرّ عمر ساجداً شاكراً لله ذلك (سبحان ربي) الأعلى (من ذهي المنزلة) التي أوتيت عمر وهي (لفظ) أي تلفظ منه (بآية قبل أن نزلت) تلك الآية وهي قوله في قضية الإفك لما سمع بها: سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ثم نزلت كذلك. ومنها انكشاف وضع جيش «سارية» له في بلاد العجم حتى ناداه وهو يخطب على المنبر كما أفاده بقوله: (لو لم يكن) أي عمر (شمساً ضياها سارية) إلى الآفاق القاصية يا أيّها المعاند الذي لا تبصر عينه معها كأنه (خفاشُ أين ذا) أي عمر (وأين سارية) أي كيف يدرك عمر وضع جيش سارية مع أنّه إذ ذاك على المنبر في المدينة المنوّرة وسارية وجيشها في نهاوند؟ والقضية أنّه روى نافع عن ابن عمر بإسناد حسن قال وجّه عمر جيشاً ورأّس عليهم رجلاً يدعى سارية فبينما عمر يخطب جعل ينادي «يا سارية الجبل ثلاثاً» ثم قدم رسول الجيش فسأله عمر فقال: يا أمير المؤمنين هزمنا فبينما نحن كذلك إذ سمعنا صوتاً ينادي يا سارية الجبل ثلاثاً، فأسندنا ظهورنا إلى الجبل فهزمهم الله. ومنها ما روي من أنّه كتب كتاباً إلى نهر نيل فألقى كتابه فيه ففار ماؤه وروى الأراضي بدون حاجة إلى تطبيق العادات الجاهلية. وأفاده النّاظم بقوله: (وجوده) أي وجود شخص عمر (وجوده) بواو العطف أي وسخاؤه (بحرٌ خضم) بكسر

ألم يقل جبريل يا خير البشر	ليبك الإسلامُ على موت عمر
ذرْ زورَ زُرزورٍ لشأن البازي	وَدَعْ هَوى همّازٍ أو لمّاز
إذ كلُّ ذا أذَى القذَى بالعينِ	كفى لزَيْنِ زينك الشيخين

==

الخاء وفتح الضّاد وتشديد الميم أي العظيم، وقوله: (منه) متعلّق بما بعده (لذا تلاطمت) من هيبة كتابه (نيل الحكم) والعبارة ذات وجهين الأوّل ما يستفاد من ظاهره وهو ظاهر، والثّاني أنّه لمّا كان عمر رضي الله عنه بوجوده وجوده بحراً عظيماً تلاطمت من ينبوع قلبه الموّاج بالهمم نيل العرفان والحكم فألقاها إلى جميع الأمم. ومنها تأسف الملائكة على وفاته قبل مماته كما أفاده بقوله: (ألم يقل جبريل) وقد نزل إلى النّبي عليه السلام (يا خير البشر ليبك الإسلام على موت عمر) كما أخرجه الطّبراني عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قال لي جبريل ليبك الإسلام على موت عمر». هذا وإذا حفظت ما تلوته عليك من مناقب سيّدنا عمر مع أنّه قليل من كثير فاتته و(ذَرْ) أي اترك (زور) أي كذب (زرزور) على وزن عصفور صنف منه لونه أسود قاتم ولصوته سفير (لشأن البازي) أي فدع عنك أكاذيب أشخاص من الأراجيف نسبتهم إليه نسبة الزرزور إلى البازي وتنقيصهم له كتنقيصه له (ودع هوى) كل (هماز أو لماز) صيغتا مبالغة اشتقّتا من الهمز وهو الكسر واللّمز وهو الطّعن وشاعتا في الكسر من أعراض النّاس والطعن فيهم (إذ كلّ ذا) الذي يذكرونه ويفترونه في حقّ مقامه العالي (أذى القذى بالعين) الباصرة بل عين البصيرة فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور فقد (كفى ل)بيان حسن و(زين زينك الشيخين) أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنّهما قد بلغا مثوىً ومبلغاً من التّجريد لأنفسهما الزّكيّة عن التّعلقات الفاسدة الدّنيّة أن حبّ المسلمين لهما قورن من جانب سيّد المرسلين

قد بلغا مثوى من التجريد ... حبّهما قورِن بالتوحيد

المكيال السادس

ذو ظلمة بموتهم وجه الزَمَن ... فنستضيء من بعدهم بضوء

مبيتةُ مطلع نيّرين ... مأْوى الحيا عثمان ذو

قال حبيب حضرة الرحمن ... أوان ما غربت الشمسان

زوجتُه لو كُنَّ أربعينا ... واحدةٌ فواحدةٌ يقينا

===

بالتّوحيد لله والإيمان بالله كما أخرج ابن عساكر عن أنس مرفوعاً حبّ أبي بكر وعمر إيمان وبغضهما كفر وفي الكلام إشارة لطيفة إلى أنّهما لمّا تجرّدا عن نقاط التعلّق بما سوى الله ناسبا كلمة التّوحيد في التّجرد عن النقطة وكما كانت تلك الكلمة موجبة للإيمان فكذلك حبّهما لأنّ أعمالهما انحصرت في نصرة الدّين فنصرهما، وحبّهما من علامات المؤمنين وبغضهما شيمة الكافرين أعاذنا الله تعالىٰ منه.

(المكيال السّادس)

في فضائل عثمان رضي اللَّه عنه

(ذو ظلمة) مطبقة (بموتهم) أي موت الشّيخين المعظّمين (وجه الزّمن فنستضيء من بعدهم) أي بعد وفاتهم (بضوء من) له درجات وفضائل سنيَّة منها أنّه كان (مبيته) في برج هو (مطلع) كوكبين (نيّرين) طلعت إحداهما بعد الأخرى وكنى بهما عن السيّدتين رقيّة وأم كلثوم بنتي النّبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنهما، وذلك الشّخص الذي كان مبيته مطلعهما هو (مأوى الحيا عثمان ذو النّورين) لقب به لحيازته لهما واستضاءته من نورهما. ومنها ما أفاده بقوله: (قال) له (حبيب حضرة الرحمان أوان ما غربت الشّمسان) عن أفق دار عثمان واحدة

ذو «ما على عثمانَ» كَرَّتين   وَمُشْتَرِي الجنة مرتين

منه الملائكة طرّاً تستحي   كما من الله ومِنْ ذا الأبطحي

وبشفاعةٍ لذا الجناب   يدخلُ جنّةً بلا حساب

====================================
====================

بعد الأخرى (زوجته) أي عثمان بناتي (لو كن أربعينـاً) بنتـاً (واحـدة فواحدة يقينـاً) وذلـك مـا أخرجـه ابن عسـاكر عن عليّ قـال سـمعت النّبي صلى الله عليـه وسـلم يقـول لعثمـان: «لـو أنّ لي أربعين بنتـاً لزوجتك واحدة بعد واحدة حتى لا تبقى منهن واحدة». ومنها ما أفاده بقوله: (ذو) أي صـاحب جملـة (مـا على عثمـان) مـا فعـل بعـد هـذه (كرّتين) وذلك أنّه أخرج التّرمذي والحاكم وصحّحه عن عبـد الـرحمن بن سمرة قال جاء عثمـان إلى النّبي صـلى اللـه عليـه وسـلم بـألف دينار حين جهّز جيش العسرة فنشرها في حجره فجعل رسـول اللـه صلى الله عليه وسلم يقلبّها ويقول: «مـا ضـرّ عثمـان مـا عمـل بعـد اليوم، ما ضر عثمان ما عمل بعد اليـوم». وأخـرج التّرمـذي عن عبـد الرحمن بن خباب قال شهدت النّبي صلى الله عليه وسلم وهـو يحثّ على تجهيز جيش العسرة فقـال عثمـان بن عفـان: «يـا رسـول اللـه عليَّ مائـة بعـير بأجلاسـها وأقتابهـا في سـبيل اللـه»، ثم حضّ على الجيش، فقال عثمان: «يا رسـول اللـه عليَّ ثلاثمائـة بعـير بأجلاسـها وأقتابها». فنزل رسول الله وهو يقول: «ما على عثمان ما فعل بعـد هذه». ومنها ما أفاده بقولـه: «ومشـتري الجنـة مـرتين» فقـد أخـرج الحاكم عن أبي هريرة قال اشترى عثمان الجنّة من النّبي صلى اللـه عليه وسلم مـرّتين حين حفـر بـئر رومـة وحين جهّـز جيش العسـرة. ومنها ما أفاده بقوله: «منه الملائكة طرّاً تستحي كما» تسـتحي (من الله) تعالىٰ (ومن ذا النّبي الأبطحي) أي المكّي كمـا أخـرج أبـو يعلى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ النّبي صلى الله عليـه وسـلم قـال: «إن الملائكة لتستحي من عثمـان كمـا تسـتحي من اللّـه ورسـوله». ومنها ما أفاده بقوله: (وبشفاعة لذا الجناب يدخل جنّة بلاحساب

سبعون ألفاً كلُهُم استوجبوا　　أن يدخلوا النار وأن يُعَذّبوا

بعد النبي وذينك الشيخين　　وُزِنَ بالأمة ذو النورين

كان لرؤية النبي خميصا　　لأجل ذا ما خلع القميصا

حتى إذا لقيه سعيدا　　ذا رتبة عالية شهيدا

المكيال السابع

إذا انطفت شعلة ذي النورين　　فأغطَشَ الديجوجُ خافقين

===

سبعون ألفاً) من المؤمـنين (كلّهم اسـتوجبوا أن يـدخلوا النّـار وأن يعذّبوا) فقد أخرج ابن عساكر عن ابن عبـاس أنّ رسـول اللـه صـلى الله عليه وسلم قال: «ليدخلنّ بشفاعة عثمان سبعون ألفاً كلّهم قــد استوجبوا النّار الجنّة بغير حساب». ومنها ما أفاده بقوله: (بعد النّـبي وذينك الشّيخين) أبي بكـر وعمـر (وزن بالأمّـة) عثمـان (ذو النّـورين) فَعَدَلَها كما ورد به رواية و(كان) رضي الله عنه (لرؤيـة النّـبي) صـلى اللـه عليـه وسـلم في عـالم الـبرزخ (خميصـاً) أي جائعـاً أي مشـتاقاً و(لأجل ذا) الاشتياق (ما خلع القميصـا) أي قميص خلعـة الخلافـة مـع مطالبة النّاس إياه بالخلع (حتى إذا) استشهد و(لقيه) أي النّبي صـلى الله عليه وسلم (سـعيداً، ذا رتبـة) عاليـة (في الجنّـة) كمـا بشّـر بهـا (شهيداً) فقد أخرج أحمد والتّرمذي وابن ماجـه والحـاكم عن عائشـة أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم قال: «يا عثمان إنّه لعلّ اللّه مقمّصك قميصـاً، فـإن أرادوك على خلعـه فلا تخلعـه لهم» فرضـي اللـه عنـه وأرضاه.

(المكيال السّابع)*********

في فضائل عليّ رضي الَّله عنه

(إذا انطفت) في دار الإسلام (شعلة) مصباح (ذي النّورين فــأغطش) ليــل الفتن (الــديجوجُ) أي الشّــديد الظّلام (خــافقين) أي المشــرق والمغرب (فمن

فمن أرادَ علمَ كل باب ... فليأتِ خاضعاً لذاك الباب

بابِ مدينة العلوم والهدى ... وقالِعِ لباب خيبرَ العِدى

وليّ كل مؤمن والمقتدى ... والمرتضى والمجتبى المهتدي

ماذا تريد بعد ذا النص الجلي؟ ... «من كنت مولاه فمولاه عليّ»

كوكبُ برج صِفة الجمال ... أسد غاب صِفة الجلال

لشأنه العليّ قد يُجَلّي ... أن رُدَّت الشمسُ لكي يصلّي

==

(أراد) الاهتداء للصّواب والاستنارة بنور السُنَّة والكتاب و(علم) ما يحتاجه في (كل باب) من الأبواب (فليأت خاضعاً) خاشعاً (لذاك الباب) أي (باب مدينة العلوم والهدى) إشارة إلى ما رواه التّرمذي والحاكم عن عليّ قال: قال رسول الله: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، وفي رواية: «فمن أراد العلم فليأتِ الباب»، (وقالِعِ لبابِ) قلعة (خيبر) المتحصّن بها اليهود ذات (العِدى ولي كلّ مؤمن والمقتدى) بالحقّ إشارة إلى ما رواه الحاكم عن عمران بن الحصين أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما تريدون من علي»؟ ثلاثاً، «إنّ عليّاً مني وأنا منه وهو وليّ كل مؤمن بعدي»، هذا. والوليّ بمعنى المحبوب (و)هو (المرتضى) من الله ورسوله (والمجتبى) المختار من آل هاشم لمصاهرة الرّسول بصحبة الزّهراء البتول (والمهتدي) بنور مولاه منذ صباه بدون تعلّق له بفساد الشّرك وأذاه (ما تريد) أيها المسلم في فضله (بعد) ورود (النّص الجلي) فيه حيث قال الرّسول الأكرم (من كنت مولاه فمولاه علي) والمولى فيه بمعنى المحبوب والنّاصر كما حقق في محلّه (كوكب برج صفة الجمال) و(أسد غاب صفة الجلال) يعني أنّه تجلّى عليه الباري تعالىٰ بفيوضات صفاته الجماليّة الفعليّة فجعله باب مدينة علم سيّد الأبرار، وبآثار صفاته الجلاليّة فجعله الأسد الصّائل على الكفّار والسّيف المسلول على الفجّار

أخو حبيب حضرة المهيمن حبُّهُ عنوانُ كتاب المؤمنِ

خُصّ بهِ من حضرةِ المختارِ انت قَسيمُ جنةٍ ونارِ

ما احدٌ عن الصراطِ جازا حتى يُرقِّن له الجوازا

==

و(لشأنه العليّ قد يجلّي) ويوضح وفاعلـه قولـه: (أَن ردّت الشّـمس) بعد غروبها (لكي يصلّي) صلاة العصر والحادثة كما ذكرهـا الطحـاوي والقاضي في الشّفاء وحسّنها شيخ الإسـلام أبـو زرعـة هي أنـه كـان رأس النّبي صـلى اللـه عليـه وسـلم في حجـره والـوحي يـنزل عليـه وعليّ لم يصلِّ العصر فما سرى عنه صلى الله عليـه وسـلم إلّا وقـد غربت الشّمس فقال النّبي صلى الله عليـه وسـلم: «اللّهم إنّـه كـان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليـه الشـمس»، فطلعت بعـد مـا غربت. هذا وهو (أخو حبيب حضرة) الإلـه (المهيمن) أخـرج التّرمـذي عن ابن عمـر رضـي اللـه عنهمـا: جـاء علي تـدمع عينـاه فقـال: «يـا رسول الله آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد»، فقال صلى الله عليه وسلم: «أنت أخي في الدّنيا والآخرة»، و(حبّه عنوان كتـاب المؤمن). أخرج الخطيب عن أنس أنّ النّبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قال: «عنوان صحيفة المـؤمن حبّ علي ابن أبي طـالب»، لكن قـال ابن الجوزي في الواهيات أنّه لا أصل له، وقال الذّهبي فيه أنّه باطـل وسـنده مظلم كمـا في تنزيـه الشّـريعة و(خص بـه) اي بعليّ (من حضرة) النبي (المختار) جملة (انت قسـيم جنـة ونـار) كمـا روي عن عليّ الرضا انه قـال صـلى اللـه عليـه وسـلم لـه يـا عليّ انت قسـيم الجنة والنار فيوم القيامة تقول النار هذا لي وهذا لك و (ما احـد) من المؤمـنين (عن الصـراط جـازا حـتى يـرقن) اي يـرقن علي (لـه الجوازا) روى بن السماك ان ابا بكـر قـال لـه سـمعت رسـول اللـه يقول لايجوز احد الصراط الا من كتب لـه علي الجـواز وهـو (شـجرة ذات قطوف) أي ثمار (رائقة) أي مزيّنة كلّها بحيث (ما مـاز) أي مـيز (بين) أفراد (قطفها ذو ذائقة) سليمة والمراد

شجرةٌ ذاتُ قطوف رائقة	ما مازَ بينَ قطفها ذو ذائقة
أليسَ رأسَ بدنِ الوجودِ	رأسُ حبيب حضرة الودود؟
شمسُ السماء أنوارُها	آثارُها عظيمةٌ كثيرة
في مدحها مدحي وذاك فاش	فكيف ذا وأنا كالخفاش؟ !
ما جاءَ ما جاء له لأحَدٍ	من صحبه النجومِ عند أحمد

==

بالقطوف إمّا الفضائل المتقاربة المتناسبة من صنوف شتى، أو الأولاد والنّسل الطيّب الطّاهر من علماء آل البيت وصلحائهم الذين سار صيت مناقبهم في الآفاق الإسلامية ثم قال: (أليس رأسَ بدن الوجود رأس حبيب حضرة الودود؟) فلا شكّ أنا نقول بلى فيقول وجود عليّ كرأس النبي المحمود ورأسه رأس بدن الوجود فوجود عليّ كرأس بدن الوجود؛ أمّا الكبرى فلكونها مسلّمة، وأمّا الصّغرى فلمّا رواه الخطيب عن البراء

والدّيلمي عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم، قال: «عليّ مني بمنزلة رأسي من بدني»، ثم قال: (شمس السّماء) أي هو كشمس السّماء (أنوارها شهيرة) و(آثارها عظيمة كثيرة) فلا حاجة إلى بيان مدحه، ومن المثل أنّ العيان لا يحتاج إلى البيان مع أنّ (في مدحها) أي مدح تلك الشّمس المضيئة (مدحي) لأني من اولاده، وذلك فاش بين النّاس يعرفه العارفون بالأنساب؛ فكان حقاً عليّ أن أمدحه، ولكنّي إذا لم أقدر على إدراك فضائله (فكيف) يصدر (ذا) المدح مني؛ فإنّه شمس سماء الفضل (وأنا كالخفّاش) الذي لا يبصر إلّا باللّيل، ولاشك انه عاجز عن ادراك اثارها وابصار انوارها ثم قال (ما) نافية (جاء ما) موصولة (جاء) وورد (له) من الاثار الدالة على كمال فضلهم (لاحد من صحبه النجوم عند احمد) المختار صلى الله عليه وسلم او عند رأي الامام احمد بن حنبل المحدث المطلع على الاثار الواردة في مناقبه (هل زوجت

هل زُوجت زهراء غيرَ ذا الفتى؟ وهل أتى في من سواه «هل أتى»

واجتَثَّ مِن دنياه اجتثاثا بايَنَها بلفظِهِ ثلاثا!

بل جاد بالوجود في المعبود واستهلكت نفسه بالشهود

مرادُهُ عينُ مراد الهادي فقد قَضى مرادُه «المراديّ»

طوعُ لما يمضي كما لِما مَضى طوع الرضا لما قضى به القضاء

=====================================
===================

زهراء) البتول (غير ذا الفتى) بأمر الله كما اخرج الطبراني عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى امرني ان ازوج فاطمة من علي (وهل اتى في) منقبة (من سواه) بعض ما في سورة (هل اتى) كقوله تعالى ((ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا)) حين اثر السائل على نفسه واهله فناوله الطعام الذي اراد ان يتناوله هو واهله ثم قال (واجتث) اي انقلع سيدنا عليّ (من) لذات (دنياه اجتثاثا) اكيدا شديدا فقد (باينها) وطلقها (بلفظه) الصريح (ثلاثا بل) اضراب عن الاكتفاء بتطليق الدنيا الى الجود بنفسه كما قال (جاد بالجود في) ابتغاء رضاء الاله (المعبود) في عدة وقايع منها عند اجماع اهل دار الندوة على قتله صلى الله عليه وسلم فقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مبيته وبقي سيدنا عليّ فيه (و) سره انه (استهلكت نفسه) المقدسة (بالشهود) وتجليات الاله المعبود فآثر رضاه على كل شيء كما روي عنه انه قال لو كشف عني الغطاء ما ازددت يقينا و (مراده) كان (عين مراد) الاله (الهادي) في الاستشهاد بالحق للحق وعلى ذلك (فقد قضى مراده) عبدالرحمن بن ملجم (المراد) اذ طعنه وقتله وهو (طوع) اي مطيعا جدا (لما يمضي) عليه من سيف الحيف (كما) كان طوعا (ل) كل (ما مضى عليه) من الاذى والبلوى (طوع) المحبة و(الرضا لما قضى به القضا) من الله لاطوع الجبر والاكراه فانه رضي الله عنه (اسلم

أسلَمَ وجهَهُ لما جَبهه فكرَّمَ اللهُ تعالى وجهَهُ

المكيال الثامن

أبدى كمالَ ذَينِكَ الأصلَينِ سَجَنْجلاً الحسَن والحسينِ

==

وجهه لما جبهه) ربه اي ضرب على جبهته به وفاجأه (فكرم الله تعالى وجهه) واكرمنا بما وهبه آمين*************

(المكيال الثّامن)

في الحسنين الأحسنين رضي اللّٰه عنهما

ومدحهما بانهما كانا مجمعي البحرين لفضايل الماجدين بحيث قد (أبدى) وأظهر جميع(كمال ذينك الاصلين) النبيلين (سجنجلا) اي مرآتا وجود (الحسن والحسين) ولا غرو في ذلك فأن شرف النتيجة من الجانبين بشرف المقدِمتين المقدَمتين في العلم الصحيح والعمل الزين فرضي الله عنه وعنا ببركاتهم اجمعين ووهبنا بكرامتهم له خير الدنيا والدين آمين *******(مصححة)

بقية الصبرة السادسة

خلاصة الكلام في المقام	في الصحب والأئمة العظام
ما جاءَ من ربي ومن حبيبه	ومِن لَدُنْ عِترتهِ في صحبهِ
غيرُ الرضا والمدح والتكريم	وغاية التوقير والتعظيم
وجاء ذا في الكتب المعتبرة	لكم، لنا، للعماء المهَرَة
شهودُنا أَدَّوْا كما قد قرّرا	فجِيء بعادل وَرُدّ مَنْ ذُكِرا

==

(بقية الصبرة السادسة)

إنّ زبدة الحديث و(خلاصة الكلام) اللّائق (في) هذا (المقام) أي مقام التّحدث (في) فضائل (الصّحب والأئمّة العظام) هي أنّه (ما جاء) قط (من ربّي) سبحانه وتعالىٰ (ومن) جانب (حبيبه) محمد صلى الله عليه وسلم (ومن لدن عترته) اي رهطه ونسله في صحبه صلى الله عليه وسلم (غير الرضا وامدح والتكريم وغاية التوقير والتعظيم) لهم (وجاء ذا) اي ما جاء من الرضا والمدح والتوقير لهم (في الكتب المعتبرة) بين جميع المسلمين او جمهورهم من كتاب الله والكتب المؤلفة (لكم) كما في المرويات الصحيحة من الائمة الاثنى عشر و (لنا) معاشر السنة والجماعة و (ل) سائر (العلماء المهرة) الذين نصفوا ولم يتبعوا التقاليد الفاسدة والاعتبارات الكاسدة و (شهودنا) الناقلون للأيات والاثار المعتبرة (ادّوا) الشهادة على فضاهلم (كما قد قررا فجئ) أيها المخالف لها (بعادل) موثوق به بين الطرفين (وردّ) شهادة (من ذكرا) فضلا عن عدول وما تتدعونه من أنَّ التوقير والتعظيم الناشئين من

لو سُلّمِتْ تَقِيَّةٌ للباقي	في شانهم أوَ يَخافُ الباقي
ماذا الثنا مِن بعدِ موت هؤلاء	من الأمير خلوةً وفي الملأ
في ذلك الجمِّ الغفير الأكثرِ	في مسجد الكوفة فوق المنبر؟!
هَبْ أنَّ ذا أيضاً من المقبول	فكيفَ بالله وبالرسول؟ !!!
ألَم تَرَوْا لذلك التحقيق؟	صَلّى جنابُ حضرةِ الصدّيقِ

==

العترة الطاهرة للاصحاب والخلفاء كانت تقية ورعاية للمداراة والمجاملة ممنوع كيف وشيمة اولي الهمم العالية ان لا يخافوا في الله لومة لائم فكيف تخاف العترة الطاهرة شخصا ظالما غاصبا حتى يتوقى منه بالتقية ويترك لخوف اعلان الحق و(لو سلمت تقية) منهم للآمر المتغلب ل(الباقي) في قيد الحياة كأبي بكر وعمر وعثمان في حياتهم على مزاعمكم (في شأنهم او يخاف) الميت (اللاقي) ربه اي وهل يعقل في شأنهم ان تخاف افراد العترة من الائمة الاطهار منهم بعد موتهم حتى يمدحوهم بعد وفاتهم ايضا ف(ماذا) ك(الثنا من بعد موت هؤلا) الخلفاء الثلاثة (من) حضرة (الامير) للمؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه (خلوة وفي الملا) سرا وجهارا يوما وليلا لاسيما (في ذلك الجم الغفير الاكثر في مسجد الكوفة فوق المنبر) وفي غيره من المشاهد العامة كما هو معلوم لدى العلماء (هب ان ذا) المذكور من التقية بعد مماتهم (ايضا) كما في حال حياتهم (من المقبول) لمخافة اعوانهم (فكيف) ظنكم (بالله) تعالى حيث اثنى عليهم في كتابه الكريم بما يعمهم وسائر اهل التكريم (و) ظنكم (بالرسول) العظيم حيث مدحهما عموما وخصوصا بما يبلغ القدر المشترك منه حد التواتر فهل تتصورون التقية في حق الله ورسوله ايضا ثم (الم تروا لذلك التحقيق) الانيق الاتي وهو انه (صلى جناب حضرة) ابي بكر

بالناسِ في الثلاثة الأيام وكانَ حيّاً سيّدُ الانامِ

ينزِل، يدخُلُ عليه، يخرجُ جبريلُ مِن لَدَيهِ وهو يعرُجُ

فسكَتَ اللهُ لذاك سكتا نبيّنا فيه بنهي ما أتى

والمؤمنون سكتوا لِذلكا فقد صَفا مطلوبُنا هُنَالكا

فما بهِ المنكِرُ فيهم طَعَنا أهلُ الهُدى في ردِّهِ قد أمعنا

==

(الصديق) اماما (بالناس في ثلاثة الايام) في مرض وفاته عليه السلام (وكان حيا) اذ ذاك (سيد الانام ينزل) عليه من السماء و (يدخل) عليه لى الله عليه وسلم و(يخرج جبريل من لديه وهو يعرج) الى مقامه المعلوم ولو كان امامته بهم باطلا فكيف اقر الله رسوله عليه ولم ينزل عليه وحيا (ف) لما علمتم انه (سكت الله) عن ذلك النصب والتعيين لابي بكر اماما واقره فاعلموا انه (لذاك) اي لسكوته تعالى عنه المقتضي لتقريره عليه (سكتا نبينا فيه) اي في شأن ابي بكر وامامته و (بنهي) عنه (ما اتى) بل قرره (والمؤمنون) ايضا (سكتوا لذالكا) اي لسكوت الله تعالى ورسوله (فقد صفا مطلبنا) وهو امامة ابي بكر ونيابته عن النبي في اعظم واجبات الاسلام الذي تصدى هو له في حياته وكان من وظائف سيد الناس (هنالكا فما) من القدح (به) اي بذلك القدح (المنكر) لخلافة ابي بكر وتالييه (فيهم) اي في الصحب واولئك الخلفاء الثلاثة (طعنا) ليس على الوجه الحق بل محض عناد ازاء الحق والرشاد و (اهل الهدى) والسداد (في رده) البليغ (قد امعنا) هذا ومن تعليقاته ما نصه يعني ان المرض لا يشوش قلب النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد جعل ثلاثة ايام ابا بكر رضي الله عنه اماما في حياته وجبريل يمشي ويجئ يخرج ويعرج اليه تعالى وينزل عليه صلى الله عليه وسلم بالوحي فسكت الله تعالى عن كيفية وقوع الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم لرضائه تعالى بذا الترتيب وسكت النبي صلى

فضائلُ الأميرِ قُلْ: بلَغَتِ، في كثرة وشهرة وصحّة،

معجزةَ الرسول، هل ذي لكونه خاتمةَ النبوّة؟ !

حتى تَدُلَّ ذي الفضائلُ عَلى أنَّ الأميرَ كان فيها أوّلاً!

====================================
==================

الله عليه وسلم لسكوت الله تعالى وسكت المؤمنون لسكوت النبي صلى الله عليه وسلم واجمعوا على امامته فلم يبقى كدر في مطلبنا فلم لاتسكتون انتم ايها المخالفون ولو لم يرضى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بذلك الترتيب الذي وقع لاوحى الله الى رسوله وبلغه الرسول اليهم فلأجل ذلك امر بالقلم والدواة صلى الله عليه وسلم ثم سكت لا لأجل ما تفوه به المنكرون وجعلوه من المطاعن انتهى ثم (فضائل الامير) للمؤمنين علي رضي الله عنه (قل) قولا مبنيا على الجدلي (بلغت في كثرة وشهرة وصحة) مبلغ (معجز الرسول) صلى الله عليه وسلم ف(هل ذي) ك المعجزات (دلت لكونه) اي على كونه صلى الله عليه وسلم (خاتمة النبوة) لولا قوله ((ولكن رسول الله وخاتم النبيين)) (حتى تدل ذي الفضائل) الثابته في علي كرم الله وجهه (على ان الامير) المذكور (كان فيها) ا. اي في الخلافة (اولا) اي اول الخلفاء وتفصيله ان الفضائل المجتمعة في شخص نبي او ولي لا تدل على كونه اول في ذلك المنصب فانا نرى سلسلة الانبياء والمرسلين صلواة الله عليهم اجمعين وقد تقدم فيها المفضول على الفاضل كالنبي على الرسول وغير اولي العزم من الرسل على اولي العزم منهم بل لاتدل تلك الفضائل على كونه نبيا لولا دلالة المعجزة حتى ولا على كونه خاتم الانبياء لولا صريح كلام الله تعالى فكيف تدل فضائل سيدنا علي رضي الله عنه ولو غلبت فضائل سائر الخلفاء على كونه اولهم واقدمهم* لطيفة* وقعت المناظرة في هذه المسألة بين سني وجمع من الشيعة فقال لهم السني خاتم كل قوم مجمع فضائلهم الا ترون ان النبي

مَنْ ينكرُ الفضائلَ العَلية	سوى ذوي جَهالة جليّة؟
لكن كون بعضهم مفضلاً	كانَ إلى رب الورى مُحوّلا
وقوعها متفق عليه	كذلكم هل سترة لديه؟
نقل لِمنْ قد يدّعي الإبطالا	بأيّ نوع؟ هات استدلالا
مفيدة للجزم واليقين	إذ ذي لَدَيهِ من أصُول الدين
نحنُ مناظرون حاضرونا	في خيمة المُنُوعِ ناظرونا

====================================
===================

العربي محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء ومجمع فضائلهم افلا تحبون انتم ان يكون سيدنا علي خاتم الخلفاء ومجمع فضائلهم فرضوا بذلك وسكتوا هذا. ثم حول المقال لمقام اخر فقال مستفهما على سبيل الاستنكار (من) ذا الذي (ينكر الفضائل العلية) الجلية لصاحب النفس الزكية سيدنا علي كرم الله وجهه (سوى) قوم (ذوي جهالة جلية) خوارج عن مناهج السنة السنية و(لكن كون بعضهم) اي بعض الخلافاء الرشدين (مفضلا) بجميع الجهات على غيره (كان الى) علم (رب الورى) سبحانه وتعالى (محولا) فلا نعلم نحن وليس ذلك الفضل الزائد موقوفا عليه للتقدم في سلسلة الخلافة ولا العلم به اساسا للاقدام على نصب واحد منهم قبل الاخر و(وقوعها) اي الخلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم على الترتيب المقرر والامر والواقع بين المسلمين المتبعين للسنة (متفق عليه كذلكم) الذي مضى وبه الرب تعالى قضى ف(هل) هذا الحكم (سترة) وخفاء (لديه) والجواب الصواب عليه لا (فقل لمن يدعي الابطالا) لذلك الترتيب في الخلافة (باي نوع) تبطله (هاتِ) عليه (استدلالا) بحجة تكون (مفيدة للجزم واليقين) بمطلوب كالمتين (اذ) ه(ذي) المسألة (لديه من اصول الدين) المحتاجة الى البراهين لافادة اليقين و (نحن) هنا (مناظرون) ومعكم (حاضرونا) للدخل والاعتراض و (في خيمة

كان ما كأنما مِن سند		لجمعِكم، وجمعكم كالمفردِ!

===

المنــوع) الموجهــة الى دعــواكم او مقــدمات اولئكم (ناظرونــا) والمـانع لايحتـاج الى دليـل ثم اشـار النـاظم الى بعض شـبههم الـتي يستدلون بها على ان الخيلفة بعد رسول الله انما هو علي كـرم اللـه وجهه واختار من بينهـا الاقـوى عنـدهموهو قولـه تعـالى ((انمـا وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلواة ويؤتون الزكوة وهم راكعون)) حيث ادعوا ان الولي فيه اما الاحق بالتصرف كولي الصبي وامــا المحب او الناصــر وليس لــه في اللغــة معــنى اخــر والناصــر والمحب ليسـا بمـرادين للعمـوم النصـرة والمحبـة للمؤمـنين لقولـه تعـالى ((والمؤمنـون والمؤمنـات بعضـهم اوليـاء بعض)) فلم يصـح الحصر بانما في المؤمنين الموصوفين بما في الاية فتعين الاول وهـو الامام وادعوا اجماع المفسرين على ان المراد بقوله تعالى ((الـذين يقيمون الصلوة)) الايـة علي كـرم اللـه وجهـه لان سـبب نزولهـا انـه سأله فقير شيأ وهو راكع في الصلوة فاعطـاه خاتمـه كمـا ادعـوا ان الكـروع في قولـه تعـالى وهم راكعـون بمعـنى الركـوع المعتـاد في الصـلوة وان الجملـة حاليـة كمـا هـو مطـابق الوضـع اذ ذاك فيكـون دليلهم قياسا استثنائيا مستقيما* تقريـره كلمـا كـانت صـيغة الجمـوع في الاية بمعنى مفرد والولي بمعنى المتصرف وجملـة وهم راكعـون حالا والركوع بالمعنى المعروف في الصلاة وكلمـة انمـا للحصـر ثبت انحصار الخلافة بعد وفاة النبي صلى اللـه عليـه وسـلم في عليّ لكن المقدمَ حق فثبت التالي فرد عليهم الناظم وقال (كأن ما كأِنمـا) اي كان الدليل الذي هو مثل قوله تعـالى ((انمـا وليكم اللـه ورسـوله)) الايــة (كســند) ومســتند معتمــد (لجمعكم) على دعــواكم بنــاءا على الامور المقررة لديكم ولكن سندكم غير معتمـد (وجمعكم) في عـدم الاهمية لما استدلوا به (كالمفرد) المجرد عن التأيد لورود منـوع على مقدمتكم الواضعة. اما اولا فلانـا لانسـلم ان صـيغة الجمـع في الايـة الشريفة بمعنى

إذ كانَ الاعتبارُ بالعموم لا بخصوص السبب المعلوم

من شَنآنكم الأولياء! لا تبصرون الخَلفَ والوراءَ!!

==

المفـرد بسـبب نزولهـا في عليّ كـرم اللـه وجهـه اذ كـان الاعتبـار بالعموم للفظ العام الوارد في نصوص الكتـاب والسـنة (لا بخصـوص السبب المعلوم) كونه مورد لنزوله فالاية حينئـذ باقيـة على عمومهـا وتشـمل عليـا وغـيره ممن هـو متصـف بمضـمونها، وقولـه المعلـوم اشارة الى انه انمـا نحتـاج الى هـذا القـدح لـو كـان نزولهـا في عليّ معلوما وليس كذلك. فقد سئل الامام محمد البـاقر عمن نـزلت فيـه الاية اهو عليّ ام لا فقال عليّ من المؤمنين. وذهب بعض المفسرين الى ان المراد بالذين آمنـوا الايـة عبداللـه بن سـلام واصـحابه وبعض اخرالى ان موردها عُبادة لما تبرأ من حلفائـه اليهـود وعن بن عبـاس رضي الله عنهما انها نزلت في ابي بكر رضي الله عنـه وكأنـه لـذلك قال الحسن رضي الله عنه انها عامة في سائر المؤمـنين. وامـا ثانيـا فلأنـا لانسـلم ان الـولي فيهـا بمعـنى المتصـرف كيـف والايـة حينئـذ لاتنسجم مع ماقبلها ومـا بعـدها وهـذا مـا افـاده بقولـه (من شَـنأئِكم الاولياءا) اي من شؤم بغضكم للخلفاء الراشدين الذين هم اولياء الله واحبائه ان (لاتبصرون الخلف والـوراءا) اي الامـام فهـو من الاضـداد وكلامــه ذات وجهين. الوجــه الاول انكم اندهشــتم وتحــيرتم بحيث لاتبصرون مـا خلفكم ومـا امـامكم حـتى تتـدقوا النظـر في الحقـائق والوجه الثاني انكم تحيرتم بحيث لاتنظـرون الى مـا قبـل الايـة الـتي استدللتم بها وما بعدها لتحافظوا على المناسـبة والانسـجام في كلام الله تعالى فان الولي فيما قبلها وهو قولـه تعـالى ((لاتتخـذوا اليهـود والنصارى اولياء)) وفيما بعـدها وهـو قولـه تعـالى ((ومن يتـول اللـه ورسوله)) بمعنى الناصر او المحب لا غير فـوجب حمـل الـولي فيمـا بينهما على ذلك المعنى وحينئذ لاتبقى فيها دلالة

فما لكم عن حالةِ الركوعِ — للوصف أو للعطف من رجوع

ما بالُ قلبكم أن لا يسمعا؟ — «ركع» قد جاء بمعنى «خضعا»

عن المرام قرب التبعد — «إنّ» يقول: هل بدا تردد؟

==

على مطلوبكم. واما ثالثا فلأنا لانسلم ان جملة وهم راكعون جملة حالية لتفيد ان الايتاء قارن حالة الركوع وينطبق على وضع سيدنا عليّ اذ ذاك لما لايجوز ان تكون جملة وصفية والواو زائدة حتى لا يلزم مقارنته لزمان الركوع فان مقارنة الاوصاف لزمان العامل قبل غير لازم او تكون جملة معطوفة على ما قبلها والى هذا المنع اشار بقوله (فما لكم عن حالة الركوع للوصف او للعطف من رجوع) مع ملاحظة ربطه بما في البيت السابق اي تحيرتم في وصفكم فليس لكم المقدرة على الرجوع من كون تلك الجملة حالية الى كونها صفة اومعطوفة على ما قبلها كما ذكرنا. واما رابعا فلأنا لو سملنا ان تلك الجملة حالية لكن لانسلم ان الركوع فيها بمعنى الركوع المعتاد في الصلاة لما لايجوز ان يكون بمعنى الخضوع ف (مابال قلبكم ان لايسمعا) إن (ركع قد جاء بمعنى خضعا) وحينئذ يعم معنى الملة سيدنا عليا وغيره من الصحابة بل من سائر صلحاء المؤمنين لان اقامتهم للصلاة وايتائهم للزكاة مقارنان لخضوعهم لاوامر الله سبحانه وتعالى. واما خامسا فلأنا لانسلم صحة الحصر في الاية على تقدير كون الولي بمعنى المتصرف وانما يصح لو كان بمعنى المحب او الناصر وقد افاد هذا بقوله (عن المرام قرب التبعد) يعني انه قرب بل تحقق التباعد عن المرام وهو حصر الولاية بمعنى التصرف في ذات الله ورسوله وعليّ وذلك لان كلمة (ان) في قوله تعالى ((انما وليكم الله)) الاية للتحقيق و(يقول) للمخاطبين بجملتها (هل بدا) لكم فيها (تردد) لادفعها بما افيده من التحقيق.

ولاية بالفعل للأمير ما وجدت حينَ بقا البشير

ومَنْ مآلاً ذا الوجودَ راما للهِ والرَّسولِ ما استقاما

ومِن عجيب أن ذلكم جلي وكان ذا قد اختفى على عَلي

وسائِر الصحابةِ الكرام كَلاّ! وإن نَمِلْ عن المقام

نيابَةُ الإلهِ ما نهاكُمُ عنها كأَن نابَ النبي نهاكُمُ

==================================
===================

وحاصله ان كلمة انما فيها للتحقيق فحينئذ اما ان يـراد من الـولي بمعنى المتصرف الولاي بالفعل المقارن لنزول الاية فلا يصح لان مـا هو ولاية بالفعل للأمير ما وجدت قطعا حين بقاء الرسول البشير في قيد الحياة. وان اريـد حصـر الولايـة بـالقوة فلا يصـح ايضـا فـان (من مآلا) اي بحسب القوة ذا الوجود) للولاية (راما) اي قصد فتلك الولاية المعتبرة بالقوة (لله) تعالى (و) ل(لرسول ما استقاما) لان ولاية الله تعالى فعلية ابدا وكذلك ولاية الرسـول صـلى اللـه عليـه وسـلم على المؤمنين. واما سادسا فلأنا لا نسلم ان يكون معنى الاية الشريفة ما ادعيتم قطعا كيف ولو كان معناها ذلـك لمـا اختفى على سـيدنا عليّ فانه باب مدينة علم الرسول ولا على علماء الصحابة المبلغين لكتاب الله المفسرين لاياته (ومن عجيب ان ذا) المعنى (لكم) عليكم (جليّ وكـان ذا) المعـنى (قـد اختفى على) سـيدنا (عليّ و)على (سـائر) العلماء من (الصحابة الكرام كلا) والف كلا وهذا كلـه على بقائنـا في خيمة المنوع. (وان نُمـل عن المقـام) اي مقـام منـع فلنـا الاعـتراض عليكم بوجوه من المعارضة والنقض وهـا نـأتي بـالنقض في العجالـة من وجهين. الاول انه لـو كـان الـولي بمعـنى المتصـرف والامـام في العرف من ناب عن النبي صلى الله عليه وسـلم بعـد وفاتـه لـزم ان يكون الله تعالى نائبا عنه بعد وفاته وهذا من المسـتحيلات وقـد افـاد هذا بقوله (نيابة الاله ما نهاكم عنها كأن ناب النبي

وليُّكمْ يُؤَمُّ «إنّما» كم يَحْصُرُ، فافحصَنَّ ما أتاكم
أ «غينُ» غمٍّ للثلاثة انتشا كأحدٍ مع عشر على الحشا
فهذِهِ عزيزة الأدِلّة صارت ذليلة من الإذلةِ

==

نهاكم) والنيابة مبتدأ مضاف الى الاله وما نافية ونهاكم فعل ومفعول وفاعله قوله نهاكم في اخر البيت وهو جمع نهية بمعنى العقل وكأن مخففة من المثقلة وناب فعل وفاعله راجع الى الاله والنبي بالنصب مفعوله. وحاصل هذا المعنى وان نعدل عن المنع فننقض دعواكم معنى الامام والمتصرف من الولي بلزوم فساد منها وهو لزوم نيابة الاله عن النبي فيا عجبا من عقولكم حيث ان نيابة الاله عن النبي ما نهاكم عن اعتبارها عقولكم ولم تلتفت الى لزوم الفساد منها وغفلت عنه حتى كان الاله ناب النبي وصح ذلك عندكم. الوجه الثاني النقض باستلزام عدم وجود الامامة للائمة الاحد عشر الاتي بعد عليّ وقد افاده بقوله (وليكم يؤم) اي ان الولي عندكم هو المتصرف في شؤون المسلمين والذي يكون اماما لهم و(انما كم يحصر) اي وكلمة انما التي اتيتم بها للحصر (فافحصنَّ) ودققوا ايها المستدلون بالاية المارة (ما اعماكم) واجهلكم بما يلزمها من الفساد فانها تدل بصراحة على حصر الولاية بالمعنى المار في الله ورسوله وسيدنا علي ونفي الولاية عمن عداهم سواء كان الخلفاء الثلاثة ابا بكر وعمر وعثمان او غيرهم من الائمة الاحد عشر التالية للسيدنا عليّ فاذا دفعتم بها غم وجود الخلافة للخلفاء الثلاثة فقد لزمكم منها غم انتفاء خلافة الائمة الاحد عشر (اغين غم) من تحقق الخلافة (للثلاثة انتشى) اي نشأ (ك)غين غم انتفاء خلافة (احد مع عشر على الحشا) ولاشك انكم تندمون على ما فعلتم وتقولون ان غم انتفاء خلافة احد عشر خليفة بالحق اشذ من ثبوت خلافة ثلاثة من الخلفاء بغيره

====================================
====================

على زعمكم هذا (فهذه) الاية الـتي اسـتدلوا بهـا (عزيـزة الادلـة) واقواها عندهم وقد انها (صارت) بل كانت شـبهة (ذليلـة من) الشـبه (الاذلة) فكيف حال باقي شبههم بين الاجلة ********

هذه هي الصبرة السابعة، فالمكيال الأول منها

صحّ وجوب النصب للإمام   فعندنا شرعاً على الانام

وعن نحو فرقة اعتزال   عقلاً عَلى الإله ذي الجلالِ

ما كان تحسينٌ ولا تقبيح   عقلاً، وذا بما مضى تصريح

لو كان واجباً على رب الهدى   لما خلا عنه الزمان أبدا

==

(هذه هي الصّبرة السّابعة)

فالمكيال الأول منها في وجوب تنصيب الإمام

(صحْ) اي ثبت بالاجماع (وجوب النّصب للإمام) وهو على وهو من يقوم بتنفيذ الاحكـام واقامـة الحـدود وسـد الثغـور وتجهـيز الجيـوش ونحوها واما أَنَّ وجوب نصبه على الله او على العباد بدليل شرعي او عقلي ففيه خلاف (فعندنا) هو واجب (شرعا) اي بالشرع لا بالعقل و (على الانام) لاعلى الله سبحانه وتعالى (وعند نحو فرقـة الاعـتزال) من الشـيعة الاماميـة والاسـماعيلية هـو واجب (عقلا) اي بالعقـل و (على الالـه ذي الجلال) لا على الانـام امـا انـه واجب علينـا بالشـرع فلقوله عليه السـلام ((من مـات ولم يعـرف امـام زمانـه مـات ميتـة جاهلية)) وهذا الحديث رواه مسلم بلفـظ من مـات وليس في عنقـه بيعه مات ميتة جاهلية ورواه الحاكم بلفظ من مات وليس عليه امـام جماعة كانت موتته ميتة جاهليـة ولان الصـحابة الكـرام قـدموا نصـبه على دفن النبي عليه السلام ولم ينكر عليهم احد ولان نصبه موقوف عليه للايفاء بالواجبات الاسلامية وكل ما هو موقوف عليـه لهـا واجب واما

لا بأسَ في ذا المدعى علينا	إن صحّ ما لديكم، أو لدينا
إن كان واجباً عليهم فعَلوا	ما هم بترك ذاك عنهم سئلوا
أو واجباً عليه جَلَّ وارتفع	فقد قضى وجوبه كما وقع
إن قلتَ: إنَّ ربَّنا القديرا	أرادَ أن يستخلف الأميرا،

==

انـه ليس واجبـا بالعقـل فلأن الوجـوب العقـل مبـني على لـزوم المصلحة الذاتية والمفسدة الذاتيـة للافعـال ليكـون مافيـه المصـلحة حسـنا ومـا فيـه المفسـدة قبيحـا فيتوجـه التحسـين والتقـبيح العقلي اليهما وقد ثبت انه (ما كان) وما ثبت الحسن والقبح المبنيان على ما مر لشيءٍ من الافعال فلا يكون (تحسين ولا تقبيح) عقلا لشيءٍ منهـا (وذا) ك النفي المـذكور هنـا (بمـا مضـى) في بحث الحسـن والقبح (تصريح) واما انـه ليس واجبـا على اللـه تعـالى اصـلا فلأنـه لا معـنى للوجوب عليه تعالى الا بمعنى اقتضاء حكمته لشـيءٍ والوجـوب بهـذا المعنى ايضا باطل اذ (لو كان) نصـب الامـام (واجبـا) بـذلك المعـنى (على رب الهدى لما خلا عنه) اي عن الامام (الزمان ابدا) اذ لا اخلال من الله تعـالى بمقتضـى حكمتـه فـوجب ان يكـون موجـودا ومرجعـا دائما ثم نقول (لا بأس في ذا المدعى) اعني وجوب نصـبه (علينـا ان صح مـا لـديكم) من وجوبـه على اللـه عقلا (او) صـح مـا (لـدينا) من وجوب نصبه على الانـام شـرعا لانـه (ان كـان) نصـبه (واجبـا عليهم) فقد (فعلوا ما هم بترك ذاك عنه سُئِلوا) من نصب الامام واهتموا بـه حتى قدموه بادئ بدءٍ على دفن اشرف الانام عليه السـلام (او) كـان (واجبا عليه) كما زعمتم (جلّ وارتفع) عنه ارتفاعا بليغا (فقـد قضـى) هو تعالى (وجوبـه) اي واجبـه (كمـا وقـع) على رؤوس الاشـهاد حيث نُصب ابا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم الحسن ثم الهمـه التنـازل لمعاوية رضي الله عنهم ف(ان قلت) ايها الامام المخالف

ومنعوه، فاتَهُ ما شاءا — قلتُ: ألا تخافُ ذي الفحشاءا؟

المكيال الثاني

وللإمام عُيّنت شروط — وجوبُ نصبِهِ بها منوط

ذي كونُهُ، وعندنا اشتهرا، — مكلفا حرّاً وعدلاً ذكرا

===

لنا لم يقض ربنا تعالى واجبه ف(ان ربنا القديرا اراد ان) يقضي واجبه و (يستخلف الاميرا) علي بن ابي طالب ولكن الناس من الصحابة المجمعين على نصب ابي بكر و (منعوه) عن الايفاء بما اراده ف(فاته ما شاءا قلت) لك الا تستحي من الله و (الا تخاف) سوء عاقبة (ذي) الجملة (الفحشاءا) الخارجة من فيك المخالفة لقوله تعالى ((إنِّ ربك فعال لما يريد)) ولقول رسوله ((ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)) فارجع الى الحق فأن الرجوع الي فضيله وقل لو شاء ربي ما فعلوه * ******

(المكيال الثّاني) في شروط الإمام

(وللإمام عيّنت شروط) اخذا واستنباطا من الدين و(وجوب نصبه) اي الامام على الأنام (بها) أي بتلك الشّروط (منوط) اي متعلق ومربوط و(ذي) الشروط يتضمنها ما ياتي اعني (كونه) اي الامام وقوله (وعندنا اشتهر) جملة معترضة بين اسم كان وخبره لبيان أنّ تلك الشّروط معتبرة ومشتهرة عندنا وعند غيرنا (مكلّفاً) لا صبيّاً أو بالغاً مجنوناً (حراً) لا عبداً لاشتغاله بخدمة السّيد وانتفاء المهابة فيه (وعدلاً) لا فاسقاً؛ لأنّه مُهان عند الله، وغير موثوق به عنده وعند الانام فكيف يتولى ادراة سائر الاحكام (ذكراً) لا أنثى لكونها غير مهابة وضعفها غالباً بحسب المزاج ومقيدة باحكام الزواج، و(نور سنا

نورُ سَنا الإسلام فيه ثابتا   مِن أصل حبّةٍ قريش نابتا

ذا قدرة التنفيذ للأحكام   سياسة الأمور في الأنام

ومرجعاً بين الأنام ظَهَرا   جمهورهم زادوا شروطاً أخرا

ذا اجتهاد صاحب الشجاعة   مستصحباً للرأي ذي الإصابة

===

الإسلام فيه ثابتاً) لا كافراً أصليّاً فأنه ما جعل اللـه للكـافرين على المؤمنين سبيلا وما رضي ان يكـون المـؤمن العزيـز صـاغرا لـه ذليلا ولامرتدا لانه مهدر الدم والمال فلا يليـق بمقـام العـز والاقبـال و(من أصل حبّة) أي نطفة (قريش) الآخذة من نضر بن كنانة (نابتـا) لقولـه عليه السلام: «الخلافة من قريش ما أطاعوا اللّه». وهـذا الخـبر وان كان من الاحاد لكن صار مجمعا عليه اجماعا سـكوتيا لمـا اسـتدل بـه سيدنا ابوبكر في محضر المهاجرين والانصار ولم ينكره احـد منهم او من غيرهم (ذا قدرة التنفيذ للأحكام) ول (سياسة الامـور) اي حسـن ادارتها (في الانام ومرجعـا) للنـاس في مهمـاتهم (بين الانـام ظهـرا) ليسهل مراجعته هذا ما عليه المحققون من الاشـاعرة و (جمهـورهم زادوا) على الشـروط المشـهورة (شـروطا اخـرا) وهي كونـه (ذا اجتهاد) يقتدر على استنباط الاحكام من مـدارك الـدين الحـنيف لانـه مرجع الانام فيلزم علمه بالاحكام اما بالنصوص او بطريق الاسـتنباط وكونـه (صـاحب الشـجاعة) لئلا يـتزلزل قلبـه عنـد حـدوث الحـوادث الهامة والكوارث المؤلمة وكونه (مستصحا للرأي ذي الاصابة) بالحق لانه مرجع متبوع ومطاع فلولا انه ذو رأي مصيب لوقع الناس بتبعيتـه واطاعتـه في الاخطـاء الجسـيمة ولم يشـترطها المحققـون لعـدم لزومها في الامامة وضعف ادلتها. اما الاول فلان العلم وقوة الاجتهاد للوصول الى الحق والعمل به ولا يحتاج ذلك الى كون الامـام بالـذات مجتهدا للاكتفاء بالاستفادة من الائمة المجتهـدين والعلمـاء البـارزين. واما

لا كونُهُ مُختفياً مُنتَظَراً	أفضلَ أهلِ وقتِهِ من الورَى
ذا نَسَبٍ مِن هاشمٍ ومن عليّ	ذا عصمة مثل النبي المعتلي

===

الثـاني فلانـه للاسـتيلاء على امـور الاسـلام وقهـر اعـداءه وحفـظ حوزته وذلك منوط بوجود المعدات الحربية والنفقات الوافية والقادة المخلصين العارفين بالامور والا فالامام ولو كان اشجع الناس لايغني وجوده عن الناس فتيلا ما لم يكن له الاركان المذكورة. وامـا الثـالث فلان الامام مامور بمشورة اهل الرأي والحكمـة من الامـة كمـا امـر الله بها نبيه وقال وشاورهم في الامر وكما مدح امته بقولـه وامـرهم شـورى بينهم وبالعمـل بـذلك يكتفى بمشـورة النـاس ولـو لم يكن لنفسـه الـرأي مصـيب الاقـوى هـذا ثم اشـار الى نفي مـا اشـترطته الشيعة الامامية فقال (لا كونه مختفيا منتظرا) خروجه كالامام الثاني عشر عندهم وهم وان لم يشترطوا ذلك بل قـالوا بجـوازه لكن ذلـك في قــوة قــولهم وشــرطه ان يختفي في بعض الاحيــان اذا فســد الزمان، قالوا اذا قل الامانه وضعف الايمان وغلب العصيان فلا مجال للامام الا الاختفـاء عنهم الى ان يجـد فرصـة للخـروج والـبروز عليهم وهذا الدليل لايليق بان يجاب عنه الا بان ذلك الامام الموجـود مسـاو للمعدوم والمفقود فان الناس انما يحتاجون لاصلاح الفاسـدين وقهـر الظالمين وكسر شوكة البغاة والمتلصصين ودفـع اذى الاراجيـف عن المؤمنين فلا معنى اختفائـه اذا كـان النـاس في اشـد حاجـة اليـه ولا كونه (افضل اهل وقته من الورى) لكونه واليا على امور جميع الناس فلزم ان يكون من افضلهم. ورد بانه لايدل عليـه عقـل ولا نقـل فانـا نرى اناسـا من الطبقـات الوسـطى لهم من المهـارة وحسـن الادارة بحيث يستفيد منهم الناس ويعمر بهم البلاد وينتظم بهم الامور لـو لم يمنعهم مانع ولا كونه (ذا نسب من هاشم) الجـد الثـاني للنـبي صـلى الله عليه وسلم و (من) اولاد (عليّ) بن ابي طالب كما زعموه بحجة غلبة الفضل في اولاد هاشم وان عليا افضل

بل قد أحاط علمُهُ، وبانا	بما يكونُ مع ما قد كانا
وذاكَ ما لغير ذا مِنْ قالِهم	فانظر إلى الشروط واستدلالهم

===

اولاده بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومقصودهم من هذا الشرط رفض خلافة الخلفاء الثلاثة والا فلا حجة لهم على ذلك بل ولا شبهه ولا كونه (ذا عصمة) من الذنوب (مثل النبي المعتلى) الرفيع القدر بحجة ان غير المعصوم ظالم لاينال عهد الامامة لقوله تعالى لاينال عهدي الظالمين. ورد بان الظالم هناك بمعنى الكافر واللازم في الامام هو العدالة والحكم بالحق لا العصمة ثم الائمة الذين ادعوا عصمتهم لم تثبت لهم العصمة ابدا(بل) اضراب عن اشتراط العصمة الى درجة اخرى حيث قالوا يشترط في الامام ان (قد احاط علمه وبانا) اي وظهر احاطة علمه (بما يكون) في الحال والاستقبال (مع ما قد كانا) في الماضي كما يدعون هذا في ائمتهم على حسب مزاعمهم الفاسدة بشبهة ان من يتولى امور الناس لابد له من علم على احوالهم ماكان وما يكون ليتميز له المحق من المبطل ويحكم فيهم بالحق والعدل وهذا اوهى الشبهات واوهن من بيت العنكبوت فان الحكم بالحق والعدل لا يحتاج الا الى تطبيق اداب الكتاب والسنة السنية ولا حظ لاحد فيهم من نفسه وشخصه مع ان علم الغيب مما استأثر الله به ولايظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول او من افاض على قلبه النور والهمه بعض اشياء بمحض فضله واما علم جميع المغيبات ماكان وما يكون فمعاذ الله ان يكون لاحد غير رب العالمين (وذاك) المذكور من الشروط التي زادها الجمهور على الشروط المشهورة وما نفاه من الامور المشترطة عند الامامية (ما لغيرنا من قالهم فانظر الى الشروط واستدلالهم) عليها هل يثبتها او لا نظرنا الى ادلة الجمهور وغيرهم من الامامية ووجدناها غير مفيدة لاثبات الظن بمطالبهم فضلا عن الجزم او اليقين هدانا الله تعالى الى الحق بجاه سيد المرسلين (صلى الله عليه وسلم) *******

المكيال الثالث

ولم يَصِرْ مستجمعٌ إماما بِمحضِ اجتماعها تماما

إلا باختيار أهل الحلِّ والعُقدِ كالأكثر بالأقلِ

==

(المكيال الثّالث) في طريق نيل الموصوف رتبة الإمامة

(ولم يصرّ) شخص (مستجمع) للشروط المعتبرة (إماماً بمحض اجتماعها) أي اجتماع تلك الشّروط وتحققها فيه (تماماً إلّا باختيار أهل الحلّ والعقد) الموجودين في محل النصب ويثبت ذلك (كالاكثر بالاقل) يعني به انه كما تثبت الامامة باختيار جميع اهل الحل والعقد لو اجتمعوا واجمعوا عليه وباختيار اكثرهم كذلك يثبت باختيار الاقل ايضا ولهذا لم يتوقف ابوبكر رضي الله عنه الى انتشار الاخبار في الاقطار ولم ينكر عليه احد وقال عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما ابسط يدك ابايعك فقال اتقول هذا وابوبكر حاضر فبايع ابا بكر وهذا مذهب الشيخ الاشعري وهو المقبول عند الاشاعرة وعند المعتزلة والخوارج خلافا للشيعة حيث اشترطوا النص وعلى اصولنا فقد تقررت خلافة سيدنا ابي بكر رضي الله عنه باختيار اهل الحل والعقد الحاضرين في سقيفة بني ساعدة اولا ثم انعقد الاجماع عليها وخلافة عمر رضي الله عنه باستخلاف ابي بكر له وكتابه بالعهد اليه ثم تقرر الاجماع عليها وخلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه باختيار اهل الشورى الذين وكل اليهم عمر امر الخلافة فكأن ذلك كان استخلافا من عمر حيث كان راضيا بما يستقر عليه اراء اهل الشورى واستخلافا من جماعة من اهل الحل والعقد اي غير عثمان منهم ثم صارت مجمعا عليها من الامة وخلافة عليّ رضي الله عنه كانت باختيار اهل الحل والعقد ثم انعقد الاجماع عليها وكذلك خلافة الحسن ثم تنازل عنها بعد ستة اشهر لسيدنا معاوية رضي الله

وذا لدى القدرةِ واختيارِ أمّا لدى العجز والاضطرارِ

فجاز ما كانَ له من كلّ ذي شوكةٍ نُصِبَ أو يستولي

المكيال الرابع

ما انعزلوا بفسقهم وجورِهم فَبِهدي السلفِ خذ وطورهم

==================================
==================

تعالى عنهم اجمعين (وذا) الذي ذكر في نصب الامام باختيار اهل الحل والعقد انما هو (لدى القدرة و) ال (اختيار) لهم (اما لدى العجز) منهم (والاضطرار) بان استولى مستول على امر المسلمين بدون المراجعة وكسب الرأي (فجاز ما كان له) اي للامام الثابت الامامة باختيار اهل الحل والعقد من الاحكام فيما وافق الحق (من كل ذي شوكة نصب) من قبل جمع من المتغلبة او غيرهم (او يستولي) هو على الامر مستقلا بنفسه وذلك لئلا تتعطل شؤون المسلمين في اقطار الارض*******.

(المكيال الرابع) في انحلال امر الامامة وامور اخر

لاشك انه تنحل امامة الامام بردته وجنونه المطبق والمرض الذي ينسيه العلوم وبالعمى والصمم والبرص واسارته بحيث لايرجى اليه الخلاص وبخلعه لنفسه لعجزه عن القيام بمصالح الاسلام والمسلمين واتفقت الائمة على انه يستحق العزل بسبب عروض الفسق عليه واما الانعزال به فاختلفوا فيه فالاكثرون على انه لاينعزل به وهو المختار من مذهب الشافعي وابي حنيفة رضي الله عنهما وعليه قال الناظم رحمه الله (من عزلوا) اي الائمة المنصوبون في وقت عدالتهم (ب) عروض (فسقهم وجورهم) لان السلف الصالحين اطاعوهم مع ظهور فسقهم وجورهم ولان الفسق عم العباد وانتشر في البلاد فلو انعزل الامام بالفسق لم يحصل للأمة اجتماع على امام

وصلِّ خلف كل فاجرٍ وبرّ　　　　　　　عليهما أيضاً كما جاء الخبر

=================================
==================

في غـالب العصـور والايـام (فبهـدي السـلف خـذ) واعمـل لنيـل خيرهم (و) دم على (طورهم)في سـيرهم هـذا في امـام لم يسـتول على الامر قهرا واما هو فكما ينعزل بما مر ينعـزل بغلبـة قـاهر اخـر عليه (وصلى خلـف كـل) امـام من اهـل القبلـة (فـاجر) اي فاسـق (وبر) اي محسن عادل وذلـك لقولـه صـلى اللـه عليـه وسـلم صـلوا خلف كل بر وفاجر. والامر يفيد الجواز ولاقتداء السلف بهم من غــير نكير والنهي الوارد عن بعضهم محمول على كراهة الاقتداء به وصــل (عليهمـا) اذا ماتـا صـلاة الجنـازة (ايضـا) كمـا صـليت خلفهمـا في حياتهما (كما جاء الخبر) لذلك فقد روي انـه صـلى اللـه عليـه وسـلم قال لاتدعوا الصلاة على من مات من اهل القبلة. وجهنا اللـه بفضـله الى قبلة قبوله وختمنا اعمارنا بالسعادة بجاه رسوله صلى الله عليـه وسلم واله وصحبه الكرام ***************

عنقودة كانت لها حبات ذوات حلاوة على الدوام،
يلتذ منها مذاق الأنام، ينبغي أن لا يخلو عنها خوان الإمام
الحبة الاولى
ولعنُ شخصٍ بالخصوص لم   لا عنُهُ بالاطلاع لم يفُزْ

====================================
==================

(عنقودة كانت لها حبّات ذوات حلاوة على الدّوام،
يلتذّ منها مذاق الأنام، ينبغي أن لا يخلو عنها خوان الإمام
(الحبّة الأولى)

(ولعن شخص بالخصـوص لم يجـز) فـإنّ اللّعن في اللّغـة الإخـزاء والسبّ والإبعاد من الخير والطّرد، وفي عرف الشّرع هو الطّــرد من رحمة الله تعالىٰ، ويستعمل في سياق الـدّعاء بـه، وذلـك حـرام لأنّـه نهى النّبي صـلى اللـه عليـه وسـلم عن لعن المصلّين ومن كـان من أهل القبلة،. هذا. و(لاعنه) أي لاعن الشّخص بخصوصـه (بـالاطلاع لم يفز) أي لم يطلع على تحقيق كلام الأئمّة في التّوفيـق بين الرّوايـات المتعارضة بحمل جوازه على من علم أنّه مات على الكفــر، ولا على تحقيق حال ذلـك الشّـخص الـذي لعنـه هـو هـل مـات كـافراً أو تـاب وأصلح ومات على الإسلام؛ فالصّواب الإمساك عن ذلـك فإنّـه كبـيرة على ما ذكـره الشّـهاب. وقولـه «بالخصـوص» احـتراز عن لعنـه في قالب العموم كما في قوله تعـالىٰ: ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ وكما ورد عن النّبي صلى الله عليـه وسـلم لعن آكلي الرّبـا وشـاربي الخمور.

الحبة الثانية

ولا تُجِزْ تكفيرَ أهل القبلة من غير ما يبدو لَهُ من علة

كقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ يوجبُهُ لدى أهل اجتهاد

==

(الحبّة الثانية)

(ولا تجـز تكفـير أهـل القبلـة) وهم الـذين اتّفقـوا على مـا هـو من ضروريّات الدّين كما أفاده المحقّق الهندي في تعليقاته على الخيالي (من غير ما يبدو) أي يظهر (له) أي لتكفـيره (من علـة) مسـوّغة لـه وذلـك (كقـول أو فعـل أو اعتقـاد يوجبـه) أي التّكفـير لـه (لـدى أهـل الاجتهاد) جميعاً كان يقول بعدم وجوب أحـد أركـان الإسـلام الخمس، أو يدوس القرآن الشّريف برجله عالماً عامـداً، أو يعتقـد عـدم حشـر الموتى للجزاء يوم القيامـة. وأمّـا اعتقـاد خلاف مـا عليـه بعض منهم كاعتقاد عدم وجوب الوتر فلا يكفّر به. وهـذه المسـألة في غايـة من الأهميّة فإن تكفير المسلم بدون موجب له كفر كما صحّ الحـديث بـه ووقع الإجماع عليـه. والـذي نصّ عليـه أعـاظم الأئمّـة وكبـارُ الفقهـاء والمحدّثين وأعلام العلم ورؤوس المجتهدين كـأبي حنيفـة والشّـافعي وغيرهمـا أنْ لا يكفّـر أحـد من أهـل القبلـة؛ قـال أحمـد بن زاهـر السرخسي لمّا حضرت الشّيخ أبا الحسن الأشـعري الوفـاة في داري ببغداد قال لي: اجمع أصحابي فجمعتهم فقال: «اشهدوا أنّي لا أقـول بتكفـير أحـد من أهـل القبلـة لأنّي رأيتهم يشـيرون إلى معبـود واحـد والإسلام يشملهم» وقد سئل عليّ رضي الله عنه عن الخوارج الذين هم أخبث المبتدعـة، وقيـل لـه: «أكفـارٌ هم»؟ فقـال: «من الكفـر فرّوا»، قيل: «فمنافقون»؟ قال: «إنّ المنـافقين لا يـذكرون اللـه إلّا قليلاً ولا يأتون الصـلاة إلا كسـالى»، قيـل: «فمن هم»؟ قـال: «قـوم أصابتهم فتنة فعموا وصمّوا».

الحبة الثالثة

كان مَنْ اجتهدَ قد يخطىءُ يصيبُ، ذا ليس له بمنتقد

لأنه يعذرُ بل أثيبا غيرُ مكلفٍ بأن يصيبا

الحبة الرابعة

صديقُ كاهن بما قد أخبرا كفر كما يقولهُ خيرُ الورى

===

(الحبة الثالثة)

(كان من اجتهد) في الشّرعيّات أو العقليّات (قد يخطىء) الحقّ (وقد يصيب)ه و(ذا) المذكور من أخطائه في بعض المسائل الاجتهاديّة (ليس له بمنتقد) أي معدود من العيب والنّقد (لأنّه يعذر) فيه حيث خرج الوصول إلى الحقّ عن قدرته (بل أثيبا) على اجتهاده وبذل ما في وسعه للوصول إليه. لا يقال إنّه لم يصب الحقّ فهو موزور لأنّا نقول هو (غير مكلّف بأن يصيبا) الحقّ إذ ليس ذلك في وسعه «ولا يكلف الله نفساً إلّا وسعها» هذا ما ذهب إليه الجمهور. وذهب بعض الأشاعرة والمعتزلة إلى أنّ كل مجتهد في المسائل الشّرعية الفرعيّة التي لا قاطع فيها مصيب ويسمّون المصوّبة. ومدار كلامهم على أن حكم الله في المسائل الاجتهاديّة ما أدى إليه رأي المجتهد وليس لله فيه حكم معين. والمختار أن حكم الله تعالىٰ معيّن وعليه دليل ظني إن وجده المجتهد أصاب وإن فقده أخطأ.

(الحبّة الرّابعة)

(تصديق) المسلم أخبار (كاهن) وهو الذي يخبر عن الكوائن في المستقبل ويدّعي معرفة الغيب (بما قد أخبرا) به (كفر) له (كما يقوله خير الورى) فقد قال صلى الله عليه وسلم: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على

الحبة الخامسة

صدقة الأحياءِ كالدَعَوات تنفعُ للأحياءِ والأموات

يقبّلُها يجيبُها تعالى مِنّتُهُ على الورى تَوالى

==

محمّد». وذلك لأن علم الغيب أمر تفـرّد بـه ذاتـه تعـالىٰ لا طريـق إليـه إلّا بـإعلام منـه لأنبيائـه معجـزة أو بإلهـام أوليائـه كرامـة، وأمّـا المنجّم فإنّ ادّعى علم الحوادث الغيّبية بذاته فيكفـر وتصـديقه أيضـاً كفـر كتصـديق الكـاهن. وأمـا إذا ادّعى الظنّ بهـا بطريـق الاسـتدلال بالأمارات فلا يكفر ولا يكون تصديقه كفـراً كمـا نقلنـاه في مـا سـبق عن العسقلاني في بحث الملكيّات.

(الحبّة الخامسة)

(صـدقة الأحيـاء) المسـلمين (كالـدّعوات) الخيريّـة (تنفـع للأحيـاء والأمــوات) منهم (فيقبلهــا) أي الصّــدقات (ويجيبهــا) أي الــدّعوات بمحض فضــله (تعــالىٰ) فــإن فضــله و(منتــه على الــورى تتــوالى) وتتعاقب من غـير انقطـاع. وخـالفت المعتزلـة في ذلـك تمسّـكاً بـأنّ القضاء لا يتبدّل وأنّ كلّ نفس مرهونة بما كسبت فلا أثـر للـدّعاء ولا للصّدقات. لنا ما جاء في الكتاب من دعاء نوح وإبراهيم عليه السـلام للمؤمنين والمؤمنات، وإرشاده المؤمـنين إلى الـدّعاء لهم في قولـه: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ الآيـة. وفي الآثار من دعاء النّبي صلى الله عليه وسلم للأحياء كابن عباس وأنس بن مالك وغيرهما، وكذا للأموات ممن لا يحصـى، وطلبـه الـدّعاء من عمـر لمّـا سـافر إلى حجّ بيت اللـه بقولـه: «لا تنسـنا من دعائـك يـا أخي»! فقـال عمـر رضـي اللـه عنـه: «كلمـة مـا يسـرّني أن لي بهـا الدّنيا» وقد ثبت قولـه: عليـه السـلام: «الـدعاء يـرد البلاء، والصّـدقة تطفىء غضب الرب»، إلى غير ذلك كما ثبت أنّ سعد بن عبادة قال: «يا رسول الله إنّ أمّي ماتت فأي الصّدقة أفضل» فقـال صـلى اللـه عليه وسلم: «الماء»، فحفر سعدٌ

الحبة السادسة

نشهدُ بالجنة للعشرة   متابعي الأئمةِ البررَةِ

===

بئراً. ولا دليل للمعتزلة فيما تمسّكوا به فإنّ من جملة قضائه تعالىٰ ربط المسبّبات بالأسباب. ومنها ربط المغفرة بالدّعاء وردّ البلاء بالصّدقة كما أنّ منها ربط الشّفاء بالدّواء. ولا ينافي نفع الصّدقات ارتهان الأنفس بما كسبت؛ أمّا أولاً فلأنّ تلك الآية ونحوها مقيّدة بما إذا لم يعف عن السّيئات بسبب من الأسباب كمحض إرادته أو شفاعة الرّسول أو صدقة الأولاد والأقارب ودعوات الدّاعين. وأمّا ثانياً فلأنّ أمثال تلك الآيات حاكية عن باب العدل والاستحقاق كقوله تعالىٰ: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ وأمّا منفعة الدّعوات والصّدقات فمن باب الفضل والهبات. هذا. نعم اختلفت المشائخ في أنّه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر؟ فمنعه الجمهور لقوله ﴿وَمَا دُعَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٍ﴾ وجوّزه بعضهم لإجابته تعالىٰ دعاء إبليس: ﴿قَالَ أَنظِرۡنِيٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ * قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلۡمُنظَرِينَ﴾ وفصل بعضهم باستجابة دعائه في أمور الدّنيا وردّه في أمور الآخرة، وعليه يحمل ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنّ دعوة المظلوم وإن كان كافراً تستجاب.

(الحبّة السّادسة)

(نشهد بالجنّة) أي دخولها إذ نصّ الشّارع على الدّخول فيها (للعشرة) المبشّرة بها المشهورين وهم الخلفاء الأربعة وطلحة وزبير وسعد وسعيد وأبو عبيدة وعبد الرحمن بن عوف (رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين) وقوله: (متابعي الأئمّة) حال من فاعل نشهد أي حال كوننا متابعين في تلك الشّهادة الشّرعيّة للأئمّة (البررة) الكرام ثم أعاد ذكر الشّيخين والختنين رضي الله تعالىٰ عنهم فقال: (حب غبار تربة) مقبرة (الشّيخين) أبي بكر وعمر

حبُّ غبارِ تربةِ الشيخين والختنين كان فرضَ عين

الحبة السابعة

وامسحْ إطاعة على الخفين ولنغسِلِ الرجلين للكعبين

فنصب الأقدامِ في الأقدامِ في ابتغاء طهارةِ الإسلام

==================================
==================

(والختنين) للنّبي صلى الله عليه وسلم عثمـان وعليّ رضـي اللـه عنهم كـان (فـرض عين) على المسـلمين فـإنّهم من كبـار الصّـحابة وقال النّبي فيهم: «من أحبهم فبحبّي أحبّهم» وحبّه صـلى اللـه عليـه وسلم فرض عين على أمّته. ومن تعليقاته هنا: أعدت ذكـرهم رضـي اللـه عنهم تبرّكـاً بكلام أنس بن مالـك رضـي اللـه عنـه إذ سُـئل عن السُنَّة والجماعـة فقـال: « أن تحب الشّـيخين ولا تطعن في الختـنين وتمسـح على الخفّين». انتهى. قلت وأراد تحقيـق المناسـبة بين الحبّتين هنا بما يأتي:

(الحبّة السّابعة) في المسح على الخفّين

(وامسح) أيها المسلم المتّبع للحقّ (إطاعة) للسُنَّة السـنيَّة النّبويّـة بعد كمال الطهر (على الخفين) الملبوسـين بـدلاً عن غسـل الـرجلين بالشّـروط المقـرّرة في الفـروع يومـاً وليلـة في الحضـر وثلاثـة أيّـام بلياليهنّ في السّفر معتبرة من الحدث بعد اللّبس ثم قـال (ولنغسـل الرجلين للكعبين) عند أداء فرض الوضوء المأمور به في قوله تعالىٰ: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ (فننصب الأقدام) بفتح الهمـزة جمـع قـدم (في الأقـدام) بكسرها مصدر أي ونشـمر عن سـاق الجـدّ (في ابتغـاء طهـارة) عن الحدث الأصغر المقرّر في دين (الإسلام) والحاصل أنّنا نغسل الأرجل إلى الكعبين عملاً بنصب لفظ «الأرجل» في قوله تعـالىٰ: ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ على ما هو قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب

الحبات الأخر متواليات

نزولُ مَنْ جلالُهُ المَهْدي ظهورُ مَن مِن وصفه المَهْديُّ

==

عطفاً على أيديكم، وهذه إحـدى أدلّتنـا على وجـوب الغسـل، ولنـا دلائل أخرى: الأوّل اتّباع النّبي صلى اللـه عليـه وسـلم. الثّـاني عمـل الصـحابة الكـرام. الثّـالث التّحديـد بـالكعبين؛ فـإنّ المسـح لا يناسـب التّحديد لبنائه على التّخفيـف ونحمـل قـراءة الأرجـل بـالجرّ علـى جـرّ الجوار لمجاورة الرّؤوس كما في قولـه تعـالىٰ: عَـذَابَ يَـوم أَلِيمٍ وقول العرب: «حجر ضبٍ خربٍ» ومن أصحاب الشّـافعي من حمـل قــراءة النّصــب على غســلهما مكشــوفتين والجــرّ على مســحهما ملفوفتين كما في مجموع الإمام النّووي.

(الحبّات الأخر متواليات)

أي تحصل منها ثمرات متناسبة المذاق لا يناسب الفصل

والافتراق، وهي مباحث بعض أشراط السّاعة وأحوال

البرزخ والمعاد والشّفاعة وما يتناسب معها

(نزول من جلاله المهدي) أي نزول شخص جلاله وعزّة نبوته كانت منسوبة إلى المهد وحاصلة له فيه و(ظهـور من من وصـفه المهـدي) أي وظهور ذات موصوف بالمهـدي حـق. روي عنـه صـلى اللـه عليـه وسلم أنّه قال: «والذي نفسي بيده ليوشكنّ أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخـنزير»، وقـال صـلى اللـه عليـه وسـلم: «كيـف أنتم إذا نـزل ابن مـريم فيكم وإمـامكم منكم». كمـا روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تذهب الدّنيا حـتى يملـك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي» الحديث (و)ظهــور (النّار والدّخان والخسفات) الثّلاث (إلى تمام العشر الآيـات) العظـام التي هي من أشراط السّاعة حقّ. عن حذيفة بن أسيد الغفاري اطلع رسول الله علينا ونحن نتذاكر فقال ما

والنارِ والدخانِ والخسفاتِ إلى تمامِ العشرِ الآياتِ

والموتُ كالإِحياءِ للسؤال في القبرِ، والتّنعيم والنكال

==

تذاكرون قلنا نـذكر السّـاعة، قـال إنّهـا لن تقـوم حـتى تـروا قبلهـا عشر آيات فذكر الدّخان والدّجال والدّابة وطلوع الشّمس من مغربها ونـزول عيسـى ابن مـريم، وخـروج يـأجوج ومـأجوج وثلاثـة خسـوف خسف بالمشرق وخسـف بـالمغرب وخسـف بجزيـرة العـرب، وآخـر ذلـك نـار تخـرج من اليمن تطـرد النّـاس إلى محشـرهم (والمـوت) لجميع الأحياء حـقّ (كالإحيـاء) للأمـوات (للسّـؤال) عنهم (في القـبر) عن ربّهم ودينهم ونـبيّهم (والتّنعيم) فيـه إن كـانوا سـعداء (والنّكـال) والتّعذيب لهم إن كانوا أشقياء حق. أما السّؤاال فلأنّه كان صلى الله عليه وسلم إذا فـرغ عن دفن الميت وقـف عليـه وقـال: «اسـتغفروا لأخيكم واسـألوا لـه التّثـبيت فإنّـه الآن يسـأل» رواه الـبزار. وقـال الحـاكم صـحيح الإسـناد وأمّـا التّنعيم والتّعـذيب فيـه فلقوله تعـالىٰ: ﴿النَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّا وَعَشِيّاۖ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾ ولقوله عليـه السـلام: «إنّ أحـدكم إذا مـات عُرض عليه مقعـده بالغـداة والعشـيّ، إن كـان من أهـل الجنّـة فمن الجنّة، وإن كان من أهل النّار فمن النّـار»، ولقولـه صـلى اللـه عليـه وسـلم: «القـبر إمّـا روضـة من ريـاض الجنـان أو حفـرة من حفـر النّيران»، ولقوله صلى الله عليه وسـلم: «اسـتنزهوا من البـول فـإنّ عامّة عذاب القبر منه»، إلى غير ذلك من الأحاديث الـتي يبلـغ القـدر المشترك منها حدّ التواتر.

وبالجملة فقد تظاهرت الأخبار على إحياء المـوتى في القبـور مثلاً وإعادة الرّوح إليهم إعادة برزخيّة بحيث يسأل ويجيب ويتنعّم ويعذب. ولا يلزم من ذلك أن يرى أثر الحيـاة فيـه فـإنّ النّـائم تعتريـه أحـوال شتّى ولا يحسّ فيه الحاضرون شيئاً من الحركات والتّقلّبات ونحوهـا. قـال الإمـام الغـزالي (رحمـه اللـه تعـالىٰ) في الإحيـاء: إنّ لـك ثلاث مقامات في التّصديق بأمثال هذا: أحدها

==================================
==================

وهو الأظهر والأصحّ والأسلم أن تصدّق بأنّ الحيّة مثلاً موجودة تلدغ الميت، ولكنا لا نشاهد ذلك فإنّ هذه العين لا تصلح لمشاهدة تلك الأمور الملكوتيّة وكل ما يتعلق بالآخرة فهو من عالم الملكوت، أما ترى أنّ الصحابة كيف كانوا يؤمنون بنزول جبرائيل وما كانوا يشاهدونه ويؤمنون بأنه صلى الله عليه وسلم يشاهده، فإن كنت لا تؤمن بهذا فتصحيح الإيمان بالملائكة والوحي أهمّ عليك، وإن آمنت به وجوّزت أن يشاهد النّبي عليه السلام ما لا يشاهده الأمّة فكيف لا يجوز هذا في الميت. المقام الثّاني أنّ تتذكّر أمر النّائم فإنّه يرى في منامه حيّة تلدغه وهو يتألّم بذلك حتى تراه في نومه يصيح ويعرق جبينه وينزعج عن مكانه كل ذلك يدركه من نفسه ويتأذّى به كما يتأذّى اليقظان وهو يشاهده، وأنت ترى ظاهره ساكناً ولا ترى في حواليه حيّة، والحيّة موجودة في حقّه والعذاب حاصل له، ولكنّه في حقّك غير مشاهد، وإذ كان العذاب ألم اللّدغ فلا فرق بين حيّة تتخيّل أو تشاهد. المقام الثّالث أنّا نعلم أنّ الحيّة بنفسها لا تؤلم بل الذي يلقاك منها هو السّم، ثم السّم ليس هو الألم بل عذابك في الأثر الذي يحصل فيك من السّم، فلو حصل ذلك الألم من غير سمّ لكان ذلك العذاب قد توفّر وقد كان. ولكن لا يمكن تعريف ذلك النّوع من العذاب إلّا بأن يضاف إلى السّبب الذي يفضى إليه في العادة، والصّفات المهلكات تنقلب مؤذيات ومؤلمات في النّفس عند الموت، فيكون آلامها كآلام لدغ الحيّات من غير وجود الحيّات. فإن قلت ما الصحيح من هذه المقامات الثّلاث؟ فاعلم أنّ من النّاس من لم يثبت إلّا الأوّل وأنكر ما بعده. ومنهم من أنكر الأوّل وأثبت الثّاني. ومنهم من لم يثبت إلّا الثّالث، وإنّما الحقّ الذي انكشف لنا بطريق الاستبصار أنّ كل ذلك في حيز الإمكان، وإنّ من ينكر بعض ذلك فهو لضيق حوصلته وجهله

واليوم الآخر وما فيه جرى	مما به نبيّنا قد أخبرا
حق، لأنهاأمور أمكنت،	بها أخبر الصادق، فهي وقعت
مقالةُ المخالف استبعادُ	هل منه الامتناع يستفاد؟
منه المعاد يُحشر الأجسادُ	وفي ذهي الأرواحُ قد تعادُ

===

باتساع قدرة الله تعالىٰ وعجائب تدبيره؛ فينكر من أفعال الله تعالىٰ ما لم يأنس به ولم يألفه، وذلك جهل وقصور، بل هذه الطّرق الثّلاث في التّعذيب ممكنة والتّصديق بها واجب، وربّ عبد يجتمع عليه الأنواع الثّلاثة، هذا هو الحقّ فصدّق به. انتهى. (و)ظهور (اليوم الآخر) أي يوم القيامة (وما فيه جرى مما) أي من كل حالٍ (به نبيّنا) صلى الله عليه وسلم (قد أخبرا، حقّ لأنّها أمور أمكنت) بالذات و(بها أخبر الصّادق فهي) تقع بلا شبهة في وقتها فكأنّها (وقعت) و(مقالة المخالف) لمّا مر والمنكر له مبنيّة على (استبعاد)ه له في عقله و(هل منه) أي من الاستبعاد لشيء (الامتناع) الذاتي (يستفاد) لا وربّ العباد الذي خلق ويخلق أشياء فوق الطّور والمعتاد و(منه) أي ومن الممكن الذّاتي الذي أخبر به الصّادق (المعاد) فقد ثبت بحيث دخل في ضروريّات الدّين أنّه (يحشر الأجساد) سواء كان يجمع الأجزاء الأصليّة التي تقوم بها الحياة أو بإيجادها بعد الفناء. قال إمام الحرمين على ما نقله عنه في شرح المقاصد أنّ يجوز عقلاً أن تعدم الجواهر ثم تعاد، وأن تبقى وتزول أعراضها المعهودة ثم تعاد بُنْيَتها ولم يدل قاطع سمعي على تعيين أحدهما، فلا يبعد أن يغيّر أجسام العباد على صفة أجسام التّراب ثم يعاد تركيبها إلى ما عهد ولا يستحيل أن يعدم منها شيء ثم يعاد والله أعلم. انتهى. (وفي ذهي) الأجساد المحشورة (الأرواح) التي تعلّقت بها أصلاً (قد تعاد) وذلك ثابت (كما عليه أهل حقّ من سلف، وخلف، إذ الوجود) في النّشأة الأخرى

كما عليه أهل حق من سلف	وخلف، إذ الوجود ما اختلف
وتبقى الأرواحُ كعَجْب الذَّنَب	ليس من أمرِ اللهِ ذا بالعجب
بخلقه وجعله وأمره	كالروح كلّ ما بدا بأسره

===

(ما اختلف) مع الوجود في النّشأة الأولى من حيث صفة الإمكـان فهو ممكن خاص أزلاً وأبداً، وكلّ ممكن خاص تشمله القدرة الكاملـة (وتبقى الأرواح) بعد موت الأجسـاد إلى الأبـد فهي وإن كـانت حادثـة لكنّهـا خالـدة (كعجب الـذنب) أي كمـا يبقى من الأجسـاد الإنسـانية عجب الـذنب وهـو بفتح العين وسـكون الجيم وفتح النّـون جـزء في أسـفل الصّـلب ومنتهـاه، ففي روايـة لمسـلم: «كـل ابن آدم يأكلـه التّراب إلا عجب الذنب منه خلق ومنه يركّب»، (وليس من أمر اللـه) وحكمه السّاري على الممكنات (ذا) أي المعاد كما مرّ (بـالعجب) أي بـالمتعجّب منـه فإنّـه (بخلقـه) تعـالىٰ (وجعلـه) للمادّيـات (وأمـره) للمجرّدات (كالرّوح كل ما بدا) وظهر بعد العدم (بأسره) أي بجميعـه فلا مجـال للتّعجّب في إعـادة مـا بـدأ خلقـه، ولـه المثـل الأعلىٰ في السّماوات والأرض وهو العزيز الحكيم۔

الشفاعة

لفارس الميدان يومَ الفزع … نبيِّنا شفيعنا المشفَّع
شفاعة كبرى لأهل المحشر … بأسره من جنّة وبشر
من حزبه وغيرهم برِمَّته … ولذوي كبيرة من أمّته
يشفع يشفي قلب كل … من لمعة الضّحى استضيء

==

(الشّفاعة)

(فـارس الميـدان يـوم) الخـوف و(الفـزع) إذ عنت الوجـوه للحيّ القيّـوم ولا تسـمع هنـاك إلّا همسـاً (نبينـا) بـدل من الفـارس وكـذا (شفيعنا المشفّع) المقبول الشّفاعة (شـفاعة كـبرى لأهـل المحشـر، بأسـره من جنّـة وبشـر. من حزبـه) أي أمّتـه (وغـيرهم برمّتـه) أي بجميعه وتلك الشّفاعة لدفع هول المحشر عن الجميع، والسّـوق عن الموقف لفصل القضاء، وهذا هو المقـام المحمـود الـذي وعـده اللـه تعالىٰ بقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاما مَّحۡمُودا﴾ (و)كذا له صـلى الله عليه وسلم شفاعة لمغفرة ذنوب (لذوي كبيرة من أمّتـه) كمالـه شفاعة لرفع درجات بعض الصّالحين منهم (يشـفع) صـلى اللـه عليـه وسلم بإذن الله تعالىٰ له فيها و(يشفى) بشفاعته (قلب كلّ مرضـي) من المشفوع لهم كـلّ بحسـب مـا تفضّـل اللـه بـه عليـه. وإن أردت التّثبّت في المقــام فــ(من لمعــة) من لمعــات ســورة (الضّــحى استضـيء) بـالقلب وهي لمعـة ولسـوف يعطيـك ربّـك (فترضـى) أو استضيء من لمعـة الضّـحى المعهـودة، وهي تلـك الآيـة المشـهودة، فترضى قلباً ولا تجد فيه قلقاً وريباً. ثمّ زد على ما وجدتـه من الضّـوء الثّابت بنور قوله صلى الله عليه وسلم: «شفاعتي

وللذين أذنَ الرّحمن لهم شفاعة وذا عيان

===

لأهل الكبائر من أمّتي»، (و)بعد أن فتح الله باب الشّفاعة بمفتاح السّعادة الكبرى فـ(للذين أذن) لهم (الرحمن) في الشّفاعة من سائر الأنبياء والمرسلين والصّدّيقين والشّهداء والصّالحين (لهم شفاعة) لأمّتهم وأتباعهم وأصدقائهم ومن أيقظ الله بفضله قلوبهم لشفاعته، ثمّ تشمل الباقين رحمته التي وسعت كل شيء (وذا) المذكور (عيان) من الآيات والأخبار المتظاهرة في ذلك الباب منها قوله تعالىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾، فإنّه يدلّ على أنّ هناك من يؤذن له في الشّفاعة، وقوله في مقابلة الكافرين: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾، فإنّه يدلّ على منفعتها للمسلمين وألّا لا يكون فيه دلالة على سوء حال الكافرين خاصّة. وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ على ما هو المشهور من تفسيره. ومنها حديث الشّفاعة الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدريّ فإنّ فيه: «أمّا أهل النّار الذين هم أهلها فإنّهم لا يموتون ولا يحيون، ولكن ناسٌ أصابتهم النّار بذنوبهم فأماتهم اللّه إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أذن لهم في الشّفاعة فجيىء بهم ضبائر أي جماعات، فبثوا على أنهار الجنّة» الحديث. وكحديث البخاري في الشّفاعة المشتمل على التجاء الأمم إلى الأنبياء والمرسلين واعتذار كلّ منهم بعذر، حتى يلتجئوا إلى النّبي صلى الله عليه وسلم فيطلب من الله الإذن في الشّفاعة فيشفع لهم، إلى غير ذلك من الدّلائل.

والمعتزلة قالوا لا تجوز الشّفاعة لأهل الكبائر بل هي مقصورة على الطّائعين والتّائبين لرفع الدرجات وزيادة الثّواب تمسكّاً بنحو قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ﴾ وأجيب عنه بعدم تسليم دلالته على العموم في الأشخاص والأزمان والأحوال، ولو سلّمناها فيجب تخصيصها بالكفرة جمعاً بين الأدلة. وما قيل من بعض

==

ضعاف العقول منهم أنّ ثبوت الشّفاعة يخالف نظام الدّين الحاكم بأنّ النّاس مجزيّون بأعمالهم، وموجبٌ لإغراء النّاس على الفسق فليس بشيء، أمّا الأوّل فلأنّ من تتّبع الآيات والأحاديث علم أنّ الدّين له نظام عدل يقتضي الجزاء على الأعمال، ونظام فضل يناسب العفو والمغفرة وقبول الشّفاعة، ولا تعارض بين النّظامين لدلالة الأدلّة على أنّ الآيات المطلقة مقيّدة بما يرفع الإشكال. وأمّا الثّاني فلأنّ ثبوت الشّفاعة في الجملة لا يوجب الظّنّ باندراج خصوص الشّخص في من تشملهم الشّفاعة فضلاً عن الجزم به؛ فكيف يوجب الإغراء للنّاس على المفسقّات والمعاصي مع كثرة التّهديد والوعيد الشّديد، هذا و(حسابنا) أي وإيتاء الكتاب لنا ثم محاسبته تعالىٰ معنا حقّ، ولكن اكتفى عن ذكر الكتاب بذكر الحساب. وتفصيله أن يؤتى الكتاب المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم للمؤمنين بإيمانهم، وللكافرين بشمائلهم ووراء ظهورهم ثمّ يحاسبون عليها، لقوله تعالىٰ: ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا﴾، وقوله: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ٧ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ٨ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا ٩ وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ ١٠ فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا ١١ وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا﴾ و(جزاؤنا) عليها و(الفرقان) منه تعالىٰ بين الحقّ والباطل والمحقّ والمبطل حقّ لقوله تعالىٰ: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِۖ جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ والأولين﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَوُفِّيَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا عَمِلَتۡ﴾ ويدلّ عليها أيضاً أحاديث كثيرة شهيرة. وأنكرت المعتزلة الكتاب والحساب، وأولوهما بإظهاره تعالىٰ ما علم من أعمالهم عليهم ليجزيهم عليها، زعماً منهم أنّ ذلك عبث وهو تعالىٰ بريء عن فعله، ويردّ أوّلاً بأنّه لا معنى لنفي ما يدلّ عليه ظواهر الآيات والأحاديث بلا مانع، ولا نسلّم أنّ أفعاله تعالىٰ معلّلة بالأغراض ليكون ما خلا عنها عبثاً، ولو سلّمت فلعلّ الغرض إعلان أعمال العباد على

===================================
==================

رؤوس الأشهاد تشريفاً للمؤمنين وتفضيحاً وإخزاءً للكافرين. أو لغرض شيء آخر لا نعلمه وعدم العلم بالشّيء لا يدلُّ على عدمه.

(ومعبر الصراط) حقّ قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾ وقال: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ وهو جسر ممدود على متن جهنم أدق من الشّعر وأحدّ من السّيف، يعبره أهل السّعادة كالبرق أو الريح الهابّة أو راكب الجواد إلى غير ذلك بحسب درجات العباد، وتزلّ منه أقدام أهل النّار. وقد ورد به أحاديث كثيرة. وأنكره أكثر المعتزلة لأنّه لا يمكن العبور عليه، وإن أمكن فهو تعذيب لا يليق به تعالىٰ. ورد بأنّ الله تعالىٰ يمكّن السّعداء من المرور عليه بالسّرعة على أوجه شتى وردت بها الأخبار المتوافرة، ويزلّ الأشقياء عنه ويدخلهم النّار، فإنّه تعالىٰ أراد تعذيبهم بتكليف المرور عليه، كما أراد تعذيبهم بإزلالهم عنه وإدخالهم النّار عقاباً على الأوزار، وفي ذلك إعلام أهل الموقف على أحوال الفريقين وإعلان فضيلة فريق الجنّة ورذيلة فريق السّعير في ذلك الموقف المهيب والمعبر الرّهيب. ثم إنّا نرى بأعيننا عبور الأطنان من المواد الحديديّة وغيرها على خيط ممدود على شطّ وسيع البين بقوة الكهرباء، أفلا يقتدر على ذلك الله الذي هو نور السّماوات والأرض سبحانه وتعالىٰ عما يستبعده من قدرته القاصرون.

(والميزان) حقّ وهو عبارة عمّا يعرف به مقادير الأعمال والعلم بكيفيته مفوّض إلى الله ذي الجلال، قال تعالىٰ: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ﴾ وذكره النّبي في عدّة أحاديث. وأنكره المعتزلة تمسّكاً بأنّ الأعمال أعراض فنيت فلا تعاد، وعلى فرض الإعادة فهي أعراض لا توزن، وعلى فرض

والحوض للأوصاف عرضٌ لخبر من النبي موكول
إدناؤه المؤمن، والسؤالُ وما يقول له، والمآلُ

==

وزنها فهو عبث لعلمه تعالىٰ بها. ورد أوّلاً بأنّه لا وجه للعــدول عن ظواهر الآيات والأحاديث بدون مانع. وثانياً أن كتب الأعمال هي الـتي توزن أو أنّ الأعمال الحسنة تجعل أجساماً نورانيّة، والسّيئة أجســاماً ظلمانيّة والوزن إذ ذاك ظاهر. قال بعض المحقّقين: مبنى استشكال المعتزلة له أن المراد بالوزن ما هو المعتاد، وأمّـا إذا قلنـا أنّ المـراد به معيار ومقياس لمعرفة الأعمال ومقدارها كما في ميزان الحــرارة والــبرودة مثلاً، وأنّ التّعبــير باللّســان والكفّــتين في بعض الأحــاديث الشّريفة جار على خطـاب النّـاس بمـا يعلمونـه ويعتادونـه فلا مجـال للاستشكال أبداً. وأمّا مسألة الغرض والعبث فقـد مـرّ الجـواب عنهـا في نظيره من الكتاب.

(والحوض) المورود حقّ ويرده المؤمنون بعد العبــور عن الصّــراط و(للأوصــاف) أي لــذكر الأوصــاف الــواردة لــه في الحــديث الشّــريف (عرض وطول) وبيانهـا (لخـبر) مـروي (من النّـبي) صـلى اللـه عليـه وسـلم (موكـول) فقـد روي عنـه صـلى اللـه عليـه وسـلم أنّـه قـال: «حوضى مسيرة شهر وزوايـاه سـواء ومـاؤه أبيض من اللّبن وأطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السّماء من يشرب منها فلا يظمـأ أبـداً» و(أدناؤه) تعالىٰ (المؤمن) أي وتقريبه منه والمراد به تقريب شهودي وورود فيض منه تعالىٰ عليه (والسّؤال) منه تعالىٰ له (وما يقول لــه) المؤمن في جوابه (والمآل) لهمـا حـقّ؛ روى الشّـيخان عن ابن عمـر رضي الله عنهما أنّه صلى الله عليه وسلم قال إنّ اللـه تعـالىٰ يـدني المؤمن فيضع عليه كنفه وسـتره، فيقـول أتعـرف ذنب كـذا؟ أتعـرف ذنب كذا؟ فيقول نعم أيّ ربِّ حتى إذا قـرّره بذنوبـه ورأى في نفسـه أنّه قد هلك قال سترتها عليك في الدّنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى كتاب حسناته. ووضع الكفّ عليه كناية عن شموله تعالىٰ إيّاه برحمته ولطفه. وقال تعالىٰ:

إعداده الجِنان للأبرار	إعدادُه النيرانَ للفجّار
كسر عن بحث المكان القَلَمُ	خالقُ ما فوقي وتحتي يعلمُ
مخلوقتان تبقيان أبدا	مثلَ بقاء أهلِ كلٍ سرمدا

===================================
===================

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾، وقال تعالىٰ: ﴿لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

و(إعداده الجنان للأبرار) و(إعداده النّيران للفجّار) الكفّار وللعصاة الأشرار حقّ نطق به الكتاب والسُنَّة ولكن (كسر عن بحث) تعيين (المكان) لهما (القلم) إذ لا نصّ في المقام يفيد العلم بالمرام فالحقّ السّكوت عنه وتفويضه إلى العلّام ويقال في جواب ذلك السّؤال من الأنام (خالق ما فوقي) المناسب للجنّة والرّحمة (و)وما (تحتي) المناسب للجحيم والزحمة (يعلم) لا غير وهما (مخلوقتان) سابقاً وموجودتان لظاهر قوله تعالىٰ في الجنة: (أعدت للمتقين) وفي النار: (أعدت للكافرين) ولا ضرورة في العدول عنه، وتمسّك المنكرون بأنّ الجنّة لو وجدت الآن فهي إمّا في عالم العناصر أو في الأفلاك أو في عالم آخر والكلّ باطل، أمّا الأوّل والثّاني فلضيق العناصر والأفلاك عن جنة عرضها السّماوات والأرض، ولأنّ وجودها فيهما يوجب تداخل المواد إذ لاخلاء في العالم. وأمّا الثالث فلأنّه مستلزم لخروج الشر عن هذا العالم، وخرقه للأفلاك وهو عليها ممتنع، وإذا لم تكن الجنّة موجودة لم تكن النّار موجودة أيضاً إذ لا قائل بوجود إحداهما دون الأخرى. وردّ باختيار الشّق الثّالث ومنع لزوم المحذور؛ فإن امتناع الخرق والالتيام على الأفلاك باطل لثبوت تماثل الأجسام وجواز أن يرد على كل ما يرد على الآخر، على أنّ دخول الإنسان في الجنّة أو النّار منوط بيوم تبدّل في الأرض غير الأرض والسّماوات مطويّات بيمينه وبرزوا لله الواحد

====================================
===================

القهّار. وهما مخلوقتان وموجودتان الآن كما ذكرنا و(تبقيـان أبـداً، مثل بقاء أهل كلّ) منهما المؤمنـون في الجنّـة والكـافرون في النّـار (سرمداً)، لدلالة الآيات والأحاديث على بقائهما وخلود أهلهما من أهل الكفـر والإيمـان ووقـوع الإجمـاع على ذلـك. فنسـأل اللـه الـرؤوف الـرحيم الصـيانة من عـذاب الجحيم والفـوز برضـوانه في دار النعيم وان يحشرنا في زمرة احبابه بقلب سليم آمين.

هذه الصبرة الثامنة، فالمكيال الأول منها

مَنْ ذا الذي ذو غيرة ثراهُ؟ يغيِّرُ المنكرَ إذ يراهُ

باليدِ فاللسانِ فالجنانِ وكان ذاك أضعفَ الإيمانِ

==

(هذه الصّبرة الثّامنة، فالمكيال الأول منها)

في النّهي عن المنكر

ولم يتعرّض هنا للأمر بالمعروف للاهتمام بالنّهي فإنّ درء المفاسد مقدّم على جلب المنافع، ولأنّهما في حكم شـيءٍ واحـد؛ فقـال: (من ذا) المسـلم (الـذي ذو غـيرة ثـراه) بالمثلّثـة أي تـراب طينتـه فيـأمر بالمعروف ويقرّره و(يغيّر المنكر) ناهيـاً عنـه مسـتنكراً لـه (إذ يـراه) ويعلم به (باليد) إن كان له عزّة وشـأن، وإلّا (فاللّسـان) أي باللّسـان والإنهاء إلى ذوي السّلطان، وإلّا يمكن ذلـك لفسـاد الوضـع والزّمـان (فالجنان) أي فبالجنان قاصداً صيانة الـدّين بحسـب الإمكـان. وأشـار بترتيب النّظم إلى حديث رواه مسلم عن أبي سـعيد الخـدري رضـي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسـلم يقـول: «من رأى منكم منكـراً فليغـيره بيـده فـإن لم يسـتطع فبلسـانه فـإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمـان» أي أضـعف الآثـار النّاشـئة عن الإيمان، والآيات والأحاديث على الأمر بـالمعروف والنّهي عن المنكـر كثيرة وهما في الحقيقة حقيقان بالاعتناء، وعليهما مدار صـلاح العبـاد في البلاد وإلى قوّتهما يؤول النجاح والرّشاد.

المكيال الثاني

وشرطه أن لا يؤديّ إلى مفسدةٍ وظُن أن تقبّلا

المكيال الثالث

ويتبعُ الأَمرُ ونهيُ النّاهي لما به أمر والمَناهي:

==

(المكيال الثاني) في شروطهما

و(شرطه) أي ما ذكر من النّهي عن المنكر وكذا الأمـر بـالمعروف ثلاثـة الأوّل العلم بوجـه المعـروف والمنكـر هـل المعـروف واجب أو منـدوب وهـل المنهي عنـه محـرّم أو مكـروه، والثّـاني (أن لا يـؤدّي) الأمـر بـالأوّل ولا النّهي عن الثّـاني (إلى مفسـدة) أكـثر من مفسـدة ترك المعروف وفعل المنكـر بـأن أمِن على نفسـه وعضـوه وعرضـه وماله وعلى غـيره. قـال في التّحفـة ويحـرم مـع الخـوف على الغـير ويسـنّ مـع الخـوف على نفسـه. انتهى. وكأنّـه محمـول على خـوف مرجوح وإلّا فلا كما أفاده المحقّقون. ثم العـبرة في كـون المعـروف معروفاً والمنكر منكراً باعتقاد الآمر والنّاهي إن كان قاضـياً أو زوجـاً، وإلّا فباعتقـاد الفاعـل؛ فليس للشّـافعي منـع حنفي مس زوجتـه عن الصّلاة كما لا يجوز له الأمر بصلاة العصـر أو العشـاء أوّل وقتـه عنـد الشّافعي (و)الشّرط الثّالث (ظنّ أن تقبلا) أي النّهي والأمر منـه بـأن لا يعلم عدم التأثير لهما قطعاً، وإلّا فيكون عمله عبثاً عنده. ثم هما لا يختصّان بالوالي إلّا في ما يـؤدّي إلى نصـب القتـال، ولا بالمجتهـد إلّا فيمــا يختصّ هــو بعلمــه فيجــوزان في مــا وراءهمــا لآحــاد الرّعايــا وللمقلّدين، بل يجبان أو يندبان كما ستعلمه.

(المكيال الثالث) في حكمهما

(ويتبع الأمر) للآمر بالمعروف (ونهي النّـاهي) عن المنكـر (لمـا بـه أمر

وَجَبَ في الواجب والحرامِ ولم يجب في سائر الأحكام

المكيال الرابع

واتّبِعوا أثرَ النبي المرتضى في كل موقع على ما اقتضى

==================================
==================

والمناهي) التي نهى عنها أي (وجب) كل منهما (في) الأمر بفعل (الواجب و)النّهي عن (الحرام) وجوب كفاية فيسقط بفعل بعض الأمّة في محل الواجب والحرام (ولم يجب) شيء منهما (في سائر الأحكام) الخمسة بل يستّان كفاية في المندوب والمكروه، هذا إذا لم يتعيّن، أمّا إذا تعيّن هو للأمر والنّهي فيكون فرض عين عليه في الأوّلين، وسُنَّة عين في الثّالث والرّابع.

(المكيال الرابع) في كيفيّة الوفاء بهما

(واتّبعوا) أيّها الآمرون بالمعروف النّاهون عن المنكر (أثر النّبي المرتضى في كل موقع على ما اقتضا)ه ذلك الموقع فمروا وانهوا (بالجهر) في موقع الجهر كما إذا كان النّاس يتجاهرون بفعل المنكر ويعلنون ترك المعروف وبـ(الخفية) في موقعها كما إذا فعل شخص منكراً أو ترك معروفاً خفية فلا وجه إذ ذاك لتفضيحه وتشهيره بين النّاس فإنّ الدّين هو النّصيحة، ولا نصيحة إذ ذاك في الفضيحة(والمجاملة واللين) في موقعهما كأن كان التّارك أو الفاعل ذا سلطان وشوكة ويغتاظ ويغضب على من تعدّى طور المجاملة معه، قال تعالىٰ: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلا لَّيِّنا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ (والغلظة والمجادلة) في موقعهما كأن كان لئيماً لا يرتدع إلّا بالتّغليظ عليه، ويشتمل على تلك الآداب وغيرها قوله تعالىٰ: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾.

بالجهر والخُفْيَةِ والمجاملة والليـن والغلظة والمجادلة

المكيال الخامس

لكنكم كونوا بكل حال لله خالصين خلو البال

المكيال السادس

وترككم ذا الأمر لا يسركم لو تفهم الآية، «لا تضركم»

==

(المكيال الخامس) في الإخلاص

(لكنكم) أيّها الآمرون بالمعروف النّاهون عن المنكر (كونوا بكل حال) من الأحوال (لله) لا لغيره تعالىٰ (خالصين خلو البال) عن ملاحظة الأغراض الشّخصية والأهواء النّفسية كي يؤثر مواعظكم فإن القلب الخالص ينبوع الحكمة ومنه تصل الرّحمة إلى قلوب الأمة. وسئل أحد العلماء لم لا تؤثر النّصائح في يومنا، وكان لها تأثيرات بليغة في سالف الأيّام، فقال نصائح السّلف كانت تخرج من القلب ولذا وصلت إلى القلوب، وأمّا نصائحنا فيسبق بها اللّسان ولذا لا يستفيد منها الإنسان.

(المكيال السّادس)

في اشتباه بعض التّاركين للأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر

(وترككم ذا الأمر) أي ذلك الأمر الدّائر بين أهل الدّين أعني الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر (لا يسرّكم) قطعاً (لو تفهم الآية) الشريفة أعني: ﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ (لَا تَضُرُّكُم) مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ حقّ الفهم إذ معناها

==

هـو أنّـه لا يضـرّكم ضـلال من ضـلّ إذا اهتـديتم ووصـلتم طريـق نجاتكم، بأن أتيتم بما وجب أو استحب لكم وعليكم وتـركتم مـا كـره أو حرّم عليكم. ومن الواجب والمستحبّ الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر كما هـو معلـوم لـديكم، وكيـف لا وقـد قـال صـلى الله عليـه وسلم: «لَتَأمُرُنّ بـالمعروف وَلَتَنَهُـونَ عن المنكـر وإلا لَيسَـلِّطَنَّ اللّـه عليكم شرارَكم فيَدْعو خيارُكم فلا يُسْتجابُ لهم».

(المكيال السّابع) في آداب مهمة

(والله ستّار) برحمته للعيوب فكونوا أنتم على اقتضـاء وصـفه (فلا تجسّسوا) أي لا تفتّشوا ولا تبحثـوا عن عيـوب النّـاس بـدون ضـرورة شرعيّة ملجئة، حتى لا تقعوا في كشف عورات المسلمين، قال اللـه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وقـال صـلى اللـه عليـه وسـلم: «لا تتّبعـوا عـورات المسلمين فإنّ من تتبّع عوراتهم تتبّع اللّـه عورتـه حـتى يفضـحه ولـو في جوف بيته» ثم قال: «لا تفرحـوا» أي بمـا آتـاكم اللـه فـرح بطـر وغرور، وإن وجب أو استحبّ الفرح به فرح شكر لله الشـكور، حيث يجب أداء حقّه حسب المقدور، وتستحبّ سجدة الشّـكر في حصـول المأمول بالوجه الميسور. وكان يحسن التّعرّض لنهي الأسى على مـا فات أيضاً فقد قال تعالىٰ: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ وهما متقاربان ومتقارنان، وكما ينبغي للإنسان أن لا يفرح بما آتاه اللـه على مـا ذكرنـا ينبغي لـه أن لا يـأسَ على مـا فاتـه من نعم الـدّنيا كالجـاه والمـال والأهـل والأولاد والأحبـاب فـإن للـه مـا أعطى ولهما أخذ، وقد جرت سُنَّة الله في العالم بالإعطـاء والأخـذ، ولا تجـد لسُنَّة الله تبديلاً. مع أنّ الأسى على ما فات

المكيال الثامن

وعالجوا الخروقَ والجروحا توبوا إليه توبة نصوحا

فإنها واجبة علينا وأمرُه موجّه إلينا

==

مصيبة فوق المصيبة، ونعم ما قال الشاعر:

«وما المال والأهلون إلّا ودائع * ولا بدّ يوماً أن ترد الودائع»

والطّريق المشروع هو المدافعة بحسب المستطاع قبل الوقوع وجبر الضّرر الوارد بالوجه المشروع، والصّبر لابتغاء مرضاة الله ونيل الثّواب، وإلّا فالخيال وبال ولكلّ أجل كتاب و(لا تأمنوا) مكر الله إنّه لا يأمن مكر الله إلّا القوم الكافرون و(لا تيأسوا) من رحمته إنّه لا ييأس من روح الله إلا القوم الخاسرون.

(المكيال الثّامن) في التّوبة

وهي لغة الرّجوع وشرعاً النّدم على المعصية لكونها معصية ومعنى النّدم التوجع على ما فعله وتمنى كونه لم يفعله وذلك كافٍ فيها وقيل يشترط العزم على التّرك في المستقبل بتقدير القدرة على الذّنب فقال: (وعالجوا) أيها المؤمنون (الخروق) جمع خرق والمراد بها العيوب الشّرعية الواردة على الإنسان (والجروحا) أي التي أصابت قلوبكم من سهام الذّنوب والعصيان ثم بيّن كيفيّة المعالجة فقال: (توبوا إليه) أي إلى الله التّواب (توبة نصوحا) أي ارجعوا إلى الله بكمال الإطاعة وانتهوا عما أنتم فيه وأقلعوا واندموا وتحسّروا عليه خالصين مخلصين لله ومبتغين لمرضاة الله (فإنّها) أي التّوبة الخالصة (واجبة) عيناً (علينا وأمره) تعالىٰ بها (موجّه إلينا) وقال:

هَدى إليها بِسنَا إرشاده		يقبلها فضلاً على عباده

المكيال التاسع

طوبى لمن بحصنه تحصَّنوا		فَآمَنوا فأَسْلَموا فأَحْسَنوا

===

﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ وهو تعالىٰ (هدى) عباده (إليها بسنا) أي بضياء (إرشاده) و(يقبلها فضلاً) ورحمة (على عباده) وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾. قال السّعد وقد يتوقّف تحقّق التّوبة على واجب آخر كردّ المغصوب أو بدله وقد يلزم ذلك الواجب الآخر ولا يتوقّف تحقّقها عليه كحدّ الشّرب وقضاء الصّلوات وإرشاد من أضلّه والاعتذار إلى من آذاه. انتهى. وهذا صريح في الفرق بين الغصب ونحو القصاص وقضاء الصّلوات من حيث إنّ الأوّل موقوف عليه لتحقّق التّوبة دون ما عداه، فالتّوبة تتحقّق بدونه ولكنّه يجب الوفاء به وذلك واجبٌ آخر. والصّحيح جواز التّوبة عن بعض الذّنوب دون بعض، وأنّه لا يلزم تجديدها عند ذكر ما تاب عنه.

(المكيال التّاسع)

(طوبى) أي المقام المشهور أو الحالة الطيّبة (لمن بحصنه) الحصين وهو الإقرار بكلمة التّوحيد (تحصّنوا) لكن مع سلاح الإقرار برسالة سيّدنا محمّد خاتم الأنبياء والمرسلين، المستلزم للإيمان بما جاء به من عند الله. روى أحمد في مسنده عن الإمام عليّ الرّضا قال حدّثني أبي موسى الكاظم، عن أبيه جعفر الصادق، عن أبيه محمد الباقر، عن أبيه علي زين العابدين، عن أبيه شهيد كربلاء قال حدّثني حبيبي وقرّة عيني رسول الله، قال حدّثني جبرائيل، قال: حدّثني ربّ العزة سبحانه وتعالىٰ قال: «كلمة لا إله إلّا الله حصني فمن قالها دخل حصني ومن دخل حصني أمِنَ من عذابي». (فآمنوا) بالله وملائكته

والحسنات مِن لوازمات	تصديقكم بالله والصّفات
كونوا إن آمنتم بسَمْع وبصَر	في قولكم وفعلكم مع الحذر
تصديقنا بصفة العلم معا	عزم الخطيئات أهَلْ اجتمعا

===

وكتبه ورسله وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره (فأسلموا) إسلاماً كاملاً مستلزماً لأداء الواجبات وترك المحرّمات (فأحسنوا) بأن عبدوا الله تعالىٰ كأنّهم يرونه فإن لم يكونوا يرونه فإنه تعالىٰ يراهم، وهو معهم أينما كانوا والله بما يعملون بصير (والحسنات) اللّازمة للإحسان (من لوازمات تصديقكم) الجازم الثّابت المطابق للواقع (بالله) تعالىٰ (والصّفات) الثّبوتية الذّاتيّة والفعليّة والصّفات السّلبية له تعالىٰ فـ(كونوا) أيها المؤمنون (إن) صدقتم أنّكم (آمنتم بسمع وبصر) لله (في قولكم وفعلكم مع الحذر) عن الخطر فإنّه تعالىٰ يسمع ويرى. ثم وبّخ نفسه وزملاءَه على ادّعاء الإيمان بعلم الله مع أنّهم يقترفون الخطايا وقال (تصديقنا بصفة العلم) لله بحيث لا يعزب عن علمه من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء وإنّه عليم بما في الصدور فضلاً عن العمل الصّادر المشهور (مع عزمـ)نا على اقتراف (الخطيئات) فضلاً عن مباشرتها على رؤوس الأشهاد بين البريّات (أَهَلْ اجْتَمعَا) فلا بدّ في هذا الاجتماع البعيد عن المعقول من عذر سليم مقبول، وهو أنّ في إيماننا نقصاناً، ولذا يجتمع مع الذّنوب والعصيان. ونسأل الله من فضله كمال الايمان والإحسان بجاه من هو انسان عين عالم الانسان صلى الله عليه وعلى اخوانه واله وصحبه وامته عدد ما كتب بكل قلم وجرى بكل لسان سبحانك ربي رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدلله رب العالمين

استدعاء الاستعانة في الكيل وحمل الأوقار

فآتنا يا قاضي الحوائج	حقيقة الإيمان والنّتائج
فزتُ بهذا الكرم النّبيل	بالتفات حضرة النبي لي
إذ شيخنا قطب الزمان أمَرا	مطابقاً لأمر سيّدِ الورى
بنظمنا لهذه العقائد	نثراً لما فيها من الفوائد

===

(استدعاء الاستعانة في الكيل وحمل الأوقار)

(فآتنا يا قاضي الحوائج) الدّنيويّة والأخروية ويا واهب المواهب الماديّة والمعنويّة من كنوز فيوضاتك الإلهية اللّامتناهية (حقيقة الإيمان) الكامل (والنّتائج) السنيَّة من فعل الواجبات وترك المحرّمات واتّباع السُنَّة البهيّة النّبويّة المثمرة لاختتام العمل والعمر بالمرضاة الرّبانيّة.

ثم قال متحدّثاً بنعمة ربّه ومعترفاً بفيوضات حضرة الوسيلة الكبرى عليه الصّلاة والسّلام في الدّنيا والأخرى: (فزت بهذا الكرم النبيل) وهو نظم هذا الكتاب الجليل (بـ)بركة (التفات حضرة النّبي) الزّكيّ العربيّ (لي) ولا يخفى ما في كلامه من جناس التّركيب وحسن الأسلوب، ثم علّل ذلك وإن لم يكن مجال للريب هنالك فإنّ الفيوضات الواصلة إلى الأمّة المرحومة إنّما هي من نتائج حضرة الرّحمة للعالمين؛ فقال: (إذ شيخنا قطب الزّمان) عثمان سراج الدين، قدَّس الله تعالىٰ سرُّه، (أمراً) أي أمرنا أمراً (مطابقاً لأمر سيّد الورى. بنظمنا لهذه العقائد) العربية (نثراً لما فيها من الفوائد) ونشراً لما فيها من الفوائد، والأمر التّالي أي أمر سيّد الورى صدر في حال المكاشفة القلبيّة

منكرُ أوليائنا معذورُ		من لم يذق لم يدر أو مَأزور

ومِن فيوضات جناب المظهر		راحُ الرِضى لروحه المطهّر

=====================================
==================

الحاصلة لحضرة المرشد الأمجد مع حضرة صاحب الرّسالة محمّد عليه صلوات الله وسلامه إلى الأبد، وذلك الأمر الحاصل لشيخي الصّادر في حال المكاشفة ليس بعجيب من أمثاله من الأولياء الكاملين و(منكر) أحوال (أوليائنا) ومكاشفتهم (معذور) إن لم يسلك في مسالك كراماتهم ولم يستضىء بضياء بركاتهم فإنّ (من لم يذق) شيئاً (لم يدر) طعمه (أو مأزور) إن سلك فيها وأدركها ولكن عاندها وأنكرها (و)مع أنّني فزت بهذا الكرم بالتفات النّبي الأكرم كان ذلك الالتفات إليّ من حضرة النّبي الأنور الأطهر حاصلاً لي (من فيوضات جناب المظهر) لأنواره شيخي عثمان، والمظهر لأنوار والده الماجد الأمجد وصيّه المستخلف له حضرة الشّيخ بهاء الدّين محمّد، (راح الرّضى) من الله تعالىٰ (لروحه) أي روح المظهر (المطهّر) بالمعنيين عن كلّ كدر دائر في البين.

وتوضيح المقام أنّ النّاظم رحمه الله تعالىٰ نظم قبل هذه العقيدة العربيّة كتاباً في العقائد باللّغة الكرديّة، وكان تاريخ ابتداء نظمه سنة ألف ومائتين وثمانين الموافقة على حساب الجمل (فيض رحمان) واختتامه سنة ألف ومائتين وواحد وثمانين هجريّة الموافقة على ذلك الحساب لكلمة (فارغ)، وكان إذ ذاك مرشده عثمان سراج الدّين في قيد الحياة، فقدّم الكتاب إليه وترجّى منه تقديمه مكاشفةً إلى حضرة النّبي صلى الله عليه وسلم هل يتقبّله أم لا، فعرضه المرشد إلى حضرة الرّسول عليه السلام، وأظهر له رضاه عنه، وأشار إلى نظم كتاب آخر بالعربيّة توفيراً للمنفعة الدّينية على الأمّة الإسلامية، ثم توفّي حضرة المرشد في تاريخ ألف ومائتين وثلاث وثمانين الموافقة لكلمة (فارغب) وبعد وفاته أمره وصيه المستخلف له بالوفاء بما أمره به والده حسب إشارة

زينتُ ذيلَ هذه المنظومة   تفاؤلاً لزين حُسْن ختمتي

آمنت بالله على طرز علم   نفسُه نفسَه بلا كيف ولِم

وبحبيبه محمّد على   حَسَبِ ما يعلمه عزّ علا،

وبجميع صحبه كما درا   هُمُ النبي المصطفى خيرُ

فتم ما تَرَجمهُ أناملِي   يا دعوة من صالح الأنام لي

===

سيّد المرسلين صلوات اللـه وسـلامه عليـه، فنظم هـذه العقيـدة الفريدة في العقائد، وختمها في تاريخ ألف ومـائتين وخمس وثمـانين الهجريّة كما سيذكره. لا يقال إذا كان نظم هذه العقيدة بأمر مرشده حسـب أمـر وإشـارة سـيّد الأنـام عليـه الصّـلاة والسّـلام، فلا وجـه لاعتذاره عنه في أوّل الكتاب، لأنّـا نقـول تلـك المعـذرة ليسـت على وجه الحقيقة، وإنّما هي من آداب المؤلّفين وتقاليدهم الاعتيادية كمـا لا يخفى على من تتبّع التّـآليف النّظميّـة والنّثريّـة. ثم أراد ختم كتابـه بأسلوب حسن الختام فقال: (زيّنت ذيل هذه المنظومة تفـاؤلاً لـزين حسن ختمتي) لها وقلت (آمنت باللـه) إيمانـاً ثابتـاً (على طـرز) ونهج (علم نفسه) المقدسـة (نفسـه) وصـفاته (بلا كيـف) وكم (ولِم) فـإنّ تلك المعرفة هي اللّائقة إن توسـم بمعرفتـه، وأمّـا نحن فمـا عرفنـاه حقّ معرفته (و)آمنت (بحبيبه محمـد) صـلى اللـه عليـه وسـلم (على حسب ما يعلمه) أي فضله (عزّ وعلا) بحيث يوجب الإيمان بجميع مـا جـاءَ بـه وآمنت (بـ)فضـائل (جميـع صـحبه كمـا دراهم) واطّلـع على أحوالهم (النّبي المصطفى خير الورى، فتمّ) بذلك الكلام الجميل (مـا ترجمـه) لسـاني بفمي وكتبتـه (أنـاملي) بقلمي (يـا دعـوة من صـالح الأنام لي) لعل الله يختم بحسن الختام أجلي، ويسـامح عن خطيئـتي وزللي، وذلك هو خير الآمال لي (بما بـه هـدايتي) إلى مـا فيـه رضـاه (في العاجل، وما به وقايتي) عن سخطه (في الآجل شـرفني نعمـة) الإلـه (ذي)

بما به هدايتي في العاجل ... وما به وقايتي في الآجِلِ

شرّفني نعمة ذي الإنِعام ... تاسعَ ذي الحجة بالإتمام

في حرقة من فرقة وبين ... وغرقة في بحر دمع عين

قلتُ لمَنْ تاريخَ ذاك أمّا ... في «عَرَفَة» مَعْ دمع عين تمّا

أتحفتُهُ لحضرة الوسيلة ... «محمدٍ» سمّيته الفضيلة

أشْعارُها جاءت طباق «الغرض» ... إشْعارُهُ شافٍ لكلّ المرض

==

الطّول و(الإنعـام تاسـع ذي الحجّـة) الحـرام (بالإتمـام، في) حـال (حرقة) قلبي (من فرقة) الأصحاب (وبين) الأحباب (وغرقة) لجسدي (في بحر) توفّر من (دمـع عين) و(قلت لمن تـاريخ ذاك) الختم (أمّـا) أي قصد (في) يوم (عرفة مع دمع عين تمّا) وأشار إلى سُنَّة الاختتـام بوضع نقطة عين لفظ (عرفة) التي يعـبر عنهـا أهـل التّعميّـة بالـدّمع لكونه في صـورة قطـرة كنقطـة ويكـون (غرفـة) بحسـاب الجمـل (1285) الهجريّـة (أتحفتــه) أي ذلــك النّظم (لحضــرة الوســيلة) بين العباد والخالق سـيّدنا (محمّـد) صـلى اللـه عليـه وسـلم وأشـار تحت نقـاب الاحتجـاب إلى وصـي مرشـده الوسـيلة لـه في نظم الكتـاب والإرشاد إلى طريق الصّواب و(سمّيتها بالفضيلة) لمناسبتها لصــاحب المقام المحمود الموعود بالوسيلة والفضـيلة (أشـعارها) جمـع شـعر (جاءت طباق الغـرض) بمعـنين الأوّل غرضـه الـذي هـو تـأليف كتـاب حافل في مهمّات العقائد، والثّاني بيان عدد أبيـات كتابـه هـذا، بلفـظ (الغرض) البالغ بحساب الجمل ألفين وواحداً وثلاثين (إشعاره) بكسر الهمزة أي دلالته وإفادته بحيث (شافٍ لكل المرض) القلبي النّاشىء من الجهل بالعقيدة إذا تداوى به وراعى شروطه.

استراحة عن اكتيال المكائل وحمل الأوقار والأحمال
وترج في غاية التضرّع والابتهال لتجلّي ظهور حضور
جمال ذي الجلال لأّنه هو نهاية الآمال والمآل

مضى المُدى وبلَغ الكتابُ أجَلَه واقتربَ الحسابُ

لِبال مَن بالُه في الهُيام أتَى أوانُ أهْبة الختام

طَغَتْ سُيول الشوق والتمنّي إلى متى الدّثار يا مغنّي

====================================
====================

(استراحة عن اكتيال المكائل وحمل الأوقار والأحمال،
وترجّ في غاية التضّرع والابتهال لتجلّي ظهور حضور
جمال ذي الجلال لأنّه هو نهاية الآمال والمَآل)

(مضى المُدى) أصله مُدَدٌ بضم ففتح جمع مدّة برهة من الزّمان (وبلغ الكتاب أجله واقترب الحساب) وهذا البيت ذو وجهين الأوّل أنّه مضى الزّمان الذي نظمت فيه الكتاب وبلغ الكتاب المؤلّف آخره، واقترب أوان حساب أبياته. والثّاني أنّه مضى زمان العمر وبلغ كتابه آخره واقترب الحساب بين يدي الملك الوهّاب؛ فنحن في أشدّ حاجة إلى فيض رحمة تنجينا من الغمّة، وندخل بها في عداد خيار الأمّة و(البال) أي قلب (من باله في الهيام) وحيرة العشق وحرقته (أتى أوان أهبة الختام) لفراقه وحان أوان وصال معشوقه فلذلك ازداد الاشتياق و(طغت) على طاقتي (سيول الشّوق) إلى لقائه (والتّمنّي) لوصال جماله وبهائه (إلى متى الدثار) والاستتار للوجه الجميل الذي رؤيته للبقاء الأبدي خير دليل (يا مغني) وأراد به

فأَبْدِ مِنْ طَلْعتك اللّمَّاعة　　　من مغرب البرد دليلَ السّاعة
رمزاً من الّرموز للمُدَّثرِ　　　فَسِرْ، فقم فسر، فأنذر، بشر
غَنِّ، وَفي تغنيةٍ للتّسلية　　　أَدّ لَنا حَمدلةً وتصليَة

==================================
===================

مرشده المظهر لأنوار الرّسالة (فَأَبْدِ) إبداءً ناشئاً من فن التّجريـد عن العلاقة المادّية (من طلعتك اللّماعـة من) جـانب (مغـرب الـبرد) الذي هو نقاب الاحتجاب والاستغناء عن الأحباب شمساً طلوعها علينا من ذلك الصّوب (دليـل) حلـول (السّـاعة) فـإنّ طلـوع الشّـمس من مغربها أحد أشراطها، أو أنّ طلوعهـا علينـا يكـون سـبباً لمماتنـا ومن مـات فقـد قـامت قيامتـه. ووجـه اسـتدعاء طلوعهـا من مغربهـا إمّـا التوصّـل بهـا إلى قيـام السّـاعة وحلـول اللّقـاء بالبقـاء والسّـعادة، أو إفادة أن مـنزل مغنيـه من مغـرب منزلـه إذ ذاك، أو الإشـارة إلى أنّ مرشده مظهر لأنوار صاحب الرّسالة ومقامـه المقـدّس في المدينـة المنوّرة الواقعة غربي أفق بلاد النّاظم، أو أنّه استدعى طلوعاً خارقاً للعادة فإنّ الطلوع بحسب المعتاد لا يكون وسـيلة لفـوز الرّشـاد وإلّاً للزم أن يفوز كل من رآه بنيل مناه وليس كذلك، فلذلك أراد طلوعـاً من أفق السّماء الرّوحاني تشعّ عليه بالتّجلّي الرّباني.

ثم طلب مستدعياً من مغنيه المومى إليه إبداء آثارٍ من أنوار سـيّد الأبرار فقال: (رمـزاً من الرّمـوز للمـدّثر، فسـر) أي بمـا أنّـك مظهـر لأنوار حضرة النّـبي الملقّب بالمـدّثر نسـترحم أن تفسّـر وتظهـر لنـا رمـزاً أي شـيئاً خفيّـاً مرمـوزاً من كنـوز أسـراره (فقم) على سـاق الاهتمـام كمـا قـام عليـه السـلام (فسـر) سـيراً على أقـدام الإقـدام (فأنذر) العشّاق بنار الفراق والهيام و(بشّر)هم بفردوس الوصال في دار الدّنيا أو دار المقـام و(غنّ) لنـا تغنيـة روحيّـة تشـبه صـوت داوود الدّاعي إلى جناب القدس المعبود، ليشتغل البال عن سائر الأحـوال، ويندكّ جبل

ما دام مِنْ قدٍّ رشيق رائق   شَوَى الهوى فؤادَ صّبٍ وامِقٍ

وطَلَعَتْ منِ مَشْرق التجريد   بَيْضاءُ عِقدِ عُصْبَة التوحيد

تحيةٌ حمدٌ وشكر وثناء   لله ربنا العظيم ذي السَناء

وصِلَةُ الصّلاة والسّلام   عَلَى النبي المصطفى

وآلهِ وصحبهِ البَرَرة   وحزبه والعترة الّطَهَرَة

عمَّت لَنا ببعثِهِ العَوائدُ   صحّت وتمّت بِهِمُ «العقائد»

==================================
===================

الأنانيّة عن الوجـود، ويتوجّـه إلى ربّـه بالتّسـبيح والسّـجود (وفي) حالة (تغنية للتّسلية) لقلوبنا عن الأسى على مـا فاتهـا من المقصـود (أدّ) خـير أداء (لنـا) ونيابـة عنّـا فـإنّ الإمـام هـو المتحمـل لعـوارض المأمومين من الأنام، لا سيما في الـدّين الحـنيفيّ الإسـلام (حمدلـة) طيّبة تليق بجناب الملك العلّام (وتصلية) وافية بمقدار مـراتب شـفيع الأنام، وإذا أدّيتهما بمحض فضلك علينا فوقتهما بما يدوم لدوام رجوع آثارهما إليه وإلينا وقل (ما دام من) عشق (قدٍ رشيق) حَسَن (رائـق) لطيف (شوى الهوى فؤاد صبّ) محبّ (وامـقٍ، و)مـا دام (طلعت من مشرق) أفق (التّجريد) عن علاقة البعد والتّشريد (بيضاء عقدِ عصبة) كلمة (التّوحيد تحيّة) طيّبة و(حمد) مبارك (وشكر) وافٍ (وثَناء) صاف منّا جميعاً بل من اللـه نفسـه (للـه ربّنـا العظيم ذي السّـناء) والبهـاء والجمال والجلال (وصلة) أي علاقة التّكريم من الله العظيم أو عطايا الرّحمـة من اللـه الكـريم الحاصـلة بـا(لصّـلاة والسّـلام على النّـبي) العربيّ الرّفيع القدر العظيم الجاه المخبر من الله إلى كلّ ذاكـر ولاهٍ (المصـطفى) من خيـار العـالمين المكّي (التهـامي) المنسـوب إلى تهامة الحجاز صاحب الفيض والإعجـاز (و)على (آلـه وصـحبه الـبررة) الكرام (وحزبه) حـزب اللـه العلّام (والعـترة الطّهـرة) عن الآثـام. ثم استأنف معلّلاً ما مرّ أو داعياً بقوله (عمت

====================================
===================

لنا ببعثه) إلينا (العوائد) الخيريّة الفائضة من المبـدأ الفيّـاض علينـا وقـد أرسـله اللـه رحمـة للعـالمين، وبقولـه: (صـحت وتمّت بهم) أي ببركـة أنفاسـهم الزّكيّـة وأعمـالهم المـبرورة ومسـاعيهم المشـكورة (العقائد) الإسلامية لنا معاشر الأمّة المرحومة.

الحمد لله الـذي هـدانا لهـذا، ومـا كنـا لنهتـدي لـولا أن هـدانا اللـه والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين وآله وصحبه الميـامين وكـلّ من والاه وتبعه بإحسان إلى يـوم الـدّين. فـرغت من تـأليف هـذا الكتـاب المسـمّى بــ«الوسـيلة» في شـرح «الفضـيلة» يـوم الجمعـة الثّـامن والعشرين من ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة وسبع وسبعين الهجرية، في التّكيّـة الطّالبانيـة بكركـوك متضـرّعاً إلى اللـه أن يجعلـه سـبب الهداية للأمّة الإسلاميّة المجيدة. وأنا المفتقر إلى لطـف خالقـه عبـد الكريم بن محمد المدرّس في الحضـرة الگيلانيـة، والإمـام والخطيب في جامع الأحمدي ببغداد المحروسة.

نبذة مختصرة عن «مولوي» رحمه اللَّه

هو السّيد عبد الرحيم بن الملّا سعيد من سلالة الملّا يوسف جان بن العلّامة الكبير شهير عصره وفريد دهره الملّا أبو بكر المصنّف الچوري رحمه اللَّه تعالى، وهو من سلالة الولي المعروف السيّد محمّد زاهد المشهور بـپير خضر الشّاهوئي الذي ينتهي نسبه إلى سيّد الشّهداء الإمام حسين بن علي بن أبي طالب، كرّم اللَّه وجهه، ورضي اللَّه عنهم أجمعين.

ولد سنة 1221 الهجرية من أسرة دينيّة محترمة في قرية «سه رشاته» من منطقة «تاوگوزی» في قضاء حلبجة التّابعة لمحافظة السّليمانيّة، لقبه الشّعري «المعدومي» وفي الوسط الأدبي وبين عامّة النّاس كان معروفاً بـ«المولوي».

تعلّم القرآن الكريم على يدي والده رحمه اللَّه، مع مقدّمات في النّحو والصّرف والأدب الفارسي. ثم تجوّل، كعادة الطلّاب الدّينييّن آنذاك، بين مدارس العراق وإيران الدّينيّة، وأخذ ينهل من معينها ما كان متعارفاً تحصيله من النّحو والصّرف والبلاغة والمنطق والفقه وأصوله والكلام والتّفسير... إلخ. وأخذ الإجازة العلميّة من العالم النّحرير والفقيه الألمعي الملّا عبد الرحمن النودشي مفتي السّليمانية آنذاك.

وبعد أخذ الإجازة أقامَ مدداً مختلفة في القرى التّابعة لقضاء حلبجة «چرستانة» و«بياويله» و«گونه» و«شه ميران» و«سه رشاته» والأخيرة مسقط رأسه وبقي فيها إلى أن التحق بالرّفيق الأعلى.

وكـان خلال تلـك المـدّة منشـغلاً بالعبـادة والتّـدريس. وبعـد مـدّة قصيرة من أخـذه الإجـازة العلميّـة وبدئـه بالتّـدريس، ونتيجـة اتّصـاله بشيخ الطّريقة النّقشبندية آنـذاك المرحـوم «الشّـيخ عثمـان الملقّب بسراج الدّين» انخرط في سلك التّصـوّف، وأخـذ ذوقـه الأدبي ينمـو، وانطبعت أشعاره في كثير منها بطابع التّصوّف.

إن «مولـوي» يعتـبر أكـبر الشّـعراء الأكـراد في تلـك المرحلـة؛ وأشعاره الكرديـة تعـد من روائـع الأدب الكـردي، وتحتـل الآن مكانـة مرموقة لدى المثقّفين الأكـراد؛ وذلـك لعمـق غورهـا، ودقّـة وصـفها، وحسـن لفظهـا وجـرس حروفهـا وانسـياب كلماتهـا ووروف ظلالهـا وتجسّم صورها الخياليّة وحركتها ممّا يجعل القارىء المتمكّن ينسجم كل الانسجام معها ويعيش التّجربة الشّعورية.

أما أشعاره العربيّة والفارسية سـواء منهـا التّعليميّـة أو الغزليّـة أو الصّوفيّة فهي الأخـرى آيـات في الجمـال، وتـدلّ دلالـة واضـحة على طول باعه وعلوّ كعبه في هاتين اللّغتين وأساليبهما البيانيّة، كما تـدلّ على سعة اطّلاعه على مفردات اللّغة وقواعدها وتمكّنه منها؛ فاللّغـة طوع بنانه يصنع ما شاء ويصـوغ منهـا مـا يـوحي إليـه خيالـه الواسـع العميق.

غنّى «مولوي» مصائف كردستان ومشاتيها، وقمم جبالهـا الشـمّاء وسهولها وأورادها، غنّى رحلة الشّتاء والصّـيف، غنّى الحيـاة وتفاؤلهـا ومباهجهـا، والشّـباب وقـوة إرادتـه، والشّـيب ونـذر المـوت، ووصـف الصّـراع المريـر بين الهجـر والوصـال والحـبيب والـرّقيب في أروع صـورها، غنّى حبّـه المتفـاني لشـيخه ومرشـده «سـراج الـدّين» النّقشبندي، وغنّى العقيدة الإسلاميّة الصّامدة، غنّى فراق أحبته الذين سبقوه إلى تجرّع كـأس المـوت المريـر، منتقلاً في تلكم الألـوان من وصف إلى وصف ومن صورة إلى صورة كل واحدة منهـا بـرعم تفتّح على يدي قريحته الشّاعرة الشّاردة.

وهو، إلى جانب كونه شاعراً غير منازع، كان عالمـاً كبـيراً وفاضـلاً نحريراً في

مختلف العلوم الدّينيّة، ولا سيّما في علم الكلام والعقائد. وما هذه المنظومة الرّائعة التي بين يدي القارىء الكريم إلّا شاهد عدل على طول باعه وعلوّ مقامه في هذا المضمار. والكتب التي خلّفها كلّها في العقيدة الإسلامية وعلم الكلام، وهي هذه المنظومة المسمّاة «الفضيلة» التي تحتوي على 2031 ألفين وواحد وثلاثين بيتاً، والتي ألّفها في 1285 الهجريّة، و«العقيدة المرضيّة» باللّغة الكرديّة في 2452 ألفين وأربعمائة واثنين وخمسين بيتاً والتي طبعت في مصر سنة 1352 الهجريّة من قبل المرحوم محيي الدّين صبري النّعيمي، و«الفواتح» في 527 بيتاً باللّغة الفارسيّة وقد طبعت مع «العقيدة المرضيّة»، وترك رسالة في أصول الطّريقة النّقشبنديّة.

وهذه عدا ديوانه الضّخم باللّغة الكرديّة الذي وفّقني اللَّه لطبعه شارحاً غوامضه، كاشفاً النقب عن جمال صور أبياته الآبيات سنة 1380 الهجريّة المصادفة لسنة 1961 الميلاديّة.

عانى «مولوي» كغيره من نخبة الأدباء الأكراد الكثير من ضنك العيش؛ إلّا أنّه كان أبيّاً ذا نفس رفيعة؛ فرضي بما هو عليه دون أن يحاول التّقرّب من أعتاب السّلاطين والولاة وخدّامهم، عاش عزيزاً ومات عزيزاً، ودفن في أحضان وطنه الأشم الذي ما انفكّ، يغنّيه إلى آخر لحظات حياته.

وممّا زاد في أشعاره روعة، وفي تأثيرها لوعة حدثان مهمّان اعترضاه في أخريات سنيّ حياته؛ أولادهما وفاة زوجته الوفيّة المخلصة «عنبر خاتون» التي كانت بحقّ شريكة آلامه وآماله وإحدى مصادر إلهامه الشّعري. والثّانية إصابته بالعمى مما جعل عزلته أشد، وشعوره بالوحدة أقسى وأمرّ، ولا سيّما في منطقته التي كانت في الأساس معزولة تماماً عن كل معالم الحضارة.

وبعد سبع سنوات عجاف من هذه الإصابة وفي سنة 1300 الهجريّة التحق بالرّفيق الأعلى ليعيش مع الأرواح الخالدة، التي أحبّها وتفانى في حبّها، ودفن في مسقط رأسه قرية «سه رشاته».

فسلام على «مولوي» يوم ولد.

وسلام عليه يوم مات.

وسلام عليه يوم يبعث حيا.

وتحية إعجاب وإكبار لكـل أولئـك الجنـود المجهـولين الـذين أغنـوا العلوم الإسلامية بنتاجاتهم الرّائعة دون أن يرجوا جزاءً أو شكوراً.

عبد الكريم المدرس

بعض المصادر التي راجعتها عند شرح «الفضيلة»

1 ـ «شرح المواقف» للعلّامة السّيد شريف الجرجـاني، وحاشـيته للمحقق عبد الحكيم السّيالكوتي.

2 ـ حاشية المحقّق إسماعيل الگلنبوي على شرح الجلال الـدوّاني على العقائد العضدية.

3 ـ «شرح المقاصد» للعلّامة سعد التّفتازاني.

4 ـ حواشي عبد الحكيم السّيالكوتي على تعليقات المولى الحيالي على شرح العقائد النّسفية.

5 ـ تقريب المرام للشّيخ عبد القـادر المهـاجر السّـنوي في شـرح «تهذيب الكلام».

ملاحظة:

على الكتـاب تعليقـات، قسـمٌ منهـا من النّـاظم «مولـوي» وذيـل بكلمة منه والقسم الآخر للشارح وذيل بكلمة الشارح.

فهرست هذا الكتاب

على ما رتبه خادم العلم السيد عبدالوهاب ابوالسِّعد

رقم الإيداع في المكتبة الوطنيّة ببغداد 972 لسنة 1972
25/2000/25/1/1973